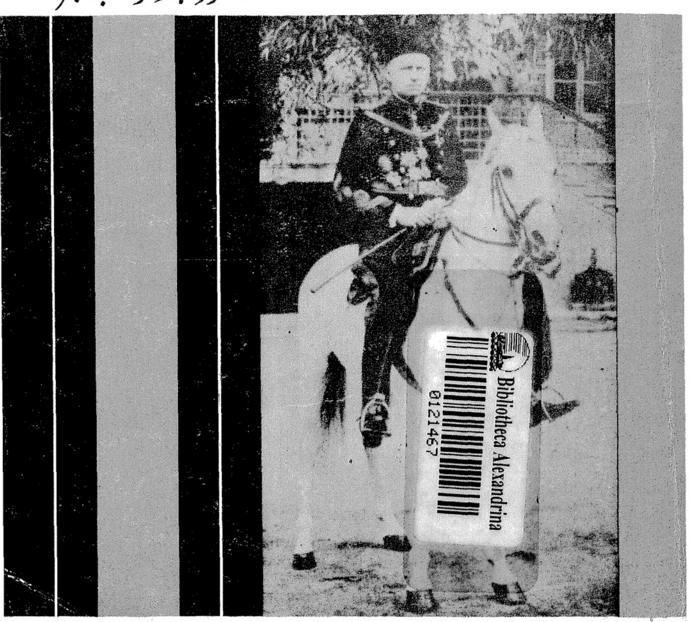
البوليس المصرى

١٩٢٢ - ١٩٥٢

الدكتور عبدالوهاب بكر



مكتبة مدبولى

دكتور
عبد الوهاب بكر
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب ـــ جامعة الزقازيق

البوليس المصري

١٩٢٢ - ١٩٥٢

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب
القاهرة

صورة الغلاف للواء توماس وينتورث راسل باشا حكمدار بوليس

القاهرة ١٩١٨ — ١٩٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿٨٩﴾

صدق الله العظيم

المحتويـــات

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

فى عام ١٩٧٦ قـدمت رسـالتى (البوليس المصرى ١٨٠٥ ــ ١٩٢٢) للحصول على درجة الماجستير فى الآداب ــ لجامعة عين شمس . وقد حوت الرسالة تاريخا لجهاز البوليس المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة .

وبعــد مضى عشر سنوات على ذلك التاريخ ظنت عملية كتابه تاريخ هــذا الجهاز ثابتة فى مكانها ، فلم يتصــد باحث بعــد للكتابة عنه ورصــد تاريخه الخطير ــ اللهم الا ذلك العمل الذى قام به (مركز بحوث الشرطة) بأكاديمية الشرطة تحت عنوان (الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ ــ ١٩٨١)(١) ــ وهــو عمل مسجل لبعض الجوانب الايجابية لجهاز الشرطة فى مراحــل مختارة فى العمل الوطنى المصرى ــ ولنا عليه تحفظات عــديدة سواء من حيث المنهــج الذى اعتمــدته هيئـــة الباحثين ، أو من حيث الدراســـة الموضـــوعية ذاتهــا .

---

(١) دراسة لدور الشرطة المصرية خــلال مراحل الحركة الوطنية فى مصر قامت بهـــا مجموعة من الباحثين العاملين بهيئة الشرطة عام ١٩٨٢ ، وشارك المؤلف فى الدراسة ــ وطبعت عام ١٩٨٢ (ديسمبر) على نفقة وزارة الداخلية ــ وتقع الدراسة فى اربعة أبواب تتنـــاول فترة ما قبل الاحتلال البريطانى وحتى قيام ثورة ١٩١٩ ــ ثم مرحلة القناة (١٩٥١ ــ ١٩٥٢) ــ وتأتى بعـد ذلك مرحلة العـدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ــ وأخيرا تسجل الدراسة دور الشرطة خلال فترة أحـداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتقــع الدراسة فى ٢٠٧ صفحة ــ واعتمدت فى ما انتجته على بعض المصادر الأهلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة ــ وبعض المؤلفات المعاصرة باللغتين العربية والانجليزية ــ وتسجيلات صوتية ومذكرات لشخصيات من هيئة الشرطة شاركت فى الحركة الوطنية ــ وبعض الدوريات المصرية ــ وقـد طبعت هــــذه الدراسة فى مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

وفيما عـــدا ذلك فلم تظهر حتى الآن ـــ حسب علمى ـــ دراســـــة أكاديمية فى الجامعات المصرية ، أو مؤلف يرصـــد تاريخ هـــذا الجهاز .

ومؤسسة حكومية كجهاز الشرطة فى مصر ـــ لهـــا وزن كبير لا يمكن تجاهله سواء من حيث حسناتها أو أخطائها ، بالنظر للموقع الذى تشغله من الجهاز الادارى والسياسى فى مصر ـــ وماهياه هـــذا الموقع لهـــا من قـــدرات التأثير على جـــوانب عـــديدة من حياة الناس اليومية ـــ بل ومصير البلاد فى مناسبات عـــديدة ـــ لهـــذا فليس من المبالغة فى شىء القـــول بأن جهاز الشرطة المصرى يعـــد أجـــدر فروع البيروقراطية الادارية فى مصر بالتسجيل ـــ فهو الهيئة المسئولة عن تأمين المجتمع على نفسه وماله وعرضه ـــ وهى المسئولة عن تحقيق الضبط الاجتماعى لحياة الناس ـــ وهى المسئولة عن توفير المناخ الملائم للنظام الحاكم ليمارس مهامه فى الحكم والادارة .

ومسئوليات خطيرة كهـــذه تجعل من الجهاز القائم عليها جهازا ذا طبيعة حساسة وحرجة ـــ ســـواء من حيث « أسلوب ممارسة أعماله » ، أو من حيث « موقف المجتمع من هـــذا الأسلوب » ـــ وهما أمران قـــد لا ينسجمان فى كثير من الأحوال . فطبيعة عمله تفرض عليه أن يطبق ما تقتضيه الظروف ـــ فى كثير من الأحيان بالقـــوة ـــ والطبيعة البشرية تتحفز بالغضب دائمـــا عندما يعـــوق ارادتها عائق ـــ لذلك فان احتمالات التصادم بين (العائق) و (الارادة) كثيرا ما تطفـــو على الســـطح مفرزة العـــديد من مشـــاكل العـــلاقات بين الطرفين .

وينطبق هـــذا الشكل من العلاقات على كافـــة مجالات العمل الشرطى ـــ فهو قائم فى مجال الجريمة الجنائية ـــ والجريمة السياسية ـــ وحفظ الأمن الجنائى ـــ والعمل السياسى ـــ وضبط علاقات التعامل بين الناس ... الخ مظاهر اهتمامات واختصاصات هـــذا الجهاز .

الشرطة جهاز قـــدره التطـــور ـــ الذى هـــو سنة الحياة ـــ فحركة المجتمع الى الأمام دائما ـــ والجريمة بشتى أنواعها ظاهرة اجتماعية ، تتطور

مـع تطور المجتمع — وما يصلح لمقاومتها بالامس لا يصلح اليوم — وتدابير اليـوم تندرس مـع تطور الغـد — وهكذا فان الشرطة فى عملها اليـومى لابد وأن تطـور من أساليبها على كافة المستويات — ملاحقة منها للتطـور الجنائى بأشكاله المختلفة — طالما كان دورها الاساسى هـو حفظ المجتمع .

ووظيفة الشرطة تتطور مع مضى الوقت . فالشرطة التى كان اختصاصها لا يتجاوز الجريمة الجنائية فى مصر القرن التاسع عشر — تطورت مع ظهور الجريمة السياسية فى مطالع القرن العشرين .. وتطورت مع قـدوم المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية فى ذلك القرن أيضا .

وجهاز الشرطة الذى كان يعمل فى ظل نظام أتوقراطى حاكم خـلال سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين — فاجأته عشرينيات القرن بنظـام سياسى تميز بالصراع بين الأتوقراطيـة السابقة والحـكومة الدستورية التى أفرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص) — فى ظـل اطار من الصراع ضـد وجود استعمارى معـوق — وأحزاب سياسية تراوحت مواقعها بين كراسى السلطة وشراسة المعارضة .

فى ظـل هـذه الظروف مارس جهاز الشرطة فى مصر دوره الاجتماعى والسياسى — وهى ظروف لا أعتقد أنه يحسد عليها على الاطلاق .

لهـذا كله — كان من الضرورى أن يؤرخ لهـذا الجهاز العتيد فى فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحـديث والمعاصر (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، وهى فترة تبدأ بدخول البلاد مرحلة جـديدة من مراحل تاريخها السياسى (ما بعـد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) — وتنتهى بنهاية النظام السياسى الذى ساد مصر حتى عام ١٩٥٢ عندما حـل محله نظـام آخر ، لازال يمارس السـلطة السياسية حتى الآن .

ولا شك أن مثل هـذا النوع من الدراسات — التى تدخـل فى نطاق تاريخ مصر السياسى — يكتنفه الكثير من الصعاب — نظرا لطابع التعتيم الذى يفرض على وثائق بعض الأجهزة ذات الطابع الحساس فى مصر —

والذى أصبح يشكل جـدارا صلبا لا يمكن اختراقه ـ ويثنى الباحثين عن مجرد المحاولة لاكتشاف هـذا المجهول بنتيجة مؤداها الاحجام عن دراسة هـذا النوع من المؤسسات ، وبالتالى ضياع جزء هام من تاريخ مؤسسة لها دورها فى أحـداث جرت فى تاريخ البلاد .

ولعل غياب أى دراسة جامعية او مؤلف عن جهاز الشرطة وتاريخه ـ هـو أبلغ دليل على صحة ما أقـول .

واذا كان التعتيم وحبس المعلومات هـو أحـد الصعاب التى تواجه الباحث فى تاريخ الشرطة ـ فان الوثائق الرسمية الخاصة بانشاء وزارة الداخلية وأجهزتها والمعـدلة لاختصاصاتها وأبنيتها التنظيمية منذ عام ١٨٥٧ (تاريخ انشاء وزارة الداخلية) ـ كالارادات السنية ، والدكريتات والاوامر العالية ، والمراسيم السلطنية والملكية ـ والقرارات الوزارية ـ وقرارات مجلس الوزراء ، والأوامر العمومية والادارية واليومية ، والمنشورات ، والكتب الدورية ، والخطـابات الرسمية ـ مبعثرة فى دوريات رسمية ، ومطبوعات ، وتقارير ، وملفات ـ وموزعة بين وزارات ومصالح وادارات ، ودور حفظ ومكتبات ـ فى مصر وفى الخارج . وهـو أمر يزيد من صعوبة مهمة الباحث ـ لو استطاع ـ فرضا ـ تخطى الصعوبة الأولى .

لكن البحث ومحاولة اعادة كتابة التاريخ المصرى الحـديث لا تعترف بالعـوائق والحـواجز .

وهـذه ـ محاولة من جانبى لكتابة تاريخ هـذا الجهاز العتيد ـ استعنت فيها بما تيسر لى من وثائق لم تنشر ـ وكتب ومؤلفات متخصصة لا توزع الا فى دائرة ضيقة تضم المشتغلين فى هـذا الجهاز ـ وتعتبر فى حكم الوثائق غير المنشورة ـ وبعض ما ضمته دار الوثائق البريطانية من وثائق عن جهاز الشرطة المصرى بحكم هيمنة بريطانيا على مقـدرات الأمور فى البلاد طوال أربعة وسبعين عاما ـ وسيطرتها على جهاز الشرطة تماما خلال هـذه الفترة ـ وبمعلومات وأوراق خاصة قـدمها لى بعض الضباط العظام فى الجهاز ممن أدركوا أهمية ما تحـويه أوراق هـذا الجهاز من

معلومات تاريخية ثمينة ــ فحفظوها من الضياع ، وقــدموها لى ــ فكانت خير عــون لى على انجاز هــذا العمل .

وقــد اخترت (البوليس المصرى ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢) عنوانا لهــذه الدراســة لعــدة أسباب :

ــ أولها : أن كلمة « الشرطة » لم تستخدم كاسم للجهاز الا فى عام ١٩٥٩ ــ أما قبل ذلك فقد كان اسمه هــو (البوليس) .

ــ ثانيها : أن كلمة (المصرى) ارتبطت بالجهاز تمييزا له عن العنصر الأوروبى الذى ظــل يشغل وظائف فيه حتى عام ١٩٤٦ ، والذى كان يرمز لأعضائه باسم البوليس الأوروبى European police ، وهى تسمية أخــذت عن تنظيمات دفرين Dufferin عام ١٨٨٣ .

ــ ثالثها : ان هــذه الدراسة استمرار للدراسة التى اتممتها عام ١٩٧٦ ــ وبمثابة الجزء الثانى من دراسة واحــدة ومتصلة .

ــ وأخيرا : فان كلمة (الشرطة) لم تستطع حتى الآن أن تمحو اسم (البوليس) من أذهان الناس ــ رغم استخدام كلمة الشرطة فى المسميات الرسمية وفى الصحافة .

أما الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فقــد بدأتها بعام ١٩٢٢ وهو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية الى دولة مستقلة ذات سيادة وفقــا للتصريح الذى أصــدرته بريطانيا من جانب واحــد يوم ٢٨ فبراير ، وقــد ادخــل هــذا الوضع الجــديد تغييرات جــذرية وتعــديلات جــوهرية على جهاز الشرطة تجعل من هــذا التاريخ نقطــة البــداية بجــدارة .

وانهيت الدراسة بعام ١٩٥٢ وهــو عام سجل اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليــو فيه نهاية نظام حاكم وبداية نظام جــديد ــ تغيرت معــه معالم كثيرة وأساسية فى الجهاز يستحق معها أن يكون نقطة الانتهاء .

ولست ادعى اننى قــد الممت بكل صغيره وكبيره فى هــذه الدراسة — لكننى بذلت جهــدى على كل حال — واستقيت المــادة العلمية للدراسه من مظانها الأصلية .

ويتعين على فى الختام ان اذكر أن أصحاب الفضل فى ظهور هـــذه الدراسة — بمــا قــدموه لى من وثائق نادرة ومراجع قيمة وهما (المرحوم) اللواء ابراهيم محمد الفحام ، واللواء محمد سعيد الجــداوى — قــد فتحــا لى مكتبتيهما الخاصة وقــدما لى ما احتاجته الدراسة من مادة علميـــة — فلاولهما الرحمة والثواب — ولثانيهما الشكر والامتنان .

وبعــد فان تكن هــذه الدراسة قــد أسهمت فى التأريخ لجهاز من اهم مؤسسات الادارة فى مصر — فانى اكون قــد حققت ما أتمناه — وان لم تكن قــد وفت بالغرض ، فحسبى انى نلت شرف المحاولة — ولعل لى أجر المجتهــدين .

والله من وراء القصد وهــو عنده خير الجزاء .

عبد الوهاب بكر

مصر الجــديدة ١٩٨٧

الفصل الأول

التنظيم فى ظل النفوذ البريطانى

فى ١٨٩٤/١١/٣ صـــدر أمر عال بالغـــاء نظام الاشراف البريطـــانى على جهاز البوليس والمسمى (بتفتيش عموم البوليس) ـــ واستبدل به نظام جـــديد تحت اسم (قسم الضبط والربط) ، فاختص فرع (الضبط) بأعمال الأمن العام ـــ بينما اختص فرع (الربط) بالأعمال النظامية والشئون [illegible] فى البوليس .

وعندما أعيد تنظيم مكونات نظارة الداخلية فى ١٨٩٥/٣/١٩ تأكـــد هـــذا التقسيم عندما قسم قسم الضبط والربط الى « قسم الضبط » و « قسم النظام » أو قسم النظام العسكرى ـــ بينما تشكلت باقى فروع النظارة من (قسم الادارة ـــ قسم المحاسبة ـــ قسم مخازن البوليس ـــ ادارة الجرائد الرسمية ـــ قلم المطبوعات ـــ القلم الأفرنكى) ، وفى ١٩٠١/١/١ ادمج قسما (النظام العسكرى) و (المحاسبة) فى قسم واحـــد أطلق عليه (قسم المستخدمين والمحاسبة) .

وفى فبراير ١٩٠٩ انشىء قسم جـــديد للتفتيش أطلق عليه اسم (قسم تفتيش النظام) كان اختصاصه (التفتيش على نظام بوليس الاقاليم فيمـــا

ينعلق بالواجبات العسكرية والمهمات وغيرها والمراقبه على الدوريات ودركات الخفر ويكون هـذا القسم تحت رياسة موظف يلقب (بباشمفتش نظـام البوليس) . وعلى الباشمفتش أن يوزع الاعمال على المفتشين ويعين لهم من وقت الى آخر المحلات التى يجرون فيها التفيش ويقدم المفتشون الذين ينتدبون لهـذا القسم تقاريرهم مباشرة الى الباشمفتش ...) .

وفى يونيو من نفس العام أعيد تنظيم (قسم الضبط) الى (أقلام) ثلاثة ــ اختص الأول منها (أ) بأعمال منع الجريمة ــ واختص الثانى (ب) بالأعمال اللاحقة على وقوعها وعمل الاحصائيات الجنائية ــ أما الثالث (ج) فقـد تولى متابعة المستحدث من الأساليب العلمية المطبقة فى الدول المتقـدمة فى مجال التحرى عن الجرائم ليقوم بتطبيقها فى نظارة الداخليـة وفى جهـاز البوليس .

وكانت السيطرة البريطانية تسود كل هذه التنظيمات بطبيعة الحال(١) .

وفى ٢٩ يناير ١٩١٣ الغى (قسم الضبط) وحلت محله « ادارة عموم الأمن العام » التى تشكلت من :

١ ــ ادارة الضـبط :

وتألفت من قلمين :

(أ) ويختص بمكافحـة التشرد والمشبوهين ، واعمـال السجون ، ووسائل نفى الأشخاص والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .

(ب) كتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية ــ وما يتصل بنقط البوليس واعـداد صحف السوابق ، وتحقيق شخصيات المتهمين .

---

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ ــ ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة ــ جامعة عين شمس ــ كلية الآداب ١٩٧٧ ــ ص ٤٦٣ ــ والأوامر العمومية لنظارة الداخليـة ــ رقم ٧٦ فى ١٩٠٩/٢/١٤ .

٢ ـ ادارة اللوائح والرخص :

وهـذه تألفت من قلمين :

(جـ) واختص بتحضير مشروعات لوائح الامن العام . والتنسيق بين نظارة الداخلية والنظارات المختلفة فى ما يختص باللوائح والقوانين وتجارة الأسلحة والذخائر ، واعداد مجموعات القوانين الادارية والجنائية وتعديلاتها .

(د) واختص بمسائل المحاكم المركزية ومحاكم النواحات وتنقيح القوانين الداخلية التى تطبق على جهاز البوليس .

٣ ـ ادارة المطبوعات :

وتألفت من قلمين :

(هـ) ويختص بتنفيذ قانون المطبوعات (الذى صدر فى ١٨٨١/١١/٢٦ ـ والذى أعيد العمل به فى ١٩٠٩/٣/٢٥ لاسكات الصحافة التى كانت قد أزعجت بنقدها ، الحكومة والوجود البريطانى) .

(و)واختص بأمور الاجتماعات العامة والاعتصابات[٢] .

ولكى تحقق بريطانيا احكام سيطرتها على جهاز الأمن بعد ادخال هذه التعديلات ـ صدر الأمر الادارى رقم ٢ فى ١٩١٣/١/٢٩ بتمكين جناب المستر جورج موريس مدير عموم ادارة الأمن العام هذه من « مراقبة الأمور التى لها علاقة بالأمن العام مراقبة فعلية حتى ما كان متعلقا أيضا بادارات أخرى بالنظارة » ـ فمنح الحق فى أن يبدى ملاحظاته التى يقتضيها صالح الأمن العام كلما اقترحت اجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نقل أو تأديب الموظفين والعمال بالمديريات والمحافظات الذين يشتغلون بالأمن ـ ودخل فى اختصاصه كافة الشكاوى التى تقدم فى حق الموظفين والعمال

---

(٢) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية ـ رقم ٦٥ فى ١٩١٣/١/٣٠ (ترتيب عموم ادارة الأمن العام) .

المشتغلين بالأمن اذا كان لهـــا صلة بالأمن العام ــ وأصبحت ادارته مختصة بانشاء نقط البوليس الجـديدة والغاء الموجود منها ــ وترتيب نظام الخفر وزيادة أو انقاص عـــدد الخفراء ــ وكل ما يتعلق بترتيب دوريات البوليس بانواعها ــ ومنح المكافآت التى تصرف من أجل الخـــدمات المفيدة للأمن العام ــ وأخيرا فقـــد كان أخـــذ رأى هـــذه الادارة ضروريا فيما يتعلق بحركة قـــوة البوليس وتوزيعها وكل أمر آخر يتعلق بالأمن العام(٣) .

فاذا علمنا أن جهازا اشرافيا آخر كان يتربع على كراسى السلطة فى نظارة الداخلية منذ عام ١٨٩٥ ــ تمثل فى « المستشار البريطانى للنظارة » ــ الذى كان يتبعه نفر من (مفتشى الداخلية) البريطانيين للتفتيش على أعمال البوليس فى المديريات (الريف) ــ بما فى ذلك مراقبة أعمال (مدير المديرية) نفسه ــ الى جانب الهيمنة البريطانية الكاملة على أعمال البوليس فى مدن مصر الرئيسية (القـــاهرة ــ الاسكندرية ــ بور ســـعيد ــ السويس ــ الاسماعيلية) عن طريق اسناد مناصب قادة البوليس (الحكمدارين) وما يليها الى ضباط بريطانيين .

اذا علمنا ذلك كله لتبين لنا بوضوح شكل السيطرة البريطانية على جهاز البوليس الى ما قبل عام ١٩٢٢ .

انتهت المباحثات بين (عبد الخالق ثروت باشا) و (اللورد النبى) المعتمد البريطانى فى مصر ــ فى يناير ١٩٢٢ الى اصـــدار بريطانيا لتصريحها

---

(٣) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٦٦ فى ١٩١٣/١/٣٠ (اختصاصات ادارة عموم الأمن العام) ـ وقد الغى فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٨ قسم تفتيش النظام ونقل افراده الى ادارة عموم الأمن العام التى أنشىء بها قسم النظام يرأسه (باشمفتش النظام) وتبعه ضباط حملوا لقب (مفتش خفر) ـ راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٨٣ فى ١٩١٨/١٠/٢٤ (الأمر الادارى رقم ٦) ـ وفى ١٩٢٠/٢/٢٩ تغير لقب باشمفتش النظام الى (مدير قسم النظام والخفر) بادارة عموم الأمن العام • ومفتش الخفر الى (باشمفتش قلم الخفر) ومساعد باشمفتش النظام الى (باشمفتش قلم النظام) ـ راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخليـــة رقم ١٠٥ فى ١٩٢٠/٢/٢٩ .

من جانب واحد (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، والذى أعلنت بمقتضاه انتهاء الحماية على مصر ، واستقلالها — مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين مواصلاتها فى مصر — والدفاع عنها من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة — وحماية المصالح الأجنبية والأقليات والسودان . واستبقت فى سبيل تحقيق التحفظ الثالث اشرافا ماليا على المالية المصرية بهدف ضمان استمرار مصر فى الوفاء بديونها لدائنيها الأجانب — وآخر قضائيا لضمان عدم تطبيق القوانين المصرية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى مصر دون رضاء هذه الدول — وبكلمات أخرى مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب[٤] وفى نفس الوقت الغى منصب (مستشار الداخلية) فى مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانية لقوات البوليس فى القاهرة والاسكندرية والقنال الى جانب وجود عنصر اوروبى فى هذه القوات — وانشاء جهاز للأمن السياسى فى ادارة عموم الأمن العام[٥] التى اصبحت تحت رئاسة مصرى لأول مرة .

كانت حماية الأجانب فى مصر أحد القضايا التى تحفظ عليها تصريح ٢٨ فبراير انتظارا لمباحثات فى المستقبل ، وكان لابد والأمر كذلك — من قيام جهاز يتولى رعاية هذه المصالح ، خاصة وأن عدد الجرائم التى تعرض لها الأجانب سياسيا بلغت ٤٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢[٦] .

أقيم ذلك الجهاز فى مايو ١٩٢٢ تحت مسمى « الادارة الأوروبية » وتبع ادارة عموم الأمن العام فى الترتيب الادارى ، وتكون من مدير عام واربعة موظفين تنفيذيين . ونص قرار انشاء الجهاز على ضرورة الحصول على

---

(٤) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ — ص ٢١٣ .

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٩ فى ١٩٢٢/٦/٤ بتعيين جناب المستر « بينيت » بالقسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام .

(٦)
St. Antony's College, Oxford " Russell private papers ", Egypt Political J. Q. 3801, A list about the political crimes which took place between the years 1910 and 1946.

موافقة مدير الادارة العام على كل التعليمات الصادرة من ادارة عموم الأمن العام فيما يتعلق بالأجانب ، واطلاعه وفحصه كل الشكاوى المقدمة من قبل أو ضد الأجانب، وفحصه كل القرارات فيما يتعلق بمنح أو رفض التراخيص للأجانب ، وكل الحالات المتصلة بترحيل الأجانب . وعلاوة على ذلك فقد كان يتعين ابلاغ هذا المدير بكل الاتهامات الجنائية وغيرها الموجهة ضد الأجانب ، وكان له أو لمن يمثله الحق فى حضور التحقيقات التى تجرى فى هذا الشأن . وكان المدير العام للادارة الأوروبية — علاوة على الاختصاصات السابقة يشترك مع مدير عموم ادارة الأمن العام جميع المسائل المتعلقة بتنظيم قوات البوليس فى القاهرة والاسكندرية والقنال ، وسلطات حكمدارى البوليس الانجليز فى هذه المدن . كما كان له الكلمة فيما يتعلق بتعيين مدير مكتب (قلم) التصاريح (وهو فرع من ادارة عموم الأمن العام) ، وحكمدارى ، ومساعدى حكمدارى ، ومفتشى ، مأمورى ، ومأمورى الضبط فى بوليس القاهرة ، والاسكندرية والقنال — ومن المعروف أن الحكمدارين ومساعديهم فى هذه المدن كانوا من البريطانيين فقط ، ولم يكن للمصريين من حق فى هذه المناصب اللهم الا منصب مساعد حكمدار واحد فقط . وكان من المتفق عليه بين الحكومة المصرية والبريطانية أن لا يقل عدد (الكونستابلات) البريطانيين فى قوة بوليس المدن عن ٣٠٠ — الى جانب عدد آخر يخصص للواجبات الخاصة .

ولقد كانت واجبات ووظائف الادارة الأوروبية تحدد فى الواقع وبصفة عامة بمعرفة المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى — فالأخير كمضطر للبحث والتقصى نتيجة للحث واللوم الموجه اليه من جانب الأول ، عليه بصفته رئيسا للحكومة أن يزود الادارة بكافة المعلومات اللازمة لها — وأن يحصل على رأيها فى قضايا معينة ، وفى نفس الوقت فقد كان على (الادارة الأوروبية) أن تساعد وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب — وفى حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لنصيحة (الادارة الأوروبية) فقد كان مفهوما أنها ستلجأ للمعتمدية البريطانية ... وهكذا .

ولقد كانت الفلسفة البريطانية فى مسألة لجوء الادارة الأوروبية الى (المعتمدية Residency.) هو أن هذا المسلك أكثر كفاية ومساعدة فى شأن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية — من احتفاظ (الادارة) المذكورة بسلطات تنفيذية .

نظريا — فان الادارة سلكت وحتى ١٩٢٤ مسلكا غير معترض عليه فيما يتعلق بمصالح الأجانب . فكان قادة البوليس البريطانيين مسئولين أمامها — وكانت أهم جهودها فيما يتصل بالأجانب تتعلق بمراقبة مسائل التراخيص للمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة ، الأخلاق والأمن ، استيراد وحيازة والحركة الداخلية للاسلحة والمفرقعات ... الخ ، والتلغراف اللاسلكى ، واستيراد وتهريب المشروبات الروحية ، والصناعات المختلفة ، والعديد من المهن العامة والحرف[٧] .

وكان هذا فى حد ذاته مقبولا عند المصريين كنوع من الضمان لرعايا الدول صاحبة الامتيازات فى مصر — وكبديل عن الغاء منصب (مستشار الداخلية) مع صدور تصريح ٢٨ فبراير .

لكن الوجود البريطانى لم يكن ليرضى بهذه التسوية — وكان لابد للادارة الأوروبية من أن تكون شيئا يتفق مع المصالح البريطانية وليس مع التسوية المصرية .

كانت وجهة النظر البريطانية تجاه الادارة الوليدة هى أن تكون جهازا يحمى المصالح الأجنبية فى مصر على أن لا تزعج قدراتها وامكانياتها الشعور الوطنى فى البلاد .

بناء على ذلك فقد اتفق (اللورد اللنبى) المعتمد البريطانى ورئيس الوزراء المصرى (بعد ٢٨ فبراير ١٩٢٢) على أن تتشكل الادارة الأوروبية

(٧) F. O. 371-73659, File 1645 - J 7168 ME 66-49 " European Elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922.

من مدير عام ، وخمسة أو ستة موظفين اداريين (كان هـذا العـدد فى يوليو ١٩٢٣ أربعة فقط) ـــ وأن تكون اختصاصات المدير العام وفقا لمـا نص عليه القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢(٨) ـــ الى جانب قيام

(٨) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٦٣ فى ٣ ديسمبر ١٩٢٢ - الأمر الادارى رقم ١٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

وزير الداخلية - نظرا لتعيين حضرة محمد بدر الدين بك مديرا عاما لادارة الأمن العام بمقتضى المرسوم الصـادر فى ١٥ مايو ١٩٢٢ وضرورة تحـديد اختصاصات جناب المستر (و. أ. مونتيت سميث) - قررنا ما هـو آت المـادة الأولى : يتـولى المستر مونتيت سميث الأعمـال الآتيـة :

١ - جميع ما يقـع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجنايات أو الجنح يبلغ اليه من ادارة الأمن العام فى الحال . وعليه فى الأحـوال المهمة أن يحضر التحقيقات الادارية التى تعمل عن ذلك أو ينيب عنه فيها أحـد موظفى الوزارة ، وكذلك تبلغ اليه فـورا جميع الحـوادث الهامة التى يمكن أن يترتب عليها تعريض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مـع المدير العام لادارة عموم الأمن العام فى اقتراح التدابير الواجب اتخاذها بشأن تلك الحوادث .

٢ - بحث جميع ما يقـدم من الأجانب أو عليهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .

٣ - ابداء رأيه فى شأن اعطاء أو رفض الرخص التى يطلبها الأجانب من قسم الرخص بادارة الأمن العام .

٤ - ابداء رأيه فيما تعرضه ادارة الأمن العام من اللوائح والمنشورات المتعلقة بالأجانب .

٥ - ابداء رأيه فى جميع طلبات ابعـاد الأجانب لأسـباب تتعلق بالأمن العـام أو الآداب العمومية .

٦ - الاشتراك مـع المدير العام لادارة الأمن العام فى درس كل الاقتراحات المهمة المتعلقة بنظام البوليس فى محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال أو بموظفى البوليس فى تلك المدن أو بالسلطة المخـولة لحكمدارى البوليس فيها .

٧ - الاشتراك مع المدير العام لادارة الأمن العام فى درس الاقتراحات الخاصة بالتعيينات فى الوظائف الآتية :

(أ) بادارة الأمن العام : مدير قسم الرخص والمطبوعات .

(ب) ببوليس القاهرة والاسكندرية والقنال : الحكمدار - مساعد الحكمدار - المفتشون - المـأمورون (ويدخل ضمنهم مأمورو الضبط) - رؤساء أقلام الضبط .

٨ - يكون القسم المخصوص (البوليس السياسى) فيمـا يتعلق بالأجانب ، تحت اشرافه مؤقتـا .

المـادة الثانية : تكون جميع هـذه الأعمال من اختصاص ادارة قائمة بذاتهـا تسمى « الادارة الأوروبية » ويطلق على المستر مونتيت سميث لقب « المدير العام للادارة الأوروبية » .

الادارة بالدور الرقابى على تصرف الحكومة المصرية فى المسائل الواردة فى القرار الوزارى المشار اليه ، ومساعدة وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب — وان تتأكد من عدم حدوث أى ضغوط او تداخلات أجنبية على الحكومة المصرية — واللجوء الى (المعتمدية) لإستخدام الضغط السياسى فى حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لطلباتها .

شكلت « الادارة الأوروبية » بهذه الصورة عهدا من الازدواج الأمنى — امن المواطن المصرى ، وهذا تختص به ادارة عموم الأمن العام — وأمن الأجانب — وهذا اختصت به الادارة الأوروبية . وحيث أن الفترة التى سبقت وواكبت وتلت انشاء هذه الادارة كانت حافلة بحوادث الاغتيال السياسى التى شملت عددا لا بأس به من البريطانيين — فقد كان هذا هو المبرر المرغوب فيه لتحويل « الادارة الأوروبية » من مجرد جهاز يحمى الأجانب من عسف الحكومة المصرية أو تنكرها لحقوقهم المضمونة بالامتيازات الأجنبية ، الى جهاز يحقق أهداف السياسة البريطانية فى مصر .

ومع أن الأحكام العرفية كانت قد النغيت بقيام عهد الاستقلال عام ١٩٢٢ — الا أن الادارة الأوروبية سلكت فى تنفيذها لمهامها الأمنية مسلكا لا يبعد كثيرا عن ما كان يجرى فى ظل الأحكام العرفية .

ويسجل حادث مصرع المستر روبسون Robson فى ١٩٢٢/١٢/٢٧ بشارع الجيزة — واحالة المستر مونتيث سميث مدير الادارة الأوروبية الى المعاش ، وتعيين المستر أ. و. كين بويد Alexander W. Keown-Boyd مديرا لتلك الادارة فى ١٩٢٣/١/١ ، بداية قيام الادارة الأوروبية بدورها البغيض فى الحياة السياسية المصرية . فقد سجل هذا التاريخ الشروع فى اتخاذ أعنف الاجراءات ضد حملة الاغتيالات التى كانت تحدث ضد الانجليز فى ذلك الوقت — وأصبحت الادارة الأوروبية المسئول الوحيد عن كل عمليات القبض والتحرى فى شأن هذه الحوادث — وتحالف مد العمل بقانون الأحكام العرفية ، والشخصية القوية والكفاءة الادارية للمدير الجديد (كين بويد) ، والحماس الذى اراد به عمله — تحالف كل ذلك ليزيد من

نفـوذ الادارة الأوروبية التى بدات دون مواربة تمتص لنفسها الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية[٩] .

وتكشف أوراق الكولونيل تشارلز ريدر الخاصة Cnarles Ryder حقيقة الادارة الأوروبية فى بدايات عهدها بالعمل أوائل عام ١٩٢٣ .

ففى وثيقة صادرة عن المعتمدية البريطانية فى الثلاثين من ديسمبر ١٩٢٢ يقول المعتمد البريطانى الفيسكونت اللنبى الى (ريدر) :

« بمقتضى هـذا الخطاب أكلفك بتولى التحرى فى الجرائم السياسية والهجمات على الأوروبيين — بهـدف كشف الجناة واقامة الدعوى عليهم أمام محكمة عسكرية ان لك كل سلطاتى فى أن تتخـذ أو تطلب — تحت قانون الأحكام العرفية كل الخطـوات التى تراها ضرورية للتحرى واقامة الدعاوى فى كل القضايا السياسية . ويجب أن ترتب الأمور بحيث تكون كل المعلومات فيما يتعلق بالجرائم ذات الطبيعة السياسية قـد نقلت اليـك فى الحال ، ويجب أن تصـدر التعليمات الضرورية فى شأن أساليب التحرى فى كل قضية . عليك أن تختار لنفسك الطاقم الذى تراه مناسبا وأنت مخول أن تستدعى أى موظف وان تخاطب أى ادارة فى أى وقت لطلب المساعدة التى تحتاجها — كذلك فان لك الحـق فى أن تسحب أى مبالغ مالية تريدها . وعليك أن تبلغ رئيس الوزراء (المصرى) فيما يتعلق بالترتيبات التى تعدها » .

---

(٩)
F. O. 371-8990 Political Eastern - Egypt Files 7492-8338 (E 8102-16) No. 8 - Archives - Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston (Received August 8) — Ramleh, July 26, 1923. Enclosure in No. 1 " The European Department ".

والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٨ فى ١٩٢٣/١/٩ و ٣٣٩ فى ١٩٢٤/٨/١٢ .

و St. Antony's College, Oxford " Russell private papers " — Egypt political J. O. 3801. A List about the poltical Crimes which took place between the years 1910-1924.

ويبدو من صيغة خطاب (اللنبى) الى « الكولونيل ريدر » الذى عمل بالادارة الأوروبية فى بدايات أيامها — أن هـذه الادارة كانت تتبع المعتمد البريطانى قلبا وقالبا ، وانها كانت شيئا ما لا يتبع الادارة المصرية فى شىء .

ويذكر (ريدر) فى أوراقه عن الادارة الأوروبية — أن طاقمها تكون من (كين بويد) وهيو هولز Hugh Holmes القاضى بالمحاكم الوطنية والذى كان له خبرة بالاضطرابات التى كانت تجرى فى ايرلندا بعد الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ — وكان الكسندر جوردون انجرام Alexander Gordon Ingram مساعد حكمدار بوليس مدينة القاهرة — والأميرالاى هـ. ج. أرثر بك حكمدار بوليس القنال — والمستر أ. ج. ماكنتوش — والمسيو ى. نيقولاس من العاملين بهـذه الادارة .

تولى « انجرام » أعمـال التحريات فى الجرائم السياسية التى كان يتعرض لهـا الأجانب خلال عام ١٩٢٣ . وتولى (هيـو) تقـديم المشورة حـول تقـديم الأدلة المساعدة على تقـديم المتهمين للمحاكمة وكافـة المسائل القانونية فيما يتعلق بالقبض والاعتقال — وشارك فى عمليـات استجواب المحبوسين فى القضايا — وشارك بريطانيان فى الأعمال العامة ومصريان من مكتب النائب العام لدراسة جرائم القتل القـديمة وترجمة الوثائق العربية (٥)

ومن الذين كانوا يعملون فى الادارة الأوروبية من المجتمع البريطانى فى مصر (جيمى واطسون) Colonel Jimmy watson وفريدريك سيمبسون Freoric Simpson الموظف البريطانى بوزارة المعارف العمومية — وكانت مهمة هذين البريطانيين مساعدة (انجرام) فى تحرياته فى مواقع الحوادث .

وتؤكد أوراق (رايذر) أن الادارة الأوروبية كانت تطرح جانبـا (الاجراءات الجنائية) التى نصت عليها القوانين المصرية — وتفرض على اجراءات التحقيق الوطنية نوعا من السيطرة البريطانية خشية انحياز جهات التحقيق الوطنية الى جانب المتهمين المصريين . وقـد كانت هـذه العقيدة

(الشك فى سلوك المصريين) هى دستور العمل فى الادارة الأوروبية منذ بدايات انشائها وحتى الغائها فى الثلاثينيات[10] ٠

لكن (رايدر) مع هذا لم يستطع أن يقدم الاجابة المقنعة عن السؤال الذى يطرح نفسه — ما هى حقيقة الادارة الأوروبية — وما هو السر وراء انشائها — ما هو اسلوب عملها — والى أى مدى نجحت فى تنفيذ الأهداف البريطانية فى مصر ٠

تكمن الاجابة على هذا السؤال المركب فى عدة قضايا ينبغى التعرض لها ٠

حتى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩١٩ كانت قد وقعت احدى عشر حادثة من حوادث العنف السياسى — باعتبار أن حادث مقتل بطرس باشا غالى رئيس النظار فى ١٩١٠/٢/٢٠ هو أول حوادث العنف السياسى فى مصر[11] وكانت هذه الحوادث فى مجموعها موجهة

(١٠) St. Antony's College, Oxford, Midéle East Center private papers — Egypt CID DT 107. Charles Ryder's private papers.

وقد أحيل رايدر الذى كان يشغل منصب مدير السكرتارية بالادارة الأوروبية الى المعاش فى ١٩٢٤/٧/١ وكذلك ا٠ ج٠ ماكنتوش و ن٠ ى٠ نيقولاس - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٣١ فى ١٩٢٤/٧/٣ ٠

(١١) هذه الحوادث هى : مصرع بطرس غالى باشا يوم ١٩١٠/٢/٢٠ - مؤامرة شبرا فى مايو ١٩١٢ لقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق والمعتمد البريطانى اللورد كتشنر - مؤامرة توزيع المنشورات الثورية فى اغسطس ١٩١٢ للتحريض على قتل البريطانيين واشعال الحرائق وقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق واللورد كتشنر - محاولة اغتيال السلطان حسين كامل فى ١٩١٥/٤/٨ - محاولة اغتيال السلطان حسين كامل الثانية فى ١٩١٥/٧/٩ - محاولة اغتيال ابراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف فى ١٩١٥/٩/٤ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق فى ١٩١٩/٦/١٠ - مؤامرة لاغتيال كبار الوظفين المصريين المتعاونين مع الانجليز فى ١٩١٩/٢/١٢ - مؤامرة لالقاء القنابل على محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق وبعض كبار الموظفين فى ١٩١٩/٦/٢٢ - التآمر لاغتيال محمد سعيد باشا فى ١٩١٩/٦/٢٢ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا فى ١٩١٩/٩/٢ ؛
St. Antony's College — MEC — Russell's Private Papers " A List about the political crimes ". op. cit.,

ضـــد الجهاز الحاكم المصرى فقط ــ باستثناء حادثة شبرا (١٩١٢) التى نسب الى المتهمين فيها التآمر لاغتيال اللورد كتشنر المعتمد البريطـــــانى فى مصر .

ومع مقـــدم يوم ١٩١٩/١١/٢٠ بدات سلسلة حوادث القتل ضـــد الوجود البريطانى فى مصر ــ وفق الجـــدوق المرفق(**) :

ويتضح من هـــذا الجـــدول أن عمليات القتل والشروع فيه توالت على الوجـــود البريطانى فى مصر فى الفترة من نهايات ١٩١٩ وحتى نهايات ١٩٢٤ بصورة مكثفة . ولدرجة أورثت الذعر فى الأوساط البريطانية المحتلة والمدعـــومة بنفـــوذ عسكرى وسياسى غير منازع .

ولابد أن وزير الخارجية البريطانى لورد بالفور Earl of Balfour قـــد استبد به الغضب من مندوبه فى مصر (لورد اللنبى Field Marshal Viscount Allenby) . فتقرير (اللنبى) لوزير الخارجية البريطانى فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ يفيض بالمرارة ، ويحاول فيه المعتمد البريطانى أن يبرر تزايد حـــوادث الاغتيال السياسى : بخطـــأ سياسة التطهير فى جهـــاز الأمن السياسى التى اتبعها حكمدار بوليس مدينة القاهرة (اللواء رســـل باشــــــا Thomas Wintorth Russell) عندما أطاح خلال عام ١٩١٧ بجـــورج فيليبيدس George Philippidi s مأمور ضبط محافظة القاهرة ومدير مكتب البوليس السياسى ــ ومعاونيه([12] مكرر) ــ

(**) اوردنا هـذا بالجـدول رقم (١) بنهاية الكتاب .

(١٢ مكرر) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥٩٢ فى ١٩١٧/١١/٢٧ ، حكم مجلس التاديب بمحافظة مصر على جـورج فيليبيدس مامور ضبط المحافظة لأنه فى تواريخ مختلفـــة ما بين ١٩١٣ و ١٩١٦ قبل رشاوى مجموعها ٥٦٥ مليما و ٧٨٤ جنيه من ضباط بوليس مدينة مصر ومعتقلين سياسيين وغيرهم حكم عليه بسببها من محكمة جنايات مصر فى ٣٠ يونيـــو ١٩١٧ بالحبس ٥ سنوات وبغرامة موازية للمبلغ المذكور - بالرفت واثبات ســـقوط حـــق المتهم فى المعـــاش .

راجع ايضا الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٩١٧/١٠/١٤ الخاص بنظر مجلس التاديب المذكور فى ١٩١٧/٧/١٦ فى التهم الموجهة ضـد البكباشى محمود محمد افندى مساعد حكمدار ببوليس مدينة مصر والصـــــاغ محمد شكيب افندى مامور قسم بمدينة مصر من المشاركة فى جرائم فيليبيدس - والحكم عليهما بالرفت من الخـدمة .

مستبدلا اياهم بشرفاء لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفى الذى كانت تحتاجه بريطانيا فى ذلك الوقت .

ــ وبدور النيابة العامة المعوق لعمليات ضبط هــذه القضايا نظرا للسلطة التى للنيابة على جهاز البوليس ، الذى يخضع فى اجراءاته لاشراف النيابة ــ وللغيرة الراسخة بين الجهازين .

ــ وبيطء وتراخى البوليس المصرى فى الشوارع .

ــ وغياب الوعى العام عند المصريين وتصميمهم على تجنب كل ماله صلة بتعقب الجريمة وضبط مرتكبيها حال قيامهم بتنفيذ جرائمهم[13] .

وقــد سارع (اللنبى) بتشكيل مكتب جنائى سياسى يضم مجموعة من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم فى محاوله لاحتواء هــذا السيل المتدفق من الجرائم السياسية ــ الى جانب (القسم المخصوص) الذى كان يتبع ادارة عمــوم الامن العام بوزارة الداخلية ــ وتحت رئاســة (المستر بنيت) منذ ٤ يونيو ١٩٢٢ ــ و « القسم السرى الخصوصى » ببوليس مدينة القاهرة الذى كان يرأسه « اليوزباشى سليم زكى » فى أعقاب عودته من الاسر بعــد نهاية الحرب العظمى[14] .

= ويلاحظ ان رسـل Russell وكيل حكمدار مصر قـد رقى الى رتبة الأميرالاى المحلى فى اعقاب هـذه العملية التطهيرية التى كان له دور كبير فيها ـ فقـد رقى فى ١٩١٧/١٢/٩ الى هـذه الرتبة ـ ثم عين حكمدارا لبوليس القاهرة فى ١٩١٨/٣/٣ خلفا للميرالاى جـورج هارفى Geohge Harvey الذى حامت حوله الشبهات فى أعقاب ضبط قضية فيليبيدس .

راجع الأمر العمومى ٦٠٩ فى ١٩١٧/١٢/٩ و ١١٦ فى ١٩١٨/٣/٣ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية . عن دور (رسـل) فى قضية فيليبيدس راجع :

Sir Thomas Russell pasha " Egyptian Service 1902-1946 " London, 1949, pp. 165-171.

(13) F. O. 407-194, No. 37 Field Marshal Viscount Allenby to the Earl of Balfour, Received August 1, Ramleh July 24, 1922.

(١٤) كانت عـودته فى ١٩١٨/١١/٢٧ ـ ملف خـدمة اللواء سليم زكى ـ دار المحفوظات العمومية ـ محفظة ٥٨٩٨ ـ مسلسل ٥٩٠٣٧ مخزن ٣٧ ـ أوراق ٢٧٦ .

لكن ترتيبات (النبى) الجـديدة أثبتت فشلا ذريعا — فرغم مسارعته بزف بشرى نجاح (المكتب) الجـديد فى ضبط المتهمين فى بعض حـوادث الاغتيال السياسى الواردة فى الجـدول السابق (محاولة قتل المستر براون وعائلته فى حـدائق الأورمان بالجيزة يوم ١٩٢٢/٨/١٢) الا أن الحوادث أثبتت عـدم صدق دعواه — فقـد استمر تيار اغتيال البريطانيين — كما ثبت فيما بعـد ومن خلال المحاكمات أن مرتكبى هـذا الحادث كانوا غير الذين أشـار اليهم المعتمد البريطانى فى تقـريره الى اللورد كيرزون The Marquis Curzon (١٥) .

وفى تقريره الى وزير الداخلية المصرى فى يوليو ١٩٢٢ — والذى أرسل منه نسخة الى المعتمد البريطانى يتحـدث اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة باسهاب لتبرير الفشل الذى منى به جهاز البوليس ازاء موجـة جرائم الاغتيال السياسى فى ذلك الوقت — فيقـول ان فشـل البوليس حتى ذلك الوقت (يوليو ١٩٢٢) فى الكشف عن مدبرى هـذه الجرائم السياسية يعود الى الرفض الحـاد للجمهور المصرى لمساعدة السلطات ، وان كثيرا من الأشخاص الجاهلين بعمل البوليس يتخيلون أن الجهاز يملك قوة غامضة يستطيع بواسطتها أن يكشف الجريمة ومرتكبيها .

ويقول رسل انه لا يوجـد سر فى عمل البوليس — فالجهاز الناجح هـو نتاج عناصر ستة :

١ — خامـة جيـدة .
٢ — تنظيم جيد لهـذه الخامة .
٣ — عمـل مكتبى جيد .
٤ — اعتمادات ماليـة وافرة .
٥ — خـبرة عمليـة .
٦ — معـاونة الجمهور .

---

(١٥)
F. O. 407-194, No. 66 Field Marshal Allenby to the Marquis Curzon of Kedlestone, Ramleh, august 29, 1922.

وأنه مع توافر العناصر الخمسة الأولى ، فان عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عـــديم الجـــدوى .

ولاغراض التوضيح ، قسم اللواء (رسل) باشا الجريمة الى تصنيفين :

(أ) الجريمة الاجتماعية (كالقتل العادى ، والسطو ، والسرقة) .

(ب) الجريمـــة السياســـية .

وقال أن الجريمة تكتشف بالطرق الآتية :

١ ــ ضبط المجرم حـــال ارتكابه اياها in Flagrant délit بواسطة البوليس أو الجمهور .

٢ ــ جمع الأدلة ضـــد المجرم بواسطة البوليس من الجمهور .

٣ ــ بالعمل البوليسى الفنى الجيد (فن البصمات ــ معرفة المجرمين معرفة تخصصية [عن طريق أسلوب الأداء الاجرامى لكل منهم] ــ السجلات الاجرامية ــ الصور الفوتوغرافية ... الخ) .

كانت نتيجة الضبط للمجرمين حال ارتكابهم لجرائمهم بواسطة البوليس النظامى ودون مساعدة الجمهور تساوى صفرا ــ نظرا لأن المجرم ــ كما يقول الحكمدار الانجليزى للبوليس المصرى لا يختار ارتكاب جريمته تحت نظر البوليس . وكانت اغلبية حالات القبض على المجرم وقت ارتكاب جريمته تأتى من جانب الجمهور او بواسطة البوليس الذى يستدعى من قبل الجمهور .

نظم « رســـل » دوريات البوليس النظامية وفقا لافتراض علمى بوليسى مقتضاه أنه سيكون هناك رجل بوليس على مسافة معقولة من الجمهور الذى يطلب مساعدته ، أما فى الليل حيث يقـــل الجمهور فان دوريات البوليس تزاد ــ لكنه لا يفترض أن البوليس النظامى وحـــده ــ يستطيع أن يمنع الجريمة سواء بالنهار أم بالليل ، أو أن يقبض على كل المجرمين اثنـــــاء ارتكابهم لجرائمهم . ان الجريمة متى ارتكبت وتجنب الفاعل القبض عليـــه وقت ارتكابها ، فان واجب البوليس هـــو جمع كل المعلومات الممكنة عن

المجرم من الجمهور الذى راى الجريمة حال ارتكابها ، او شاهد افرادا يحتمل أن يكون المجرم من بينهم فى المجاورات قبل أو بعـــد ارتكاب الجريمة . ويجمع البوليس المعلومات حلقة فحلقة حتى تتصل الحلقات كلها ببعضها فى سلسلة تؤدى الى القبض على المجرم ومن ثم ادانته . . . . وهكذا كان توماس رسل يدرك عمل البوليس فى الربع الأول من القرن العشرين ـــ لكنه يعود ليطرق قضية الجمهور فى هـــذا الصـــدد فيقول :

ان البوليس فى تعامله مع الجريمة يصادف نوعين من الجمهور :

(أ) جمهور متعاون يتطوع لاعطاء كل المعلومات التى يعرفها أو التى يعتقـــد انه يعرفها .

(ب) جمهور غير راغب فى التعاون ، لديه معلومات عن الجريمة ـــ لكنه يرفض أن يعطيها للبوليس أو قـــد يعطى معلومات مزيفة بهـــدف تضـــليله .

ويوجـــد النوع الأول بسهولة بواسطة البوليس أو بواسطة الأفراد انفسهم الذين يتقـــدمون من تلقاء أنفسهم ـــ أما النوع الثانى فهم الطبقة من الشهود التى تكتشف عادة فقط ويستفاد منها بواسطة (المخبرين) الذين تنبع قيمتهم من معرفتهم الطريق للحصول على معلوماتهم ـــ وخبرتهم بالمناطق التى توكل اليهم ـــ ومعرفتهم كيف يضعون أيديهم على مصـــدر المعلومات الصـــحيح .

ثم تطرق رســـل الى عمليات المراقبة Shadowing والفرق بين المراقبة فى الجريمة الريفية والجريمة الحضرية ـــ ثم انتقل الى الجريمـــة السياسية وصعوبة مهمة البوليس فيها بالمقارنة بالجريمة العادية ـــ بالنظر لأن الوســـائل الفنية (معرفة مرتكب الجريمة من التصنيف النوعى للمجرمين واسلوب كل منهم فى ارتكاب جريمته ـــ وتحركاته وقت ارتكاب جريمته) ممكنه فى الحالة الثانية . اما فى الجريمة السياسية فان من المستحيل على البوليس أن يعرف مسبقا كل المجرمين المحتملين ـــ فأى فرد من عـــدة آلاف

من الطلبة أو العمال يمكن أن يكون الفاعل . كما أنه ليس سهلا وضع المئات من المحرضين الخطرين تحت المراقبة .

وللتدليل على سهولة ارتكاب الجريمة السياسية فى مصر قال رسل أنه يكفى توافر قدر معين من التصميم عند الجانى ليسهل له تحديد موظف بريطانى ، ودراسة حركاته اليومية حتى يكتشف نقطة معينة يمر بها يوميا عند ساعة معينة — يتوافر فيها شرط البعد عن أقرب مقر بوليس — ولا يبقى بعد ذلك سوى أن يسير خلف هدفه كأى شخص ويطلق عليه النار من الخلف — دون أى خطورة من الضحية أو من البوليس حيث سيسارع الجانى الى الاختفاء قبل وصول أقرب قوى للبوليس الى مكان الجريمة — ودون أى خطورة من جانب الجمهور المصرى الذى لن يقدم أى مساعدة الى البوليس .. ولتأكيد صحة قوله ضرب (رسل) مثلا بحادثة قتل (البكباشى كيف)[16] الذى قتل على بعد ياردات قليلة من ثلاثة حوانيت — قرر أصحابها أنها لم يسمعوا أو يروا شيئا ، ومع أن (كيف) قد قتل أمام باب المدرسة الالهامية فان (البواب) قرر أنه لم يسمع شيئا أيضا ، وان احدا لم يكن بالمدرسة وقت الحادث . وبعد أيام سبعة ، وبالصدفة البحتة سمع احد عملاء البوليس محادثة فى مقهى اكتشف من خلالها أن صبيين من المدرسة قد شاهدا الجريمة اثناء ارتكابها وانهما دخلا المدرسة وابلغا ثلاثة من موظفيها ، وان هؤلاء الموظفين حاولوا الخروج من المدرسة لكنهما منعا بواسطة مسلح كان يغطى القتلة . وبزيادة الضغط على ادارة

---

(16) ولفرد فريدريك كونليف كيف — من مواليد مبدلسكس بلندن فى 15 اغسطس 1870 — التحق بالبوليس المصرى بوظيفة هيدكونستابل تحت التجربة 1908/5/1 — ملازم أول 1909/5/1 — مفتش بقسم تفتيش النظام بنظارة الداخلية 1910/5/1 — صاغقول أغاسى (رائد) 1910/12/4 — وكيل قلم فى 1912/5/1 — بكباشى (مقدم) فى 1912/9/17 — نقل الى القنال فى 1914/11/24 — انضم الى القوات البريطانية خلال الحرب العظمى بوظيفة (كابتن) فى الحملة المصرية — نقل الى بوليس القاهرة فى 1919/5/15 — رقى مفتش درجة أولى فى 1919/4/1 — قتل فى شارع الفلكى يوم 1922/5/24 ضمن سلسلة الاغتيالات السياسية ضد الوجود البريطانى فى مصر .

راجع دار المحفوظات العمومية ملف 29346 — محفظة 1594 — س 3 — دولاب 69 .

المدرسة اضطر الموظفون الى ذكر بعض من الحقيقة . وهكذا فلولا الصدفة التى أدت الى سماع حــوار المقهى فان الحقائق لم تكن لتعرف على الاطلاق .

وفى حادث مقتل (المستر براون)[17] أطلق الجانى عــدة أعيرة نارية على بعض كتبة الحكومة الذين شرعوا فى مطاردته ، وكان يمكن لهــؤلاء الكتبة أن يكونوا عــونا فىمعرفة الجانى لو ابلغوا بما رأوه ــ لكنهم وحتى اعــداد (رســـل) لتقريره لم يظهروا وظلوا مجهولين للبوليس . وكذلك الأمر بالنسبة للميكانيكى الايطــــالى الذى شــهد حادث محاولة اغتيال (الكولونيل بيجوت) ، والجناة يسيرون ومسدساتهم يضعونها فى جيوبهم ــ ومع هــذا فانه ادعى بأن شيئا ما لم يثر شكوكه .

وانتهى (رســـل) فى هــذا المقام الى تضاؤل فرص البوليس فى ضبط الجناة فى ظـــل جمهور غير متعاون كالجمهور المصرى .

ثم ناقش قضية جمع الأدلة ــ وقال انها لا تختلف فى صعوبتها عن قضية معاونة الجمهور فى القبض على الجانى اثناء ارتكاب جريمته ــ وان الشاهد الأوروبى فقط هــو الذى يمكن أن يدلى بمعلومات ، وانه فى حالة تقــديم الشهود الثابتين (بقال ــ حلاق ... الخ) لمعلومات عن الجنـــاة فانهم يقــدمون معلومات غامضـــــة لا تساعد فى الكشف عن شخصياتهم كوصف الملابس والشوارب وطريقة السير ــ وهى كلها أوصاف يمكن تغييرها عند اجراء عمليات الاستعراف .

وأبدى (رســـل) حيرته من عــدم تقــدم المصريين بمعلوماتهم رغم المبالغ الضخمة التى ترصــد كمكافآت للارشاد ــ وأشــــار الى خطابات المواطنين عن معلوماتهم وكيف انها تأخــذ وقتا وجهــدا من البوليس حتى ينتهى الى انها خطابات مضللة .

وانتقل (رســـل) بعــد ذلك الى وسائل منع الجريمة السياسية فقال ان دوريات البوليس فى الشوارع قــد زيدت ، لكنها كانت ذات فائدة جزئية

---

(17) جرت محاولة قتله فى شارع قصر العينى فى ١٩٢٢/٢/١٨ .

نظرا لصعوبة توفير وجـــود بوليس فى كل مكان ـــ وانه قـــد نظمت دوريات بالدراجات البخارية وانها كانت ذات فائدة نظرا لأن تحركاتها غير محسوبة بواسطة القتـــلة . واستبعد (رســـل) فائدة دوريات المخبرين السريين بملابسهم العادية نظرا لسرعة اكتشافهم بواسطة الجناة ولكونهم لا يعطون الثقة للجمهور . وانتهى الى انه من الصعب توفير حماية سرية كهـــذه لكل انجليزى يسير فى شوارع القاهرة . وتعرض للمكافآت المـالية الـكبيرة التى تعرض من قبل البوليس للابلاغ عن المجرمين وكيف انه من السهل على الصـــديق أن يبيع زميله المجرم لقـــاء خمسة آلاف جنيه ـــ لكنه انتهى الى أنه قـــد أصيب بالاحباط فى هـــذه الوسيلة نظرا لعـــدم جـــدواها فى مصر (فى ذلك الوقت) . وناقش (رســـل) أسلوب مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم ـــ وانتهى الى الصعوبات العـــديدة فى هـــذا الصـــدد ،

فكل مخبر نظامى معروف لتنظيمات الطلبة ، كما أن قليلا من المخبرين غير النظاميين يمكن الثقـــة بهم وكشف (رســـل) عن أن سلسلة حـــوادث الاغتيال قـــد أدت الى قيام البوليس بعـــدة مئات من عمليات التفتيش خلال أشهر عام ١٩٢٢ ، شملت أكثر من خمسة آلاف شخص بحثا عن الأسلحة ، لكن النتيجة كانت صفرا .

وذكر (رسل) كتفسير لموقف الجمهور وادارات الحكومة ـــ ومنهـــا النيابة ـــ من البوليس ـــ الدور السياسى الذى قام به البوليس فى السنوات السابقة ، وكيف أن هـــذا الدور جعل منه جهازا غير شعبى ، لا يحصل على اى مساعدة من الجمهور ـــ وقليل جـــدا من ادارات الحكومة الأخرى . ولقـــد كان (رســـل) مدركا فى ذلك الوقت لحقيقة أن الجمهور المصرى يرى فى البوليس سيده بدلا من اعتباره بطله وصـــديقه كما فى انجلترا .

ولم يناقش (رســـل) فى تقريره أسباب النفـــور ولا أساليب العلاج ـــ لكنه انتهى الى أنه ما لم يتغير هـــذا الوضع فان النظام القضائى الذى كانت تأخـــذ به البلاد فى ذلك الوقت لن يكون عاملا مساعدا للبوليس على التعامل الصحيح مـــع الجريمة[١٨] .

---

(١٨) يبـــدو أن (رســـل) كان يعنى ضرورة صـــدور قانون لتحريم الامتناع عن الادلاء بالشهادة أو عـــدم معاونة البوليس .

وقــد لمس (رســـل) بصورة خفيفة مسألة احتمال نسبة فشـــل البوليس المصرى فى مواجهة الجرائم السياسية الى عـــدم قـــدرة الضباط البريطانيين الكبار على اكتشافها نظرا لافتقارهم الى المعرفة العميقة بالبلاد وجهلهم باللغة العربية واللهجات المحلية ، وأن ذلك يستوجب استبدالهم بضباط مصريين — ولأن الاتهام كان يمس (رســـل) شخصيا — فقـــد ادعى ان النتيجة ستكون مماثلة بالنسبة للضباط المصريين حيث أن (مساعدة الجمهور) مفتقدة فى كلتا الحالتين . ونسب (رســـل) قـــدرا كبيرا من الفشل الذى كان يعانيه الى الارهاب الذى مارسه (ســـعد زغلول) وحزبه على المواطنين الذين قـــد يفكرون فى الارشـــاد عن متهمى قضايا الاغتيـــال السياسى — حيث كان يعتقد فى ذلك الوقت أن (الوفـــد) له ضلع فى تلك الحـــوادث .

ثم عرج (رســـل) على عـــدم تمتع المرشدين والمبلغين والشهود فى مصر بضمانة السرية التى تؤمن حياتهم وبين أن هـــذا الأمر يؤدى الى احجام الكثيرين عن الادلاء بمعلومات مفيدة .

وانتهى (رســـل) فى يأس ظاهر الى أن الجريمـــة السياسية ستستمر فى مصر حتى لو نجح أصحاب الفكر المتطرف فى قتل كل موظف بريطـــانى واسقطوا الحكومة وأقاموا جمهورية تحت رئاسة ســـعد زغلول — وعزى ذلك الى تأصل جـــذور ذلك النوع من الجرائم فى مصر ، والى اللامبالاة التى كانت تسود الشارع المصرى تجاهها — وأن هـــذه الجريمة ستزدهر أيا كان نوع الحكومة التى فى السلطة حتى تنتج الفوضى أو حتى يقرر الجمهور ايقافها عن طريق تقـــديم المساعدة للسلطات[19] .

فى ظـــل هـــذا الشعور بالاحباط — عند السلطات البريطانية — صدر

---

(١٩)
St. Antony's College-ME Center " Russell's private papers " Dt. 107.2.s8 (Note on political police work in Egypt) July 1922.

قرار انشاء (الادارة الأوروبية) ــ كأحـد أقسام ادارة عموم الأمن العام ــ بهـدف واضح تماما ــ هـو التعامل مع الجريمة السياسية فى مصر ــ **فيما يختص فقط بحوادث الاعتداء على البريطانيين والأجانب .**

ومن خلال العرض لتقرير (رسـل) و (اللنبى) من قبله يمكن ادراك أن الأسس التى قام عليها هـذا الجهاز كانت تتمثل فى :

ــ انه جهاز بريطانى بحت لا يدخله المصريون .

ــ يعتمد على أساليب مبتكرة فى العمل السياسى .

وان هـذين الأساسين كانا يصدران عن عقيدة راسخة عند السلطات البريطانية ــ مؤداها :

(أ) عـدم الثقـة فى الجمهور المصرى .

(ب) الشك فى حسن نوايا السلطة المصرية فى التعاون لضبط الجناة .

على هـذا الأساس تشكلت الادارة الأوروبية من مدير عام بريطانى ، وعـدد من الموظفين البريطانيين ــ ونفر قليل من المصريين الذين لا يشوب ولاءهم لرؤسائهم البريطانيين شائبة ــ وهـؤلاء جميعا يشـكلون الادارة السياسـية للجهـاز .

أما الجسم التنفيذى ــ أو الجهاز المنفـذ لسياسة الادارة ــ فكان حكمدار بوليس القـاهرة (الانجليزى) ومعاونيـه من الضـباط الانجليز (القائمقام الكسندر جـوردون انجرام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة ــ القائمقام (دوجلاس بيكر بك Douglas Baker رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة) ــ الى جانب نخبة منتقاة من الضباط الوطنيين الذين شملهم الوجـود البريطانى برعايته على مدى سنوات خـدمتهم فى البوليس ــ والذين اختيروا خصيصا للعمل فى الجهاز المحلى للبوليس السياسى (قلم الضبط فرع ب) بمدينة القاهرة (اليوزباشى سليم زكى المفتش بالقسم السياسى بادارة المباحث الجنائية ببوليس القاهرة ــ والملازم أول احمـد

حمدى مساعد المفتش بالقسم السياسى المذكور) ـ كذلك فقد كان للعناصر الأوروبية من الرتب الصغرى فى بوليس القاهرة دور فى الأعمال التنفيذية (كالتفتيش ـ الضبط ـ التحفظ على المعتقلين ... الخ)[20] .

لم ينجح التنظيم البريطانى لجهاز الأمن السياسى فى وقف تيار الجرائم السياسية الموجهة ضد أرواح البريطانيين فاستمرت خلال عام ١٩٢٣ حوادث الاعتداء على الموظفين ورجال جيش الاحتلال .

وانشغل القسم السياسى (القلم المخصوص) ببوليس القاهرة بعمليات المراقبة العامة لتحركات العمال[21] .

تكشف لنا أوراق (القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر) ما خفى من أسرار الادارة الأوروبية فى السنوات الأولى لانشائها . فقد جاء فى أقوال القائمقام الكسندر جوردون انجرام (الذى كان قد نقل حكمدارا لبوليس الاسكندرية فى ٥ أبريل ١٩٢٥) ذكر (للجنة الجرائم السياسية) التى كان يعمل بها كعضو منذ انشائها فى ٢٩ يوليو ١٩٢٢ . وهى لجنة

---

(٢٠) المتحف القضائى ـ القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

(٢١) دار الوثائق القومية ـ محفظة ٦ داخلية (نمرة ٤٤ بوليس مدينة مصر ـ القلم المخصوص ـ تقرير سرى : العمل والعمال :

١ ـ الحالة كما هى عليه بالنسبة لعمال شركة الأسمنت بالمعصرة .

٢ ـ فى الساعة ٧ افرنكى مساء أمس حضر الى القاهرة من بور سعيد أحد عمال ربط البواخر ونزل بلوكاندة أثينا مع أحمد بيومى احد العمال وقال بأن عدد العمال القادمين من بور سعيد بطريق البر هو نحو ماية وعشرة عامل .

٣ ـ حصل اجتماع أمس الساعة ٨½ أفرنكى مساء بنقابة موظفى المحلات التجارية وقد حضر هذا الاجتماع كل من الأستاذ شفيق منصور (أحد المتهمين فى قضية مقتل بطرس باشا غالى ١٩١٠ ـ اعتقل عند قيام الحرب العظمى ـ نفى الى مالطة من عام ١٩١٥ الى نوفمبر ١٩١٩ ـ قبض عليه فى قضية مصرع السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ وأعدم)وحسن نافع وزهير صبرى ومحمد فؤاد راشد وكان عدد المجتمعين نحو ٣٠٠ ـ وقد القيت الخطابات من كل من عبد الكريم أفندى السكرى رئيس النقابة وحسن نافع والأستاذ شفيق منصور وانتهى الاجتماع فى الساعة ١٠/٤٠ مساء ـ الحالة العمومية هادئة ـ مصر فى ٥ أغسطس ١٩٢٤ :

تضم الضباط الانجليز الكبار ببوليس مدينة القاهرة (الحكمدار رســـل ــ بيكر مأمور الضبط ــ انجرام مساعد الحكمدار) وتعمل بالتنسيق مع الجهاز السياسى الأعلى (الادارة الأوروبيـــة) فى التحريات الخاصـــــة بالجرائم السياســـية .

ويتضح من أقوال « انجرام » أن هـــذه اللجنة كانت تعمل وفقـــا (للاختصاص النوعى) وليس الجغرافى ــ بمعنى أن أعضاءها يمكن أن يكونوا من القاهرة لكنهم يختصون بالجريمة السياسية فى القطر كله ــ كما أنهم كانوا يشتغلون بالتحريات فى الجرائم السياسية الى جانب وظائفهم الأصلية (حكمدار ــ مساعد حكمدار ــ مأمور ضبط ... الخ) ــ فانجرام كان عضوا بلجنة الجرائم السياسية فى الوقت الذى كان يشغل فيه وظيفـــة فى بوليس الاسكندرية منذ ١٩١٧/٦/٢٤ (بكباشى) ــ ونقـــل مساعدا لحكمدار بوليس القاهرة فى ١٩٢٤/٤/١[٢٢] .

ومن الثابت أن لجنة الجرائم السياسية هـــذه كانت تتمتع باختصاصات واسعة ومتنوعة فى مجال عملها السياسى .

قلنا فى سطور سابقة أن الادارة الأوروبية اعتمدت فى سياستها أساليب مبتكرة فى عمليات الكشف عن الجرائم السياسية التى كانت تغمر الشارع

---

(٢٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ١٩١٧/٦/٢٤ ـ والمتحف القضائى « أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر » وهـذه القضية هى نتاج اعترافات المتهمين فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب سنة ١٩٢٥ الخاصة بمصرع السردار فى ١٩٢٤/١١/١٩ ـ والتى تكشف خلالها أسرار ٢٦ قضية من قضايا الاغتيال السياسى التى أشرنا عليهـا فى صفحات سابقة والتى وقعت خلال الفترة ١٩١٩/١٢/٢ ـ ١٩٢٣/٥/٥ ـ وقـد اتهم فى هـذه القضية عـدد من السياسيين المصريين أمثال (محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر من رؤسـاء الوزارات المصرية فيما بعـد) الى جانب بعض المشتغلين بالعمل السياسى ـ وانتهت المحكمة التى كانت تنظر القضية فى ١٩٢٦/٥/٢٥ الى ادانة محمـد فهمى على ـ وبراءة باقى المتهمين بمـا فيهم (النقراشى وأحمد ماهر) ـ وقـد شنق محمد فهمى على فى ١٩٢٦/١٢/٣ ـ وسنعود لذكر هـذه القضية فى مواضع أخرى من هـذه الدراسة .

المصرى خلال النصف الأول من العشرينيات — وقد أصبحت هذه الأساليب — دستور العمل لأجهزة الأمن السياسى فى مصر فيما بعد .

فى التاسع من يوليو ١٩١٥ القى محمد نجيب الهلباوى الطالب بمدرسة الحقوق قنبلة على عربة السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) بينما كان الموكب السلطانى يسير من قصر رأس التين بالاسكندرية الى المسجد لأداء صلاة الجمعة . وفى ١٩١٦/٥/٨ حوكم (الهلباوى) ومحمد شمس الدين وصدر الحكم باعدامهما فى ١٩١٦/٥/٣٠ ثم عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٩١٦/٦/٢ .

كان اسلوب الادارة الأوروبية الجديد فى ذروة الاغتيالات السياسية هو محاولة استغلال التدهور النفسى الذى أصاب المحكوم عليهم فى الجريمة الوحيدة التى ضبط فيها متهمون — وهى قضية الشروع فى قتل السلطان حسين كامل — للوصول الى اسرار الحوادث التى لم ينجح البوليس فى ضبط فاعليها .

ولابد أن الهلباوى كان فى حالة نفسية تسمح للادارة الأوروبية أن تجرى تجربتها الجديدة عليه — كما لابد انه كان تحت المراقبة فى السجن — ففى عام ١٩٢٣ زاره (القائمقام الكسندر انجرام عضو لجنة الجرائم السياسية) فى سجن طره حيث كان يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — ولنترك أقوال انجرام نفسه أمام محكمة جنايات مصر ، والحوار الذى دار بينه وبين المحكمة يكشفا لنا حقيقة الأسلوب الجديد للبوليس السياسى فى مصر .

— « فى سنة ١٩٢٣ عندما كنت أعمل تحريات فى قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوى فى سجن طره واجتهدت فى أن أجعله يساعدنا فى هذه التحريات وكنت أعرف من قبل انه عضو فى عصابة قتل واذا كسبته الحكومة يمكن ان يعطينا معلومات ذات قيمة .

— قلت له انه اذا أعطانا معلومات توصل الى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين سأطلب الافراج عنه وبلا شك سيأخذ مكافأة .

— ان معلومات أى شخص كالهلباوى هى دائمـــا ذات قيمة كبيرة للقسم الخاص »[٢٣] .

لكن السؤال الذى يظل يطرح نفسه هـــو « لمـــاذا اتجه جهاز الامن السياسى عام ١٩٢٣ الى سجين سياسى معين فى ليمان طره ؟ » .

يجيب اللواء (رســـل) حكمدار بوليس القاهرة على هـــذا السؤال فيقـــول :

علينا أن نقبل الفرضية التى تقـــول أنه توجـــد ثلاثة طرق فقط للوصول الى القـــاتل :

(أ) القبض عليه حال ارتكابه الفعل Flagrant delit arrest بواسطة البوليس أو تعقبه بالصياح والصراخ .

(ب) الابلاغ بواسطة شهود أو أشخاص لديهم معلومات ، ســـواء للحصول على المكافأة أو للشعور بالمسئولية الانسانية .

(جـ) الاعتراف المنتزع بالخـــديعة أو بواسطة الوعـــد بالعفو .

وعلينا أن نقبل أيضا أن القتلة السياسيين فى مصر قـــد وضـــعوا حساباتهم بعناية وانتهوا الى أنه ليس هناك ما يخشونه من الوسيلة (أ) و (ب) — فتبقى الوسيلة (جـ) .

فى أحـــوال كثيرة قبض البوليس على الفاعل الحقيقى فى الجرائم السياسية السابقة ، لكن كما هى العادة فان مثل هـــذا كان يخلى سبيله

---

(٢٣) من أقـوال القائمقام الكسندر جـوردون انجرام أمام محكمة جنايات مصر فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ .

لعـــدم توافر الادلة . وهـــذا النوع من (القبض) الذى هنا نشـــوم به كان يؤسس على ما يسمى « بمعلومات البوليس Police Knowledge » التى مفادها أن الشخص المقبوض عليه هـــو الوحيد القادر على ارتكاب الجريمة ». ومع ذلك ، فان هؤلاء المقبوض عليهم كانوا يجـــدون الوقاية والحـــدر وهم بين أيدينا لانهم كانوا يعرفون تماما أن أحـــدا لن يقـــدم على الارشـــاد عنهم — وأنهم أثناء وجـــودهم فى قبضتنا فى (السجون المصرية) كانوا قادرين على الاتصال بمحاميهم وأصـــدقائهم فى الخارج — بفضل تعاطف ضباط السجون وفساد السجانين ، وكم من قاتل سياسى يدين بحيـــاته لهـــذا التسرب فى السجون المصرية[٢٤] ».

لقـــد اعتبر القتلة السياسيون صراحة وضمنا فى مصر ابطالا وطنيين ، وتبعا لذلك فقـــد حازوا التعاطف العـــام وخصصت العقول الواعيـــة والمخصصات المـــالية الوافرة لمساعدتهم . وفى الحالات السابقة ، عندما كان يجـــد البوليس مبلغا ، فانه لم يكن أكثر من طالب منحرف على استعداد لاعطاء ٥٪ من الحقيقة و ٩٥٪ من الأكاذيب من أجل المكافأة .

ولعلمنا أننا لن نحصل أبدا على قضية فى (حالة تلبس) بنـــاء على بلاغ حقيقى يؤدى الى ادانة — فاننا (البوليس) كنا دائمـــا نتلهف على طالب أو غيره يمكن شراؤه أو تأليف قلبه نحونا **بعـــد أن يكون قـــد أصبح محررا تماما من وهم البطولة أو فائدة الجريمة .**

خـــلال الصيف المـــاضى (كان تاريخ هـــذا التقرير هـــو ٢١ فبراير ١٩٢٥) كان (انجرام) يحاول أن يضم سجينا معينا اسمه (الهلباوى) الى صفنا . كان هـــو الذى ألقى قنبلة على السلطان حسين عام ١٩١٥ وحكم عليه بالاعـــدام ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة . وهكذا وجـــد (الهلباوى) نفسه من طالب فى مدرسة الحقوق — الى قاطع أحجار على

---

(٢٤) سنرى كيف أن هـذا الخلل أدى بالادارة الأوروبية الى معالجته باسلوب مبتكر — سنتعرض له فى الصفحات القادمة .

مدى عمره فى ليمان طره . وفى الخريف المـــاضى ، أفرج عنه وعاد الى الحياة المدنية (أفرج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤)[٢٥] .

كان الهلباوى اذن ـــ وبعـــد تسع سنوات من تقطيع الأحجـــــار فى الليمان ـــ قد أصبح أرضا خصبة لاستقبال بذور البوليس السياسى ـــ وكان مهيأ نفسيا لعملية غسيل مخ تقوم بها الادارة الأوروبية يتحول بعـــدها من بطل قـــومى الى (عميل بوليسى) ـــ وما أبعـــد الفرق .

يقول (رســـل) « اتصل سليم زكى (اليوزباشى فى القسم السياسى (قلم الضبط فرع ب) ببوليس القاهرة) به (الهلباوى) ـــ وفى الحال وجده قـــد تعلم الحقيقة ، أى أنه كفيره ، كان أداة فى أيدى مجموعة من الأوغاد الذين يتظاهرون بالوطنية ، الذين حرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيـــال السياسى ويتحمل المخاطر ، بينما هم (لم يتعرضوا لشىء وفازوا بالمجـــــد والشـــهرة Ran none and took the kudos » ، والوظيفة والمـــال اللذين وفرهما لهم (الوفـــد) »[٢٦] .

ثم يتضح أثر التوجيـــه المعنوى والمصـــل البوليسى الذى حقـــن به (الهلباوى) خلال الفترة ١٩٢٣ ـــ ١٩٢٤ ، فيقول (رســـل) « لم يقض الهلباوى سنواته العشر فى قطع الأحجار عبثا ؛ فالى جانب أنها زادت من من جفافه وخشونته ، فقـــد طهرته من الأوهام الرومانسية . وخرج من السجن مدركا تماما من هم الذين دمروا وطنه ، ومصمم على الانتقام . فاذا أضفنا الى ذلك المكافاة (١٠٠٠٠ جنيه) التى سال لهـــا لعابه (والتى كانت قـــد خصصت لمن يدلى بمعلومات توصل الى الجناة فى حادث قتـــل السردار) ـــ والتى كانت عاملا هاما دون شك ، والعفـــو الملكى عن جريمته

---

(٢٥) St. Antony's College — ME Center — Russell's private papers Dt. 107.2. SB " from the Commandant of Cairo City police to H. E. the High Comissioner, The Residency, Cairo — February 21, 1925.

(٢٦) op. cit.

السابقة (الشروع فى اغتيال السلطان حسين كامل عام ١٩١٥) ، والذى كان سيترتب عليه الغاء السابقة وما ترتب عليها من آثار بما يعنى استرداده لكافة حقوقه المدنية (بما فيها التحاقه بوظائف الحكومة) ــ فان (الهلباوى) كان هــو طريدتنا المنشودة »[٢٧] .

كانت كل هــذه المزايا المصرية بالنسبة لشاب لا ينتظره ســـوى الضياع (العفو ــ المـــال ــ الوظيفة الحكومية) فى يد جهاز الأمن السياسى ــ لذلك فان المفاوضات بين (سليم زكى) وبينه لم تستغرق أكثر من ثمانية أشهر (١١ فبراير ــ ١٣ أكتوبر ١٩٢٤) قبل بعـــدها العمل مع البوليس للكشف عن مرتكبى جرائم الاغتيال السياسى السابق الاشـــارة اليهـــا فى صـــفحات ســـابقة .

يقول الهلباوى فى حـــوار المحكمة معه .

« ــ أنت اشتغلت فى القضايا دى بنـــاء على ايه .

ــ اشتغلت فيها بناء على أنه ورد لى أربع طلبات من سليم أفنـــدى زكى وكنت أرفض وآخر جـــواب أرسله لى يقول لى فيه باسم حكومة جلالة الملك .... وحينئذ حضرت وقابلته وقلت له أنا لا أشتغل الا بمبلغ كبير .

ــ هـــل أعطيت هـــذا المبلغ .

ــ أيوه والمبلغ كان يعطى لى تبع المصـــاريف ويمكن ثلاثين جنيه فى الشهر وقـــد يصـــل الى أربعين جنيه فى الشهر وذلك بحسب المصاريف اللى أصرفها »[٢٨] .

وقـــد حـــدد (رسل) **الأســـلوب** الذى يكشف بمقتضاه (الهلباوى) عن مرتكبى حـــوادث الاغتيال ــ وكذلك المهمة التى كان عليه أن يقـــوم بها الى جانب ذلك :

---

(٢٧) op. cit.,

(٢٨) من اقـوال محمد نجيب الهلباوى فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ ــ أمام محكمة جنـايات مصر .

" His mission was to get into touch with the murder gang and findout their intentions for the Future ".

كانت مهمته أن يتصـــل بعصـــابة القتـــل ويعرف نواياهم بالنسبة للمستقبل »[٢٩]. ».

أما **الخطـــة** فكانت أن يستخدم ماضيه كبطـــل سياسى **كمدخـــل** الى المشتبه فيهم حتى يكتسب ثقتهم ــ فيصبح عينا للبوليس عليهم دون علمهم .

وبالفعل فان « الهلباوى » شرع منذ أكتوبر ١٩٢٤ ، وقبل مصرع السردار فى الاتصـال بمن لهم سجل فى الاجرام السياسى فى السابق أمثال (شفيق منصور المحامى) و (محمد شمس الدين) و (عريان يوسف سعد) و (حسن كامل الشيشينى) و (محمود اسماعيل) و (محمـــد جـــلال) و (ســـيد باشا) و (يوسفة العبـــد) و (الأخـــوين عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت) و (محمود فهمى النقراشى) ــ وكان المدخل الذى لقنه له الانجليز ليستخدمه مـــع المشتغلين بالعمل السياسى العنيفة هـــو أن يظهر لهم :

" As burning to avenge himself on the English for his ten years hard Labour ".

كمتحرق للانتقام من الانجليز للسنوات العشر من الأشـــغال الشاقة (التى قضاها فى الليمان) »[٣٠] ــ ولكى لا يكون هناك مجال للشك فيـــه زوده (القائمقام دوجلاس بيكر بك) رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة بنصفة دستة من القنابل اليدوية طراز ميلز Mills الشهير[٣١] .

هكذا كان (الهلباوى) بين جماعات العمل السياسى منذ ما قبل مقتل السردار ــ فلما وقع الحادث فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان فى موضع يمكنه من

---

(٢٩) Russell's private papers, op. cit.,

(٣٠) op. cit.,

(٣١) op. cit.,

التعرف على كل المعلومات لدرجة مكنت الادارة الأوروبية من أن ترفــــع تقريرها الى النيابة العامة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ــ أى بعـــد أسبوع واحـــد فقط من الحادث ، كذلك فان التقرير كان على قـــدر كبير من الدقـــة :

" We received a report from Administrative quarters dated November 27, 1924 ... It was stated in this report that the assassination of the Sirdar was planned by a society headed by Shafik Mansour and that the details of the assassination were executed according to instructions from that society, with the knowledge of the members of the student Executive Committee and others. Among those mentioned in the List that was sent to us with the report, besides Shafik Mansour, were the names of the First and second accused ".

لقـــد تلقينا تقريرا من الدوائر الادارية مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور) وأن تفاصيل الاغتيال قـــد تم تنفيذها طبقا لتعليمات هـــذه الجمعية ، وبعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين . ومن بين المذكورين فى القائمـــة المرسلة لنا مـــع التقرير الى جانب شفيق منصور ، أسماء المتهمين الأول والثانى » (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت)(٣٢) .» .

وليس من شأن هـــذه الدراسة التعمق فى تفاصيل دور « الهلباوى » فى كشف غـــوامض الجرائم السياسية عام ١٩٢٥ ــ لكن الذى نستطيع أن نقوله أنه تمكن بفضل هـــذه الخطة التى وضعها له (رسل) و (انجرام) من الوصول الى مرتكبى حادث مقتل السردار الذين امكن خـــداعهم مرة

(٣٢)
St. Antony's College-ME Center. The Sirdar murder trial, translated extracts from reports of the proceedings — European Department, Ministry of the Interior, parquet speech. Dt. 107.2.SB.

أخرى بوسيلة مبتكرة ــ انهار على أثرها البعض منهم وتوالت اعترافاتهم حتى تم الكشف عن كل الجرائم التى ارتكبت منذ عام ١٩١٩ وانتهاء بحادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ .

اذا كان ما فات (قصة الهلباوى) هـــو أحـــد الأساليب المبتكرة التى قلنا أن أسس عمل الادارة الأوروبية قـــد قامت عليها ، الى جانب تشكيل الجهاز من عنصر بريطانى بحت ــ فان الادارة قـــدمت للعمل السياسى المضاد دروســـا أخرى نعرض لهـــا :

ــ من خلال تقارير الهلباوى لجهـــاز الأمن السياسى ــ اكتشف أن (عبد الفتاح عنايت) هـــو أضعف قتلة السردار أعصابا ــ لذلك فقـــد اختير لكسر الجماعة التى ارتكبت الحادث . كانت الخطة التى وضعها (رســـل) تتلخص فى القاء القبض على (محمود اسماعيل وشفيق منصور) أهم أعضاء الجماعة ــ ووفقا للخطة وبالتنسيق المسبق مـــع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية فى وزارة احمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ــ ١٣ مارس ١٩٢٥ و ١٣ مارس ١٩٢٥ ــ ٧ يونيو ١٩٢٦) ــ أحضر (محمود اسماعيل) الذى كان غائبا عن القاهرة ــ الى العاصمة بالقطار فى الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٨ يناير ١٩٢٥ ، واقتيد مباشرة الى مكتب الوزير . وفى الوزارة استقبله (رســـل) وحراسه حيث أخـــذوا السجين الى (الوزير) الذى حاول معه حيلة فاشـــلة unsuccessful bluff ، ثم صرفه الى حراسه .

كان الدور الأهم فى الخطة هى خداع الصحافة ــ فقد دس (رســـل) أحـــد الكتبة على صحيفة تصـــدر باللغة العربية لتسريب معلومات مؤداها أن (رســـل) قـــد طلب مقابلة خاصة للمقبوض عليه ــ مع الوزير ــ قبل مضى الثلاثة أيام الباقية على انقضاء عرض المكافأة المقررة للابلاغ عن الجناة فى الحادث (عشرة آلاف جنيه) ــ وفى نفس الوقت تظاهر (رســـل) بأن الكاتب قـــد أتى بعمل طائش عندما أبلغ الصحيفة ــ بحيث ينتهى هـــذا كله الى الوقـــوع فى تصور « احتمال أن السجين قـــد طلب مقابلة الوزير ليدلى له بمعلومات واعترافات » .

وجازت الخـــدعة على الصحيفة التى سارعت باصـــدار ملحق مبكر فى الساعة الثانية عشرة ظهرا . وفى الحال أوصل أحـــد (صبية) (رســـل) نسخة الى الهلباوى الذى اندفع بها الى (عبد الفتاح عنايت) فى مدرســـة الحقوق . وما أن رأى (عنايت) القصة منشورة فى الصحيفة حتى اقتنع بأن (محمود اسماعيل) قـــد اعترف ـــ ومع حث (الهلباوى) ـــ وفقا للخطة ـــ فقـــد اقتنعا بأن الأمر قـــد انتهى وأن الشىء الوحيد الذى يمكن عمله هـــو الهرب الى (طرابلس) عن طريق الاسكندرية . ومع التفكير فى الهرب فقـــد توجـــه الاخوان عنايت الى مكتب (شفيق منصور) ـــ الذى كان ترتيب ضبطه وتفيش مسكنه قـــد حـــدد بالساعة الحادية عشرة صباحا حتى يبـــدو انه (القبض) نتيجة تبعية لاعتراف (محمود اسماعيل) ـــ وعند مشاهدتهما لرجل بوليس يقف أمام باب المكتب اقتنعا تماما بسقوطهما فى قبضة البوليس فرتبا الهرب ـــ ومعهما (الهلباوى) الذى شاهدهما يأخـــذان الأسلحة المستعملة فى الحادث من منزل أحـــد الشركاء (محمود راشـــد) ـــ ثم تم كل شىء وفقا للخطة حتى قبض عليهما فى القطار بين (الضبعة والحمام) ـــ وتبع ذلك اعتراف (عبد الفتاح عنايت) ... الخ(٣٣) .

ـــ ومن أساليب الادارة الأوروبية المبتكرة فى العمل السياسى المضاد متابعة وملاحقة المشتبه فيهم خارج البلاد ـــ وهـــو فكر بوليسى متقـــدم فى ذلك الوقت من الزمان ، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسى الدولى قـــد وجـــدت مكانا لهـــا بعـــد . فمن خلال مرافعة محمد طاهر نور باشا النائب العام فى قضية مقتل السردار تبين أن الادارة الأوروبية كانت تتابع أخا ثالثا لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت منذ ١٩٢٣ ، وأن اسمه ورد فى التحقيقات الجنائية فى الحـــوادث التى كانت تجرى فى ذلك الوقت ـــ ثم تابعته الادارة الأوروبية عندما سافر الى أوروبا عام ١٩٢٣ لدراسة الطب ـــ وقـــدمت (الادارة الأوروبية) الى النائب العام ـــ بمناسبة قضـــية السردار ـــ تقريرا سريا من برلين يقول :

---

(٣٣) Russell's private papers, op. cit.,

" Abdel Kholek Enayet returned at the end of January 1925, Since his return he visited many cities in Germany with out the slightest control on him. He is, at present, absent from Berlin, although he is expected to return shortly. He intends going to Stockholm to attend the Conference of Oriental Students and from there he will proceed to Moscow, either in May or june.
He was not always in touch with the Local Orientals but he is in touch with Egyptians who are members of the Extreme National Party. He frequents the Legation of the Soviet Government and through it, he receives money from Vienna. He also receives money from other sources through a person whose name was mentioned. It is Said that the International Communists suspect him of being a nationalist and an enthusiastic pan - Islamic propagandist. He is on good terms with Gronstein and Leinsky. He is well educated but he bitterly hates Britishers and Europeans ".

عاد عبد الخالق عنايت فى نهاية شهر يناير ١٩٢٥ . ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة فى ألمانيا دون أى رقابة عليه . وهو غائب فى الوقت الحالى عن برلين ، رغم أنه يتوقع عودته قريبا . يعتزم الذهاب الى استوكهولم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين ومن هناك سيتوجه الى موسكو اما فى مايو أو يونيو . وهو ليس على صلة دائما بالشرقيين المقيمين هنا ، لكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطنى المتطرف . يتردد (عنايت) على المفوضية السوفيتية ومن خلالها يتلقى أموالا من فيينا . ويتلقى أيضا أموالا من مصادر أخرى من خلال شخص ذكر اسمه . ويقال أن الاشتراكيين الدوليين يشكون فى أن يكون وطنيا وداعية اسلاميا متحمسا . وهو على علاقة طيبة (بجرونستين) و (لينسكى) . وهو مثقف لكنه يكره البريطانيين والأجانب بمرارة »(٣٤) .

(٣٤) St. Antony's College. ME Center. The Sirdar Murder trial, op cit.,

وتاريخ التقرير غير معروف كان خلال عام ١٩٢٥ وبين شهرى فبراير ومايو - ذلك أن النائب العام ذكره فى معرض مرافعته فى قضية السردار يوم ١٩٢٥/٥/٢٨ .

والتقرير يسجل « للادارة الأوروبية » — ولأول مرة فى تاريخ أجهزة الامن السياسى فى مصر — انتقال نشاطها الى خارج البلاد لتعقب الوطنيين المصريين وملاحقة نشاطهم وربطه بالعمل السياسى فى الداخل — وهــو عمل يحسب لهــا باعتبار أن الأداء البوليسى فى مصر فى ذلك الوقت من القرن العشرين لم يكن قــد بلغ مرحلة ذات شأن يذكر — وسنتعرض لهذه القضــية فى موضـــعها .

— ومن الأساليب المبتكرة أيضا فى مجال العمل السياسى المضاد — التى طبقتها الادارة الأوروبية فى فترة العشرينيات ، اعتراض خطـــابات المقبوض عليهم السرية الى ذويهم ومحاميهم — وتصويرها — ثم السماح لهــا بأن تأخــذ طريقها المعتاد الى من أرسلت اليهم .

لقــد كان المقبوض عليهم فى قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم الى خارج السجن — بمــا تحويه من أسرار تدينهم — آمنة . ولقــد كان هــذا الوضــع هــو أحــد اسباب افلات المشتبه فيهم فى القضايا السابقة من الاتهام . لكن الأسلوب المبتكر الجــديد كان يقضى بوضـــــع المتهمين والمشتبه فيهم فى (سجن الأجانب) European Lock up تحت حراسة بريطانية وسجانين موثوق بهم متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعــاطف مع المقبوض عليهم ، واكتساب ثقتهم حتى يطمــــأنوا اليهم ويسلموا اليهم مراسلاتهم السرية التى تمر أولا على جهاز الأمن السياسى ليصورها تصويرا فوتوغرافيا ثم يمررها بعــد ذلك الى من أرسلت اليهم — لتكون بعــد ذلك مفاجأة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم :

" Every one of the accused will have a false alibi carefully prepared from the date of the crime. As a matter of fact I shall have some surprise forthem and their counsel in court, as some of them have been passing notes out of prison to their friends outside through a specially selected native warders. Some of these notes which contain instructions refalse alibi have been photographed by us and passed on. How angry they will be when they find that they have been tying their own rope ?!

سيكون لكل واحــد من المتهمين دليلا مزيفا بوجــوده فى مكان بعيد عن الجريمة وقت ارتكابها ــ معــد بعنـــاية . لكنى قــد أعــددت لهم ولدفاعهم فى المحكمة مفاجأة ، فقــد كان البعض منهم يمرر رسائل خارج السجن الى أصــدقائهم من خلال سجانين اختيروا بعناية ، ولقــد تم اعتراض هــذه الرسائل التى تحــوى تعليمات بعمل أدلة مزيفة ــ وصورت فوتوغرافيا ثم سمح بتمريرها الى من أرسلت اليهم . وكم سيكون غضب المتهمين عندما يعرفون أنهم كانوا يلفون بأنفسهم الحبل حول أعناقهم ! »(٣٥) .

ــ وقــد استخدم أسلوب التعقب Shadowing بغير رجــال البوليس ، لأول مرة فى تاريخ جهاز الأمن السياسى ــ فى قضية السردار . كان من المعروف أن التعقب بواسطة المخبرين العاديين ممكن لفترة لا تتجاوز يوما أو يومين ، وانه اذا كان (الهــدف) لديه احساس الجرم (أى أنه ضالع فى جريمة) فانه سيكتشف متعقبه فى الحال . وكان جميع مخبرى البوليس فى مصر معروفين للطلبة . لذلك فقــد أنشئت على عجل فرقة من أفراد بعيدين كل البعــد عن الشـــك ــ أعراب الطريق Street arabs للقيام بأعمال التعقب . وقــد قام هؤلاء الصبية بأعمال عجيبة فى مجـــال التعقب . فرغم عــدم المـــامهم بالقراءة أو الكتابة ، أو بالغرض من التعقب ــ الا أنهم لم يتركوا حركة للشخص المتعقب الا ورصـــدوها خـــلال دورة الساعات الثمانية التى كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها ــ وخلال متابعتهم اللصيقة (بالطريدة) لم يحــدث أبدا أن اكتشفوا ، على عكس المخبرين السريين الذين كان يمكن للطلبة أن يرصـــدوهم ويضعوا فى طريقهم عشرين طالبا منهم على التوالى . كانت شوارع القاهرة مليئة بالقمامة لدرجـــــة لا تلفت النظر الى متسول من هؤلاء الصغار يرقــد فى بالوعة . وقــد ساعد هــؤلاء على معرفة قــدر كبير من اتصالات محمود اسماعيل (المتهم

---

(٣٥) Russell's private papers, op. cit.,

السابع فى قضية مقتل السردار) التى كشفت عن بعض المشتبه فيهم فى قضايا قتل سياسى حدثت لسنوات خلت[٣٦] .

بهذه الأساليب المبتكرة فى ميدان العمل السياسى المضاد تمكنت (الادارة الأوروبية) من ضبط مرتكبى حوادث القتل السياسى منذ ١٩١٩/١١/٢٢ وحتى ١٩٢٤/١١/١٩ — وكانوا بالفعل هم الجناة الحقيقيين — اذ يشنق عبد الحميد عنايت — وشفيق منصور — وابراهيم موسى — وعلى ابراهيم محمد — وراغب حسن — ومحمود راشد — ومحمود اسماعيل فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ ، ومحمد فهمى على فى القضية ١٠٤ كلى مصر لسنة ١٩٢٦ توقف مد الحوادث السياسية تماما ضد الوجود البريطانى فى مصر — ولم يعد الا بعد انقضاء ستة عشر عاما فى شكل موجة جديدة سنتعرض لها فيما بعد .

لا تذكر (الادارة الأوروبية) الا ويذكر معها مديرها العقيد (الكسندر و . (كين بويد) Alexander W. Keown-Boyd [٣٧] — ذلك الرجل الذى

---

(٣٦) Russell's private papers, op. cit.,

(٣٧) دار المحفوظات العمومية - حساب المستر كين بويد - ملف ٤٣٢٥١ - محفظة ٣٥٢٥ - دولاب ٣٦٣ رف ١ مدة خدمته (١٨ يوم - ١٠ شهر - ١٤ سنة) ، خدمة بحكومه السودان من ١٩٠٧/٩/٢٦ لغاية ١٤ اغسطس ١٩٢٢ ومعامل بقانون معاشات حكومة السودان الصادر فى سنة ١٩٠٤ - نقل للحكومة المصرية بمقتضى لائحة تبادل الموظفين بين الحكومتين المصرية والسودانية فى ١٩٢٢/٨/١٥ حتى ١٩٣٧/١/٣١ لمدة (١٦ يوم - ٥ شهر - ١٤ سنة) - عين مديرا عاما بوزارة الخارجية المصرية فى ١٩٢٢/٨/١٥ براتب ١٢٠٠ جنيه فى السنة - ثم مديرا عاما للادارة الأوروبية بوزارة الداخلية فى ١٩٢٣/١/١ - فصل فى ١٩٣٧/٣/١٦ لالغاء وظيفته بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - منح ٥٠٠٠ جنيه تعويض لاعتزاله فى سن الثالثة والخمسين . ويقول اللورد كيلارن Killearn سفير بريطانيا فى مصر - فى مذكراته الخاصة ان كين بويد قد حصل فى مارس ١٩٣٧ على مكافأة قدرها ٥٥٠٠ جنيه استرلينى الى جانب معاش قدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة - ثم عمل ممثلا لشركة Bradford spinners فى مصر (الاسكندرية) - راجع
St. Antony's College, ME Center, Killearn's private papers, March 11, 1937.

بقى على رأس هـــذه الادارة لمدة اربعة عشر عاما ، والذى فى عهده نجحت الادارة فى القضاء على أخطر وأنجح جماعة من جماعات العمل السياسى العنيف فى مصر ـــ خلال النصف الأول من القرن العشرين .

نبعت أهمية كين بويد فى الحياة السياسية المصرية من أنه كان يستمد سلطاته الضخمة من حقيقة كونه يمثل المندوب السامى البريطانى فى جهاز الأمن السياسى ـــ والمشرف الرئيسى على كل ما يتعلق بالأجانب فى مصر وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية التى ظلت ترزح مصر تحت نيرها منذ الفتـــح العثمانى وحتى عام ١٩٤٩ . لقـــد جاء (كين بويد) محصنا ـــ بحسبانه مديرا للادارة الأوروبية ـــ ضـــد أى معارضة لسياسته من جانب الحكومة المصرية . فقـــد جاء بالفقرة (٧) من المذكرة الأولى الموجهة من المندوب السامى البريطانى (الفيلد مارشال اللنبى) الى ســـعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية يوم ١٩٢٤/١١/٢٢ اثر مصرع السردار (أن تعـــدل (الحكومة المصرية) عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعـــد . المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر) .

وكانت الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية كما ورد بالمذكرة الثانية الموجهة من المندوب السامى الى سعد زغلول باشا فى نفس اليوم هى :

« من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حمـــاية المصالح الأجنبية فى مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المـالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه »[٣٨] .

ومع استقالة (ســـعد زغلول) فى ١٩٢٤/١١/٢٤ وتولى (احمـــد

---

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

ريور باشا) الوزارة بالأمر (٧٧ لسنة ١٩٢٤ المنشور فى الجريده الرسمية رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٢٤/١١/٢٥) ، سعى الأخير لاستجلاء ما غمض فى مذكرتى المندوب السامى — وخاصة الفقرة التى اشرنا اليها فى السطور السابقة — فكان ان رد المندوب السامى فى ١٩٢٤/١١/٣٠ على (زيور) بمذكرة تتصل بكل ما يتعلق بشروط بريطانيا بعد حادث قتل السردار — وكانت الفقرة الثانية تلزم الحكومة المصرية بقبول نص الفقرة الخاصة بالادارة الأوروبية — فى المذكرة الثانية — دون مناقشة . ثم أبلغ (زيور) المندوب السامى البريطانى فى ١٩٢٤/١١/٣٠ بقبول الحكومة المصرية لشروط بريطانيا « بأكملها بدون قيد »(٣٩) .

بهذه السلطات والحصانات التى قبلتها الحكومة المصرية بعد سقوط الحكومة الشعبية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) — استهل (كين بويد) عهد ادارته بالسيطرة على سير عمليات التحرى والضبط والتحقيق فى قضية السردار — والتى أتينا على بعض من أساليب العمل السياسى المضاد التى اتبعت خلال مراحلها . ولقد ذكر (ابراهيم موسى) المتهم الرابع فى أكثر من مناسبة دور (كين بويد) فى مراحل التحقيق المختلفة ، وطلب من المحكمة أن تحميه منه ومن انجرام بك :

" Ibrahim Moussa got upand asked the presiding Judge not to Leave them at the mercy of Mr. Keown-Boyd and Ingran Bey " (٤٠)

تفرغ كين بويد بعد تنفيذ الأحكام فى القضية ١١٠ ج السيدة زينب — و ١٠٤ كلى جنايات مصر لسنة ١٩٢٦ — وتوقف العمليات العدوانية ضد الوجود البريطانى ، تفرغ لمراقبة الحياة السياسية المصرية — ومراقبة سلوك الحكومة المصرية تجاه الأجانب — موظفين وغير موظفين — ورفاهيتهم — والتأكد من عدم تعرضهم لما يعكر صفو نشاطهم فى البلاد .

---

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

(٤٠)
St. Antony's College, ME Center, the Sirdar Murder trial. op. cit.,

نقــد (كين بويد) الحياة السياسية المصرية فى الثلاثينيات فى (اسكتش Sketch) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان (الانتخابات الحرة فى ظل حكومة محايدة) Free election under a neutral Government)

فى هــذا الاسكتش عرض (كين بوند) لقصة الانتخابات النيابيه فى مصر عندما تحــدث عن مرشحين ثلاثة لأحزاب :

الأحرار الدستوريين : ومثله شخصية أسماها محمد بك مخ

الاتحــاد : ومثله شخصية أسماها عيسى باشا الغنى

الوفــد : ومثله شخصية أسماها الدكتور/عبده المكار

وقــد تعمد (بويد) أن يسمى شخصيات مرشحى الأحزاب بمسميات لهــا مدلولاتها فيمــا يتعلق بتكوينها وسياساتها وعـــلاقاتها على مسرح السياســة المصرية .

ثم انتخب (بويد) أربعة عمد لأربعة قرى تكون دائرة انتخابية تقــدم لهــا المرشحون الثلاثة ، وعمد الى تسمية العمد وقراهم تسميات ترمز الى دور العمد فى الريف المصرى والادارة المصرية كالآتى :

أحمد الوسخ عمــدة كوم الجلة .

محمد بك (استخدم كين بويد هنــا تسمية عامية بذيئة مرادفة لكلمــة القــواد) عمــدة قمــام الزفت .

حنفى بقشيش عمدة حــوش البوهيجية .

حسين عفريت الدين عمدة كفر البرابرة .

وراح بعــد ذلك يصف اتصالات المرشحين الثلاثة بالعمد الأربعة ــ وأسلوب كل منهم فى استمالة العمد الى صفة لانجاحه فى الانتخابات ؛ وهى أساليب تنحصر فى الرشــوة بالمــال ــ والتهــديد بكشف جريمة كان للعمدة

دور فيها — او فضح سلوك العمدة فى جريمة اخلاقية — أو الوعد بتوصيل مياه الرى الى أرض للعمدة لا تصل اليها المياه بسهولة — أو السعى لتحقيق الانعام عليه برتبة البكوية .

ثم تعرض (كين بويد) لسلوك ضباط البوليس ومهندس الرى فى الريف وألمح الى تأثير الهدايا والقروض من العمد اليهم — فى تغيير الحقيقة بالنسبة للأولين ، وتوصيل المياه بالنسبة للثانيين .

وادار (كين بويد) فى اسكتشه الحوار الذى دار بعد ذلك بين العمد المرتشين وفلاحى قراهم — وهو حوار نقل فيه العمد التهديدات التى تلقوها من السادة (المرشحين) الى الفلاحين من أهل الدائرة الانتخابية — كل ما فى الأمر ان تهديدات العمد الى الفلاحين كانت اما (بتقليع محصول زراعى جيد) ، أو تسميم ماشية ، أو اغتصاب ابنة اذا لم ينصاعوا لرغبة العمد وانتخاب من اشاروا عليهم بانتخابه .

وفى الموعد المحدد لاجراء الانتخاب انصاع الفلاحون المعذبون لتهديدات من هددهم وانتخبوا مرشح الوفد (حيث كانت التهديدات تصدر عن عمدة تلقى تهديدات من مرشحهم) — ولم يفز مرشحا الاتحاد ، والأحرار الدستوريين .

والاسكتش يكشف بوضوح النظرة البريطانية تجاه الأحزاب المصرية عامة — والوفد بصفة خاصة — كما يبين براعة موظفى الادارة البريطانيين فى التغلغل فى أعماق الحياة الاجتماعية المصرية ، والتعليق على الأحداث وبيان العلاقات ذات التأثير فى قضايا لها قدر كبير من الأهمية كالانتخابات خلال النصف الأول من القرن العشرين . وترجع أهمية الاسكتش الى انه صادر عن (كين بويد) مدير الادارة الأوروبية ، وممثل المندوب السامى ، بل الاستعمار البريطانى فى جهاز البوليس المصرى — كما ترجع اهميته أيضا الى ان الاسقاطات ذات المضمون السياسى فيه (الاسكتش) تعد مؤشرات ذات دلالة فى السياسة البريطانية فى مصر خلال النصف

الأول من القرن العشرين ـــ فعلى سبيل المثال كان التهـــديد الذى وجـــه الى العمدة بفضح سلوكه المتستر على الجرائم الجنائية والأخلاقية صادر عن مرشح **حزب الوفـــد** وليس الحزبين الآخرين ـــ كما أن تهـــديد العمدة لفلاح قرية ما ـــ بتقليع زراعته وتسميم ماشيته واغتصاب ابنته (على يد حارس العمدة الأسود الله جابو وتقـــديم شهود يشـهدون بأن ابنة الفلاح كانت راضية بمواقعة الحارس الأسود لهـــا ، بل وباغـــوائه) ـــ كل هذا كان لصالح مرشح حزب الوفـــد ـــ مما يعنى فى النهاية لصق تهم شائنة بهـــذا الحزب ، والانتهاء الى فساد النتائج الانتخابية التى كانت توصله الى الأغلبية البرلمـــانية فى النصف الأول من القرن العشرين(٤١) .

ولقـــد كشـــف (كيلرن Killearn) السفير البريطانى فى مصر فى أوراقه الخاصة عن مدى الكره الذى كان (كين بويد) يكنه للوفـــد .

" Keown-Boyd has a supreme contempt for the Wafd and all their works.

يكنّ كين بويد احتقارا كبيرا للوفـــد وكل أعمالهم »(٤٢) .

كان (كين بويد) أحـــد المستشارين البريطانيين الثلاثة الذين يديرون شئون الوجـــود البريطانى فى مصر ـــ وكان مايلز لامبسون Miles Lampson (المعتمد) البريطانى حتى توقيع معاهـــدة ١٩٣٦ ، ثم السفير البريطانى بعـــد ذلك (Lord Killearn) يجتمع به المستشار المـــالى والمستشار القضائى مر ةكل اسبوع على الأقـــل .

وفى اجتماعاته مع (لامبسون) كان كين ـــ بويد يناقش قضايا مصرية عـــديدة ـــ منها :

---

(٤١) St. Antony's College — ME Center — Sir Alexander Keown - Boyd's private papers — Dt. 107-B2-file A " Free elections in Egypt " — 12 December, 1930.

(٤٢) St. Antony's College — ME Center — Killearn's private papers, July 24, 1934.

ـ احكام القضاء المصرى فى قضايا القتل الواقعة على أجانب .

ـ التداخل لدى الحكومة المصرية لضمان الحكم بالادانة والاعدام فى جرائم القتل ضد الأجانب .

ـ شروط وأحوال الخدمة لرجال البوليس الأجانب فى جهاز البوليس المصرى .

ـ القضايا العمالية فى مصر وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن .

ـ جرائم رجال البوليس البريطانيين أثناء خدمتهم بالمدن المصرية (تهريب ـ سرقة) :

ـ السياسة العليا البريطانية فى مصر .

ـ تعيين كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .

ـ الموقف السياسى المصرى وأوضاع الحكومات المصرية والأحزاب .

ـ أوضاع القصر الملكى وانتخاب الوصى على العرش .

ـ مناسبات تدخل المعتمدية Residency فى شئون الحكومات المصرية .

ـ تقارير تقدير الموقف التى ترسل من المعتمدية الى الخارجية البريطانية :

ـ تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا .

ـ الشئون الداخلية المصرية .

ـ التحليل السياسى للأحداث(٤٣) .

وقد اخترت الوثيقة التالية من أوراق اللورد كيلرن لأبين دور (كيلرن، بويد) فى تشكيل الوزارات المصرية . كان توفيق نسيم باشا قد ألف وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٣٦) ـ ويبدو أن الملك

---

(٤٣) St. Antony's College, ME Center, op. cit.,

فـؤاد كان له رغبة فى تعيين حسن باشا مظلوم ــ وعزيز عزت باشا (وهما من الشخصيات السياسية المصرية) فى الوزارة ــ ولمـا كان (نسيم) قـد اعتاد أن لا يحـدث أمرا الا بعـد استشارة المعتمدية البريطانية واخـذ موافقتها ــ فقـد ابلغ المندوب السامى بمطلب الملك فى الخامس من فبراير ١٩٣٥ وشرح له أنه ميال الى تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية (اذا وافق كين بويد) وعزيز عزت باشا للخارجية ، وان فى ذهنه (نسيم باشا) تعيينات أخرى مثل حسين سرى للمواصلات ، والصحة او المـالية لحافظ عفيفى ، والتجارة لصادق حنين .

ولندع كيلرن يروى لنا بنفسه دور (كين بويد) فى ادارة شئون مصر من واقـع يومياته عن يوم ٦ فبراير ١٩٣٥ :

" Taking first the immediate question of the appointment of Hassan Mazloum as minister of the interior, and Aziz Izzat as minister of foreign affairs, I said I had discussed the former with Mr. Keown-Boyd, I found that he had been hoping that Mazloum would replace Sadek younes in Alexandria when the latter's time was up in six months; andfurther that Mr. Keown-Boyd was so highly satisfied with the present functioning of the ministry of the Interior under His Excllency's direction that he would gladly see it continue in the same hands ....
Tewfik Nessim said he had merely thrownout the suggestion about Mazloum as a matter for consideration and that in the circumstances he was quite ready not to proceed withit.

ببحث الموضوع الملح أولا والخاص بتعيين حسن مظلوم وزيرا للداخلية وعزيز عزت كوزير للخارجية ، قلت اننى قـد بحثت موضوع الأول مـع مستر (كين بويد) . وقـد وجدت أنه كان يستحسن أن يحـل مظلوم محل صادق يونس فى الاسكندرية (محافظا لهـا) عندما تنتهى خـدمة الأخير بعـد ستة أشهر ، وفوق هـذا فان المستر (كين بويد) كان مقتنعا ومكتفيا تمـاما بالأسلوب الذى تدار به وزارة الداخلية حاليا تحت ادارة صاحب

السعاده (نسيم باشا) ، وانه (كين بويد) يسعده ان يراها تستمر فى نفس الأيدى التى تديرها حاليا .... قال (توفيق نسيم) انه قد طرح الاقتراح الخاص بمظلوم كموضوع محل دراسة . وانه فى هـذه الظروف فانه مستعد أن لا يستمر فيه »[٤٤] .

الوثيقة لا تحتاج الى تعليق — فأمور مصر تدار من داخل المعتمدية — ورئيس الوزراء يعرض افكاره أو مقترحاته على المعتمد البريطانى الذى يستشير معاونيه — ثم يصـدر القرار بالموافقة أو الرفض — ورئيس الوزراء ينصاع للتعليمات .... وفى الوثيقة التى نحن بصـددها نجـد أن (كين بويد) رفض فكرة تعيين (حسن باشـا مظلوم) وزيرا للداخلية وفضـل أن تبقى الوزارة فى يد رئيس الوزارة (نسيم) الذى كان رئيسـا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخليـة فى ذلك الوقت — ورأى (كين بويد) أن يعين (مظلوم) محافظا للاسكندرية خلفا لصادق باشا يونس .

كانت هـذه صـلاحيات (جنـاب المستر كين بويد) مدير الادارة الأوروبية بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية ، وهى صلاحيات تجاوزت حـدود القرار الادارى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل الادارة الأوروبية — الى ادارة شئون مصر المستقلة — الأمر الذى يؤكد حقيقة أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يكن الا محاولة بريطانية لفرض ما انتهت اليه مفاوضات بريطانيا ومصر عام ١٩٢١ (عـدلى — كيرزون) بطريقة ملتوية — وان الاستقلال الحقيقى كان أبعـد ما يكون عما انتهت اليه نتائج التصريح — بل أن البريطانيين انفسهم أقروا بذلك ، ولعل اقـوال « السير سدنى سميث Sir Sydney Smith » كبير الأطباء الشرعيين بوزارة الحقانية المصرية (١٩١٧ — ١٩٢٨) فى هـذا المقام هى الشهادة على صحة ما انتهينا اليه :

" In February 1922 the British Government formally ended the protectorate and declared Egypt an independent sovereign

---

(٤٤) St. Antony's College — ME Center — op. cit., February 6, 1935.

state. The Sultan assumed the title of King, a new Constitution was drawn up, and the country acquired every semblance of independence. British authority however, was undiminished The British High Commissioner advised the king. Each department of State had a British Adviser to the Minister. British judges sat in the courts together with Egyptian judges, and every senior official in the administration had a British colleague to advise him. There was no heavy-handed demonstration of British authority; but the authority was always there, and advice given had to be taken. It was supported by an army of occupation.

فى فبراير ١٩٢٢ انهت الحكومة البريطانية رسميا الحماية وأعلنت مصر دولة مستقلة . وتلقب السلطان بلقب الملك ، وعمل دستور جديد ، وحصلت البلد على كل مظاهر الاستقلال . ومع هذا فان السلطة البريطانية لم تضعف . كان المعتمد البريطانى يشير على الملك . وكان لكل وزارة مستشار للوزير . وجلس القضاة البريطانيون فى المحكمة الى جانب القضاة المصريين . وكان لكل موظف كبير فى الادارة زميل بريطانى ليقدم له المشورة . لم يكن هناك ممارسة ثقيلة اليد للسلطة البريطانية ، لكن السلطة دائما كانت قائمة ، وكانت النصيحة البريطانية ملزمة . فقد كانت هذه النصيحة مدعومة بجيش للاحتلال »(٤٥) .

---

(٤٥)

Sir Sydney Smith " Mostly Murder " — George Harrap - London, 1959, pp. 91.

ولدسدنى سميت فى نيوزيلنده – وتخرج من جامعة أدنبره عام ١٩١٢ – تم عمل مساعدا للبروفيسور هارفى ليتل جون Harvey Littel John أستاذ الطب السرعى هناك .

فى عام ١٩١٧ عين سدنى سميث كبيرا للأطباء السرعين بنظاره الحقانيه المصرية Principal Medico-Legal Expert ، واقترن اسمه بكسف أكبر قضايا القتل فى مصر – كمصرع السردار ١٩٢٤ – وقضية ريا وسكينة وغيرها – فى عام ١٩٢٨ عاد سميث الى ادنبره كاستاذ للطب الشرعى .

ولقــد شعرت الحكومات المصرية المتعاقبة بفــداحة العبأ الذى يمثله وجــود الادارة الأوروبية فى جهاز الأمن العام المصرى — وتضمنت مقترحات المفاوضين المصريين خلال جــولات المحادثات المصرية البريطانية (ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) و (محمد محمود — هنــــدرسون ١٩٢٩) و (النحاس — هندرسون ١٩٣٠) نصوصا بشأن الغاء الادارة الأوروبية — لكن فشل المفاوضات أبقى الادارة على حالها حتى تمكنت معاهدة ١٩٣٦ من الغــائها تمــاما .

ولقــد نجح (كين بويد) فى اتلاف كل ما أراد اتلافه من أوراق الادارة ، بينما حمل ما أراد حمله الى السفارة البريطانية فى يناير ١٩٣٧[٤٦] .

---

(٤٦) Furthr Correspondence respecting Egypt and Sudan
Port CXXI - January to june 1937 No. 4.
Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, January, 5, 1937, Enclosure in No. 4.

الفصل الثانى

بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى

فى الوقت الذى كان جهاز الأمن — على المستوى المركزى — يرزح تحت وطـأة السيطرة البريطانية متمثلة فى « الادارة الأوروبية » . كانت مدن مصر (القاهرة — الاسكندرية — القنال — بور سعيد — الاسماعيلية — السويس) تخضع لنظام مماثل من الاشراف البريطانى .

وللحقيقة فان الوجود الأجنبى فى تنظيمات البوليس فى (المدن) المصرية لم يأت مع الاحتلال البريطانى ، بل لقد سبق هذا الاحتلال بربع قرن تقريبا .

يرجع الوجود الأجنبى فى جهاز البوليس بالمدينة المصرية الى عام ١٨٥٧ عندما أصـدر (محمد سعيد باشا والى مصر ١٨٥٤ — ١٨٦٣) قراره باصـدار « اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفنـدينا سعيد باشا والى مصر حالا » التى نصت من بين ما نصت على « احـداث قلم مخصوص فى كل من ضبطيتى (جهازى امن) المحروسة (القاهرة) والاسكندرية لحصر كافة الأشغال المتعلقـة بضبط وربط الأجانب وللتحقيق وسرعة نهوها » و « البحث بدقـة فى أوراق القضايا والتقارير المبنية عليها والوقوف على حقائقها وقيدها وترتيب قوائم

الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتى القنصلاتو (القنصليات) وقلم البسابورتات ، وتحرير المضابط (المحاضر) عن التحقيقات الابتدائية فى القضايا المختصة بالأجانب .... (واختصاص هـذا القلم) بترتيب الحراسات ويباشر بنفسه اجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعـدة لاقامة الأجانب وأماكن لهـوهم والحانات التى يديرونها ــ وأن يجرى التحريات فى الأماكن التى يحتمـل أن يحـدث فيها تعـدى من جانب الأهالى او العكس لمنع ما قـد يعكر صـفو الأمن .... »[1] .

ولم يتخلف اسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) عن سلفة ، عندما انشـأ « أوجاق البوليس الأوروبى » أو « البوليس الأوروباوى » عام ١٨٦٦ للعمل فى اجهزة البوليس بالقـاهرة ، الاسـكندرية ، بور سعيد ، السويس ، والاسماعيلية[2] .

وظـل الحـال على ذلك حتى جاء الاحتلال البريطـانى فى سبتمبر ١٨٨١ ، فسيطر على الولاية المصرية واجهزتها بما فى ذلك الجيش والبوليس .

والى جانب السيطرة المركزية على جهاز البوليس بأكمله ــ فقـد كان للاحتلال البريطانى فى السيطرة على بوليس المدن فلسفة مؤداها ضرورة تشكيل جهاز البوليس بصورة تعيد الثقـة المفقودة لدى الأوروبيين المقيمين تجاه « البوليس الوطنى » وازالة الرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هـذا الجهاز[3] ــ من هنا جاء تنظيم بوليس (المدن المصرية) بحيث تكون القيادة العليا للبوليس فى كل مدينة (الحكمدار ومعاونيه) من البريطانيين ــ الى جانب تطعيم الجهاز بعناصر قيـادية من الضباط والكونستابلات البريطانيين والأوروبيين .

---

(١) عبد الوهاب بكر ، البوليس المصرى ١٨٠٥ ـ ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٧٧ ـ غير منشورة ـ ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق ـ ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٣) المرجع السابق ـ ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

خلال مفاوضات ١٩٢١ (عــدلى ــ كيرزون) أعيد موضوع حماية الأجانب فى مصر ، وسلطة البوليس ــ واقترح (عــدلى باشا يكن) كبير المفاوضين المصريين أن يكون (النائب العام) فى مصر ــ وهــو انجليزى بالطبــع ــ هــو المشرف والمراقب لمصــالح الأجانب فى البــلاد بحسبانه « يعرف ما يجرى من المظالم .... وله الاطلاع والاشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذى له الحق أن يذهب مباشرة الى السلطات المصرية وأن يطلب اليها ما يرى طلبه من الاجراءات والمحاكمات »(٤) .

ثم ناقش (عــدلى يكن) بعــد ذلك مع مفاوضيه من البريطانيين أهــدافهم فى وجــود « رقابة بريطانية » بصفة عامة ، فخاطب هيئــة المفاوضين البريطانيين قائلا :

« أنتم لا تفكرون طبعا فى انشاء رقابة على الادارة المصريه . واظنكم لا ترمون لاكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم .... فلنبحث اذن فى الوسيلة التى تؤدى لهــذه الغاية .... ان الذى يهم الأجنبى اذا وقعت به مظلمة أن يستطيع ان يبث شكواه لأجنبى ذى اختصاص فى رد مظلمته ، وأن يختلف اليه لمعرفة ما تم فى أمره .... وقــد اقترح فى العام المــاضى أنه **فى المدن التى يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبقى الحكمدار الانجليزى الى** حين ، واظن أن المصريين لا يجــدون فى ذلك غضاضة ...... وبصرف النظر عن استبقائه كجزء من الاتفاق بين مصر وانجلترا فان الحكومة المصرية يهمها الى حــد ما أن تستبقى هــؤلاء الموظفين رغبة منها فى مجاملة الأجانب ولتستعد لتنظيم شئون الضبط فى هــذه المدن على صورة تكفل راحــة الأجانب وأمنهم »(٥) .

كان هــذا هــو الموقف الرسمى المصرى من قضية « الوجــــود البريطانى فى البوليس المصرى » خلال مفاوضات العلاقات المصرية ــ البريطانية

---

(٤) « القضــية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ » ــ ص ١٣٣ ــ محضر الجلسة الخامسة ١٩٢١/٧/٢٠ .

(٥) المرجع السابق ص ١٦٢ ــ محضر الجلسة العاشرة ١٩٢١/٨/١٩ .

وهـــو موقف لم يتخـــذ من قيادة البريطانيين لبوليس المدن موقفا معاديا ٠ بل حبـــذه ولم يعترض عليه ٠

ومع فشل مفاوضات (عـــدلى ـــ كيرزون ١٩٢١) استطاعت بريطانيا أن تحتفظ لنفسها بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ـــ ومن بينها التحفظ الخاص بحمـــاية المصالح الأجنبية فى مصر وحمـــاية الأقليات ـــ وهـــو تحفظ أعطاها الحـــق كما رأينا فى انشاء الادارة الاوروبية بادارة الأمن العام ، وبالاستمرار فى فرضها لوجـــود بريطانى فى أجهزه البوليس فى (المدن) المصرية (القاهرة ـــ الاسكندرية ـــ بور ســـعيد ـــ الاسماعيلية ـــ السويس) ٠

كانت بريطانيا قـــد فرضت نفسها وفقا للتحفظ الخاص بحمـــــاية الأجانب والأقليات ـــ حاميا للمصالح الأجنبية ووكيلا عن الدول صاحبـــة الامتيازات الأجنبية فى تنفيذ هـــذه الامتيازات وعـــدم المساس بها[٦] ٠ ومن

---

(٦) الامتيازات الأجنبية Capitulations اصـطلاح اطلقـه الأوروبيـون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين ـ حقـوقا خارجة عن حقـوق بلادها ، استمرارا للامتيازات المضارعة لهـا التى كانت الامبراطـوريه البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها ٠ وكان القصـد فى البداية من الامتيازات الأجنبيه فى السلطة العثمانية هـو « تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنه دون أن يقـع عليهم ظلم أو تعسف نتيجة جنسيتهم أو ديانتهم ٠ ويرجع تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا الى عام ١٦٥٧ ـ أما فرنسا فقـد منحت لهـا منـذ ١٥٣٤ ثم جرت عليهـا تعـديلات بمعاهـدات خـلال سنوات ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ ثم جـددت عام ١٧٤٠ ٠ ومنحت الامتيازات للدانيمرك عام ١٦١٢ وجـددت عام ١٦٨٠ ـ ونالت الكثير من الدول امتيازات مماثلة من الباب العـالى على مدى الأربعمائة سنة المـاضية ٠

وقـد انتقلت الامتيازات الى مصر بحسبانها ولاية عثمانية تخضع للقوانين والمعاهـدات السارية فى السلطنة العثمانية منذ خضوع مصر للسيادة العثمانية عام ١٥١٧م ٠ وقبل الحرب العظمى كانت الدول المتمتعة بالامتيازات فى مصر هى : بريطانيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ أسبانيا ـ هولندا ـ بلجيكا ـ النرويج ـ السويد ـ الدانمرك ـ اليونان ـ البرتغال ـ روسيا ـ ألمانيا ـ النمسا والمجر ـ وبتوقيع معاهدتى فرساى وسان جرمان انتهت امتيازات النمسا والمجر ٠

هـــذا المنطلق فسدت مسألة الأجانب فى مصر من أساسها ـــ فبريطانيا لم تحـــدد مسئولياتها على وجـــه القطع حيال المصالح الأجنبية ـــ وهـــو أمر انتج استحالة التوفيق بين هـــذه المسئوليات وصورة الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير . ومـــع أن التصريح أعطى مصر الاستقلال حسب فهم بريطانيا ـــ الا أن تعريف بريطانيا للمسائل المعلقة بينها وبين مصر ـــ ومن بينها مسألة الأجانب كان يؤدى على طـــول الخط الى توسيع التدخل البريطانى فى الشئون المصرية(٧) .

على هـــذا الاساس ظلت بريطانيا تتعامل مع مصر فى شأن قضية « البوليس » ـــ الذى كانت تصر على أن تكون قيادته فى (المدن) فى أيد بريطانية الى جانب الهيمنة المكفولة « للادارة الأوروبية » ـــ كضمانات لكفالة الأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وارواحهم .

ورغم أن البوليس « هـــو اخص أعمال الدولة المستقلة وأقـــواها دلالة وأوضحها مظهرا لسلطتها »(٨) الا أن المفاوض المصرى لم يتعنت على

= وقد تضمنت الحقوق التى خولتها الامتيازات للأجانب فى مصر – عـــلاوة على بعض الامتيازات التجارية :

- الاعفاء من الضرائب الشخصية وعدم تقريرها دون مصادقة الحكومة صاحبة الامتيازات .
- حصانة المنازل والحصانة الشخصية ضد القبض .
- الحصانة ضد القضاء المصرى ، وبعد انشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ أصبح رعايا الدول صاحبة الامتيازات محصنين ضد التشريع المصرى – وتقررت ولاية المحاكم المختلطة على القضايا المدنية التى تقع بين اوروبيين ووطنيين – أو بين اوروبيين مختلفى الجنسية –أما القضايا الجنائية التى يكون الأوروبيون طرفا فيها بأى صفة كانت – والقضايا المدنية التى يكون طرفاها اوروبيين من جنسية واحدة فكان الاختصاص فيها ينعقد للمحـــاكم القنصلية التى تطبق قوانين بلادها .

ولم يكن الأجانب يؤدون من الضرائب حتى الغاء الامتيازات عام ١٩٤٩ سوى ضريبتى عوائد الأملاك – وأموال الأطيان . راجع القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ص ٥٩ حاشية .

(٧) المرجع السابق – ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٨) المرجع السابق – ص ٢٩٠ (مذكرة عبد الخالق ثروت باشا عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والأمن العام) فى مفاوضات (ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧ – ١٩٢٨) .

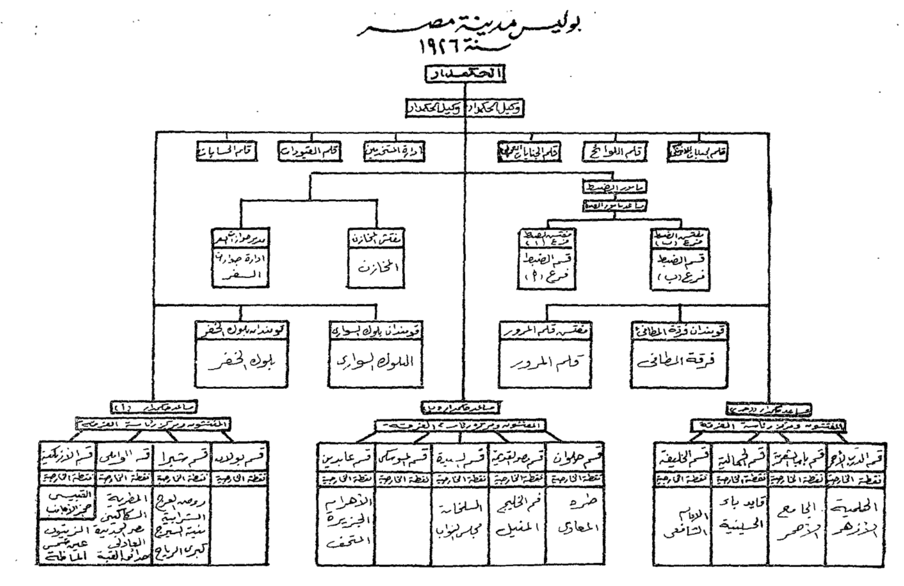
الاطلاق فى هـــذه القضية ـــ وسمح فى كل المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ بأن يبقى (بالبوليس) « بعض الموظفين البريطانيين فى المدن الاربع القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس »[٩] ـــ ومع أن هذه المفاوضات لم تنته الى اتفاق بين الدولتين الا أن الوجود البريطانى فى بوليس المدن ظل قائمـــا يمارس نشاطه كما لو كان قـــد نص على وجوده فى معاهـــدة ـــ ولم تحاول أى من الحكومات المصرية أن تتعرض لهـــذا الوجود بسوء .

فكيف كان شكل البوليس فى المدينة المصرية فى العشرينيات حتى توقيع معاهـــدة ١٩٣٦ عندما تولى جناب الميرالاى توماس وينتورث رســـل بك Thomas wentworth Russell قيادة بوليس القاهرة فى الثالث من مارس ١٩١٨ (حكمدار)[١٠] كانت مساحة المدينة تبلغ مائة وتسعون كيلو مترا مربعـــا بما فيها بلدة حلوان ـــ يقطنها حوالى ١٫٠٥٨٫٣٩١ نفسا .

والجـــدول الآتى يبين النظام العام لبوليس المدينة بعـــد سنوات قليلة من تولى (رســـل) حكمدارية البوليس بها :

(٩) المرجع السابق ـ ص ٣٤٧ .

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٧ فى ١٩١٨/٣/٣ .



المصدر : وزارة الداخلية ـ بوليس مدينة القاهرة ـ التقرير السنوي لسنة ١٩٢٦ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٢٧ .

احتل البريطانيون مناصب القيادة فى بوليس المدينة على الشكل الآتى :

الحكمدار — وكيل الحكمدار — مساعد الحكمدار — اربعة مفتشين درجة أولى برتبة القائمقام (عقيد) — ستة مفتشين درجة ثانية برتبة البكباشى (مقدم) — خمسة عشر وكيل مفتش برتبة الصاغ (رائد) — قومندان (قائد) فرقة المطافىء (بكباشى) — مساعدين (عدد ٢) لقومندان فرقة المطافىء برتبة الصاغ .

وتلا ذلك تشكيلة الجنسيات التى تكون منها بوليس المدينة فى ذلك الوقت فكانت كالآتى :

مصريون	٤٣٦٠
بريطانيون	١٢٤
ايطاليون	١٠
يونانيون	٧
فرنسيون	٣
سويسريون	١
يوجوسلافيون	٢
سوريون	٣
اتراك	١
نمساويون	١
أرمن	١[١١]

وقد تعرضت الجنسيات لقليل من التغير خلال العقد ١٩٢٦ — ١٩٣٦ وفقا للجدول الآتى :

(١١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

السنة	مصريون	بريطانيون	ايطاليون	يونانيون	فرنسيون	سويسريون	يوجوسلافيون	سوريون	أتراك	روس	رومانيون	أرمن	نمساويون	يونانيون رعاية محلية	نمساويون رعاية حكمية	روس رعاية محلية
١٩٢٨	٥٣١٣	١٢٨	٧	٨	٤	٢	٢	٣	٢	١						
١٩٢٩	٥١٨٣	١٣٥	٧	٩	٤	٢	١	٣	٢	١	١	١				·
١٩٣٠	٥٢٨٣	١٢٨	٨	٩	٤	١	١	٣	٢	١	١	١		١		
١٩٣١	٦٠٥٩	١٣٢	١٠	٩	٢			٣							١	
١٩٣٢	٦٠٧٢	١٣٠	١٠	١٠	٢			٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٣	٦٣٣١	١٣٣	١٠	٩	٢	١		٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٤	٦٤٢٠	١٣٨	٨	٩	٢	١		٥	٢		١			١		١
١٩٣٦	٦٤٧٦	١٣٤	٥	١٠	٢	١		٥	٢		١	١				١ (١٢)

(١٢) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٦ .

ويجدر بالذكر أن الجنسيات الأجنبية فى مصر بصفة عامة فى تعداد ١٩٢٧ كالآتى :

اليونانيون ٧٦٢٦٤ – الايطاليون ٥٢٤٦٢ – البريطانيون ٣٤١٦٩ – الفرنسيون ٢٤٣٣٢ – الروس ٢٤١٠ – الأسبان ٢٣٦٥ – الألمان ١٤١٦ – الأمريكان ١٢٨٩ – السويسريون ١٣١١ – النمساويون ١٢١٧ – البلجيكيون ٤٨١ – الهولانديون ٤٤٧ .

راجع تقويم سنة ١٩٣٥ – وزارة المالية – المطبعة الأميرية – ص ٧٦ .

ويوضح جــدول النظام العام لبوليس مدينة القاهرة ــ أن هـــذا الجهاز كان يرأسه (حكمدار) يعاونه وكيلان للحكمدار ــ وان المدينة انقسمت لأغراض الأمن الى ثلاثة عشر قسما للبوليس ــ توزع الاشراف عليها على ثلاثة قيادات فرعية تسمى كل منها فرقة ــ فكانت هناك فرقة أ ــ فرقة ب، ــ وفرقة ج ــ فيقال مساعد حكمدار فرقة (أ ــ ب ــ ج) . وتبع كل مساعد حكمدار فرقة عــدد من المفتشين الذين يشرفون على الاقسام التى تخص فرقتهم .

تبع فرقة أ أقسام بوليس (بولاق ــ شبرا ــ الوايلى ــ الأزبكية) . وتبع قسم شبرا نقط بوليس (روض الفرج ــ الشرابية ــ منية السيرج ــ كوبرى الرياح) ، وتبع قسم الوايلى نقط بوليس (المطرية ــ السكاكينى ــ مصر الجــديدة ــ العادلى ــ حــدائق القبة ــ الزيتون ــ عين شمس ــ المــاظة) ، أما قسم الأزبكية فقــد تبعه نقطة بوليس القبيسى . وسجن الأجانب الذى كان يقــع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ب أقسام حلوان ومصر القــديمة والسيدة والموســكى، وعابدين ــ وتبع قسم حلوان نقطة طره ، المعادى ــ وتبع قسم مصر القديمة نقط بوليس (فم الخليج ــ المنيل) وتبع قسم السيدة نقطة بوليس السلخانة ــ ومجلس النواب الذى كان يقع فى النطاق الجغرافى للقسم ــ وتبع قسم عابدين نقط بوليس (الأهرام ــ الجزيرة) والمتحف المصرى الذى كان يقع فى نطــاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ج أقسام الدرب الأحمر ــ باب الشعرية ــ الجمالية ــ الخليفة وتبع قسم الدرب الأحمر نقطتى بوليس (الحلمية ــ الأزهر) وتبع قسم باب الشعرية نقطة الجامع الأحمر ، وتبع قسم الجمالية نقطة بوليس (قايدباى ــ الحسينية) ، اما قسم الخليفة فقــد تبعه نقطة بوليس الامام الشافعى .

وقــد رأس كل قسم مأمور برتبة الصاغ (رائد) يعاونه عــدد من الضباط تتراوح أعــدادهم ما بين ٥ و ١٤ ــ الى جانب الصــف ضــباط (الرقبــاء) والعساكر والخفراء .

ولا يحتاج جـدول النظام العام لبوليس المدينة لتفسير تقسيماته — اللهم الا بالنسبة لقلمى الجنايات الأفرنكى — والعربى — ومأمور الضـبط وأقسام مأموريته .

انقسم نظام التعامل مع الجريمة فى بوليس المدينة الى قسمين أو قلمين — قلم الجنايات الأفرنكى — وهـو جهاز يتولى الأعمال اللازمة للبوليس والقنصليات ومصالح الحكومة المختلفة فيما يتعلق بالأجانب وعلاقاتهم مـع السلطات الحكومية أو الأفراد — وكذا بما يلزم من الأعمال لوزارة الخارجية والنيابة المختلطة فيما يتعلق بالأجانب والرعايا المحليين . ويمكن القـول ان اهم أعمال هـذا الجهاز كانت ضبط الحوادث الجنائية التى يكون الأجانب طرفا فيها — وأعمال تحقيق الجنسية[١٣] .

أما قلم الجنايات العربى فهـو الجهاز الذى كان يتولى التعامل مـع الجريمة بشقها الوطنى (جرائم الوطنيين) ومأمور الضبط فى بوليس المدينة فى ذلك الوقت — هـو المسئول الأول عن فحص الجرائم ومراقبة سـير القضايا حتى يفصل فيها — وتحرى أسباب الحفظ أو البراءة فى القضايا — وحضور جلسات محاكم الجنايات — وملاحظة تصرفات وسلوك رجـال البوليس فيها والابلاغ عما يراه منها جـديرا بالملاحظة — ومراقبة اعمـال الضبط الجنائى فى المدينة — وكل ما يتعلق بالجريمة — وتنقسم ادارته الى فرعين أساسيين — قلم الضبط فرع (أ) وهـو القلم المختص بالجريمة الجنائية (قتل — سرقة — سطو — آداب ... الخ) — وقلم الضبط فرع (ب) وهـو القلم المختص بالجريمة السياسية (اغتيال سياسى — محاولات قلب نظـام الحكم ... الخ)[١٤] .

وعلى مدى الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ كانت التعـديلات التى ادخلت على الهيكل التنظيمى لبوليس المدينة هى :

---

(١٣) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

(١٤) وزارة الداخلية — نظام البوليس والادارة — المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ .

ـ انشاء قسم مصر الجديدة عام ١٩٢٨ وتبعية نقط بوليس المطرية والزيتون وعين شمس والماظة له . واقتصار اختصاص قسم الوايلى على نقط بوليس السكاكينى والمادلى وحدائق القبة ـ وضم نقطة القبيسى التى كانت تتبع قسم الأزبكية اليه ـ وانفصال سجن الأجانب عن قسم الأزبكية وانفصال مجلس النواب عن قسم السيدة . وانشاء فرقة للخدمات العامة وقسم للنقل ببلوك الخفر ـ وكلها تعديلات استلزمتها ظروف التوسع العمرانى وتزايد الخدمات التى يقوم بها بوليس المدينة .

ـ فى عام ١٩٢٩ الغى قلم الجنايات العربى وحل محله ادارة الضبط بنفس اختصاصاته السابقة .

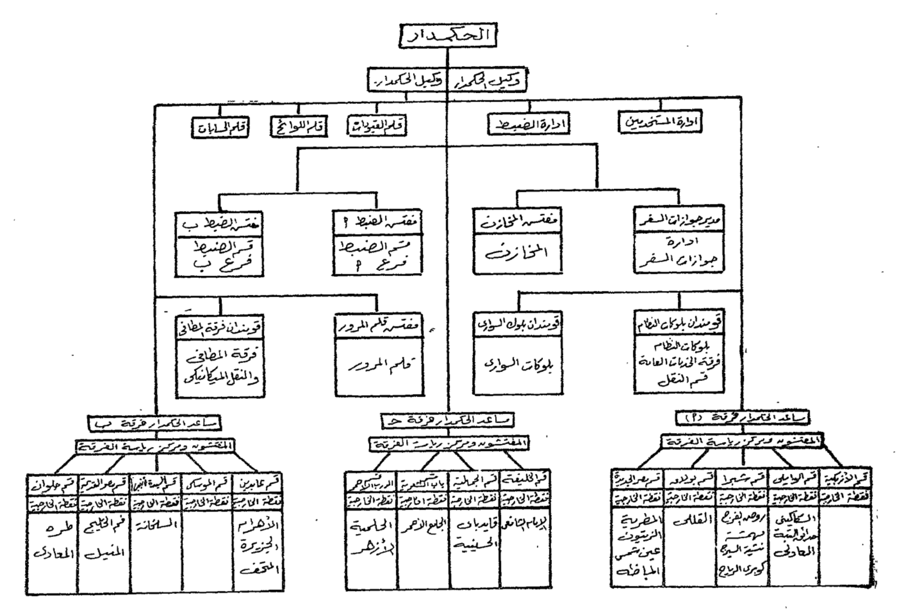
ـ فى عام ١٩٣٠ أضيفت نقطة بوليس القللى الى قسم بوليس الأزبكية ـ ونقطة بوليس مهمشة الى قسم بوليس شبرا .

ـ فى عام ١٩٣٥ الغى قلم الجنايات الأفرنكى وتولت ادارة الضبط اختصاصاته(١٥) .

ـ وفى عام ١٩٣٦ تغير اسم بلوك الخفر الى بلوكات النظام ـ واصبح الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة وفق الجدول التالى :

---

(١٥) وزارة الداخلية ـ بوليس مدينه القاهرة ـ التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ .



(١٦) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقرير السنوى لسنة ١٩٣٦ – نظام بوليس مدينة القاهرة .

تولت اعمال البوليس فى مدينة القاهرة خلال الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ قـــوة بشرية وفق الجـــدول الآتى :

السنة	ضباط	صف ضباط	عساكر	خفراء	المجموع
١٩٢٦	١١١	٤٢٥	١٧٩٠	١٦٣٩	٣٩٦٥
١٩٢٨	١٢٠	٥٤٥	٢٢٩٠	٢٤٥	٣٢٠٠
١٩٢٩	١٢٠	٥٦٧	٢٤٨٦	٢٤٥	٣٤١٨
١٩٣٠	١٢٠	٥٥٢	٢٥٢٥	٤٢٠	٣٦١٧
١٩٣١	١٢٠	٥٨٢	٢٥٥٧	٤٥٤	٣٧١٧
١٩٣٢	١١٨	٥٨٥	٢٥٧٢	٥٦٣	٣٨٣٨
١٩٣٣	١١٨	٥٨٧	٢٥٨٢	٥٤٤	٣٨٣١
١٩٣٤	١١٨	٥٩٣	٢٦٠١	٥١٨	٣٨٣٠
١٩٣٥	١١٨	٦٠٨	٢٦٢٨	٥٢٢	٣٨٧٦
١٩٣٦	١١٨	٦١٠	٢٦٤٦	٤٧٩	٣٨٥٣[١٧]

وكان نصيب الأوروبيين من هـــذه القـــوة ما يلى :

لواء واحـــد (حكمدار) — أميرالاى واحـــد (مساعد حكمدار) — أربعة قائمقامات (مفتشون درجـــة أولى) — ستة بكباشية (مفتشون درجة ثانية) — خمسة عشر صاغا (وكلاء مفتشين) — بكباشى واحـــد (قومندان فرقة المطافىء) — صاغين (مساعدين لقومندان فرقة المطافىء) = ٣٠ ضـــابط .

ولم يطرأ اى تعـــديل على أعـــداد هؤلاء حتى عام ١٩٣٦ — فهم

(١٧) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٦ – ١٩٢٨ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٥ – ١٩٣٦ .

القيادة الأوروبية لبوليس المدينة . اما الرتب الاوروبية الأخرى فقد تعرضت للتعـــديلات التالية :

عام	هيدكونستابل	كونستابل	عام	هيدكونستابل	كونستابل
١٩٢٥	٢٢	١٠٥	١٩٣١	١٨	١١٢
١٩٢٦	٢٢	١٠٧	١٩٣٢	٢٢	١٠٨
١٩٢٧	٢٢	٩٩	١٩٣٣	٢٣	١١١
١٩٢٨	٢٢	١٠٤	١٩٣٤	٢٣	١١٥
١٩٢٩	٢١	١١٥	١٩٣٥	٢٣	١١٦
١٩٣٠	٢١	١١٣	١٩٣٦	٢٣	١١٦[١٨]

وقـــد شغل الضباط من الأوروبيين — عدا الحكمدار ووكيل الحكمدار ومساعد الحكمدار — مناصب مساعدى الحكمدار للفرق أ — ب — ج — مفتشى الفرق — مأمورى الضبط — رؤساء أقلام المباحث الجنائية والسياسية (الضبط فرع ب) — قادة أجهزة الاطفاء والمرور .

اما الهيدكونستابلات والكونستابلات فقـــد شغلوا وظائف فى المباحث الجنائية — وبلوك السوارى — وقلم المرور — والمطافىء — والمكتب السرى — واقلام القيودات — وسكرتارية الحكمدار — والأعمال الكتابية — ومكتب الكشف على المومسات — وخـــدمة المصالح الأميرية — وأعمال المخبرين — ومراقبة الباعة السريحة والشحاذين — وورشة البوليس — ودار المندوب السامى — وسجن الأجانب — كما اشتغلوا بأعمال البوليس اليومية فى

---

(١٨) المرجـع السابق - وقـد اقتصرت رتب الأوروبيين من غير الضباط على رتبتى هيدكونستابل Head Constable وكونستابل Constable - والأولى مساوية لرتبة الصول المصرى (المساعد) لكن الهيدكونستابل يتقـدمه فى اعتبارات الأقـدمية - والثانيـــة مساوية الجاويش (رقيب) لكن الكونستابل يتقـــدم الجاويش فى اعتبارات الأقـدمية . راجع نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ - ص ١٣١ .

أقسام البوليس التى كان الأجانب يقيمون فى نطاقها الجغرافى (الأزبكية ـ الوايلى ـ مصر الجديدة ـ عابدين ـ الموسكى ـ الأهرام)[١٩] .

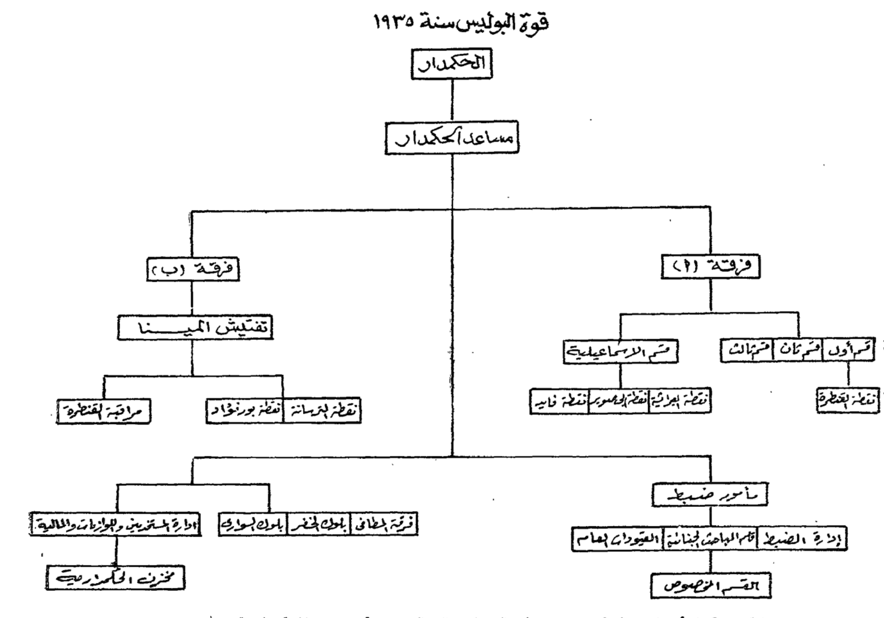
وقد خضعت منطقة (القنال) لسيطرة أوروبية مماثلة لتلك التى خضعت لها مدينة القاهرة ـ فقد امتد اختصاصها على مساحة تبلغ ١٢٥١ كيلو مترا مربعا وبلغ عدد سكانها (وفقا لاحصاء عام ١٩٢٧) ١٧٩٠٠٤ نفسا منهم ٢٣٣٧١ من الأجانب ـ ونظم البوليس فيها على شكل فرقتين مؤلفتين من خمسة أقسام ـ وخضعت كل فرقة لاشراف مفتش ـ واشرفت الفرقة الأولى (أ) على أربعة اقسام بوليس واربع نقط ـ واشرفت الفرقة الثانية على قسم واحد ونقطتين ـ وتراوحت قوة البوليس فيها على مدى الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ بين ٦٧٧ ـ ٧٢١ ضابط وهيدكونستابل وكونستابل وصف ضابط وخفير ـ والجدول التالى يوضح الهيكل التنظيمى لبوليس القنال فى عام ١٩٣٥ :

---

(١٩) وزارة الداخلية ـ بوليس مدينة القاهرة ـ التقرير السنوى لسنه ١٩٣٢ .

وفيما يتعلق بمكتب الكشف على المومسات ـ فقد كانت الدعارة فى ذلك الوقت مرخصا بممارستها فى مناطق معينة من المدينة ـ وكانت البغايا تخضعن لكشف دورى يوقع عليهن فى نطقة بوليس (الحوض المرصود) بالقاهرة ـ فاذا كن خاليات من الأمراض السرية المعدية سمح لهن بممارسة المهنة بعد التاشير لهن فى (سركى مخصوص) يحملنه على الدوام ـ واذا اثبت الكشف الطبى اصابتهن بتلك الأمراض حرمن من الترخيص بممارسة الدعارة حتى يشفين .

راجع لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ ـ المادة (١٥) ـ الكشف الطبى على العاهرات الملحق رقم (١) ـ وقد الغيت بيوت الدعارة العلنية بالأمر العسكرى رقم ٧٩ فى ١٩٤٩/٢/٢٠ .



(٢٠) وزارة الداخلية – حكمدارية بوليس القنال- تقرير عن أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ ـ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ .

وكانت جنسيات القــوة البشرية التى تقــوم باعمال البوليس والأعمال المساعدة[٢١] خلال عام ١٩٣٥ كالآتى :

١١٥٨	مصريون	٤	يونانيــون
٤٣	بريطانيــون	١	أرمنى
١	ايطــالى	١	روسى

وقــد نربع على قمة الجهاز ثمانية بريطانيين هم الحكمدار (اميرالاى = عميد) ومساعد الحكمدار (قائمقام = عقيد) ومفتش واحــد من الدرجة الثانية (بكباشى = مقــدم) وخمســة وكلاء مفتشين (صاغ = رائد) — وانعقدت قيــادة (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (تفتيش الميناء) و (فرقة المطافىء) للبريطانيين ايضا — أما الهيدكونستابلات والكونستابلات الأوروبيون فقــد شغلوا وظائف فى (الحكمدارية) و (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (وقلم المباحث الجنائية — وقسم أول بور سعيد وقسم الاسماعيلية وتفتش الميناء)[٢٢] .

هكذا كانت السيطرة البريطانية على جهاز البوليس فى الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، وهى سيطرة كيفية وليست كمية — فلم يقــل احــد ابدا أن القوى البشرية البريطانية كانت كبيرة الحجم فى (المدن المصرية) — لكن العبرة كانت باهمية المناصب الى آلت اليها . فرجــل (كتوماس وينتورث رسل باشا) ظــل فى منصبه حكمدارا لبوليس القاهرة ثمانية وعشرين عاما دون أن يترك مكانه لأحــد — أدار جهاز بوليس المدينة بعــدد من الضــباط البريطانيين لا يتجاوز الثلاثين . ورجــل (كالكسندر جــوردون انجرام) سيطر على قلم الضبط فرع ب (الأمن السياسى) واستطاع بحفنة صغيرة

---

(٢١) يقصد باعمال البوليس الأعمال المتصلة بوظيفة الجهاز الاساسية كمنع الجريمة وضبطها ويدخل فيها أعمال أقسام البوليس والنقط والداوريات والأطــواف والمباحث الجنائية والمباحث السياسية — أما الأعمال المساعدة فهى الأعمال المتصلة بالاطفاء والباديات والمرور وبلوك السوارى (الخيالة) وبلوك الخفر (بلوكات النظام) وخدمات المصالح الحكومية .

(٢٢) وزارة الداخلية — حكمدارية بوليس القنال — مرجع سبق ذكره .

من الرجال أن يصرع اكبر تنظيم عصابى سياسى شهدته مصر فى تاريخهـا الحـديث . وثالث كالبكباشى ادوارد كارتيير Quartier امسك بزمام اعمال المباحث الجنائية لفترة طـويلة — فى مدينة بها من المشـاكل مالا حصر له — على ما سنرى عند الحـديث عن عـوائق العمل . . . .

ويتفق هـذا الاسلوب فى السيطرة على جهاز البوليس مع مبادىء مدرسة (اللورد كرومر Cromer) التى أرساها فى تقريره السنوى لعام ١٨٩٥م 'European head and Egyptian hands'' عقل أوروبى وايد مصرية[٢٣] وعلى ذلك فان السيطرة البريطانية على جهـاز الأمن لم تتحقق بالوفرة العـددية — وانما بالسيطرة على المراكز الهامة Key positions والدعم الاستعمارى المتمثل فى مندوب سامى يفـوق موكبه الذى يخترق شوارع القاهرة موكب الملك مهابة — وجيش احتلال مستعد لتنفيذ تهـديدات الوجـود البريطانى — وحكومة وطنية مستضعفة لا تملك من أمر نفسـها شـيئا[٢٤] .

---

(٢٣) Parlimentary papers 1846, vol. XCVII " Annual report for 1895", p. 16

(٢٤) لعـل من الأمثلة الصارخة على ضعف الحكومات الوطنية خلال الفترة موضـوع البحث وامتثالها الخاضع لمطالب المعتمد البريطانى ، ما كشفته وثائق مجلس الوزراء المحفوظة بدار الوثائق القـومية بالقلعة — تتحـدث الوثيقـة الأولى وتاريخها (أبريل ١٩٢٩) عن وفاة الاميرالاى (العميد) (الكسندر جـوردون انجرام) الحكمدار السابق لبوليس الاسكندرية يوم ١٩٢٩/٢/٢٨ عن أرملة وولدين استحقوا نصف المعاش المرتب له عند اعتزاله الخـدمة فى ١٩٢٥/١١/١ وقـدره ٣٩ جنيها ، الى جانب تعـويض قـدره ٦٠٤٨ جنيها عند مدة خـدمة قـدرها ٢٣ سنة ، وان آخر مرتب كان يتقاضاه هـو ٥٠٠ مليم و ١٢٧ جنيه شهريا . تقـول مذكرة وزارة الداخلية (أن معاش أرملته سيكون ٧٤١ مليم و ٩ جنيه والباقى مناصفة بين الولدين — وانه سيتبقى للورثة من التعويض المشار اليه بعـد تسديد الديون ٥٠٠٠ جنيه — وان معاش أحـد الولدين سيصرف له لسنة واحـدة — والآخر لأربع سنوات ، وانه لا يمكن والحالة هـذه ان يتجاوز ايرادهم السنوى ٣٥٠ جنيه بما فيه المعاش — هـذا ويتلقى النجل الأكبر علومه بمدرسـة شلتنهام Sheltenham وكانت رغبة المرحوم والده أن يلحقه =

. . . .

=

بمدرسة رولويتس Woolich الحربيه ليعول بعد تخرجه مدنيا فى المدفعيه أو فرقه المهندسين – ويتعلم نجله الثانى بمدرسة دارتموث Dartmouth البحريه ، وان ارملة الفقيد نظرا لقلة ايرادها السابق ايضاحه سوف لا تتمكن من تحقيق رغبة فقيدها بدون مساعدة مالية – ونظرا للخدمات الجليلة التى قام بها المرحوم انجرام بك لمصر (الايقاع بمنفذى مصيبة اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وقضية الاغتيالات السياسيه ، والحكم على تسعة منهم بالاعدام شنقا) ترى الداخلية ان يمنح ورثته اعانة قدرها ٢٠٠٠ جنيه ، وانه كان مستحقا عليه ٤٨٦ جنيه أجرة سكن عن منزل الحكومة الذى كان يشغله بصفته حكمدارا لبوليس الاسكندرية عن المدة ابريل ١٩٢٥ – فبراير ١٩٢٩ ، وان الأجره كانت موضع بحث بينه وبين الداخلية والمالية – وقد استقر الرأى ان يدفع هو وبعض الضباط الاجانب ببوليس اسكندرية مالا يتجاوز ١٠٪ شهريا من الماهيه بصفة ايجار وعلى ان يقوم بسداد المتأخر عليه على اقساط شهرية لكنه توفى – وترى الداخلية معافاة الورثة من الـ ٤٨٦ جنيه .

وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/٤/٢٧ منح أرملة المتوفى ١٠٠٠ جنيه مع اعفائها من الـ ٤٨٦ جنيه .

أما الوثيقة الثانية فتقول نصا : « تتناول أرملة المغفور له الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقا معاشا شهريا قدره جنيه واحد وخمسمائة ثلاثه وثمانون مليما ٥٨٣ مليما – ١ جنيه – ولا يخفى أن مثل هذا المعاش الضئيل اقل بكثير من ان يكافئ وما كان للفقيد من المنزلة الدينية والاجتماعية فى الأقطار الشرقية قاطبة بل هو اقل مما يكفى هذه السيدة لسد ضروريات المعيشة – وتقترح المالية رفع المعاش الى ١٥ جنيه شهريا .

وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المعاش الى ١٥ جنيه طوال مدة حياة هذه الأرملة بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٣ .

والوثيقتان صادرتان عن حكومة محمد باشا محمود الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ – ٢ أكتوبر ١٩٢٩) والمسماة بوزارة « اليد القوية » – وهما لا تحتاجان الى تعليق .

راجع دار الوثائق القومية – محفظة مجلس الوزراء ، ابريل ١٩٢٩ ، .

اذا كان هذا هو نصيب بريطانيا من البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، فماذا كان نصيب مصر ؟

الفصل الثالث

التنظيم الوطني للبوليس

أخـذ فى تنظيم جهاز البوليس فى مصر بنظام موغـل فى المركزية .
ولعل هـذا النوع من المركزية قـد استمد جـذوره من الأمر العالى الصادر
فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م الى (نوبار باشا) عند تأسيس هيئة النظارة
(الوزارة) الجـديدة ، اذ يقول : « تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى
الضبطيات (اقسام البوليس) يكون بالمداولة بين الناظر (الوزير) التابعين
هم لادارته وبين رئيس المجلس (مجلس الوزراء) ...... الناظر الذى
يكون المـأمورون وارباب الوظائف الســالف ذكرهـا تحت ادارته مباشرة
له الحـق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم ... الخ »(١) .

بهـذا التنظيم ارتبط جهاز البوليس فى مصر بوزارة الداخلية ارتباطا لا
ينفصم — فهى الوزارة التى يستمد رؤساء الجهاز وأعضاؤه وجودهم القانونى
منهـا .

ولقـد حـدد « نظام البوليس والادارة » مسئولية أجهزة البوليس

---

(١) فيليب جلاد « قاموس الادارة والقضاء » ج ٢ ص ٤٣٥ (أمر عال صادر الى دولتلو
نوبار باشا باللغة الفرنساوية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٢٩٥
المؤسس لهيئة النظارة الجـديدة ووظائفها) .

أمام الوزارة بقوله « المحافظون والمديرون مسئولون مباشرة أمام وزير الداخلية عن (استتباب الأمن كل فى دائرة اختصاصه وعليهم أن يتعهدوا دواما حسن سير الفروع المتنوعة التى تعمل لمنع وقــوع الجرائم واكتشاف مرتكبيها .... وان يتأكدوا من سرعة تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة اليهم ...... ـــ على المحافظين والمديرين أن يبلغوا الوزارة بكل ما يرونه ماسا بسير العـــدالة .... ـــ على المحافظين والمديرين موالاة المرور .. والاحاطة بأحــوال البلاد وان يقــدموا تقريرا عن ذلك .... الى الوزارة ...... وأن يضمنوا تقاريرهم كل ما يعن لهم من الاقتراحات والملاحظات المؤدية الى تحسين حالة الأمن فى مناطقهم »[٢] .

على هــذا الوصف جاء ربط المديريات الأربعة عشر والمحافظات الخمس التى تكون منها القطر المصرى[٣] بوزارة الداخلية فيما يتصل بالبوليس .... والادارة ـــ وهو ربط مباشر لا مجال فيه للاحالة أو التفويض بالاختصاص .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية فانها انقسمت خلال الفترة موضوع الدراسة الى الادارات والأقسام الآتية : ادارة عموم الأمن العام ـــ قسم المستخدمين واللوازمات ـــ التفتيش الادارى ـــ قسم الادارة ـــ قسم البلديات والمجالس المحليـــة .

---

(٢) وزارة الداخلية ـ نظام البوليس والادارة ـ الباب الأول « واجبات رجال الأمن العام » ـ ص ١ ـ ٢ .

(٣) انقسم القطر المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة فيما يختص بالادارة الداخليـة الى خمس محافظات وأربع عشرة مديرية هى : محافظات القاهرة ـ الاسكندرية ـ القنـــال وتضم الاسماعيلية وبورسعيد ـ محافظة السويس ـ ومحافظة دمياط ـ ومديريات البحيرة ـ الغربية ـ الدقهلية ـ الشرقية ـ المنوفية ـ القليوبية ـ الجيزة ـ الفيوم ـ بنى سويف ـ المنيا ـ اسيوط ـ جرجا ـ قنـا ـ اسوان ـ ورأس كل محافظة محافظ مسئول لدى وزارة الداخلية ، ورأس كل مديرية مدير مسئول عن مديريته لدى وزارة الداخلية كذلك . وقــد انقسمت كل محافظة الى أقسام تحت رئاسة مأمورين كما انقسمت كل مديرية الى مراكز تحت رئاسة مأمورين أيضـا .

راجع وزارة المـالية ـ تقـويم سنة ١٩٣٣ ـ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٣ .

وقد ادار بعض هذه الأجهزة بريطانيون حتى صدر القانون رقم ٢٨ فى ١٨ يوليو ١٩٢٣ بشأن (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، أو فصلهم من الخدمة) — فتخلصت (الأجهزة) من قياداتها هذه وأصبحت خالصة للمصريين .

ولعل أول تنظيم يمكن رصده فى الأجهزة المركزية فى أوائل العشرينيات هو ذلك الذى انشىء بمقتضاه وظيفة (وكيل) آخر لوزارة الداخلية بعد أن كان لها وكيل واحد ، فقد صدر الأمر الادارى رقم ١٠ فى ١٩٢٢/١٠/٢٢ بتقسيم أجهزة الوزارة الى قطاعين يخضع كل منهما لأحد الوكيلين — فاختص أقدمهما بالاشراف على (ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازمات — أعمال التفتيش الادارى) واختص ثانيهما بالاشراف على (قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

ويلاحظ أن مصلحة الصحة العمومية (وزارة الصحة فيما بعد) كانت تابعة لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٨٤ ، وفى عام ١٩٢٠ أصبح رئيسها وكيلا لوزارة الداخلية للشئون الصحية حتى أبريل ١٩٣٦ عندما أنشئت (وزارة الصحة العمومية) .

ومثلما آل مصير مصلحة الصحة العمومية الى مكانها الطبيعى كوزارة للصحة ، فقد آل قسم البلديات والمجالس المحلية الى مكانه الطبيعى تدريجيا — ففى فبراير ١٩٣٦ أصبحت المرافق القروية تابعة لوكيل وزارة فى وزارة الداخلية تحت مسمى وكيل وزارة الداخلية للشئون القروية — ثم اصبحت المرافق القروية تابعة لوزارة الصحة فى ١٠ أبريل ١٩٣٦ وأصبح وكيل الوزارة رئيسها وكيلا لوزارة الصحة للمرافق القروية[٤] .

ويمكن القول أن ادارتى « عموم الأمن العام » — و « التفتيش » هما الادارتان اللتان تستحقان المتابعة والتقصى فيما يتعلق بالتسجيل لتاريخ جهاز البوليس — باعتبار المصير الذى آل اليه باقى أقسام هذه الوزارة

---

(٤) العقيد « ابراهيم محمد الفحام » - تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية - دراسة تحليلية تاريخية - معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ص ٣٦ - ٣٨ .

ـ وعلى اعتبار أنه ليس هناك ما يقال فى شأن قسم المستخدمين واللوازمات سوى أنه كان القسم المختص بكل ما يتعلق بالقوى البشرية من الحاق وتعيين ومكافأة وفصل وتعليم وامداد ـ وهى أمور سنأتى على تفصيلاتها فى حينه .

تعرضت ادارة عموم الأمن العام لتعديلات شتى فى اختصاصاتها ومسميات أقسامها لأسباب تتعلق بتحسين مستوى الأداء ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة للوزارة والظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد .

فقد ضمت على سبيل المثال ادارة المطبوعات ـ وهى أحد أقسام ادارة عموم الأمن العام منذ عام ١٩١٣ ـ لادارة اللوائح والرخص فى ١٩٢٣/٧/٢٢ وسمى كل منهما (قلما) وتألف من القلمين قسم واحد باسم (قسم اللوائح والمطبوعات التابع لادارة عموم الأمن العام)(٥) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ أعيد تشكيل ادارة عموم الأمن العام بحيث أصبحت تضم :

(أ) قسم الجنايات : وتألف من قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية وقلم جوازات السفر .

(ب) قسم اللوائح والمطبوعات : وتألف من قلم الرخص وقلم المطبوعات والقلم الفنى .

(جـ) القسم الادارى : وتألف من قلم السكرتارية وقلم المحفوظات والقيودات .

(د) قسم التفتيش : وتألف من تفتيش الأمن العام وتفتيش النظام والخفر والتفتيش الادارى .

(هـ) قسم تحقيق الشخصية .

(و) حكمدارية السكة الحديد .

---

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٢٨ فى ٢ اغسطس ١٩٢٤ ـ الأمر الادارى رقم ٨ فى ٢٢ يوليو ١٩٢٣ .

ويمكن الربط بين هذا التعديل واعتزال عدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشغلون وظائف رئيسية بالادارة العتيدة ـ مثل جناب وايز Wise بك مدير قسم التفتيش الادارى ـ ومستر يونج Young مدير التفتيش الادارى ، والمستر بيلوتى piloty والكولونيل ريدر Ryder ـ كنتيجة لتنفيذ القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعتزال الموظفين الأجانب[٦] .

كما يمكن الربط بينه وبين صدور مجموعة احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣ الخاصة بالعقاب لمن يهجر الخدمة من الموظفين ، والاضراب عن العمل وتركه ـ والقضايا العمالية المتصلة بالعلاقات بين أصحاب العمل والعمال ـ وقضايا التحريض على كراهة نظام الحكومة والدعوة لاعتناق الأنظمة الشيوعية ـ وكذلك صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية[٧] .. وكلها قوانين استهدفت التضييق على المواطنين واحكام قبضة جهاز البوليس فى تعامله مع هذا النوع من القضايا .

وفى عهد وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) جرت بعض التعديلات الطفيفة فى ادارة الأمن العام ـ كضم قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية من قسم الجنايات ـ وتأليف قلم واحد منهما باسم قلم الجنايات فى مارس ١٩٢٤ ، وفصل قلم المطبوعات من ادارة اللوائح والمطبوعات وتحويله الى قسم قائم بذاته باسم « قسم المطبوعات » وتبعيته لمدير ادارة عموم الأمن العام مباشرة (يوليو ١٩٢٤)[٨] .

---

(٦) تولى حضرة محمود زكى بك رئاسة قسم الجنايات ـ وعلى فهمى بك رئاسة القسم الادارى ـ وحضرة محمد شعير افندى رئاسة قسم تحقيق الشخصية بينما بقى جناب المستر ماكنوتن Macnogten مديرا لقسم اللوائح والمطبوعات . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢ فى ١٩٢٤/١/١ الأمر الادارى ١٤ فى ١٩٢٣/١٢/٣٠ .

(٧) محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى » ـ ١٩٢٣ ص ٤٥٤ ـ ٤٦٣ و ٤٧٠ ـ ٤٧٤ .

(٨) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٩٢٤/٤/١٠ ـ الأمر الادارى رقم ٦ فى ١٩٢٤/٣/٢٣ ورقم ٢٥٥ فى ١٩٢٤/٨/٣ ـ الأمر الادارى رقم ١٤ فى ١٩٢٤/٤/٢٨ .

وعن التعـــديل الأول فقـــد فسره لنـــا القائمقام محمد كامل الرحمانى مفتش الداخلية في تقريره المؤرخ ١٩٢٤/٧/٢٦ عندما قال تعليقا على دمج قلم المباحث الجنائية في قلم الجنايات :

« كان يوجـــد بوزارة الداخلية لغاية اول أبريل ١٩٢٤ المـــاضى اى منذ ثلاثة شهور تقريبا قلم يسمى (المباحث الجنائية) فصار اضافة هـــذا القلم على القلم الجنائى (يقصـــد قلم الجنايات) ويظهر بان **سبب هـــذه الاضافة كان لعـــدم وجود عمل خاص بهـــذا القلم** .... »(٩) .

أما تبعية قسم المطبوعات منفردا بذاته لمدير عموم ادارة الامن العام ـــ فلعله كان يتصل باتجاه عنـــد سـعد زغلول (رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ) مؤداه اتخاذ موقف متشدد مـــع صحف المعارضة الغـــير وفـــدية ـــ ولو أن التقارير الرسمية تقـــدم تفسيرات مغايرة لمـــا قـــدمناه ـــ فقـــد عللت ادارة عموم الامن العام ضم قلم المباحث الجنائية الى القلم الجنائى (قلم الجنايات) بمقتضيات حسن نظام العمل وارتباط أعـــماله ارتباطا وثيقا به . كذلك فعلت في شأن ضم (قلم الخفر)، **الذى كان تابعـــا** لقسم المستخدمين الى (القلم الجنائى) عام ١٩٢٦ .

أما تعليل ادارة عموم الأمن العام لقرار توسيع سلطات قسم المطبوعات في عام ١٩٢٤ فقد كان لتزايد حجم أعمال هـــذا القسم(١٠) .

ظلت ادارة عموم الامن العام تدار على هـــذا النسق حتى تولى (على ماهر باشا) رئاسة وزارة المـــائة يوم (٣٠ يناير ـــ ٩ مايو ١٩٣٦)، ـــ فاتجه تفكيره الى اصلاح وزارة الداخلية .

ففيما يتعلق بادارة عموم الأمن العام جرى تفتيتها بمقتضى الأمر العمومى رقم ١٧٩ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ .

---

(٩) دار الوثائق القـومية ـ محفظة ٤ داخلية ـ ملف ٦ ـ تقرير القائمقام محمد كامل الرحمـانى في ١٩٢٤/٧/٢٦ .

(١٠) وزارة الداخلية ـ ادارة عموم الأمن العام « تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٢٨ ـ ص ٥٥ و ٧٧ .

١ — ادارة الجنايات التي تتناول اختصاصها :

١ — احصاءات الجرائم بأنواعها وما يتعلق بها .

٢ — تقارير الحوادث الجنائية .

٣ — الأبحاث الجنائية بأنواعها .

٤ — تنفيذ الأحكام الجنائية بأنواعها .

٥ — المسجونون والسجون وما يتعلق بها .

٦ — المتشردون الأحداث .

٧ — ملاجيء المتسولين .

٨ — المراقبون والمشبوهون .

٩ — مكافحة تزييف العملة .

١٠ — النشرات الادارية .

١١ — الأشياء الفاقدة والمعثور عليها .

١٢ — طلبات القبض على الأجانب .

١٣ — تبادل تسليم المجرمين .

١٤ — التبشير الدينى وانشطته .

١٥ — المعتوهون المجرمون .

١٦ — المسائل الخاصة بالطب الشرعى .

١٧ — هدم العزب والمبانى الخارجة عن السكن .

١٨ — الأماكن والأشجار الآيلة للسقوط .

١٩ — نقط العربان .

٢٠ — المكاتبات المتعلقة بمكتب المخدرات .

٢١ — المكاتبات المتعلقة بالتهريب .

٢٢ — ندب الضباط لأعمال النيابة والمحاكم المركزية .

٢٣ — المكاتبات المتعلقة باسعاف المصابين .

٢٤ — المكاتبات المتعلقة بالرفق بالحيوان .

٢٥ — مراجعة التحقيقات .

٢٦ — التصوير الشمسى والزنكوغراف .

٢٧ — تنظيم وفحص وحفظ فيشات تحقيق الشخصية ، والبحث عن السوابق ، والمضاهاة ، وفحص فيشات طالبى الترخيص وأرباب الحرف

المختلفة التى تنص اللوائح على ضرورة حصولهم على شـــهادات تحقيق الشـــخصية .

٢ ــ ادارة الرخص ، وهـــذه اختصت :

١ ــ بملاحظة أعمال المراهنات واللوتريات (اليانصيب) .

٢ ــ بتنفيذ اللوائح الخاصة باصـــدار الرخص فيما يتعلق بـــ :

(أ) المحـــال العمـــومية .

(ب) المشروبات الروحيـــة .

(جـ)الحـــرف والصـــنائع .

(د) الأســـــلحة .

(و) السيارات واللوائح الخاصـــة بالمرور .

(و) التسليف برهـــن .

٣ ــ الأعمال المتعلقة بتنظيم النقابات والجمعيات والأندية .

٤ ــ العاب القمار وماكينات الألعاب الأمريكية (flippers)

٥ ــ المسائل المتعلقـــة بالملاحـــة الداخلية .

٦ ــ الأعمال الخاصة باجراءات لجنة تياترات القاهرة .

٣ ــ ادارة الجـــوازات والجنسية ، وتناول اختصاصها :

١ ــ صرف وتجديد والغاء جوازات السفر والتاشيرات الخاصة بها .

٢ ــ التصريح بالدخـــــول للقطر المصرى والاذن بالاقامة والسفر للخـــــارج .

٣ ــ ابعاد الأجانب غير المرغـــوب فيهم فى الخارج .

٤ ــ ارجاع المصريين غير المرغـــوب فيهم فى الخارج .

٥ ــ المطـــارات والطـــائرات .

٦ ــ اجراءات تنفيذ قانون الجنسية المصرية .

٤ ــ ادارة المطبـــوعات ، وهـــذه اختصت بـــ :

١ ــ اجراءات تنفيذ قانون المطبوعات بصفة عامة .

٢ ــ توزيع اعلانات الحكومة والمصالح على الصحف .

٣ ـ تلقى وتوزيع البلاغات الرسمية .

٤ ـ توزيع التذاكر الشخصية للصحفيين .

٥ ـ مراقبة تنفيذ امتيازات الصحف .

٦ ـ تلخيص الصحف وعمل القصاصات (Press cuttings) وحفظ مجموعات الصحف والمجلات .

٧ ـ الرقابة على أشرطة السينما .

٨ ـ اجراءات لجنة الرقابة الأدبية (المصنفات الفنية) .

٩ ـ المسائل الخاصة بالاذاعة اللاسلكية .

٥ ـ ادارة النظام :

وقد تبعتها حكمدارية بوليس السكة الحديد ، والهجانة ، وبلوكات الخفر (النظام فيما بعد) والخفر ، وقد اختصت بـ :

١ ـ نظام البوليس والخفر والمرور .

٢ ـ توزيع القوات .

٣ ـ نقط البوليس الثابتة والمؤقتة .

٤ ـ أساس (مركز تدريب) هجانة عين شمس .

٥ ـ بلوكات خفر (نظام) الأقاليم .

٦ ـ المحاكمات العسكرية والمركزية .

٧ ـ زيادة وتخفيض خفراء البلاد والعزب واقتراحات نقط البوليس الثابتة بالطرق .

٨ ـ ضريبة الخفر وربطها ورفعها .

٩ ـ أعمال المستخدمين بالنسبة للكونستابلات والصف ضباط والعساكر والخفراء بالديوان العام والمديريات والمحافظات وحكمداريات المدن وكذلك مشايخ الأقسام والحارات فى المدن وبنادر المديريات من حيث (التعيين ـ التجنيد ـ التطوع ـ التثبيت ـ العلاوات ـ الترقيات ـ الماهيات ـ المرتبات ـ المكافآت ـ الأجازات ـ التنقلات ـ الانتدابات ـ

المأموريات — الجزاءات — الرتب والنياشين والأنواط — وما يتصل بأحوالهم الشخصية كالنفقات الشرعية وما الى ذلك)[11] .

وقد قدم (حسن فهمى رفعت باشا) وكيل وزارة الداخلية تفسيرا لعملية تفتيت ادارة عموم الأمن العام الى هذه الادارات الخمس — فى مذكرته المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٣٦ التى ارفقت بمشروع التفتيت فقال :

« أقرر وقد توليت شئون هذه الادارة (ادارة عموم الامن العام) فترة غير قصيرة ، أن وقت مديرها لا يتسع لانجاز أعمال اداراتها المختلفة ولا لمراقبة هذه الادارات المراقبة الصحيحة الواجبة . وأكثر وقته مأخوذ فيما يسمونه « الأعمال السياسية » ، وكل مدير للأمن العام كان يولى هذه الأعمال زهرة وقته ، وهى تحول بينه وبين العمل النافع المنتج ، وهو يحول بين مديرى الادارات التابعة له ، وبين أى انتاج نافع وعمل مفيد ، اذ هو لو وجد فى نفسه العمل والرغبة ، فان الوقت لا يسعفه على تحقيق الكثير من ذلك . وبهذا وصلت أعمال مراقبة الجنايات — التى هى أساس أعمال الأمن العام — الى حالة انحلال ، حتى ليصح القول بأنها لا وجود لها اليوم . دفعنى كل ذلك الى أن اقترح الغاء هذه الوظيفة (مدير ادارة عموم الأمن العام) ، وأن اترك لمديرى الادارات أن ينظموا أعمالهم ، وأن يفضلوا فيما يرجع الفضل فيه لهم »[12] .

ومع أن (على ماهر باشا) وافق — بصفته وزيرا للداخلية — على تقسيم ادارة عموم الأمن العام الى هذا التقسيم الذى أفقدها كيانها ، الا أنه لم يوافق على الغاء وظيفة (مديرها العام) التى كان (حسن فهمى رفعت باشا) يطمح الى انهائها — لعله لأمر فى نفسه — فنص فى خاتمة الأمر الادارى الذى أحدث التعديلات المشار اليها فى الصفحات السابقة على أن :

---

(١١) وزارة الداخلية — « نظام البوليس والادارة » — الباب الثانى عشر ص ٥٢٦ — ٥٣٢ .

(١٢) العقيد ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » — مرجع سبق ذكره — ص ١١٦ — ١١٧ .

« يشرف مدير عموم الامن العام على أعمال **ادارة الجنايات** ، وادارة النظام والفروع الملحقة بهما ، ويكون عليه أن يقوم بالأعمال التى يرى وكيل الوزارة أن يستعين به فيها ، ويعرض على الوكيل الحالة العامة للجنايات والقـــوات ، ويتولى تحت اشراف وكيل الوزارة الأعمال الخاصة بالمكاتبات السرية ، والقسم الخاص ، وأعمال المصروفات السرية ، والرحلات والتنقلات الملكية ، وتنقلات العظماء ، والحفـــــلات العـــامة ، والموالد ومنـــاورات الجيـــوش »(١٣) .

ويمكن شم رائحة « السياسة » فى قضية التفتيت والاجهاز على ادارة الأمن العام — وهـــو ما سنناقشه تفصيلا فى مرحلة لاحقة .

كانت « ادارة عموم الأمن العام » رغم التعديلات التى أدخلت عليهـــا بين الحين والآخر هى رمز (المركزية) البوليسية التى أشرنا اليها فى مقدمة الفصل ، اذ ربطت كل ما يتعلق بحقـــل الأمن العام فى مصر بالادارة المركزية بديوان وزارة الداخلية فى العاصمة ، بصورة جعلت من الهيكل المركزى فى الوزارة المحرك الأساسى للسياسة الأمنية فى مصر .

لكن صورة « المركزية » التى أخـــذ بها منظمو جهاز البوليس لا تتضح تمـــاما — الا اذا تناولنا الجناح الآخر لرمزها فى وزارة الداخلية — وأعنى به (نظـــام التفتيش) .

لعل أهم ما ورثته البيروقراطية المصرية من البيروقراطية العثمانية فى القرن التاسع عشر — كان أعمال التفتيش على أجهزة الدولة .

ففى عهد محمد على كانت هـــذه الأعمال تتبع (ديوان عموم التفتيش) بالديوان الخـــديوى — وفى عهد محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) أطلق اسم (قلم التفتيش) على الجهاز فى عام ١٨٥٦ ، وأصبح تابعا للوالى مباشرة .

---

(١٣) المرجع السابق — ص ١١٧ .

وفى عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) انقسم (القلم) الى (تفتيش عموم الوجــه البحرى) و (تفتيش عموم الوجــه القبلى) — ثم اندمجا معا فى عام ١٨٦٦ فى (ديوان تفتيش عموم الأقاليم) .

وفى عهد توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) ألغى الديوان واستبدل فى عام ١٨٨٠ قلم جــديد فى نظارة الداخلية أطلق عليه (قلم التفتيش) ورأســه مدير يتبعه سبعة من المفتشين أطلق عليهم (مأمورى التفتيش) .

وفى عهد الاحتلال البريطانى انشىء (تفتيش عموم البوليس) عــام ١٨٨٣ ، وفى ذلك العهد قسمت المحافظات والمديريات الى مناطق للتفتيش على أعمال البوليس ، رأسها مفتشون معظمهم بريطانيون .

وفى عام ١٨٩٤ ألغى تفتيش عموم البوليس ، وقام محله واستوعبه (قسم الضبط والربط) وعين (مستشار للداخلية) بريطانى الجنسية ، وتبعته هيئة مفتشين ، سموا **بمفتشى الداخلية** ، واختصوا بالتفتيش على كل أجهزة (النظـــارة) فى البـــلاد .

وفى عام ١٩٠٩ انشىء (قسم تفتيش النظام) واختص بالتفتيش على الجـــوانب النظامية من جهاز البوليس (أى العسكرية كالأسلحة والخيول والملبس والرتب والترقيات ... الخ) — ورأسه بريطانى بلقب (باشمفتش النظام) — وقسمت مديريات البلاد الى مناطق أسند التفتيش على أعمال البوليس فى كل منها الى مفتش بريطانى — ويلاحظ أن هـــذا النظام اقتصر على البوليس فى الأقاليم (المديريات) دون المحافظات التى كان قادة البوليس فيها (الحكمدارون) من البريطـــانيين .

بذلك انقسم (التفتيش) فى وزارة الداخلية الى فئتين :

١ — مفتشى الداخليـــة (وهم المفتشون البريطانيون المدنيـــون الذين ينتقلون الى المديريات لمراقبة أعمال الأمن العام فيها والكتابة عن كل شىء فيها للمستشار البريطانى) .

٢ ــ مفتشو النظام (وهم ضباط بوليس بريطانيون ــ الى جانب بعض المصريين) ويختصون بأوجــه النشاط البوليسى ذات الطابع النظــامى (العســكرى) .

وعندما أنشئت (ادارة الضبط) كأحــد أفرع (ادارة عموم الأمن العــام) عام ١٩١٣ ، أدمجت اختصاصات أولئك المفتشين فى ادارة الضبط .

تبلورت أعمال (التفتيش) فى العشرينيات عندما أعيد تنظيم (ادارة عموم الأمن العام) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ فى (قسم التفتيش) الذى شمل اختصاصه النواحى الجنائية والادارية ــ والنظامية[١٤] .

حتى صــدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (شروط خــدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، أو فصلهم من الخــدمة) كانت وظائف (التفتيش) بالمعنى الذى أوضحناه مقصورة على المفتشين البريطانيين ــ لكن مع صــدور الأمر الادارى رقم ٢٦ فى ١٩٢٤/١٢/٢٩ باعادة تقسيم مناطق التفتيش كان جميع مفتشى الداخليــة من المصريين لأول مرة[١٥] .

---

(١٤) المرجع السابق ـ ص ٢٦ ـ ٢٧ ، ٣٣ ، ٦٣ ـ ٦٥ .

(١٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخليــة رقم ٣ فى ١٩٢٥/١/١ أمر ادارى ٢٦ فى ١٩٢٤/١٢/٢٩ :

ينتدب حضرات الموظفين الآتى بيانهم للتفتيش على جميع الأعمال المتعلقــة بمختلف الادارات التابعة للوزارة فى الجهات المبينة أمام اسم كل منهم :

ـ حضرة القائمقام محمد محمد حسين بك ـ المفتش بالوزارة ـ البحيرة ـ الاسكندرية ، ويكون مقره الاسكندرية .

ـ حضرة عبد العزيز اباظة بك ـ مدير اللوائح والرخص بالوزارة ـ الغربية ـ المنوفية ويكون مقره طنطا ويعاونه حضرة بيومى على نصار أفنــدى المفتش بالوزارة .

ـ حضرة محمود زكى بك ـ مدير قسم التفتيش بالوزارة ـ الشرقية ـ الدقهلية ـ دمياط ويكون مقره المنصورة ويعاونه حضرة محمد عطيه افنــدى المفتش بالوزارة .

ـ حضرة حسن فهمى رفعت افنــدى المفتش بالوزارة ـ مصر ـ الجيزة ـ القليوبية ويكون مقره مصر .

وقـــد سحب اختصاص قسم التفتيش على الأعمال النظامية عنـــدما صـــدر الأمر الادارى رقم ٢٧ فى ١٥ يناير ١٩٢٥ بانشاء (قسم النظـــام والخفر) واسناد التفتيش على الأعمال النظامية اليه .

واستقر العمل بقسم التفتيش على هـــذه الوتيرة حتى أعاد (على ماهر باشا) تنظيمه فى مارس ١٩٣٦ ، فأدمج كل أعمال التفتيش بمختلف أقسام الوزارة فى هيئة واحـــدة تبعت مكتبه كوزير للداخلية الى جانب عمله كرئيس للوزراء (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) ، وقسم التفتيش الى قسمين ، رأس كل منهما موظف لقب (بالمفتش العام) ، أحـــدهما للوجـــه البحرى والآخر للوجـــه القبلى — يعاون كل منهما عـــدد من المفتشين الاداريين والنظاميين ومفتش الأعمال الكتابية والحسابية .

أصبح المفتش العام بمقتضى تنظيمات على ماهر مسئولا عن توزيع الأعمال وتنظيمها بين جميع المفتشين الذين يعملون معه — وكان عليه الاطلاع على تقـــاريرهم ومناقشتهم فيما تضمنته من ملاحظات — وزيارة المديريات والمراكز وفروع الادارة — الى جانب المفتشين — والوقوف على أحـــوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم . وكان عليـــه وعلى مساعديه من المفتشين رفـــع التقارير عن هؤلاء الموظفين مشفوعة بملاحظاتهم وكان يجب عليهم أن يرفعوا الى وزير الداخلية « تقـــارير عن جميع الأمور الهامة بالأقاليم الواقعة فى اختصاصهم وما يرونه فيها من وجوه الاصلاح .... وأن يراقبوا حالة الأمن العام ويبحثوا فى الاجراءات الخاصة بمنع الجرائم وأسباب زيادتها ونقصها ... الخ » .

=

- حضرة طاهر محمد أفنـــدى المفتش بالوزارة — بنى سويف والفيوم ويكون مقره الفيـــوم
- حضرة محمد سعيد العزبى بك وكيل ادارة عموم الأمن العام بالوزارة — المنيا واسيوط ويكون مقره أســـيوط .
- حضرة السيد العشرى أفندى المفتش بالوزارة — جرجا — قنـــا — أسوان ويكون مقره سوهاج .
- يبعث حضرات المفتشين المذكورين بتقـــاريرهم الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخليـــة مباشرة .

ودخل فى اختصاص هـــذا الجهاز الاشراف على لجان الشياخات نائبا عن الوزارة ، والتحرى عن أحـــوال رجال الادارة (العمد والمشايخ) ، وأحـــوال المرشحين لهـــذه الوظائف ـــ والاتصال بأعمال مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقروية الى جانب فحص المسائل التى كان وزير الداخلية يرى تكليف الجهاز بها ـــ وفيما يتعلق بالأعمال النظامية والكتابية والحسابية فى المديريات وفروعها ـــ فقـــد اسندت الى مفتشين آخرين بالجهاز أيضا ليلاحظوا انتظامها ، وأنها تؤدى على وجه يطابق القـــوانين والقواعـــد والتعليمات ، بحيث يتم فحص كل هـــذه الأعمال مرة واحـــدة كل ستة أشهر على الأقـــل .

وكانت كل تقارير مفتشى الداخلية هـــذه تصب فى النهاية فى مكتب الوزير[١٦] .

على هـــذه الصورة القاتمه من المركزية سار العمل فى جهاز التفتيش بوزارة الداخلية ـــ وكان يحمل بين خلاياه عـــدة حقائق تستوجب التسجيل .

فالجهاز استمرار لنظام الرقابة البريطانى الذى كان يعطى للمفتشين الانجليز (الأغـــرار) خريجى جامعـــات أوكسفورد وكامبردج ، التقـــرير Reporting عن أعمال موظفين مصريين أعلى منهم مقاما ـــ الى مستشار الداخلية ، فقط استبدل (المستشار) بالوزير .

كان مفتش الداخلية وهـــو (مدنى) فى غالب الأحـــوال يتولى التفتيش على عـــدد من المديريات فى القطر ـــ وهـــو فى تفتيشه يكتب عن كل ما يراه مستوجبا للملاحظة والمؤاخـــذة والثناء ـــ شاملا ذلك كل عضـــو فى هيئة (المديرية) ـــ والمديرية تشمل (المدير) أو (الباشا المدير) و (الباشا

---

(١٦) الوقائع المصرية ـ العـدد ٢٦ فى ١٩٣٦/٣/١٦ (قرار بنظام التفتيش فى وزارة الداخلية) ـ وقـد الغت حكومة مصطفى النحاس باشا (٩ مايو ١٩٣٦ ـ ٣١ يوليو ١٩٣٧) هـذا التنظيم فى ٢ يوليو ١٩٣٦ واعادت انشاء جهاز جـديد للتفتيش بمستوى (ادارة) تحت رئاسة مدير عام ـ راجع العقيد ابراهيم الفحام ـ المرجع السابق ص ٦٧ .

الحكمدار (لواء أو أميرالاى) ومساعدى الحكمدار والمأمورين والضباط والموظفين المدنيين ومعاونى الادارة والبوليس ... الخ انتهاء بالخفراء ، وفى كل الأحوال فان (المدير) و (الحكمدار) كانا أقدم Senior من (مفتش الداخلية) ، وهذا الأمر فى حد ذاته كان يخلق نوعا من (التوتر) فى نواحى المديرية مع قدوم (المفتش) الذى يعمل لقدومه الف حساب باعتباره عين السلطة المركزية فى العاصمة ، والذى تتوقف على تقاريره مصائر ومستقبل عشرات الموظفين .

كان هذا الأمر لا يثير مشكلة فى ظل (نظام التفتيش البريطانى) بحسبان انه أمر واقع وخضوع مصرى للسلطة الفعلية فى البلاد — لكنه مع استمراره بعد غياب (نظام المفتشين البريطانيين) أصبح يشكل نوعا من (الارهاب المصرى) داخل جهاز البوليس — فمفتش الداخلية يمثل (الوزارة) وسلطاتها القادرة .

ونظام التفتيش هذا كان يمثل (المركزية) الحكومية فى أشد صورها — ولم يقل احد أبدا حتى الآن أن المركزية تفضل اللامركزية ، واقل ما يقال فى المركزية أنها تقتل روح الابتكار والاستقلالية ، وتولد مرض الخشية من المسئولية ، وهو احد أهم أمراض جهاز البوليس على ما سنرى .

على أن أخطر ما كان فى هذا الجهاز — هو تركيبته البشرية . فرغم أن جهاز التفتيش كان يقوم بمراقبة أعمال (البوليس) الا أن رجاله كانوا — فيما يتعلق بالتفيش الجنائى والادارى وليس النظامى — من خارج جهاز البوليس تماما ، فكلهم من (وكلاء النائب العمومى) لدى المحاكم الأهلية — أو القضاة بالمحاكم الأهلية — أو مساعدى النيابة العمومية — ورؤساء النيابات — أو الموظفين بالبرلمان ، أو خريجى مدرسة الحقوق ، بحيث يمكن القول أن (جهاز التفتيش) بوزارة الداخلية كان مستقر رجال القانون من العاملين بالقضاء والنيابة العامة بنتيجة مؤداها **الانفصال**

التام لهــذا الجهاز عن باقى أجهزة البوليس ـــ واحتلاله موقعا فريدا داخل وزارة الداخليـــة[١٧] .

وفوق هــذا فقــد كان جهاز التفتيش يعتبر (المشتل) الذى تربى فيه البراعم حتى تنمو فتحتل المناصب القيادية فى جهاز البوليس ، وذكريات ضباط البوليس القــدامى مفعمة بالمرارة لقصر كافـــة المناصب الرئيسية فى الجهاز على (منسوبى) قسم التفتيش[١٨] ـــ فضلا عن أن مناصــــب المحافظين ومديرى المديريات كانت تملأ من خريجى (قسم التفتيش) ـــ ومع مضى الوقت أصبحت القمة تكاد أن تكون منفصلة تماما عن القاعـــدة فى الجهاز ـــ وكان هــذا أحــد أهم أمراض الجهاز . وفى هــذا المقام يقول أحــد مشاهير ضباط البوليس القــدامى فى مؤلف له صادر فى عام ١٩٢٨ :

« ما زلنا نرى الكثير من الوظائف الرئيسية فى الادارة تسند الى موظفين لم يسلكوا سلك ضباط البوليس ، مــع احتياج هــذه الوظائف الى الخبرة والدراية بأعمال الأمن العام ، والتدريب على الأعمال التى يزاولونها فى الادارة . ولا غرو أن ضباط البوليس الذين تدرجــوا فى رتبه هم أليق الناس

---

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٣٠ - ١٩٣٣ - ١٩٣٥ . .

(١٨) على مدى الفترة موضوع الدراسة تألقت فى مناصب وزارة الداخلية الهامة واداراتها أسماء (عبد السلام الشاذلى - محمود عثمان غزالى - محمد شعير - محمود القيسى - محمد زكى الأبرانى - محمود زكى - عبد العزيز أباظة - بيومى على نصار - محمد عطيه - حسن فهمى رفعت - محمد سعيد العزبى - بدوى خليفة - شمس الدين عبد الغفار - أحمد فريد رفاعى - أحمد فهمى ابراهيم - محمد رشدى بك - الدكتور محمد عبد العزيز بدر - محمد توفيق رضوان بك - ابراهيم جلال بك - محمد البابلى بك - حسن صالح الجـداوى - أحمد حمدى محبوب) فتشغلوا مناصب (وكيل وزارة الداخلية - مدير مدرسة البوليس والادارة - مدير عام ادارة عمــوم الأمن العام - مدير قسم التفتيش - مدير ادارة تحقيق الشخصية - مدير ادارة المستخدمين ... الخ) .

راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ١٩٢١ - ١٩٣٦ - ومقابلة مــع المرحوم اللــواء ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العـــامة للتنظيم والادارة - بوزارة الداخلية عام ١٩٨٢ (أبريل ومايو) .

لهذه الوظائف لما اكتسبوه فى مدة خدمتهم من التجارب التى تجعلهم ملمين بدقائق الاعمال وعالمين بأدواء الزمن فى البلاد فضلا عن ان من يشغل هذه الوظائف الكبيرة — يكون بحكم وظيفته رئيسا على موظفين اداريين وعسكريين ، فحرى به أن يكون مضطلعا بأعمالهم وواقفا على نظمهم . وليس هذا المطلب شيئا من المغالاة ، بل ليس هو بالشيء الجديد نطلبه ، انما هو حق يرجع ثبوته لضباط البوليس الى المادة الرابعة من الدكريتو الصادر فى أول يونيو سنة ١٨٩٣ بترتيب درجات الوظائف الادارية فهى تنص على ما يأتى : « تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكبار موظفى الادارة الموجودين بالخدمة فى المديريات والمحافظات) .

وفضلا عما أوضحناه من أن مصلحة العمل تقضى بأن يشغل هذه الوظائف ضباط البوليس ، فان اسنادها الى غير الضباط قد أدى الى تضييق مجال الترقى فى درجات البوليس الى حد كاد يبعث اليأس فى نفوس الضباط ، بل قد يقضى على القوة العاملة فى نفوسهم « تقرير حضرة صاحب العزة مدير النظام والخفر المرفوع للوزارة فى ١١ سبتمبر ١٩٢٧ » — ولسنا فى هذا البحث نسد فى أوجه غيرنا ابواب الترقى بل اننا نرمى الى المصلحة التى تقتضى أن يشغل غير الضباط من الموظفين وظايف تتناسب مع ما اختصوا فيه وما صرفوا فيه سنى خدماتهم الطويلة ، فهم ولا شك هناك أنفع وأليق بتلك الأعمال التى هم بها عالمون وليس من المصلحة فى شيء أن لا تنتفع البلاد بهم فيما اختصوا به »(١٩) .

والنص فى واقعه زفرة حارة ، تزخر بالمرارة من واقع أليم فرضته أوضاع جهاز (التفتيش) فى البوليس — وهو يؤكد صحة ما قلناه فى السطور السابقة عن الضيق الذى كان يعتمل فى نفوس ضباط البوليس من (الجسم الغريب) الذى تربع على دست السلطة فيه .

---

(١٩) اليوزباشى على حلمى — بمدرسة البوليس والادارة ، اليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس — بحث فى حالته الحاضرة — وفى أوجه الاصلاح المنشود » — تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام » — المطبعة الرحمانية بمصر — ١٩ يناير ١٩٢٨ .

ولا حاجة بنـــا الى الحـــديث عن (الازدواج) الاشراف الذى خلقــه نظام التفتيش ــ فالسلطة المحلية (المديرية) تمارس نشاطها الاشراف على عمالها من ضباط وموظفين وصف ضباط وجنود وخفراء ــ وهناك أيضـــا السلطة المركزية (قسم التفتيش) يمارس نشاطا اشرافيا على (المديرية) بأكملها ــ وله فوق هـــذا كله .... اليد العليا .

اتماما للفائدة نقـــول أن « الأمر العمومى نمرة ١٧٩ الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ » ــ أى فى عهد وزارة المـــائة يوم المـــاهرية ــ قـــد نظم ادارات الديوان العام بوزارة الداخلية على النسق الآتى :

١ ــ ادارة المحفوظات : أعمال الأرشيف لجميع الادارات المختلفة بالديوان ــ وأعمال التوريدات والطباعة .

٢ ــ ادارة الجنـــايات .

٣ ــ ادارة الرخص .

٤ ــ ادارة الجـــوازات والجنسية .

٥ ــ ادارة المطبـــوعات .

٦ ــ ادارة النظـــام .

٧ ــ ادارة المستخدمين (ومعها مدرسة البوليس) ، وقـــد تناول اختصـــاص هـــذه الادارة جميع الأعمـــال التى تتعلق بشئون الموظفـــين والمستخدمين الكتابيين والاداريين والضباط ــ وكذلك الخارجين عن هيئة العمال الملكيين (المدنيين) من حيث التعيين والتثبيت والعلاوات والترقيات وصرف المـــاهيات والمرتبـــات وبدل السفر ومصاريف الانتقـــال والمكافآت والأجازات والتنقـــلات والانتـــدابات والمـــأموريات والجزاءات والمحاكمات التأديبية والرفت ــ وما يتصل بأحوال الموظفين الشخصية كالنفقات الشرعية وما الى ذلك من حفظ الملفات وشئون البعثات ومسائل الاختلاسات والاجراءات الخاصة بها واجراءات لجنة شئون الموظفين بديوان الوزارة وقراراتهـــا وتنفيذها ــ والرتب والنياشين والثناءات والقضايا التى ترفع على الموظفين ــ والخـــدمة الخارجين عن هيئة العمال بديوان الوزارة ــ ومراقبة حضور

المستخدمين وتنظيم أعمال النوبتجية (النـــوبات) بادارة ديوان الوزارة ومواعيد العمل والعطلات الرسمية — والشئون المتعلقة بادارة مدرســـة البوليس والادارة من حيث نظام المدرسة وبرامج التعليم واجراءات لجنـــة المدرســـة .

٨ — ادارة الميزانية واللوازمات (ومعها مخازن البوليس) : وقـــد اختصت بتحضير ميزانية ايرادات ومصروفات جهاز البوليس والادارة والخفر ، وتوزيع الاعتمادات على المحافظات والمديريات — ومراقبة الاعتمادات وبحث حالاتهـــا فى أواخر كل ســـنة وتقـــديم طلبـــات الاعتمادات الاضـــافية أو التعـــديلات فى بحر السنة — وفحص اقتراحات ميزانية مصلحة الســـجون ومراجعة ميزانية لجنة الجبانات ، وتقديم ميزانيتى مجلس بلدى الاسكندرية ، ومجلس الصحة والبحرية والكورنتينات الى وزارة المـــالية .... وكل ما له علاقة بالمـــاليات وفحصها واعتمادها ومراجعة ميزانيات الملاجىء وتنفيذ لائحـــة المخازن وشراء مطلوبات جهاز البوليس ومسك الحسابات الخاصة به وانشاء المبانى وتجهيز وسائل الاتصال .

٩ — ادارة الشياخات : وقـــد اختصت بكل ما له صلة بمسائل انتخاب اعضاء الشياخات — وتعيين العمـــد والمشايخ وأحـــوال عملهم ، وجميع الأعمال المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخاب لمجلسى البرلمـــان (النـــواب — الشيوخ) وقانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات واصـــدار التعليمـــات الخاصة بهـــذه الاجراءات والاشراف على تنفيذها — وكل ما يتعلق بتنفيذ قانون مجالس المديريات — وقـــد اختصت ادارة الشياخات ، علاوة على ذلك بالأمور الدينية بجميع أنواعها (تنفيذ لائحة الطرق الصوفية — تنفيذ الأحكام الملية — المسائل الخاصة بتغيير الديانة — انشاء الكنائس) — وأعمال التعـــداد والاحصاء ومكافحة غلاء المعيشة — والاكتتابات الخيرية ومساعدة المنكوبين — وتنفيذ الأحكام الادارية — وما يتعلق بالاحتفالات الرسمية — والتصـــديق الادارى على الامضاءات والأختام وطلبات استخراج الصور والشهادات والأوراق الرسمية والتشريفات الملكية وطلبات الرتب والنياشين للأعيـــان .

١٠ — وقــد بقى من أعمال الاشراف على البلديات والشئون القروية فى هــذا التنظيم الجــديد ، أعمال مجلس بلدى الاسكندرية والكورنتينات (الحجر الصحى) وشئون الحج — وهــذه كلها أحيلت أمورها على مكتب وكيل وزارة الداخلية[٢٠] .

كان هــذا هــو التنظيم المصرى لجهاز البوليس ولأعمال الادارة الداخلية للبلاد على مدى الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ . والسؤال الذى يطرح نفسه هــو « كيف سارت الأمور ؟ .. أو « الى أى مدى نجح جهاز البوليس بنظاميه (الأوروبى والوطنى فى مهمته ؟ » هــذا ما تجيب عنه الصفحات التالية .

---

(٢٠) وزارة الداخلية « نظام البوليس والادارة » – الباب الثانى عشر – ص ٥٢٥ – ٥٣٥ .

الفصل الرابع

أحوال الأمن العام

اذا كان الاحصاء الجنائى هو المؤشر الأساسى لاستقرار الأمن العام أو اختلاله فى بلد ما — فان أخذه (الاحصاء الجنائى) كمؤشر على كفاءة أو فشل جهاز البوليس أمر فيه نظر . ذلك أنه لتبين حالة الأمن الحقيقية لا يصح اتخاذ زيادة عدد الجنايات أو نقصه معيارا لها يجرى عليه القياس ، ومن ثم الحكم . فالظروف الخاصة لها دخل فى الزيادة أو النقص — مما يعنى أنه لا يمكن أخذ الاحصاء على اطلاقه كضابط . فالاحصاء يأخذ — على سبيل المثال — فى اعتباره الجرائم التى قد تنشأ عن (الهياج الوقتى) — والزيادة أو النقص فى هذا النوع من الجرائم لا ترجع بداهة الى قصور فى مستوى الأداء البوليسى أو خلل فى النظم المتبعة لمنع الجريمة ، ومن ثم لا يصح اتخاذ الزيادة أو النقص فى هذا النوع من الجرائم مقياسا صحيحا لحالة الأمن وأداء جهاز البوليس .

لكن الصحيح الذى يجب التزامه وصولا الى الحقيقة هو البحث فى ماهية الجرائم كافة ، وفى الأسباب الدافعة لارتكابها للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة عدد الجنايات — الى جانب فحص ما تقدمه

الاحصائيات الجنائية .... على هـــذا الوصف فقط يتاح للباحث الحكم على جهاز البوليس من حيث النجاح أو الفشل الحكم الصحيح .... وهذا ما ينشده هـــذا الفصـــل .

فاذا ما قبلنا بهـــذه المقـــدمة ــ فاننا نبدأ بتقـــديم صـــورة لحـــالة الأمن العام على مدى الفترة من بداية القرن وحتى عام ١٩٣٦ ــ لاعطاء القارىء فكرة عامة عن تطـــور الجريمة فى مصر .

والجـــدول الآتى يبين ما ارتكب من جنايات (بصفة عامة) من عام ١٩٠١ وحتى ١٩٣٦ :

(٣)

السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم
١٩٠١	١٥٤٨	١٩١٢	٢٧٨٤	١٩٢٣	٧٦٩٩	١٩٣٤	٦٨٦٠
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٣	٤٠٩٦	١٩٢٤	٧٠٠١	١٩٣٥	٧٤١٥
١٩٠٣	٢١٢١	١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٥	٦٨٩٠	١٩٣٦	٧٨٤٨(١)
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٦	٧٠٦٢		
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٧	٧٩٥٠		
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٨	٧٥٦٩		
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٢٩	٦٧١٤		
١٩٠٨	٣٦٥٥	١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٣٠	٧١٢٦		
١٠٩	٣٨٢٨	١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٣١	٧٩٩٨		
١٩١٠	٣٣٧١	١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٢	٦٧٢٥		
١٩١١	٣٨٧٤	١٩٢٢	٨٣٦٠	١٩٣٣	٦٩٧١		

(١) وزارة الداخلية ــ ادارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ و ١٩٣٠ الى ١٩٣٧ .

رغم تذبذب أعـــداد الجنايات بين ارتفاع ونقص على مدى الفترة التى سجلها الجـــدول السابق ـــ الا أن النظرة العامة تشير الى أن الجريمـــة تزايدت تزايدا مضطردا ـــ وصل الى سبعة أضعاف ما كانت عليه فى بداية القرن . ومع هـــذا فان ارتفاع رقم جملة الجرائم ليس فى ذاته دليلا على سوء حالة الأمن العام ، اذ لا يمكن أن يكون لجهاز البوليس اجراء ســـابق لبعض أنواع من الحـــوادث كجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والفسق وهتك العرض ـــ وبالتالى فلا يصح أن يكون وقـــوع هـــذا النوع من الجرائم محلا لمؤاخـــذة رجال البوليس ـــ ونفس الأمر ينطبق تماما على حـــوادث قتل الأطفال من سفاح ، وحـــوادث القتل العمـــد والشروع فيه التى تقوم أثر منازعات عارضة من غير سبق اصرار ولا ترصـــد ، وجرائم الضرب المفضى الى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهـــة مستديمة .

والى جانب مبدأ « البحث فى ماهية الجرائم » و « الأسباب الدافعـــة لارتكابها » للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة الجريمة ـــ فان هناك قضية « الحفظ المؤقت » للقضايا ـــ وهـــذه عند المشتغلين بحرفة الأمن العام هى المعيار الحقيقى للحكم على جهاز البوليس ـــ والاجـــابة الشافية للسؤال الأساسى « هل نجح جهاز البوليس فى مهمته أم لا ؟ » .

ان (قراءة الاحصاء) تستوجب منا القول بأن « الجريمة » ـــ ظاهرة اجتماعية يتحكم فى ظهورها عـــدة عوامل : اقتصـــادية ـــ بيـــولوجية ـــ ســـــيكولوجية .

والتعرف على الأسباب الدافعة للجرائم وصولا الى « قراءة الاحصاء » يستوجب التعرض للعـــوامل التى وراءها ، وأهم هـــذه العوامل بالنسبة للاحصاء الجنائى فى مصر ـــ والذى قـــدمناه ، هو العامل الاقتصادى .

كانت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بلدا زراعيا أكثر منه صناعيا أو تجاريا ـــ وكان السواد الأعظم من السكان يشتغلون بالزراعة وما يرتبط بها ـــ ومن ثم فقـــد كان طبيعيا أن تتأثر أحـــوال الناس بتدهـــور أســـعار الحاصلات الزراعية وبخاصة (القطن) .

ولقد بدأت الازمات الاقتصادية تطرق ابواب مصر منذ عام ١٩٠٧ — ففى عام ١٩٠٦ ازداد الاقبال بشكل غير عادى على المضاربات الطائشة فى سوق الأوراق المالية وأراضى البناء ، مما أدى الى حدوث الانتكاسة الاقتصادية فى عام ١٩٠٧ وتطرقت بعد ذلك الى عام ١٩٠٨ فعام ١٩٠٩ — ويلاحظ أن معدل الجرائم قد ارتبط ارتباطا واكب الانهيار الاقتصادى فى ذلك الوقت — فبلغ عدد الجرائم فى عام ١٩٠٧ (٣٢٨٨) ارتفع فى عام ١٩٠٨ الى (٣٦٥٥) وفى عام ١٩٠٩ الى (٣٨٢٨) .

وفى عام ١٩١١ حدثت أزمة مالية جددية على أثر تحرج مركز البنك الأهلى المصرى وتوقفه عن الدفع وقبض البنوك ايديها عن التسليف — وفى ذلك العام زادت الجنايات فى مصر الى (٣٨٧٤) .

ومع قيام الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ هبطت اسعار القطن وخيم شبح الأزمة المالية على البلاد طوال خمس سنوات تباينت خلالها موازين الاجرام ، ففى حين كان عدد الجنايات عام ١٩١٤ (٣٧٦٩) بلغ فى عام ١٩١٥ (٤١٩٢) وفى عام ١٩١٧ ارتفع الى (٤٢٤١) ووصل فى عام ١٩١٨ الى (٤٤٩٤) .

وقد قفز الاضطراب الذى أصاب مصر خلال عام ١٩١٩ بالجنايات الى (٧٠٦٠) دفعة واحدة بزيادة ٢٥٦٦ جناية وهى زيادة لم يكن قد سبق لها نظير فى تاريخ الاحصاء الجنائى .

وحدثت فى عام (١٩٢٠ — ١٩٢١) كارثة القطن التى هبطت بأسعاره من ٩٩ ريال الى ١٨ ريال فى المتوسط — فنتج عن ذلك ازمة شديدة طحنت البلاد لمدى عامين ، وارتفع مد الاجرام الى (٧٥٠٢ جناية) عام ١٩٢٠ ثم (٨٦٨١ جناية) فى العام الذى تلاه(٢) .

---

(٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

ثم حــل عام ١٩٢٦ ، وفى خلاله ظهر عاملان كان لهما اثرهما فى الحياة الاقتصــادية العالميــة :

— وفرة محصول القطن الأمريكى .

— اضراب عمــال الفحم فى انجلترا .

كان لهــذين العاملين أثر مدمر فى الحالة الاقتصادية المصرية — ولولا ما ادخرته البلاد فى الفترة (١٩٢١ — ١٩٢٢) لمــا احتملت الضائقة .

وصل المحصول الأمريكى فى موسم ١٩٢٥ — ١٩٢٦ (١٦٫١٠٠٫٠٠٠ بالة) — وكان حجم المحصــول المصرى فى نفس الموسم (٧٫٩٦٥٫٠٠٠ قنطــارا) ، وفى نفس الوقت هبط سعر القطن (السكلاريدس) من ٤٦٫٥٨ ريال فى ١٩٢٥/٩/١٧ الى ٣٠٫١٠ ريال فى نهايات ديسمبر من السنة نفسها ونزل سعر الأشمونى من ٣٢٫٤٣ ريال فى ١٩٢٥/٩/١٤ الى ٢٢٫٥٥ ريال فى نهــايات ديسمبر من السنة نفسها — ولبث سعر المحصــول الأول (السكلاريدس) حتى نهاية الموسم يتراوح بين ٢٨ — ٣٠ ريال — والثانى بين ١٩ — ٢٠ ريال .

وتطرق الظن بعــد ذلك أن المحصول الجــديد سيكون دون سابقة وفرة — الأمر الذى يؤدى الى تحسن الأسعار — وبالفعل فان الأســعار أخــذت تعلو منذ النصف الأخير من أغسطس ١٩٢٦ حتى بلغت فى ٦ سبتمبر التالى ٣٥٫٢٥ ريالا للقطن السكلارتدس و ٢٤٫٣٥ ريالا للقطن الأشمونى . لــكن تزايد ووفرة المحصــول الأمريكى التى بلغت ١٥٫١٦٦٫٠٠٠ بالة فى ١٩٢٦/٩/١ ثم ١٨٫٦١٨٫٠٠٠ بالة فى ١٩٢٦/١٢/١ قضت على كل آمال فى تحسن المحصول المصرى .

وقــد توافق مع هــذه الوفرة فى المحصول الأمريكى — وكذلك العالمى — تراكم نصيب مصر فى لاوفرة على مدى السنوات السابقة على ١٩٢٦ ولم يقابله فى حركة الاستهلاك نشاط يتمشى مع وفرة الانتاج . وهكذا أدت هــذه العــوامل مجتمعة الى هبوط سعر القطن (السكلارديس) فى ١٩٢٦/١٢/٤ الى ٢٣٫٣٦ ريال ، والأشمونى الى ١٥٫٠٥ ريال .

تصـــدت وزارة صــدقى يكن الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ — ٢١ ابريل ١٩٢٧) للازمة الاقتصادية الناجمة عن الانهيـــار القطنى ، فأصـــدرت فى ١٩/١٠/١٩٢٦ قرارا بتخصيص ٤ مليون جنيه لاقراض الزراع على أقطانهم رغبة فى تنظيم العرض ومنع تدفق الأقطان ، ووضعت شروطا روعيت فيهـــا مصلحة الزراع — واتفقت مـــع عـــدد من البنوك الكبيرة على العمل بالشروط المذكورة — وكان أهم هـــذه الشروط أن تكون الفائدة على المبالغ المقترضة ٤٪ ، وأن يكون الاقتراض على كميات أدناها خمسة قناطير واقصاها ٢٠٠ قنطار على أساس الفئات الآتية :

	مليم	جـ
عن كل قنطار سكلاريدس	٥٠٠	٤ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار سكلاريدس	—	٤ لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار أشمونى	—	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار أشمونى	٧٥٠	٢ لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار لمـــا بينهما	٥٠٠	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار لمـــا بينهما	٢٥٠	٣ لرتبة فولى جودفير

ولمـــا لم يتحقق الغرض المنشود عن طريق البنوك ، فوض وزير المـــالية فى ٨/١١/١٩٢٦ بالتسليف فى داخل المديريات بواسطة الصيارف الحكوميين تحت أشراف لجـــان فى كل مديرية برئاسة (المدير) وعضـــوية بعض أعضاء البرلمـــان وآخرين .

وتبع ذلك حفز الفلاحين على الاقتراض الحكومى باصـــدار قرار فى ٢١/١١/١٩٢٦ باباحة التسليف على القطن من رتبة (الفولى فير) على قاعـــدة ٣ جنيه للقنطار من السكلاريدس و ٢ جنيه من الأصناف الأخرى .

وفى ٣٠/١١/١٩٢٦ رفع الحـــد الأقصى للكمية التى يمكن الاقتراض عليها الى ٤٠٠ قنطار بدلا من ٢٠٠ وحتى ٣١/١/١٩٢٧ كان قـــد بلغ ما أقرض ١٫٨٤١٫٨٧٠ جنيه على ٥٥٣٤٢٢ قنطار .

لكن مشروع الاقراض لم يكن كافيا لحل الازمة ـــ فدخلت الحكومة اشترية بسعر ٢٣٫٥٠ ريال عن القنطار من القطن السكلاريدس و ١٥٫٥٠ ريال عن القنطار من القطن الاشمونى ـــ ولم تهبط الأسعار فى ذلك الوقت الى الحـــد الوارد بقرار الشراء الحكومى .

ورغم محاولات الحكومة الحـــد من تدهور أسعار القطن ـــ فقـــد تدخلت عـــوامل أخرى فى الأحوال الاقتصادية للبلاد لتستمر الازمة الطاحنة ـــ فانخفضت أرقام الصادرات ـــ وانخفض المتداول من أوراق البنكنوت من ٤٠٫٢٣٣٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤ الى ٢٧٫٨١٣٫٠٠٠ فى أواخر عام ١٩٢٦ ـــ وأصاب التجارة الداخلية من الكساد قـــدر كبير ـــ ففى عام ١٩٢٦ وأشهرت ٣٢٩ تفليسه فى مقابل ٢٠٢ فى عام ١٩٢٥ ـــ و ٢١٣ فى عام ١٩٢٤ ، وبلغ عـــدد من أودعـــوا دفاترهم فى محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة ١٢٨ فى عام ١٩٢٦ مقابل ٧٧ فى عام ١٩٢٥ و ٥٥ فى عام ١٩٢٤ .

اتجهت الحكومة الى تخفيض درجات الموظفين(٣) ـــ والحـــد من انشاء الوظائف ـــ وايقاف صرف الاعانات الوقتية التى كانت تمنح للموظفين وأرباب المعاشات ـــ فصـــدر المرسوم بقانون ٣٧ بلائحة المعاشات الجـــديدة فى ١٩٢٩/٥/٢٨ بجعل معـــدل المستقطع من المـــاهيات ٧½٪ بدلا من ٥٪ مـــع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستخدمين الذين يطلبون المعـــاملة باللائحة الجـــديدة من فرق المعـــدل عن مدة خـــدمتهم السابقة(٤) .

نتيجة لمـــا فات فان أسعار حاجيات المعيشة ارتفعت فى مصر ارتفاعا فاحشا دعا (اسماعيل صـــدقى) وزير المـــالية ورئيس الوزراء (١٩ يونيو ١٩٣٠ ـــ ٤ يناير ١٩٣٣) الى تكليف (أحمد عبد الوهاب باشا) وكيـــل

---

(٣) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ « تقرير عن الأحوال الاقتصادية للبلاد » مقدم من مرقص حنا باشا وزير المـالية ـ ومحمد زكى الأبراشى ـ وأحمد عبد الوهاب ـ وخليل محمود الفلكى فى ١٩٢٧/٢/٥ .

(٤) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء اكتوبر ١٩٢٩ « تقرير بشأن تعديلات قـوانين الموظفين المصريين » .

الوزارة باجراء بحث فى وسائل تخفيض أسعار اهم مستلزمات المعيشة تخفيضا يتمشى مع اتجاه أسعار تلك المستلزمات فى العشرينيات .

وقد كشف تقرير (أحمد باشا عبد الوهاب) فى يناير ١٩٣١ عن انه بينما هبطت أسعار الجملة فى السنين السابقة على تاريخ تقريره وخصوصا فى سنتى ١٩٢٩ — ١٩٣٠ هبوطا محسوسا كان يجب أن يكون من أثره نزول أسعار التجزئة بحيث تصبح المعيشة أقل غلاء فان تلك الاسعار قد لبثت على حالها الأولى او قريبا منها — وأثبت التقرير أن أسعار (الدقيق) بالجملة قد نزلت بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ عام ١٩٣٠ — ورغم ذلك فان أسعار الخبز لم تهبط أكثر من ٤ أو ٥٪ — فكان متوسط سعر الاقة من الخبز فى عام ١٩٢٩ (١ر٢ قرش) بينما تراوح عام ١٩٣٠ بين (١ر٢ — ٩ر١ قرش) — وكان سعر الجملة للحم الضأن فى عام ١٩٢٩ (٣٣ر٥ قرشا للرطل فى المتوسط) بينما كان فى عام ١٩٣٠ (٥ قروش) — اما أسعار التجزئة فكانت (٩ر٥ قرشا) عام ١٩٢٩ مقابل (٦ قروش) فى الشطر الاكبر من عام ١٩٢٩ .

ورغم انخفاض أسعار (الدقيق والفحم والنحاس وزيت الزيتون والصوف والنحاس والأرز والحديد والجلود والبن والزبد) فى الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ — وتوقع أن يحدث هذا النزول أثره فى أسعار مستلزمات المعيشة فى مصر ، للارتباط الوثيق بين الأسواق المختلفة — الا أن مستوى الغلاء فى مصر لم يتغير .

وارجع (عبد الوهاب) حالة الغلاء السائد فى مصر فى ذلك الوقت الى ستة اسباب كانت على التوالى :

— عدم الرقابة على أسعار التجزئة .

— عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها .

— عدم تغير أسعار شركات الاحتكار أو شبهه او تغيرها تغيرا ضئيلا .

ـ بقاء أجور الخدمات التى تؤديها الشركات والهيئات الحكومية على ما كانت عليه وقت ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (أجور السفر ـ اسعار الفنادق ـ أجور المركبات) .

ـ ارتفاع أجور المساكن رغم قرار الحكومة بتخفيض ٢٥٪ من ايجارات الأماكن التى تشغلها مصالح حكومية ـ ورغم زيادة أعداد المبانى التى استجدت بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ زيادة كبيرة .

ـ بقاء مهايا الموظفين دون تخفيض بالرغم من نزول ايرادات سائر طبقات الأمة واقترح (عبد الوهاب) وسائل عاجلة لتخفيف وطأة الغلاء كانت :

ـ اعلان الأسعار التى يبيع بها تجار التجزئة .

ـ تحديد الأسعار .

ـ انشاء مطاعم عامة للفقراء لبيع الخبز والخضر المطبوخة واللحم بأسعار رخيصة .

ـ تنظيم أسواق الأصناف الغذائية .

ـ مراقبة الشركات المسيطرة على أسواق سلع معينة للأسعار التى يبيع بها وكلاؤها أو تجار القطاعى .

ـ دراسة الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار (المياه والانارة) للجمهور للعمل على تخفيضها الى المستوى الذى يتمشى مع انخفاض ايرادات الأهالى .

ـ علاج غلاء المساكن .

ـ احداث تخفيض فى مرتبات الموظفين لتقليل مقدرتهم الشرائية .

أما الوسائل الآجلة فكانت :

ـ الركون الى سياسة الاقتصاد المنزلى والاقلاع عن حياة البذخ التى لا تتفق مع موارد الأفراد .

ـ تخفيض تكاليف انتاج السلع الضرورية .

ـــ الاكثار من جميعات التعاون المنزلى ٠

ـــ الاعتماد على الانتـــاج المحلى(٥) ٠

فى ظل هـــذه الظروف الاقتصادية الطاحنة كانت مدينة القاهرة على سبيل المثال تعج بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الحقيرة (كبولاق) التى امتلئت بجماهير غفيرة من العاطلين وغير اللائقين للعمل ، والمدمنين على تعاطى المخـــدرات ، والمتسولين ، وملتقطى الفضلات من صناديق القمامة ـــ وكل هـــذه الأماكن كانت معامل تفريخ لمرتكبى الجرائم ـــ وقس على هذا أحياء (القللى) و (وعشش جركس) و (عشش الترجمان) ٠

كانت الأحياء الحقيرة هـــذه تضم فلولا من (العشش) يحتوى بعضها على غرفتين والبعض الآخر على ثلاثة غرف ـــ وهى بمثابة (زرائب) يقطن فيها عـــدد من الناس يتراوح بين ١٥ ـــ ٢٠ شخصا ليس لهم شىء من وسائل المعيشة الا ما يلتقطونه من القمامة ، فلا اجراءات صحية ولا مياه للشرب غير ما يشترونه بالصفيحة بواقع مليم عن كل واحـــدة ٠

وكانت الأغلبية الساحقة من قاطنى تلك الأحيـــاء من (الصعايدة) النازحين من الوجه القبلى الذين أسهموا بقـــدر وافر فى زيادة تيار الجريمة ـــ فمن بين ١١٠٠٠ قضية سرقة باكراه أو بدونه كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٥٨ ـــ ومن بين ٥٣٨ قضية تبديد ونصب وتهـــديد وتزوير كان نصيب الصعايدة ٢٢٣ ومن بين ٢١٤١ قضية تعـــدى بالضرب كان ما ارتكبـــــه الصعايدة منها ١٢٩٨ قضية ٠

والى جانب هـــؤلاء فان المدينة كانت تلفظ نهـــارا عشرات الآلاف من المجرمين الأحـــداث والباعـــة المتجولين والمقعـــدين الذين يتسكعون فى المدينة بعـــد انتهاء عملهم « فأولئك الذين يتلكأون ينزل الواحـــد منهم مؤقتا

---

(٥) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٣١ « مذكرة مقـدمة الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة ـ من احمـــد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ـ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣١ ٠

عند امرأة لا تلبث حتى تلد طفلا ، وفى ذلك الوقت يكون الوالد قـــد عاد الى بلاده تاركا تلك المرأة مهجورة وغير مبسور لهـــا التزوج بسبب طفلها ــ فتترك الطفل شريدا فى الشـوارع »[٦] .

وهكذا تتوالد الجريمة .

لم يكن غريبا والحالة فى مصر كذلك أن ترتفع جرائم القتل والشروع فيه من ٢١٨٨ جناية عام ١٩٢٠ الى ٢٣٧٩ فى عام ١٩٢٧ .

وأن ترتفع جرائم السرقات بظروف[٧] من ٧١١ فى عام ١٩٢٦ الى ٨٤٧ فى عام ١٩٢٧ ــ وان تصل جنايات سرقة الحاصلات الى ٢٤٣ فى عام ١٩٢٧ مقابل ١٣٦ عام ١٩٢٦ ــ وجنايات الحريق العمد من ١٨٣٦ فى عام ١٩٢٥ الى ٢١٣٣ فى عام ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٢٧ الى ٢٤٣٨[٨] .

وان ترتفع جرائم التزوير من ١٧٧ فى عام ١٩٢٧ الى ٢١٨ فى عام ١٩٢٨ ــ والخطف من ٣٢ فى عام ١٩٢٧ الى ٣٣ فى عام ١٩٢٨[٩] .

وفى المحافظات زادت الجنايات فى (القـــــاهرة) و (الاسكندرية) و (القنال) فى عام ١٩٢٨ عن ما كانت عليه عام ١٩٢٧ ــ أما فى الاقاليم فقــد كانت الزيادة فى مديريات (البحيرة) و (الفيـــوم) و (وجرجـــا) و (أســـوان) .

وفى عام ١٩٢٩ كانت الزيادة عن عام ١٩٢٨ فى جنايات (الضرب المفضى الى الموت) و (الفسق وهتك العرض) و (تعطيل القطارات) و (العود)

---

(٦) المملكة المصرية ــ وزارة الداخلية ــ بوليس مدينة القاهرة ــ التقرير السنوى لسنة ١٩٣٠ ــ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣١ .

(٧) السرقة بظروف تعنى السرقة المقترنة بـ (حمل السلاح) و (ظرف الليل) ــ كلها ظروف مشددة .

(٨) وزارة الداخلية ــ تقرير الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

(٩) وزارة الداخلية ــ تقرير الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ .

و (التزوير) — وبلغت عــدد حوادث خطف الاطفال نظير اتاوه (٢٢) حادثة قام باربكاب واحــدة منها عصابة منظمة فى اسيوط[١٠] .

ويفيد استقراء جــدول الاحصاء الجنائى الارتفاع المضطرد فى عــدد الجنايات — فقــد بلغ عام ١٩٣٠ (٧١٢٦) مقابل (٦٧١٤) فى عام ١٩٢٩ — وفى عام ١٩٣١ زاد عــدد الجنايات الى ما يقرب من ثمانية آلاف جناية (٧٩٩٨) — وكان عــدد الجنايات فى هــذه السنة هــو اقصى ما وصــل اليه مقياس الجرائم فى الفترة (١٩٢٢ — ١٩٣٧) — وقــد انخفضت الجريمة عام ١٩٣٢ قليلا فبلغت (٦٧٢٥) جناية ، لكنها عاودت الارتفاع عام ١٩٣٣ (٦٩٧١) وتحسنت نوعا عام ١٩٣٤ (٦٨٦٠) بنقص ١١١ جناية ثم اطردت الزيادة بعــد ذلك فى سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فبلغ عــدد الجنايات على التوالى (٧٤١٥) و (٧٨٤٨) .

ويلاحظ اثر الازمة المــالية خلال السنوات (١٩٣٠ — ١٩٣٦) على حــوادث القتل العمد والشروع فيه ، فقــد اضطردت الزيادة فيها — حيث كان من نتائج الازمة المــالية أن كثرت المشاكل بين طرقات المستأجرين وبين أصحاب الأطيان ، مــع عجز الأولين عن ســداد ايجار الأطيان التى يزرعونها لانخفاض أسعار الحاصلات — كما اشتدت حاجة الآخرين (اصحاب الأطيان) الى سداد ديونهم ودفــع الضرائب فكثرت قضايا (نزع الملكية) وتعــددت (الحجوزات الادارية) و (القضائية) على الفريقين على السواء ، وزادت (قضايا التبديد) زيادة هائلة — الى جانب سوء احــوال العمال لتفشى البطــالة وتوقف الأعمــال .

كانت قضايا القتل والشروع فيه مــع سبق الاصرار — وهى ذلك النوع من الجرائم التى يطالب جهاز البوليس بالعمل على منعها — كالآتى :

١٩٣٠ (١٨١٧) — ١٩٣١ (٢٠٥٨) — ١٩٣٢ (١٨٣٩) — ١٩٣٣

(١٠) وزارة الداخلية - تقرير الأمن العام لسنة ١٩٢٩ .

(٢٠٣٧) — ١٩٣٤ (١٩٦٤) —١٩٣٥ (٢٠٣٨) — ١٩٣٦ (٢٠٤٥) — وتبدو الزيادة واضحة للأسباب التى قـدمناها فى السطور السابقة .

ورغم أن حـوادث السرقات بظروف قـد انخفضت خلال السنوات السبع السابقة على عام ١٩٣٦([11]) انخفاضا ملحوظا ـ الا أن جرائم الخطف ـ التى عمل احصاء خاص بها فى سنة ١٩٢٧ تزايدت حتى عام ١٩٣٦ بصورة تثير التساؤل حـول كفاءة جهاز البوليس ـ بحسبان هـذه الجريمة من الجرائم التى تهـدد الأمن العام بصورة مباشرة ـ فقـد بلغت هـذه الحوادث منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ كالآتى :

٣٢ و ٣٣ و ٣٢ و ٥٤ و ٤٨ و ٣٨ و ٤١ و ٢٨ و ٢٤ و ٣١ .

ومن الجرائم التى هـددت أمن مالية الدولة ـ والتى كان لها ارتباط وتيق بالأحوال الاقتصادية ـ جنايات تزوير الأوراق المـالية وجنايات تزييف المسكوكات ـ فقـد كانت الأولى منذ ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٦ كالآتى :

٥٢ — ٤٣ — ٤٨ — ٢٠ — ٢٦ — ٥٧ — ٧٤ — ١٢٠ .

أما الثانية فكانت فى نفس الفترة :

٧ — ١٢ — ٢١ — ٣١ — ٢٣ — ٢٠ — ١٩ — ٢٨ — ١٨ .

أما جنح السرقات والشروع فيها ـ وهى أحـد المؤشرات الهامة على نجـاح جهـاز البوليس أو فشله فقـد تزايدت بانتظـام على مدى الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ كالآتى :

٤٩٨٠٥ — ٥٥٩٢٣ — ٥٥٢٨٠ — ٥٣٠٣١ — ٦٠٠٥٨ — ٦٠٠١٣ — ٥٩٧٢٠ جنحـة([12]) .

---

(١١) بلغت فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ : ١٧٥٧ ـ ١٦٠٧ ـ ١١٧٩ ـ ٨٨٧ ـ ثم هبطت فى سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ الى ٦٣٩ ـ ٥٨٩ ـ ٦٢٠ ـ ٤٩١ ـ ٥١٠ ـ ٥١١ ـ ٤٩٠ ـ ٤٣٤ ـ راجع تقارير الأمن العام للقطر المصرى من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ .

(١٢) وزارة الداخلية ـ ادارة عموم الأمن العام ـ تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٧ .

واذا كان ما فات قــد يكون كافيا ــ الى حــد ما ــ لبيان اثر العامل الاقتصادى فى زيادة الجريمة فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة ــ فاننا ننتقل الى العامل البيولوجى فى زيادة الجريمة فى مصر ــ وأقصــد به قضية المخـــدرات .

كانت سنة ١٩٢٥ هى السنة الأولى فى تاريخ جهاز البوليس للهجوم على جريمة المخـدرات فى مصر ــ والتى كانت قــد استشرت فى البــلاد لدرجة أصبحت تهــدد الثروة البشرية والمــادية .

كان الحشيش والأفيون هما المــادتان المعروفتان فى القطر المصرى لغاية ابتداء الحرب العظمى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ، وقــد كانت كمية عظيمة من الأفيون تزرع فى صعيد مصر ويرسل اغلبها الى الخارج ولا يبقى منها الا جزء يسير يستعمل داخل البلاد . أما الحشيش الذى كان وقتئذ يرد من اليونان فكان آفة الأحياء الوضيعة فى المدن وكان ضرره قليلا نسبيا .

عند نهاية الحرب العظمى تمكن كيمائى يونانى من رعايا الحكومة المحلية فى القاهرة من أدخال الكوكايين الذى شرع فى تقــديمه لأبناء الطبقة العليا فى مصر ــ وفى بضع سنوات انتشرت عادة تعاطى الكاكويين بسرعة وامتدت الى باقى طبقات الشعب . والسبب الشائع لتعاطى المخــدرات هـــو الاعتقاد بأنها تطيل المدة التى يستغرقها الشخص عندما يباشر الاتصــال الجنسى ، وهى فكرة ناشئة عما تحــدثه المــادة من تخــدير .

حــوالى عام ١٩٢٥ كان كيلو الكوكايين النقى يباع فى شوارع القاهرة بـــ ٧٥ جنيه ــ وكان الهيرويين يباع بـــ ١٢٠ جنيه للكيلو .

فى ذلك الوقت كانت أقصى عقــوبة للاتجار فى المخــدرات بصفة غير مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة ايام حبس ــ ثم صــدر فى مارس من عام ١٩٢٥ قانون يعاقب المتجر أو المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من شهر الى ٣ سنوات ، وبغرامة عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين بشرط الا تقــل عقوبة الحبس عن ستة شهور او عن غرامة قــدرها خمسون جنيها فى حالة العود .

وكان من نتيجة ذلك ان بدات جريمة جـــديده تاخـــذ مكانها فى جداول الاحصاء ـــ والجـــدول الآتى يبين التطور الذى أصاب جريمة المخـــدرات فى مصر منذ صـــدور قانون ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ .

الجهـــة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
القـــاهره	٣٧٨٤	٢٤٦١	٢٢٤٠	٢٨٥٢
الاســـكندرية	٨٧٠	١٤٨٤	١٦١٩	٢١١٧
القنـــال	٢٤٢	٢٠٢	٢٩٢	٢٤٠
الســـويس	٧٥	١٢٧	٨١	٣٤
دميـــاط	٣٦	٤٥	١٥	١٥
الغـــربية	١٠١٠	١٣٨١	١٠٤٥	١٥٩٧
الدقهليـــة	٤٣٤	٣٩٨	٣٧٢	٤٢٩
الشرقية	٥١٦	٦٤٦	٥٦٢	٤١٤
المنوفيـــة	٢٣٠	٤٩٣	٤١٤	٤٥١
البحـــيرة	٢٥٥	٥٢٠	٤٧٧	٤٨٦
القليـــوبية	٢٥٧	٢٨٤	٢٧٣	٢٥٤
الجـــيزة	٢٠١	٢٤٤	٣١٣	٢٣٥
بنى ســـويف	١٤٩	٢٠٤	٢٩٩	٢٩٣
الفيـــوم	١٠٨	٢٢٤	٢٠٠	٢٣٧
المنيـــا	٢٥٧	٤٩٤	٤٢٧	٤٨٥
اســـيوط	٤٧٠	٥٧٢	٤٨٤	٦٧٥
جرجـــا	١٧٤	٤٠١	٤٤٠	٦١٦
قنـــا	١٤٢	٢٤٢	١٨١	٢٤٩
اســـوان	٨	٣٨	٢٩	٢٠
المجموع العام	٩٢١٨	١١٥٦٠	١١٢٦٣	١١٧٠٠[١٣]

(١٣) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عـام ١٩٢٨ .

ويتضح من الجـدول أن عـدد قضايا المواد المخـدرة التى قـدمت للمحاكم كانت تتزايد عاما بعد عام — نتيجة عـدم كفاية العقوبة واستخفاف المجرمين بالأحكام البسيطة التى كانت توقع عليهم .

لذلك فقد صـدر القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جعل عقوبة الاتجار بالمخـدرات الحبس من سنة الى خمس والغرامة من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه — وعقوبة الاحراز بقصـد التعاطى الحبس من ستة شهور الى ٣ سنوات والغرامة من ٣٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه على الا تقـل العقوبة فى حالة العود فى الحالتين عن ضعف الحـد الأدنى المقرر للجريمة .

تزيدات كميات المخـدرات التى تجلب الى البلاد . فبلغت فى عام ١٩٢٧ (١٢٧٢٦) كيلو جراما — وارتفعـت فى عام ١٩٢٨ الى (١٩٣٤٠) كيلو جراما[١٤] . وفى عام ١٩٢٩ كانت (١٦٠٠٠) كيلو جراما[١٥] .

لكن كميات المخـدرات المضبوطة بدأت فى التناقص منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخـدرة عام ١٩٢٩ — فبلغت كالآتى :

١٩٣٠ = ١٠٤٥٦ كيلو جرام
١٩٣١ = ٦٣٩٨ كيلو جرام
١٩٣٢ = ٣٠٤٩ كيلو جرام
١٩٣٣ = ٢٩١٠ كيلو جرام
١٩٣٤ = ٧٩٦ كيلو جرام
١٩٣٥ = ٧٧٥ كيلو جرام
١٩٣٦ = ٥٧٦ كيلو جرام[١٦]

كذلك فان اعـداد الذين ضبطوا يتجرون فى المخـدرات تناقصت — فقد ضبط فى عام ١٩٢٦ فى مدينة القاهرة ٣٢٢١ شخصا فى جرائم المخـدرات — وفى عام ١٩٢٧ كانوا ٣٢٣٣ — وفى عام ١٩٢٨ (٢٩٢٤) وفى عام ١٩٢٩

---

(١٤) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

(١٥) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .

(١٦) تقرير الأمن العام عن المدة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره .

(٣٢٢٧) وفى عام ١٩٣٠ (٢٧٣٢) وفى عام ١٩٣١ (٢١٠١) وفى عام ١٩٣٢ (١٢٢٤) وفى عام ١٩٣٣ (٦٧١) وفى عام ١٩٣٤ (٥٧٦) وفى عام ١٩٣٥ (٥٦٢) وفى عام ١٩٣٦ (٦٣٥) شخصا .

وقــد لوحظ فى الاعمال الخاصة بمكافحة المخــدرات زيادة فى عــدد المقبوض عليهم من معتادى الاجرام طبقا لقانون المخــدرات (المتجرين الذين سبق الحكم عليهم بعقوبات مختلفة بتهمة الاتجار) ـــ كما لوحظ أن المقاومة بالعنف مع استعمال السلاح أصبحت أكثر شيوعا ـــ وهـــو ما يربط بين (المخــدر) وزيادة الجرائم[١٧] .

وبكلمات أخرى فان جريمة المخــدرات استمرت تشكل وجــودا لـــه دلالته ـــ ومرضا يحتاج الى عـــلاج وتحليل .

لم يكن (البغاء) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون خـــلال الفترة موضوع الدراسة ـــ فقد كان مهنة مصرحا بها قانونا وفق تنظيمات معينة[١٨] ـــ لكنه (البغاء) كان أحــدهما العوامل المساعدة على توالد الجريمة ـــ فالبغاء كمهنة يحركها عاملان أحــدهما اقتصادى (فيما يختص بالمشتغلات بها) والآخر بيولوجى (فيما يتعلق بمشترى السلعة) ، يتفرع عنها أنواع من التصرفات التى يمكن أن تشكل جريمة أو تساعد على اتمامها أو تســـهل ارتكابها . فحول أحياء ممارسة البغاء تروج تجارة مرتبطة به وأعنى بهـــا (المشروبات الروحية) ـــ ومحلات المشروبات الروحية (البارات) تنتشر بسبب المواخير ـــ والمواخير فى الغالب تعـــول على البارات فى الحصول على الزبائن .

ولم يختلف اثنان حتى الآن على اثر تعاطى الخمر فى ارتكاب الجريمة .

---

(١٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى عن عام ١٩٣٥ .

(١٨) لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ ـ راجع الملحق (٢) .

والبغاء فى حد ذاته ينجم عنه :

(أ) زيادة التحريض على الفسق فى الشوارع .

(ب) زيادة الأمراض السرية .

وحول مناطق البغاء يتجمع القوادون — والبلطجية — والمابونون — وتروج أقدم مهنة فى التاريخ .

فى القاهرة بلغت قضايا انتهاك حرمة الآداب خلال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٢٩ كالآتى :

١٩٢٣ = ٤ — ١٩٢٤ = ٤ — ١٩٢٥ = ١ — ١٩٢٦ — ١٢ — ١٩٢٧ — ١١ — ١٩٢٨ = ١ — ١٩٢٩ = ٨[١٩] .

وبلغت جنايات هتك العرض خلال الفترة ١٩٢٤ — ١٩٣٠ كالآتى :

١٩٢٤ = ٩ — ١٩٢٥ — ٧٦ — ١٩٢٦ = ٧٦ — ١٩٢٧ = ٨١ — ١٩٢٨ = ٨٦ — ١٩٢٩ — ١١٧ — ١٩٣٠ = ١١٢ .

وبلغت مثيلتها من الجنح (هتك عرض صبى أو صبية بلا تهديد) عن نفس المدة كالآتى :

١٩٢٤ = ٣٣ — ١٩٢٥ — ٣٥ — ١٩٢٦ = ٥٢ — ١٩٢٧ = ٢٨ — ١٩٢٨ = ٤٢ — ١٩٢٩ — ٤٧ — ١٩٣٠ = ٤٤ .

وبلغت جنح التحريض على الفسق عن نفس المدة .

١٩٢٤ — لا يوجد — ١٩٢٥ = ٥ — ١٩٢٦ = ١١ — ١٩٢٧ ٢ — ١٩٢٨ = ١٠ — ١٩٢٩ — ٧ — ١٩٣٠ = ٧ .

وبلغت جنح الفعل الفاضح عن نفس المدة .

---

(١٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٩ .

١٩٢٤ – ٥٧ – ١٩٢٥ = ٥٨ – ١٩٢٦ = ٤٥ – ١٩٢٧ = ٨٤ –
١٩٢٨ = ٦٨ – ١٩٢٩ = ٨٩ – ١٩٣٠ – ٦٤[٢٠] .

وعن المدة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ كانت هـذه الجرائم كالآتى :

الجريمـة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
جناية هتك عرض	٩٢	٧٣	٨٧	٨٠	٨٠	١١٢
جنحة هتك عرض بلا تهـديد	٣٣	٣٤	٤٦	٦٠	٥٧	٤٨
جنحة تحريض على الفسـق	٧	–	٣	٣	٣	١٨
جنحة فعل فاضح	٣٦	٤٣	٤٩	١٣	١٧	٤٠[٢١]

وقـد استشرت فى القاهرة الجرائم المرتبطة بالبغـاء الى حـد قيام عصابة باستئجار محلات لارتكاب الفسق مع المـابونين – فقـد كشفت قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٣ عن ان شـخصين قـد استحوذا على عـدد من المـابونين واستأجرا لهم محلات لارتكاب الفسق – وخلال تلك العمليات كانت ترتكب حوادث سرقات من النـاس الذين يغشون تلك المحلات . وقـد هاجم البوليس تلك (المحلات) وقبض على الشخصين بتهمة افساد اخـلاق الشبان – واتهم مابونان بارتكاب السرقة[٢٢] .

ويبين هـذا النموذج ما يمكن أن يتفرع عن **جريمة خلقية واحـدة** من جرائم اخرى تضيف بعـدا جـديدا للجريمة فى مصر .

(٢٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٠ .

(٢١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٣ – قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٣ .

وفى عام ١٩٣٦ كشفت التحريات التى قام بها بوليس القاهرة عن حياة ووسائل معيشة ٦١٤ شخصا يشتبه فى أنهم من (القــوادين) أو انهم يعيشون من كسب النسوة ـــ أن ٦١ شخصا كان قــد صــدر ضــدهم أحكام تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات ـــ و ٧١ شخصا ما زالوا تحت المحاكمة وأنذر منهم ٣٦ شخصا بمقتضى قانون المشبوهين والمشردين ـــ وكان ذلك فى اعقاب الضجة التى أثارتها قضيه الجناية ١٨٥٩ قسم الازبكية بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٢ والخاصة بمقتل الراقصة (امتثال فــوزى) فى احــدى صالات الرقص بتحريض من رئيس احــدى عصابات البلطجيه التى تفرض اتاوات على (المومسات) و (الراقصات) ـــ حيث كانت الراقصة المذكورة قــد رفضت ان تدفــع لرئيس هــذه العصابة (فــؤاد الشامى) الأتاوة المقررة عليها[٢٣] .

فى معرض الحــديث عن الأمن العام قلنا أن (حفظ القضايا) ـــ هو **المعيار الحقيقى** للحكم على مدى كفاءة جهاز البوليس ـــ وعلى اصــدار الحكم القاطع بنجاحه او فشله . ذلك أن (حفظ القضية) من قبل سلطات التحقيق (النيابة العمومية) يعنى بوضوح أن (الأدلة) غير كافية أو منعــدمة ـــ ضــد مرتكب الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقــدم للمحاكمة ـــ وما دام الدور الأساسى والوحيد للبوليس هــو جمع الأدلة ضــد مرتكب الجريمة ـــ فان حفظ القضايا لعــدم كفاية الأدلة يعنى مباشرة **عجز جهاز البوليس عن أداء واجبه** بنتيجة مؤداها بقاء الجانى حرا طليقــا يرتكب المزيد من جرائمه ما دام قــد أفلت من العقاب ـــ لذلك فانه ينظر الى نسبة الحفظ فى الجرائم على أنها المعيار الحقيقى لكفاءة جهاز البوليس ـــ والحكم الذى لا يقبل الجــدل فى قضــية نجاحــه أو فشله .

وقــد اخترنا فى الامتحان الذى وضعناه لجهاز البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ ـــ ١٩٣٦ ، (الجنايات) كمعيار ـــ نظرا لأنها كبرى الجرائم .

---

(٢٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

والاجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقـــدمة الفصل نكمن فى جدول — والحكم يقـــع فى الخانة الأخيرة منه — ولا يبقى بعـــد ذلك تعليق.

المحفوظ من الجنايات فى القطر المصرى فى الفترة

١٩٢٢ — ١٩٣٦

السنة	جملة الجنايات	المحفوظ	النسبة المئوية
١٩٢٢	٨٣٦٠	٥١٢٨	٣ر٦١٪
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	٧ر٥٩٪
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	٦ر٦٠٪
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	٨ر٥٩٪
١٩٢٦	٧٠٦٢	٤٣٦٤	٧ر٦١٪
١٩٢٧	٧٩٥٠	٤٥٩٩	٨ر٥٧٪
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	٣ر٥٧٪
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	٨ر٥٣٪
١٩٣٠	٧١٢٦	٤٠٣٨	٥٧٪
١٩٣١	٧٩٩٨	٤٣٠١	٥٤٪
١٩٣٢	٦٧٢٥	٣٤٨٤	٥٢٪
١٩٣٣	٦٩٧١	٣٥٢٩	٥١٪
١٩٣٤	٦٨٦٠	٣٣٣٥	٤٩٪
١٩٣٥	٧٤١٥	٣٤٧٦	٤٧٪
١٩٣٦	٧٨٤٨	٣٧٢٤	٤٧٪[٢٤]

(٢٤) تقارير الأمن العام عن سنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ والتقرير السنوى عن المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

ودون تعليق — نقول فقط ان نصف متهمى الجنايات المرتكبة تقريبـــ كانوا طليقى السراح يرتعون ويمرحون كيف يشاؤون .

وقـــد لا اتفق مـــع مديرى عموم الأمن العام فى الفترة موضوع الدراسة من حيث الراى فى هـــذه النتيجة التى قـــدمها الجـــدول — اذ يقولون انها تبعث على الارتياح وان الأمن العام كان فى تحسن مضطرد[٢٥] .

ولعـــل الاختلاف يرجع الى آفـــة جهاز البوليس المزمنة ... الا وهى عـــدم الاعتراف بالخطـــأ — ومن ثم الفشل .

---

(٢٥) المرجع السابق .

الفصـل الخامس
أسـباب الفشـل

رغم كل ما كتب فى تقارير الأمن العام الحكومية خـلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٦[١] عن تحسن احـوال الأمن ، والصورة الوردية أو التبريرات التى سبقت بها حالات تزايد الجريمة — فان هـذا كله لم يكن ليقنـع حتى المشتغلين بمهنة البوليس فى مصر بصحة ما قيل عن تحسن احـوال الأمن العام فى مصر — وأجمع كل من كتبوا على « فشل جهاز البوليس فى مهمته » .

وعلى مستوى الدولة أثار نشر الاحصاء الجنائى عام ١٩٢٧ ضـجة كبيرة — ودارت مناقشات فى مجلسى النواب والشيوخ حـول ضرورة العناية

(١) صـدر أول تقرير سنوى من ادارة عموم الأمن العام عن احـوال الأمن العام فى مصر — عام ١٩٢٧ فقط ، وقبل ذلك لم يكن هناك اى تقارير سنوية — اما بالنسبة لبوليس مدينة القاهرة فقـد بدأت هـذه التقارير منذ أن تولى الميرالاى توماس وينتورث رسـل باشا حكمدارية البوليس بها عام ١٩١٨ — لكننا لم نعثر على تقارير بوليس القاهرة منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٥ وكانت التقارير التى وصلت الينا هى التى تبدأ من عام ١٩٢٦ وحتى نهاية الفترة موضـوع الدراسـة .

بمـوالاة البحث والاستقصاء **لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس في مهمته وهى القضاء على الجريمة** من ناحية ـ وتقـديم وسائل الاصلاح من ناحيـة أخرى .

وقـد شكلت في عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هاتين القضيتين تحت رئاسة وكيـل وزارة الداخلية .

وعضـوية كل من :

- النائب العمـومى .
- مدير عام الادارة الأوروبية .
- المستشار الملكى المساعد لوزارة الداخلية .
- مدير الغربيـة .
- مدير عام ادارة عمـوم الأمن العـام .
- مدير عام ادارة التفتيش .
- مساعد مفتش عام الجنـود بوزارة الحربية .
- مدير اللوازمات والمـالية بوزارة الداخلية .

ثم صـدر قرار آخر بضم كل من :

محمد صفوت باشا ـ محمود عبد الرازق باشا ـ محمود رشاد باشا ـ أحمد رمزى بك ـ محمد يوسف بك من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب السابقين ـ رسـل باشا حكمدار بوليس القاهرة(٢) .

وقـد كشف ما عهد الى هـذه اللجنة بدراسـته عن اسباب ـ أو بعض أسباب الفشل التى خصص هـذا الفصل لدراستها .

كان ما عهد الى لجنة الأمن العام بدراسته هـو :

---

(٢) وزارة الداخلية ـ ادارة عموم الأمن العام ـ تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٢٨ ـ وقـد شكلت هـذه اللجنة بمقتضى القرار الوزارى الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

— مسألة عمد البلاد والنظام القائم وقتئذ للعمدية فى القرى والمدن بما يتفق مع النظم المتقدمة من حيث صيانة الأمن العام ، ومسألة الأعمال التنفيذية التى يقوم بها العمد .

— قوانين المتشردين والمشبوهين .

— نظام التذاكر الشخصية (تحقيق الشخصية) .

— وضع تشريع يكفل المصالحات بين الناس .

— تعديل نظام البوليس (الحالى) الى قضائى ونظامى .

— تعديل نظام مدرسة البوليس للوصول الى تخريج صف ضباط وعساكر على درجة كافية من اللياقة للقيام بأعمال نظام البوليس الذى يتقرر اتباعه .

— تعديل نظام الخفر (الحالى) للاقاليم .

وفى دراستنا لأسباب فشل جهاز البوليس المصرى فى مهمته — نقترح تقسيم هذه الأسباب الى عناصر خارجية وأخرى داخلية — أو أسباب ترجع الى طبيعة المناخ الذى كان يعمل به الجهاز وهى مسائل ومعوقات خارجية لا يد للجهاز فيها — كالظروف الاجتماعية والسياسية والخلقية والاقتصادية للبناء الاجتماعى الذى يؤدى الجهاز وظيفته فيه .

اما الأسباب الداخلية فهى ما تتصل بداخلية الجهاز كنظام عمله ونوعية أفراده واساليب الادارة والتدريب والأحوال الثقافية والمعنوية والعلمية للقوى البشرية العاملة به .

ونعتقد أن دراسة اسباب الفشل من هذين المنظورين قد تعطى الصورة الكاملة او الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس المصرى فى واجبه فى حفظ الأمن العام فى مصر .

ونبدأ بالظروف الخارجية :

— كان من آثار الازمات المالية التى مرت بمصر خلال الفترة موضوع

الدراسه — ان قلت أسباب الرزق لسكان الريف . ولم يكن أمام هـذه الأعـداد الهائلة من الجائعين سوى الزحف الى (المدينة) طلبا للرزق . فكانت هـذه الوفـود غير المرغـوب فيها سببا فى اتساع نطـاق المدينة وزيادة عـدد سـكانها عاما بعـد عام — وسببا للاخـلال بالامن العـام حيث لم يجـد هـؤلاء الوافـدين بعـد قـدومهم الى المدينة ذلك العمل الميسر الذى حلموا به — وحيث لم تنج المدينة ايضا من اثر الازمة المـالية . فكان ان لجـأ القادمون الى اتخاذ المهن الحقيرة (كبيع أوراق اليانصيب — ومسح الأحـذية — وبيع الجرائد والمجلات — والسلع الرخيصة — وبيـع الفاكهة) وسيلة للعيش من ناحية — ولتوقى طائلة قانون المتشردين والمشبوهين الذى يعتبر من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش فى حالة تشرد(٣) ، وجعلوا

---

(٣) صـدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم بديلا عن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض اشخاص تحت مراقبة البوليس . واعتبر القانون الجـديد سبع فئات فى عـداد المتشردين وهم :

١ – من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٢ – من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار او التنجيم فى الطرق أو المحـال العمـــومية .

٣ – قـوادو النساء العموميات (أى المشتغلات بالدعارة) .

٤ – الأصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة فى الطرق العمومية .

٥ – من حكم عليه اكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على التسول فى الطرق أو المحال العموميه وكان قد مضى على الحكم الأخير اقـل من سنة .

٦ – الغجر المتجولون الذين ليس لهم موطنا ثابتا او الذين لم يثبتوا ان لهم مهنـة او صـناعة مشروعة .

٧ – من يقضى الليل عادة فى الطرق او الميادين العموميه فى المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا . أما المشبوهين فقـد اعتبرهم القانون :

١ – المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم اكثر من مرة فى جرائم أو شروع فى جرائم التهـديد – خطف الأشخاص – الحريق العمد – تعطيل وسائل المواصلات – السرقة والنصب وتزييف النقـود – اتلاف المزروعات – اعـدام المواشى – انتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما – باستثناء سقوط العقوبة بالتقادم أو اذا كان قـد مضى خمس سنوات على انقضـاء آخر عقـوبة .

=

يقضون نهـارهم وبعضا من ليلهم فى تسلق عربات الزام والأتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل . وعندما يجن الليل كان هؤلاء العاطلين يهرعون الى الحانات والمواخير فيعبثون بالأمن ، ويكونون عصابات الاجرام . ولم يكن قانون المتشردين والمشبوهين وسيلة فعالة للحـد من شرورهم فى المدينة ، ذلك أن بلاد الوافـدين الأصلية كانت تلفظهم تجنبا لشرورهم . كما أنهم كانوا وبعـد أن لمسوا الفرق بين حياة القرية وحياة المدينة يفضلون العيش تحت المراقبة فى الأخيرة . ومن هـذا الخليط العجيب تواجـدت فى المدن المصرية فئـة من أرباب العود على الاجرام الذين يشكلون خطرا جسيما على الأمن العام ـــ يحترفون الاجرام ويعيشون على تهـديد الناس والتعدى عليهم .

وقـد اتخـذ هؤلاء « العصبجية » ـــ كما سماهم ت. و. رسل حكمدار بوليس القاهرة فى الفترة موضوع الدراسـة ـــ من دائرة قسمى

= (٢) من حفظ معه فى الجرائم السابقه وحفظت هـذه القضايا أو صـدر قرار بأن لا وجه لاقامتها أو بالبراءه فيها لأسباب عـدم كفايته الأدلة .

(٣) المحكوم عليه مرة واحـده فى القضايا السابقه وكانوا مرة واحـدة محلا لتحقيق او لدعـوى فى هـذه الجرائم .

(٤) من يوجـدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها يجوسون بين القرى أو العزب أو الضواحى بلا سبب واضح أو بصورة تدعو الى الشبهة .

٥ ـ معتادو الاعتداء على النفس أو المـال أو الاعتياد على التهـديد بذلك او المشتغلين كوسطاء لاعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

٦ ـ معتادو الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو المغيبات كالحشيش والأفيـون والداتوره والكوكايين وغير ذلك . فاذا انطبق وصـف المتشرد على شخص ما انذر بواسـطة البوليس لبغير أحـوال معيشته فى مدى عشرين يوما ـ والا قـدم للمحاكمة حيث يعاقب بالحبس ٣ اشهر والوضع تحت مراقبة البوليس سنة واحـدة . وفى حالة العـودة الى التشرد خـلال ٣ سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة يعاقب بالحبس ٦ شهور ومراقبة البوليس سنتين ـ وأما من ينطبق عليه وصف « المشتبه فيه » فتطبق عليه اجراءات بوليسية معينة تسمى (الوضع تحت مراقبة البوليس) ، وهى اجراءات مقيدة نسبيا لحريته فى اختيار المكان الذى يعيش فيه ، أو فى تنقلاته ، أو فى الحركة خارج مسكنه فى ساعات معينة من الليل .

راجـع الوقائع المصرية ـ العـدد ٦٨ لسنة ١٩٢٣ .

الأزبكية وباب الشعرية مأوى لهم ، وكانوا (دبعث قلق للبوليس لأنهم مجرمون لا يرجى اصلاحهم ولا تؤثر فيهم الأحكام المتوقعة عليهم أما بالغرامات التى فى مقـــدورهم دفعها بسهولة او بالحبس لآجال قصيرة وهى احكام ليست رادعة لأفراد هـــذه الطبقة ....)[٤] .

ـــ فى محاولة لتقـــدير عـــدد المدمنين على المواد المخـــدرة خلال الفترة موضوع الدراسة ، ثبت أن نسبة المدمنين الى عـــدد السكان فى اقليم الشرقية هى ٤٪ عام ١٩٢٨ ـــ ١٩٢٩ ، ونفس النسبة كانت فى اقليم المنيا ـــ وبلـــغ عـــدد مدمنى الحشيش فى اقليم الشرقية عام ١٩٢٨ ـــ ١٩٢٩ (٦٨٠٠) وفى عام ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠ (٥٠٥٨) .

وكان عـــدد الأشخاص الذين كانوا يتجرون فى المواد المخـــدرة فى المدة من ١٩٢٩/٦/١٦ لآخر نوفمبر ١٩٢٩ (١٦١٤) شخصا[٥] ـــ أما الذين كانوا يتجرون فى هـــذه المواد فى المدة ١٩٢٩/١٢/١ ـــ ١٩٣٠/١١/٣٠ فكانوا (٣١٢٨) شـــخصا .

وشملت العلاقة بالمخـــدرات بصفة عـــامة فى مصر خلال الفترة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠ :

عاطلين ـــ فلاحين ـــ قهوجية ـــ بائعين متجـــولين ـــ تجار ـــ حوذية عربات نقـــل ـــ خياطين ـــ مزارعين ـــ سائقى سيارات ـــ كتبة ـــ صياغ ـــ كتاب عموميين ـــ مشتغلين بالموسيقى ـــ طلبـــة ـــ قومسيونجية ـــ مقاولين ـــ ممثلين ـــ رجال بوليس ـــ معلمين ـــ سماسرة ـــ أطباء .

وضمت السجون عـــددا يقـــع ما بين ٦٥٣١ ـــ ٧٤٠٨ تاجرا ومدمنا للمخـــدرات خلال الفترة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠ وقـــد توفى بسبب تعاطى المواد

---

(٤) من تقرير اللواء توماس رسـل حكمدار بوليس القاهرة عام ١٩٣٦ - فى التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ .

(٥) بدا تسجيل قضايا المخـدرات فى مصر فى ١٩٢٩/٦/١٦ تاريخ انشاء مكتب المخابرات العـام للمواد المخـدرة .

المخـــدرة (حشيش ــ داتورة ــ أفيـــون ــ مورفين ــ كوكايين وهيروبين ــ منزول) خلال الفترة ١٩٢٥ ــ ١٩٣٠ الأعـــداد التالية :

عام ١٩٢٥ = ٥ ــ عام ١٩٢٦ = ٨ ــ عام ١٩٢٧ = ٢٥ ــ عام ١٩٢٨ - ٢٦ ــ عام ١٩٢٩ = ٤٦ ــ عام ١٩٣٠ = ٥٧ .

وقـــد اصـــدرت المحاكم الشرعية عام ١٩٣٠ (٢٤٦) حكما بالطلاق بسبب تعاطى المخـــدرات والاتجار فيها كالآتى :

١٨٧ قضية صـــدر الحكم فيها بالطلاق بسبب اعسار الزوج نتيجة ادمانه على المخـــدرات .

٥٦ قضية صـــدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج ســـجن بسبب ادمانه على المخـــدرات .

٣ قضايا صـــدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب الاتجـــار فى المخـــدرات .

اما فى العام السابق (١٩٢٩) فقـــد كان مجموع قضايا الطلاق لنفس الاسباب الثلاثة هـــو (٢٠٣) كالآتى على التوالى : ١٦٨ ــ ٣١ ــ ٤[٦] .

وقـــد أصاب الجنون الأعـــداد التالية نتيجة تعاطى المخـــدرات :

	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الجنون من تمـــاطى المخـــدرات	٩٥	١١٣	٩٧	١١٣	١٢٠	١٤١	٧١
مجذوبون مدمنـــون علـــى المخـــدرات	١١٢	١٣١	١٦٨	٢٥٦	٣٤٠	٢٣٦	٢٤٦
المجموع	٢٠٧	٢٤٤	٢٦٥	٣٦٩	٤٦٠	٣٧٧	[٧]٣١٧

(٦) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ .

(٧) المرجع الســـابق .

لم يكن المستهدف من السطور السابقة عن المخـــدرات فى معرض اثبات انها هى المسئولة عن فشل جهاز البوليس فى مهمتـــه ـــ اذ ليس هـــذا صحيحا ، لكن أردت أن أربط بين ثلاثة عناصر تكون معا سببا من أسباب فشـــل الجهـــاز .

فاذا قلنا أن المدمن على المخـــدرات هـــو شطر من المسألة العـــامة الخاصة بالفئة العاطلة التى لا تصلح لشىء ـــ والتى تناولناها فى حـــديثنا عن النازحين من القرية الى المدينة .

واذا قلنا أن مصر كانت من بين البلاد التى يمارس فيها « البغـــــاء الرسمى » منذ زمن طـــويل ـــ فان الصورة التى ينبغى ابرازها تكتمل باتحاد **التعطل والمخـــدرات والبغـــاء** لتشكل هـــذه العناصر الثلاثة أحـــد أسباب فشل جهـــاز البوليس .

ـــ لا يختلف أثنان على أن جـــو البغاء المرخص به فاسد تماما فى جميع نواحيه ـــ ولقـــد كان حى الأزبكية فى القاهرة يجمع حـــبله أســـوأ عناصر المدينة ويولد الاجرام ـــ ولا يختلف أثنان على أن البغاء الرسمى خطأ من كل جهة ـــ وأنه بغير الترخيص به قـــد تقل المتـــــاجرة بالأعراض أو تنعـــدم ، ومع ذلك ففى حالة مصر كان الغـــاء نظام مراقبة البغـــاء يشكل اجراء خطرا فى غياب رأى عام قـــوى(٨) .

باجتماع (التعطل) و (غرز حرق الحشـيش) و (مواخير الدعارة) ... فان عمل البوليس كان غاية فى الصعوبة فى ظل نقص التشريعات وعدم كفاية العقوبة ـــ فالبغاء مرخص به ـــ وقانون التشرد والاشتباه كان غير كاف لايقاف تيار الهجرة العاطلة الى المدينة ـــ وعقوبة الاتجار بالمخـــدرات أو تعاطيها لا تتجاوز بضع سنوات تصل الى عـــدد أصابع اليد الواحـــدة ـــ هـــذا ما قصدته من الحـــديث عن جيوش العاطلين والمخـــدرات والدعارة

---

(٨) بوليس مدينة القاهرة ـ التقرير السنوى لعام ١٩٣٦ .

.... وصولا الى أن نقص التشريع المصرى كان أحد أسباب فشل جهاز البوليس فى مهمته .

ــ رسخت قواعد نظام العمدية فى مصر وأصبح وجود العمدة واختصاصاته التى رسمها الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٨٩٥ جزءا أساسيا من النظام الادارى فى مصر .

بمقتضى هذا الأمر ، كان (العمدة) هو الرئيس الأكبر النائب عن الحكومة والمنفذ للوائحها وأوامرها ومنشوراتها ..... وهو أحد رجال الضبطية القضائية والمسئول عن حفظ الأمن فى بلده[٩] ــ ويرأس قوة الأمن العام المكونة من الخفراء فى الوحدة الادارية التى يتكون منها النظام الادارى فى مصر ، وأعنى بها القرية .

وبفضل السلطات والامتيازات التى منحها القانون (للعمدة) باعتباره ممثل سلطة الحكومة بأبسط مظاهرها وأقربها الى الأهالى ــ أصبح (العمدة) هو الشخصية الرئيسية فى الريف المصرى .... وبكلمات أخرى ــ فى النظام الادارى المصرى .

عندما وقع الخلاف بين رجال السياسة فى مصر على شروط المفاوضة للمطالبة بحقوق البلاد عام ١٩٢١ (سعد زغلول ــ عدلى يكن) ، اتسع نطاق الخلاف من ميدان الزعامة والرأى الى ميدان الأنصار والأشياع ــ وساعد على انتشار الخلف واتساع الخرق انبثاق فجر الحياة النيابية باجراء أول انتخابات برلمانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ــ وما اقتضته تلك الحياة من تسابق وتنافس فى الدعاية الحزبية . وفى المدينة نزل الى المعترك الحربى كثير من العناصر التى لم يكن لها بمثل هذا النزاع عهد من قبل (عمال ــ محامون ــ موظفون ــ طلاب) . وأما فى الريف فقد جرف الصراع الحزبى طوائف القرويين ورجال الحفظ وعمد البلاد ومشايخها . وساعد انتشار الخلاف

---

(٩) وزارة الداخلية « نظام البوليس والادارة – الفصل الحادى عشر – العمد ومشايخ البلاد » .

الحزبى بين أوساط القرويين على زعزعة الروابط الأسرية ـــ كما ســـاعد على اثارة أحقاد قـــديمة مدفونة أو خلق عـــوامل جـــديدة للنزاع والخصام بين الأسر والعائلات . ولم ينج من تيار ذلك الموظفين الاداريين وبخاصـــة عمد البلاد ـــ فانغمس كثير منهم فى معترك الخصومة الحزبية واضطبغت أعمالهم بالمحاباة لارضاء هـــذا الفريق او ذاك ـــ وساعد على انتشار ذلك تغييرات الهيئات الحاكمة واستقالاتها المتعاقبة ـــ فزال عن اداة الحكم طابع الاستقرار ؛ وطغت روح المحسوبية والمصالح الذاتية(١٠) .

يعـــد (اسماعيل صدقى باشـــا) و (محمد حلمى عيسى باشـــا) و (أحمد زيوار باشا) الذين تولوا وزارة الداخلية فى الفترة (٩ ديسمبر ١٩٢٤ ـــ ٧ يونيو ١٩٢٦) هم المسئولين الأساسيين عن افساد جهـــاز البوليس والادارة وبالتالى افشال مهمته فى حفظ الأمن على الصـــورة التى انتهت اليها الصفحات السابقة .

فقد كان غرض احمد زيوار باشا من تعيين (صدقى) فى منصب وزير الداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، الاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات وتزويرها لصالح نظامه الوزارى الموالى للسراى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـــ ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ٧ يونيو ١٩٢٦) ـــ وبالفعل فان (صدقى) استخدم أجهزة وزارة الداخلية فى تزييف انتخابات ١٩٢٥ (١٢ مارس) ـــ ثم أعقبه (حلمى عيسى باشا) فى الوزارة فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ اثر استقالته تضامنا مـــع الوزراء الأحرار الدستوريين الذين استقالوا من الوزارة بعـــد اقالة عبد العزيز باشـــا فهمى وزير الحقـــانية فى أعقاب حادث (الشيخ على عبد الرازق مؤلف كتاب الاسلام واصـــول الحكم) ـــ وهـــذا وجـــه العمد ورجال الادارة للدعاية لحزب الاتحـــاد الذى أنشىء فى يناير ١٩٢٥ على قاعـــدة (الولاء للعرش) ـــ ولمـــا كان هـــذا الحزب الحكومى فى حقيقته هيئة من الوصوليين الذين أرادوا الافادة

---

(١٠) محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر ـ اسبابه وطرق علاجه » ـ القاهرة ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤١ ـ ص ٢٣٥ ـ ٢٥٦ .

من صلته بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والالقاب ، فقـــد كان (حلمى عيسى) هـــو المحرك الأساسى لعملية انضمام العمد ورجال الادارة فى الريف الى هـــذا الحزب .

اما (زيوار) — فعلاوة على اشتراكه كرئيس للوزارة طيلة هـــذه المدة ، فى أعمال وزيرية (صـــدقى وعيسى) ، فانه ساهم بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بتعـــديل نظام الانتخاب بتضييق نطاقه وتخـــويل الادارة سلطة واسعة لتتمكن من انجاح مرشحيها فى الانتخابات المقبلة — ســـاهم فى تدمير الجهاز الادارى فى الريف تدميرا تاما عندما امتنع عمد البلاد عن تنفيذ الاجراءات المصاحبة للمرسوم (تحرير جداول الانتخابات الجديدة) .

فقـــد شرع زيوار فى رفت وعزل العمد المعارضين لاجراءاته ، واستقال بعض العمد تضامنا مع زملائهم — وقـــدم عمد الى محاكم الجنح لعقـــابهم بموجب المـــادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبـــة الموظفين او المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى[١١] .

ولنترك تقـــارير الأمن العـــام لتكمل القصة .

« فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فصل عـــدد كبير من العمد عن مناصبهم على وجه لم يعهد من قبل فكان من نتائج عزلهم وتنصيبهم فيما بعـــد أن تولدت الحزازات وثارت الأحقاد فى نفوس الأهلين فاقتسموا فرقا متخالفة فى الرأى وناصب كل منهم العـــداء للآخر فتعـــددت الحوادث فى بلاد لا عهد لهـــا بارتكابها وزادت زيادة محسوسة فى غيرها .

كذلك كان من أثر المنافسات الانتخابية الشديدة فى سنة ١٩٢٦ أن أفضت الى مثل ما أفضى اليه السبب السابق من تولد الأحقاد والضغائن فى

---

(١١) عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية » الجزء الأول — الطبعة الثانية — ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

نفـــوس الناخبين فازدادت نسبة الاجرام فى بعض البلاد هـــذا العام »[11] .

واذا كان افساد الأداة الحكومية وما انتجه من خلع عمد من مناصبهم وتثبيت غيرهم مكانهم ــ قـــد افرز قضية (المنافسه على العمدية) ــ وتلك ارفزت الحـــوادث الجنائية التى نشأت عن قيام الضغائن بين العـــائلات ــ فقـــد ادان تقرير (حسن فهمى رفعت بك) مدير الامن العام عام ١٩٢٩ نظام العمد كله عندما كشف عن مساوئه بقوله .

« ان علاقة العمد القريبة بأهالى بلادهم وما تجر اليه تلك العلاقة من صلات الصـــداقة .... فالمحاباة .... والتستر ــ أو العـــداء فالتقصير والتلفيق عند البعض ، قـــد يكون له أثره السىء فى حالة الأمن »[13] .

وتؤكد احصائيات أسباب ارتكاب الجرائم عن الفترة ١٩٣٠ ــ ١٩٣٦ صحة ما ذكره (رفعت) فى شأن نظام العمدية ــ فقد كان هـــذا النظام هـــو المسئول الأول عن فساد الأمن فى الريف المصرى ــ ويكفى أن يقال فيـــه أن عمد القرى والبلاد تركوا واجبهم الأساسى فى حفظ الأمن وانصرفوا الى الصراعات الحزبية والمنافسات الوظيفية والمنازعات الشخصية ، وكونوا حـــولهم العصبيات التى حولت الريف المصرى الى شعلة من الحوادث الجنائية ذات الطابع الانتقامى (القتل العمد والشروع فيه ــ الحريق العمد ــ اتلاف المزروعات ــ تسميم المواشى) ــ كما أن تناول الاحصاءات لسنوات ١٩٣٠ ــ ١٩٣٧ يبين أن ما أتاه نظام (زيوار) (١٩٢٤ ــ ١٩٢٦) لم يتخلف عنه من تعاقبوا على الوزارات المصرية على مدى الفترة موضوع الدراسة .

---

(١٢) وزارة الداخلية – ادارة عموم الأمن العام – تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عـام ١٩٢٧ .

(١٣) وزارة الداخلية – ادارة عموم الأمن العام – تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عـام ١٩٢٩ .

كشف ببيان الاسباب التى دفعت على ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائليـــة	بسـبب نزاع على عمـــدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٩٣٦	١٣	٨
١٩٣١	٩٣٠	١١	٢٤
١٩٣٢	٨٢٢	١١	١٩
١٩٣٣	٧٦٥	١١	١٩
١٩٣٤	٦٧٩	٦	١٨
١٩٣٥	٦٤٢	١٨	١٩
١٩٣٦	٦٣٦	٤	٢٥[١٤]

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب حوادث الحريق العمد من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائليـــة	بسبب نزاع على عمـــدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٠٣٦	٢٤	١٢
١٩٣١	٩٤٥	١٧	٢٧
١٩٣٢	٦٣٨	٤	١٨
١٩٣٣	٤٣٥	٣	٨
١٩٣٤	٣٦٣	٢	١١
١٩٣٥	٣٤٦	٩	١٤
١٩٣٦	٣٦١	١٠	٢٤[١٥]

(١٤) وزارة الداخلية – ادارة عموم الأمن العام – تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ .

(١٥) المرجع السابق .

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب حوادث اتلاف المزروعات
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائليــة	بسبب نزاع على عمــدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٤٢	١	٣
١٩٣١	١٦١	٣	٥
١٩٣٢	٧١	—	٢
١٩٣٣	٦٧	—	٣
١٩٣٤	٦٢	—	٢
١٩٣٥	٥١	٤	٣
١٩٣٦	٦١	١	٥[١٦]

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب جرائم تسميم المواشى
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائليــة	بسبب نزاع على عمــدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٥٥	—	١
١٩٣١	٦٠	٥	١
١٩٣٢	٥٢	—	١
١٩٣٣	٣٠	—	—
١٩٣٤	٢٧	—	—
١٩٣٥	٢٨	—	—
١٩٣٦	٢٤	—	—[١٧]

(١٦) نفس المصدر .

(١٧) نفس المصدر .

وقـد كانت حصـيلة هـذه الجرائم الانتقامية على مدى سـنوات الاحصـاء كالآتى :

٢٢٣١ عام ١٩٣٠ — ٢١٨٩ عام ١٩٣١ — ١٦٣٨ عام ١٩٣٢ — ١٣٤١ عام ١٩٣٣ — ١١٧٠ عام ١٩٣٤ — ١١٣٤ فى عام ١٩٣٥ — ١١٥١ عام ١٩٣٦ .

— لم يتأثر جهاز من اجهزة الدولة بالخلافات الحزبية والتغييرات الوزارية والانتخابات البرلمـانية مثل تاثر جهاز البوليس المصرى على مدى الفترة موضوع الدراسة .

وترجع قصة انغماس جهاز البوليس المصرى فى السياسة الى عهـد الاستقلال الذى بدأ بتشكيل أول وزارة دستورية فى البلاد بعـد انتخابات برلمـانية فاز فيها حزب الوفـد — فقـد اتخـذ رؤساء الوزارات المتعاقبة حتى ٣١ يوليو ١٩٣٧ (وزارة الداخلية) منصبا لهم الى جانب رئاسة الوزارة — باستثناء وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) التى عين فيها اسماعيل صـدقى وزيرا للداخلية — ووزارة عبد الفتاح باشـا يحيى (سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) والتى عين فيها محمود فهمى القيسى باشـا وزيرا للداخليـة . ولقـد كان الهـدف من تمسك رؤسـاء الوزارات المصرية بمنصب (وزير الداخلية) — هـو بالطبع القبض على زمام جهاز البوليس والادارة فى البلاد — ومن ثم توجيهه الوجهة التى تتفق ومصالحهم — وبكلمات أخرى (استخدام البوليس لحماية الحكومة من معارضيها) — أما أساليب البوليس لتنفيذ المصالح التى يتطلبها القابض على ناصية الحكم فقـد كانت تتراوح بين تزييف الارادات وتزوير الانتخـابات واستخدام العنف والتنكيل بالمعارضين ... الخ هـذه السلسلة التى لا تنتهى من الحوادث التى زخر بها تاريخ البلاد على مدى نصف القرن العشرين وحتى يوليـو ١٩٥٢ .

غرق جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة حتى أذنيه فى العمل السياسى — وكان هـو نفسه فى النهاية — ضحية الانغماس فى لعبـة السياسـة المصرية .

يسجل لسعد زغلول باشا رئيس الوزاره المصريه (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) أنه أول من أدخل (لعبة تغيير المناصب) فى تاريخ البوليس والادارة فى مصر — ولعل هـــذا كان جزءا من السياسه التى استنها فى وزارته الاولى والأخيرة، والتى كان من مقتضاها (زغللة) الادارة بوضــــع أقاربه ومحاسيبه فى المناصب الحساسة — ولقـــد أكد (رحمه الله) ذلك عندما قال لمندوب جريدة الليبرتية Liberte «انى لأســــف كل الاســـف لأن أقاربى غير اكفاء والا لكنت عينت منهم فى كل مكان وبكان عندنا حينئذ ادارة زغلوليــه بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما .... انى عازم عند تعادل الكفايات والمقـــدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما اكبر ثقـــة به لانفـــاذ سياستى والعمل فى الادارة حسب آرائى»[١٨] .

وبذلك أرسى ســـعد زغلول قواعـــد لعبة العبث بالمناصب فى جهـــاز البوليس مرتبا نتيجتين غاية فى السوء :

(أ) قيام العهد الذى يخلفه باعادة من كانوا ضحايا عمليات التغيير والازاحة من عينهم ســـعد وحكومته وهكذا تدور أجهزة الوزارة فى حلقة مفرغة من التغييرات والازاحة والاحالة الى المعاش — تعـــدل مع مقـــدم كل وزارة .

(ب) لجوء من مستهم عملية التغيير الزغلولية أو (الوفـــدية) الى الطرف الآخر أو الحكومة الأخرى التى تعيدهم الى مناصبهم — فيصبحون بعـــد ذلك من رجالها — عونا لهـــا وأداة طيعة فى التنكيل بأعـــدائها — وهـــذا أخطر ما فى الأمر ، اذ بهـــذه الطريقة فقط — تغلغلت الحزبية البغيضة بكل مفاسدها وتحيزها وأهـــوائها الى داخل جهاز البوليس — فمزقته وأتلفته وكانت أحـــد أهم **الأسباب الخارجية** لفشله .

---

(١٨) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ص ١٦١

لم يكن قــد مضى أكثر من نصف شهر على تولى (سعد) لمهام منصبه كرئيس للحكومة حتى أصــدر مجلس وزرائه فى جلسة خاصة عقــدت فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ قرارات باحالة الميرالاى (العميــــد) حسين وهبى بك باشمفتش النظام بوزارة الداخلية ــ وحسين مظهر الطوبجى أفندى مأمور مركز ميت غمر الى المعاش ــ وتعيين محمود يوسف رشاد باشا مدير أسيوط مديرا للغربية بدلا من محمــد حلمى عيسى باشــا الذى أحيل الى المعــاش ــ وتعيين عبد القادر مختار أفندى مأمور مركز الدلنجات وكيلا لمديرية الغربية بدلا من (عبد السلام الشاذلى بك) الذى أحيل الى المعاش[19] ــ وفى العاشر من أكتوبر ١٩٢٤ عين محمود فهمى النقراشى أفندى (رئيس الوزارة فيما بعــد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ــ ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ــ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وكيلا لوزارة الداخلية ــ ثم جاءت حادثة مقتل السردار (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتقضى على المحاولة الوليدة لقيام حياة ديموقراطية ــ وتعــود بالحركة الوطنية الى الوراء فى انتكاسة من أخطر الانتكاسات التى أصابت الحياة السياسية فى مصر .

أتت وزارة زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ــ ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ــ ٧ يونيو ١٩٢٦) لــ (توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية) ــ وعلى مستوى (البوليس) كان الاجراء كالآتى :

١ ــ احالة محمود فهمى النقراشى أفندى وكيل وزارة الداخلية الى المعاش فى اليوم التالى لتولى (زيوار) الوزارة ــ أى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وتعيين على باشا جمال الدين مكانه .

٢ ــ اعادة محمد حلمى عيسى باشا مدير الغربية الذى أحاله زغلول الى المعاش للخدمة وتعيينه وكيلا لوزارة الداخلية فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

٣ ــ احالة محمود يوسف رشاد باشا مدير الغربية الذى عينه زغلول بدلا من محمد حلمى عيسى باشا ــ الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

---

(١٩) دار الوثائق القومية ــ محفظة مجلس الوزراء (فبراير ١٩٢٤) .

٤ ــ احالة عبد القادر مختار أفندى وكيل مديرية الغربية الذى عينه زغلول بدلا من عبد السلام الشاذلى الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٥ ــ اعادة عبد السلام الشاذلى بك من المعاش الى الخدمة وتعيينه وكيلا لمديرية أسيوط فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤[٢٠] .

أما (حسين مظهر الطوبجى) مأمور مركز ميت غمر الذى أحاله زغلول الى المعاش فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، فقد رفع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية مذكرة بشأنه الى مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ قال فيها :

« سبق أن صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ باحالة حضرة حسين مظهر الطوبجى افندى مأمور مركز ميت غمر على المعاش . وحيث أن أعمال هذا المأمور فى الماضى دلت على أنه من خيرة المأمورين كفاءة ونشاطا واستقامة ، وحيث أنه لم يعزل من وظيفته الا لأسباب لا علاقة لها بالعمل ، وحيث أن الحكومة فى حاجة ماسة الى خدماته النافعة ــ لذلك رأينا اعادته للخدمة بوظيفة مأمور مركز كما كان بدون حاجة الى الكشف الطبى . . . . وزير الداخلية اسماعيل صدقى »[٢١] .

وتكشف وثيقة صادرة فى يناير ١٩٢٥ عن مسلك حكومة سعد زغلول ازاء ضباط البوليس الذين كان لهم موقف معاكس اثناء انتخابات (أبريل ١٩٢٣ ــ يناير ١٩٢٤) ــ فقد حوكم القائمقام المحلى (عقيد) محمود نجيب مساعد حكمدار مديرية الغربية أمام مجلس تأديب فى عهد وزارة سعد زغلول (مارس ١٩٢٤) لتهم أسندت اليه يرجع تاريخها الى عام ١٩٢٠ ــ موضوعها (استعمال نفوذه فى الحصول على صلح بطريق الاكراه فى حادثة وقعت من بعض أقاربه وآخرين) ــ وقد حققت هذه التهمة فى ذلك

---

(٢٠) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ ـ يناير ١٩٢٥) .

(٢١) المرجع السابق ـ مذكرة موفوعة الى مجلس الوزراء ـ وزارة الداخلية ـ قسم المستخدمين واللوازمات ـ نمرة ١٨ ـ من وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوقت ولم تر الحكومة موجبا لمؤاخــذته ، واستمر فى عمله — ونال ترقيته بعــد الحادثة الى رتبة (القائمقام المحلية) — ثم جرت انتخابات ١٩٢٤ — ونسب الى الضابط اتهامات قالت فيها الوثيقة الصادرة فى عهد وزارة زيوار الاولى أنها « تتعلق بحــوادث الانتخابات المــاضية وما نسب الى هــذا الضابط فيها لم يكن فى الحقيقة الا قيامه بتنفيذ الأوامر الصادرة اليه من المدير وهى تقضى بالمحافظة على النظام والأمن العام حيث اتخذ من الاحتياطات ، ما لم يسمح بالعبث بهما وقــد كان عمله هــذا داخلا فى دائرة القانون »(٢٢) .

بعثت هنا حكومة (ســعد زغلول) تهما قــديمة من مرقــدها رغم سابقة صــدور حكم فيها بعــدم الادانة — واتهمت الضابط بالخروج عن دائرة القانون ، وقــدمته للمحاكمة التأديبية عن تهم قالت فيها الوزارة الزيورية اللاحقة أنها أعمال (تدخل فى دائرة القانون) — وهكذا فسرت الحكومات فى مصر (القانون) وفقا لمــا تراه — وتكشف حكومة زيوار عن أسباب التناقض فى تفسير قانونية اعمال ضباط البوليس فتقول الوثيقــة « لم ترق هــذه الاجراءات أمام القائمين بالأمر فى ذلك الوقت (وزارة سعد زغلول) **لأنها كانت موجهة ضــدهم قبل أن يتولوا الحكم** — فلمــا تربعوا مناصبهم بعثوا التهمة الأولى من مرقــدها وضموا اليها التهم الأخرى وقدموه للمحاكمة فحكم عليه تحت تأثير سياسة خاصة بالعزل من الوظيفة .

ولمــا نعهده فى هــذا الضابط من الكفاءة والمقــدرة والنشاط فى مدة خــدمته الطــويلة نرجــو من المجلس موافقتنا على اعادته للخــدمة مع معافاته من الكشف الطبى وتعيينه مفتشا بقسم النظام والخفر بالوزارة براتب قــدره ٦٠٠ جنيه سنويا محتسبا هــذا الراتب من وفورات الوزارة — وزير الداخلية اسماعيل صــدقى »(٢٣) .

---

(٢٢) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥) — وزارة الداخلية — قسم المستخدمين واللوازمات — نمرة القيــد ٧٩ سرى مستخدمين — مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — من وزير الداخلية (اسماعيل صــدقى) ٧ يناير ١٩٢٥ .

(٢٣) المرجع الســابق .

كان ما فات نماذج للجولة الأولى من الافساد ــ وكانت بين (وزاره سـعد زغلول) ووزارة زيوار .

فلما استفحش الافساد بالدخول فى الجولة الثانية من الانتخابات على اثر استصدار زيوار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة شهر ــ ثم مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ــ وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ــ شرعت الحكومة الزيورية فى اعطاء الضوء الأخضر لجهاز البوليس لمطاردة الخصوم ، ومناصرة المرشحين ــ بعد ما اتضح شكل الصراع الحزبى ــ واقدام اصحاب النفوس الضعيفة على الانضمام لمن بيده السلطة . فى ظل هذا الجو الذى أطلقت فيه يد البوليس للتنكيل بخصوم الحكومة الزيورية وقعت (حادثة اخطاب) الشهيرة فى مايو ١٩٢٥ . كان (محمود الأتربى باشا) من انصار (الوفد) ومن خصوم الحكومة بالتالى ــ فعمد ضابط بوليس النقطة (فريد التهامى) الى التنكيل بأهل البلدة وما جاورها لاكراههم على التخلى عن (الأتربى باشا) ومارس نوعا من البلطجة تجاه أهل البلدة . فسلح رجاله بالعصى ، وسار بهم فى شوارع البلدة يغلق المحال ويعتقل من يوجد من الأهالى خارج منزله ــ وأوسع ورجاله الأهالى ضربا ، وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بدون وجه حق ــ وامتد نشاط الضابط الاجرامى الى (ميت فضاله) و (ميت مسعود) و (الفراقة) و (السنيطة) و (منشية عبد النبى) ليكيد لرجلى حزب الوفد فى المنطقة (الأتربى باشا) و (محمود بك عبد النبى) ــ وتعقب رجال الضابط رجال الأتربى يربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الأنعام ويضربونهم بالعصى والسياط ويتفننون فى الأذلال والتعذيب ... الخ . أثبتت النيابة هذه الجرائم ــ وقدم الضابط وأعوانه الى محكمة جنايات المنصورة ــ رغم مساعى الحكومة المعادية للوفد لمنع نظر القضية ــ لكنها نظرت يوم ١٥ يناير ١٩٣٠ فى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ ــ ١٩ يونيو ١٩٣٠) وحكم على الضابط بالسجن مع الأشغال الشاقة خمس سنوات ، وعلى رجاله من رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبالزام الحكومة مع المحكوم عليهم بتعويض الضحايا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه(٢٤) .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى ــ المرجع السابق ص ٢٢٤ ٢٢٥ .

ثم تأتى الوثائق لتكشف عن تعقب وزارة النحاس باشا (يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) لكل من ساهم فى الجريمة — فتناولت مدير المديرية (محمود زكى بك) فى ذلك الوقت .

« بعد الاطلاع على ملف قضية أخطاب والتحقيقات التى جرت فيها وحكم محكمة الجنايات الذى صدر فيها أخيرا بتاريخ ١٩٣٠/١/١٥ والتقرير المرافق لهذه المذكرة المقدم من حضرة وكيل التفتيش العام .

حيث أن السلوك الذى سلكه مدير المديرية فى ذلك العهد وهو (محمود بك زكى) مدير قسم مستخدمى وزارة الداخلية الان يتناق مع واجب الوظيفة الذى يقضى عليه أن يلتزم بين الناس على اختلاف نزعاتهم جادة العدل وان يبتعد عن وسائل الاضطهاد للأفراد ، وهو ما لم يفعله محمود بك زكى — فقد اتخذ وظيفته منذ كان مديرا للدقهلية سنة ١٩٢٥ وسيلة للعبث بالحريات فأرهق الأهالى بناحيتى أخطاب وكوم النور بواسطة مرؤوسيه وسكت عن أعمالهم الجائرة مع علمه بها .

وحيث أن مثل هذا الموظف أصبح لا يؤتمن على وظيفته ومن المصلحة العامة فصله من الخدمة فالمرجو موافقة المجلس على ذلك (النحاس) ١٩٣٠/٣/٦ »[٢٥] .

ونظرة على ما تعرض له (عبد القادر مختار أفندى) الذى ورد اسمه فى الصفحات السابقة — تكفى للدلالة على مدى العبث والافساد الذى كان يمر به جهاز البوليس بعد تغلغل الحزبية فيه .

فقد قلنا أن الرجل عين فى ظل وزارة سعد زغلول من مأمور لمركز الدلنجات الى وكيل لمديرية الغربية — فلما جاءت وزارة زيوار احالته الى المعاش — وخلال السنوات التالية الحق بوظيفة مفتش بوزارة المالية — فلما جاءت وزارة النحاس (يناير ١٩٣٠ — يونيو ١٩٣٠) اعادته الى

---

(٢٥) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء ١٩٣٠ .

وزاره الداخلية كمدير لمديرية الشرقية[٢٦] — غير أن الرجل لم يهنا بمنصبه هـذا طـويلا ، فقد استقال النحاس باشا فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ بعـد ما تبين له استحالة التعاون مع الملك الذى نعمد تعطيل صـدور المراسيم الخاصة بتعيين الشيوخ الجـدد — وقانون محاكمة الوزراء — وأتى صـدقى باشا (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) ليصـدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٠/٧/٢٣ بفصـل « حضرة عبد القادر مختار أفندى مدير الشرقية من خدمة الوزارة اعتبارا من ١٩٣٠/٦/٢٥ نقلا الى مصلحة الأملاك الأميرية »[٢٧] .

هـذا ما كان يتعرض له جهاز البوليس على مدى الفترة موضـوع الدراسة — بل أن مديرى المديريات والمحافظين كانوا يعتزلون فى منازلهم مع تغيير الوزارة التى ينتمون اليها لعلمهم بأن الوزارة الجـديدة ستحيلهم الى المعاش — ومع مقـدم وزارتهم ، فانهم يجهزون أنفسهم لاستلام مواقعهم التى كانوا يحتلونها قبـل احالتهم للمعاش .

وهـذه قائمة برجال الوفـد من كبار رجال البوليس الذين كانوا قـد أحيلوا للمعاش فى الوزارة السابقة على وزارة النحاس باشا الثانية (وأعنى بها وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) — فلما عاد الوفـد الى الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ ، كان أول اجراء قام به هـو اعادة رجاله الى مواقـع السلطة — واحالة رجال الوزارة السابقة الى المعـاش :

---

(٢٦) المرجـع السـابق .

(٢٧) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٤٧١ فى ١٩٣٠/٨/٤ .

رجال الوفد	الوظيفة	رجال حزب الأحرار الدستوريين	المصير
محمود يوسف رشاد باشا	مديرا للغربية	محمود صادق يونس باشا	احالة على المعاش
احمد مختار حجازى بك	مديرا للمنوفية	هارون سليم أبو سحلى بك	احالة على المعاش
عبد القادر مختار أفندى	مديرا للشرقية	محمد نيازى أحمد بك	احالة على المعاش
عمر وهبى بك	مديرا للفيوم	محمد سعيد كفافى بك	احالة على المعاش
اسماعيل حمد بك	مديرا للبحيرة	عبد السلام الشاذلى بك	احالة على المعاش
محمد محمد حسين بك	مديرا للدقهلية	احمد فهمى حسين بك	احالة على المعاش
ابراهيم أمين بك	مديرا لجرجا	ابراهيم رشدى قمحة بك	احالة على المعاش
محمد لبيب موسى بك	مديرا للقليوبية	محمد سعيد لطفى أفندى	احالة على المعاش[٢٨]

(٢٨) دار الوثائق القومية – محفظة مجلس الوزراء (١٩٣٠) .

وفى ١٩٣٠/١/٢٠ فصل الأميرالاى (عميد) محمد حيدر بك مدير قسم النظام والخفر بالوزارة من الخـــدمة بالاحالة ايضا على المعاش[٢٩] .

ثم جاءت وزارة اسماعيل صـــدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ ينـــاير ١٩٣٣) — ويمكن بسهولة التعرف على ما فعلته هـــذه الوزارة بمجرد نقل الذين فى يسار القائمة الى يمين القائمة — ونقل الذين فى اليمين الى اليسار .

رجال حزب الأحرار الدستوريين	تاريخ العودة الى الخدمة
سعادة محمود صادق يونس باشا	١٩٣٠/٦/٢٥
هارون سليم أبو سحلى بك	١٩٣٠/٧/ ٣
أحمد فهمى حسين بك	١٩٣٠/٦/٢٥
عبد السلام الشاذلى بك	١٩٣٠/٦/٢٥
محمد نيـــازى أحمد بك	١٩٣٠/٧/ ٣
ابراهيم رشـــدى قمحة بك	١٩٣٠/٨/١٩
محمد حيـــدر بك	١٩٣٠/٩/٢٣

هكذا أعيد كل من أحالتهم حكومة الوفـــد الى المعاش الى وظائفهم الأصلية — أما (الأميرالاى محمد حيدر بك) فقـــد عين وكيلا لمحافظـــة القاهرة . كذلك فان (محمود زكى بك) الذى فصل فى ١٩٣٠/٣/٦ لاتهامه بالمشاركة فى حادث (أخطاب) — فقد أعيد للخدمة مديرا لادارة المستخدمين واللوازمات بالوزارة فى ١٩٣٠/٨/١٨[٣٠] .

وقـــد ترتب على الزج بجهاز البوليس فى قضية الصراع الحزبى على الشكل الذى قـــدمته السطور السابقة — أن أنغمس أفراده فى العمـــل

(٢٩) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٣٦ فى ١٩٣٠/١/٢٠ « احالة على المعاش بقرار مجلس الوزراء » .

(٣٠) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء (١٠ نوفمبر ١٩٣٠) .

السياسى ـــ وزادت بالتالى عمليات التنكيل بهم من جانب الوزارات التى لا يميلون اليها ـــ بل ان عمليات التنكيل كانت تلاحقهم وهم خارج الخدمه أيضا ـــ فقد نسب الى الملازم اول « محمد كامل ابراهيم الحديدى » الضابط بالاستيداع[31] أنه « تردد وهو فى الاستيداع على النادى السعدى يومى ٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٣١ مخالفا قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ باضافه فقرة أخرى الى المادة ١٤٤ من القانون المالى بتحظير الموظفين والمستخدمين من أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية »[32] .

واذا كان سعد زغلول قد حبذ أن يكون أقاربه ـــ وبالتالى مناصرو الوفد ـــ هم الشاغلين لوظائف الادارة ـــ الأمر الذى عد فى عام ١٩٢٤ ارساء لقواعد المحسوبية والميل ، فان (محمد محمود باشا) خرج على الناس خلال عهد وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ ـــ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ببدعة جديدة مؤداها ضرورة ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة ـــ مذكيا بذلك نار الحزبية وفاتحا بابا جديدا للفساد السياسى ـــ فقد قالت حكومته بمناسبة محاكمة (عبد العزيز عز العرب) الذى ضبط فى مساء ١٩٢٨/١١/١٨

---

(٣١) الاستيداع هو منع الضابط من مباشرة واجبات وظيفته وحرمانه من ثلثى راتبه لفترة من الزمن لا تزيد على سنة ـ فاذا أعيد الى عمله بعد سنة ـ وضع أمامه فى الأقدمية عدد مساو لمن يليه فى الأقدمية ـ واذا مضت سنتان على احالته الى الاستيداع أحيل الى المعاش .

(٣٢) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء (مايو ١٩٣١) ـ وقد صدرت هذه الوثيقة فى عهد وزارة اسماعيل صدقى الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ ـ ٤ يناير ١٩٣٣ ، ـ وأحيل الضابط الى المعاش فى ٦ مايو ١٩٣١ ـ أما قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ المشار اليه فى الوثيقه فقد صدر فى عهد حكومة اليد القوية (محمد محمود باشا ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ـ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) وفيه أضافت الوزارة الى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدو اعلانية آراء أو نزعات سياسية ، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل ـ وكان القصد من هذه الاضافة منع الموظفين او المستخدمين من الانضمام الى حزب الوفد ـ وجعل الفصل عقوبة لهم اذا ما انضموا الى ذلك الحزب ـ راجع عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية ـ ثورة ١٩١٩ » ـ الجزء الثانى ـ الطبعة الثانية ص ٨٣ .

بشارع القصر العينى وهـو يحمل نشرات مطبوعة تتضمن الحض على كراهية الحكومة لتوزيعها على الجمهور — وهـو ما اعتبرته مخلا بواجب الولاء للحكومة :

« للموظف باعتباره فردا — مطلق الحرية فى أن يكون لنفسه عقيـدة سياسية . وليس ما يمنع أن تخالف عقيدته عقيدة الحكومة القائمة بالامر . ولا مؤاخـذة على الموظف بسبب ذلك طالمـا انه لا يتأثر بهـذه العقيدة فى عمله فلا يكيل للناس بمكيالين فيحابى شركاءه فى العقيدة السياسية ويظلم خصومه السياسيين وطالمـا أن لا مساس لهـذه العقيدة بواجب ولاء الموظف نحـو الحكومة القائمة فلا يعمل على مناهضتها ولا يحض الناس على كراهيتها لأنه بحكم وظيفته مقيد الحرية مرتبط بالولاء لرؤسائه اذ بغير هـذا الولاء لا تستطيع الحكومة الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى لهـا عنهما للقيام بالأعمال المنوطة بها — واذا كان هـذا الولاء لا ينفـذ الى عقيـدة الموظف فلا يؤثر فيها فهو لا شك يسيطر على الأعمال الخارجية التى يأتيها الموظف مدفوعا بهـذه العقيـدة فتصبح هـذه الأعمال محل التقـدير والمحاكمـة »[٣٣] .

طالب (محمد محمود) اذن الموظفين بالولاء للنظام القائم — لكنـه لم يبين فى حيثياته المـار ذكرها ما الذى يفعله الموظف اذا ما تغير النظـام القائم وحل محله نظام آخر — هـل يستمر على ولائه للنظام السابق — أم يصبح مواليا للنظام الجـديد ؟

ومع هـذا فان (محمد محمود باشا) وغيره من رؤساء الوزارات والأحزاب المصرية كانوا يتركون أنصارهم من رجال البوليس عرضة لتنكيل الأنظمة التالية دون أن يملكوا دفـع الأذى عنهم .

(٣٣) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٤٧٦ فى ١٩٢٩/٧/٣٠ - حكم تاديبى ضد عبد العزيز عز العرب قضى بتنزيله الى الدرجة السادسة - وقد أعادته وزارة النحاس باشا (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) الى حالته التى كان عليها قبل محاكمته تاديبيا - وترقيته ترقية فعلية الى الدرجة الخامسة مع حسبان أقدميته فيها من ١٩٢٥/١/١ - ثم ترقيته فى ١٩٣٠/١/١ الى الدرجة الرابعة - راجع الأوامر العمومية رقم ٢٠٤ فى ١٩٣٠/٤/١٠ .

كان البكباشى (أبو المجـد محمد الناظر) احـد ضباط البوليس الذين حـوكموا عام ١٩١٦ لاتهامه بمساعدة الثوار — وحكم عليه بالرفت من الخـدمة فى ٢ مايو ١٩١٩ وكان فى رتبة اليوزباشى (النقيب) فى ذلك الوقت — وفى عهد وزارة محمد محمود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) أعيد الرجـل الى الخـدمة برتبته السابقة ثم منح رتبة الصاغ (الرائد) المحلية[٣٤] وعين مأمورا لأحـد المراكز — واصبح من رجال عهد محمد محمود باشا — باعتباره قـد وصل ما انقطع من عيشه . وسقط (محمد محمود باشا) فى أكتوبر ١٩٢٩ — وجاء (صـدقى) فى يونيو ١٩٣٠ بعـد استقالة النحاس باشا فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ — فأجـل انعقاد البرلمـان شهرا فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، وقاوم الوفـد حكومته وانفـذ أسلوبا دعائيا ضـدها فى أنحاء البلاد رد عليها صـدقى بقوات البوليس والجيش لقهر الشعب — ثم استصدرت الحكومة الصدقية مرسوما بفض الدورة البرلمـانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل اقرار الميزانية بالمخالفة لنص المـادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعـدم جواز فض الدورة البرلمـانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية — وبالمخالفة للمـادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى ستة أشهر على الأقـل ، واحتلت قـوات الحكومة دار البرلمـان لمنع أعضائه من عقده — وكان ذلك فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ . ثم ما لبث صـدقى أن ألغى دسـتور ١٩٢٣ ووضع دستورا آخر يضيق من سلطات الأمة — وأصـدر قانونا للانتخاب حصر فيه هـذا الحق فى أضيق الحـدود ، وجعل الانتخـاب على درجتين ، وبدأ يعـد لانتخابات جـديدة على هـدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابى الجـديد .

ما يعنينا من هـذا كله هـو اتفاق حزبى الوفـد والأحرار الدستوريين على مقاطعـة الانتخابات الجـديدة وعـدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ —

(٣٤) الرتبة المحلية ترقية يرقى فيها الضابط الى رتبة أعلى دون الحصول على راتبها - وبعـد فترة من الوقت يتم ترقيته ترقية فعلية فى الرتبة التى رقى اليها محليا فيحصل على راتبها - فيقال « يرقى الصـاغ » (الرائد) المحلى ٠٠٠٠ الى رتبة الصاغ اعتبارا من تاريخ ٠٠٠٠ ويمنح راتب الرتبة - فالرتبة المحلية اذن لا تعـد ترقية حقيقية ولكنها تمنح صاحبها وضـعا أدبيـا فقط .

واشتراكهما فى تأليف لجنـــة اتصـــال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعه الانتخابات وأصـــدرا بعـــد ذلك فى مارس ١٩٣١ (عهد الله والوطن) الذى قررا فيه مقاطعة الانتخابات ، وتأليف جبهة لاعادة الدستور الملغى ـــ وزيارة الاقاليم وعقـــد المؤتمرات الوطنية ... الخ .

كان من جراء اتفاق الوفـــد والأحرار الدستوريين أن اتخـــذ (صدقى) قراره بمواجهتهما بقوات البوليس ومنعهما من زيارة الأقاليم أو الاتصال بالأمة .

وهنا تأتى قصة رجلنا (أبو المجـــد الناظر) . والتى تقـــودنا الى ما تهـدف اليه الدراسة من كشف آثار الصراع الحزبى والحيـــاة السياسية المصرية على جهاز البوليس .

ولندع (البكباشى ابو المجـــد الناظر) يروى لنا القصة :

« فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ قصـــد حضرة صاحب الدولة محمـــد محمود باشا زيارة بعض الأصـــدقاء بمديرية الدقهلية (كان البكباشى أبو المجـــد يشغل وظيفة مساعد حكمدار الدقهلية) ـــ فأمرنى بعض الرؤساء بأن أذهب الى جهة معينة كان يقصد زيارتها دولته **ومعى قـــوة لاحـــول دون وصوله ذلك المكان** ـــ وأوامر أخرى شفوية من هـــذا النوع لا تتفق مع القانون . فرجـــوت أولى الشأن فى معافاتى من هـــذه المـــأمورية على أن يفرضوا على ما شاؤا من أشـــق الأعمـــال حتى أرضى ضميرى فصمموا الا التنفيذ واعتبروا طلبى هـــذا ترددا فى اطاعـــة الأوامر وتبـــلغ الأمر الى وزارة الداخلية فأوقفتنى عن العمل وكان تحقيقا انتهى بقطع خمسة عشر يوما من راتبى ونقلى الى مديرية البحيرة وتأخـــير تثبيتى . وقـــد جرت الانتخابات لمجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ أثناء وجـــودى بالبحيرة فابعـــدت عنها وبعـــد انتهائها أغـــدقت الوزارة العلاوات والترقيات والتثبيت بغير حساب لكل من ساهم فيها وكان له القـــدح المعلى وأخيرا وبعـــد مضى سنتين كاملتين واكثر صـــدر قرار الوزارة بتثبيتى فى رتبة الصاغ اعتبارا من ١٥ سبتمبر ١٩٣٠ وهـــو تاريخ تعيينى مساعدا لحكمدار الدقهلية مع انى منحت هـــذه الرتبة فى يونيو ١٩٢٩ واضاعوا على سنة واربعة شـــهور قضيتها فى هـــذه الرتبة مؤديا أعمال مأمور مركز البدارى وقويسنا ووضعونى

فى كشف الاقـدمية فى آخر من ترقـوا معى فى هـذا الدور وكانوا نحـو العشرة ضباط »[٣٥] .

وتكشف الوثيقة دون ما حاجـة لشرح عن :

ـ اتجاهات ضباط البوليس السياسية خلال الفترة موضوع الدراسة ، وتوجههم بولائهم لمن احسنوا معاملتهم أو اكرموهم ـ ورفض تنفيذ أوامر الأنظمة اللاحقة وهـو ما يكشف عن تردى روح الانضباط بين صـفوف جهاز البوليس ، خاصة اذا علمنا أن الثابت رسميا فى ملف خـدمة الضابط هـو « ١٥ يوم قطع ماهية فى ١٩٣٠/١٢/٨ لأنه رفض اطاعة أمر حضرة وكيل المديرية القاضى بقيامه لناحية بدارى لحفظ النظام بها لمناسبة زيارة دولة محمد محمود باشا لها فى يوم ١٩٣٠/١١/٢٩ ، ثم تفوهه بكلام لا يسمح صـدوره من موظف مرؤوس الى رئيسه أثناء قيامه بما تفرضه عليـه واجبـاته »[٣٦] .

ـ أسلوب استخدام الحكومات الحزبية لجهاز البوليس فى صراعاتها السياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى التى كانت تقف من الحكومة موقف المعارضـة .

ـ مدى الافساد الذى كان جهاز البوليس يتعرض له أثناء ممارسـة هـذه السياسة الحزبية .

وقـد جرت الحكومات على مدى الفترة موضوع الدراسة ـ وبلا استثناء على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة المصرية بكل مساوئها ومساوئها الأمر الذى أدى الى تغلغل الحزبية والمحسوبية وبالتالى (النفاق) بين أوساط الضباط ، وساعد على ذلك سرعة تغير الوزارات وانتقال سدة

---

(٣٥) دار المحفوظات العمومية ـ ملف خدمة البكباشى أبو المجد الناظر ـ مسلسل ٥١٢٨٢ ـ محفظة ٥٤٥٢ ـ رف ٢ ـ دولاب ١٨٩ ، شكوى البكباشى ابو المجد محمد الناظر الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٤ ، .

(٣٦) المرجع السابق .

الحكم الى قوى متنافرة وهو ما ساعد على سرعة تغير الولاء من حكومة الى حكومة أخرى .

واذا كان من المسلم به أنه لا قيام لحكم صالح مستمر ومستقر الا بابعاد الموظفين وفي طليعتهم رجال العدالة وحفظة الامن عن كافة المؤثرات الحزبية والسياسية — فان من المتفق عليه بديهيا ان انشغال جهاز البوليس بمثل هذه القضايا السياسية — يصرفه حتما عن التفرغ لواجبه الأساسى وهو مقاومة الجريمة وتأكيد استقرار الامن ، بنتيجة مؤداها الفشل فى مهمته .

— فى ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها ، نمت وترعرعت جرائم الأجانب فى مصر . فقد كفلت هذه الامتيازات لهم حصانة مساكنهم ضد حق البوليس فى دخولها — وحقهم فى حماية الجناة اذا التجأوا الى مساكنهم ، وحصانتهم ضد التفتيش . وبكلمات أخرى كان الأجانب فى مصر يتمتعون بحقوق وحصانات ليست للمواطنين فى مواجهة اجراءات البوليس — ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية والقضاء المصرى ، بمعنى ان المحاكم المصرية لم تكن تملك حق محاكمتهم — وكانت محاكمتهم تتم وفق قوانين بلادهم فى المحاكم القنصلية .

وبمقتضى هذه الامتيازات — التى جعلت من مصر موئلا وملاذا لعشرات الآلاف من الأجانب من مختلف الجنسيات منذ منتصف القرن التاسع عشر — نمت التجمعات الأوروبية فى البلاد[٣٧] . واشتغل الأجانب بوظائف ومهن وحرف عديدة — فكان من بينهم المهندس والطبيب والحرفى والموظف — وكان من بينهم عديم الضمير والخلق الذى وجد فى البلاد مرتعا خصبا ليمارس الجريمة بأحط أشكالها ، متخذا من الامتيازات الأجنبية الدرع الذى يحتمى

---

(٣٧) بلغ عدد الأجانب فى مصر وفق احصاءات التعداد كالآتى : عام ١٨٨٢ = ٩٠٨٨٦ - عام ١٨٩٧ = ١٠٩٧٢٥ - عام ١٩٠٧ = ٢٤٨٧٩٥ - عام ١٩١٧ = ٢٠٦٢٥٥ - عام ١٩٢٧ = ٢٢٥٦٠٠ - عام ١٩٣٧ = ١٨٦٥١٥ راجع قوائم الاحصاءات - مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٣٧ .

به عندما يقــع تحت طائله القانون . وقــد ارتبط البغاء وتجاره المخدرات في مصر — بالاجانب — كذلك فقــد ارتبط نشاط الاجانب الاجرامي في مصر بالامتيازات الأجنبية .

يعــود أصل حى (وش البركة) الى الوقت الذى كانت فيه حــديقه الأزبكية الحالية (التى تأخــذ اسمها من اسم الامير المملوكى أزبك) بركه . فى ذلك الوقت كانت قصور المماليك تدور حــول حافة البركة الدائريه التى كانت تجف فى الشتاء وتجرى زراعتها بأنواع مختلفة من النباتات والزهور . مع بدايات القرن التاسع عشر شكل حى وش البركة ، وشارع كلوت بك والمنطقة التى تمتد حتى بداية شارع الموسكى (حى الأفرنج) فى القــاهرة وتميز بفنادقه وقنصلياته الأجنبية . وكان الزوار القــادمون من الاسكندرية بواسطة المراكب النيلية يرسون فى ميناء بولاق ثم يركبون مخترقين الحدائق وحقول الفــول حتى يصلوا الى فنــدق شبرد والفنادق الأخرى فى حى الأزبكية والتى كانت تسمى Caravanseria (خانات) . وفيما بعــد فقــد (وش البركة) سمعته الطيبة هــذه واصبح حى العاهرات الأوروبيات واستمر كذلك حتى الفترة موضوع الدراسة . وخلال الربع الأول من القرن الحالى كان (وش البركة) قــد أصبح امتدادا طبيعيا لحى (الوسعة) وشكل الأثنان منطقة الدعارة فى القاهرة . شغل (وش البركة) المومسات الأوروبيات من كل الأجناس والعناصر لممارسة هــذه التجارة المرخصة فى مصر . وكانت اغلب المومسات من نساء الطبقة الثالثة اللاتى لفظتهن (مرسيليا) لعــدم الحاجــة اليهن وأصبح مجال عملهن هــو أسواق (بومبــاى) و (الشرق الأقصى) ، لكنهن مع ذلك كن أوروبيات ولم ينحــدرن بعــد الى مستوى كوخ الغرفة الواحــدة الذى كان (بالوسعة) منطقة البغايا الوطنيات اللاتى كن يبعن المتعــة فى مقابل خمسة قروش .

ومثل (الوسعة) بمــومساتها وقــواديها ، امتلئت (وش البركة) بالمومسات الأجنبيات وقــواديهم Pimps الأجانب المتمتعين بحمــاية الامتيازات الأجنبية . كان (حامى المومس الوطنى) Native bully يخضع للقانون الجنائى المصرى ، وكان من السهل تجريم أعماله اذا تجاوزت

الحـــد المسموح به وفقا للائحة بيوت الماهرات لسنة ١٩٠٥ ـــ لكن حامى المومس الاجنبى European Souteneur لم يكن يخشى شيئا من البوليس ـــ كما أن قضاءه القنصلى كان أضعف من أن يوقف نشاطه . وقـــد تغلغلت تجارة الرقيق الابيض فى مصر بفضل هؤلاء القـــوادين الاجانب الذين اداروا تجارة جيدة التنظيم لهـــا قيادتها فى كثير من الموانى والمـــدن الاوروبية ـــ واكتسب الكثير من القـــوادين الأجانب ثروات طائلة من الدعارة الأجنبية فى مصر[٣٨] .

---

(٣٨) الدعـــاره Prostitution هى تقـديم الخـدمات الجنسية للبيع . واغـــلب الموسـمـــات Prostitutes من النساء ، برغم وجـــــود المومس الذكر Male Prostitute . والدعارة هى بطبيعتها صفقة بين أجانب يدفـع ثمن الخـدمه فيها نقـدا . يمكن للمومس أن تمارس هـذا العمل مستقلة ، أو عن خلال تنظيمه بواسطة قواد Pimp أو وسـيط يحصـل على نسبة مئوية من كسبها . وتتنوع طريقة ممارسة الدعارة بين الشارع ـ أو غرف الفنادق أو بيـوت الدعارة المعروفة بالمواخير Brodellos or Brothels ـ كما أن هناك دعارة يحصل عليها عن طريق التليفون أو ما يسمى (Call Girls) وفقا لطلب العميل . والدعارة كمهنة معترف بها فى بعض البلاد الغير اوروبية ، ومحرمة بشدة فى بلاد أخرى . وفى أغلب البـلاد الغربية يتم تنظيمها بواسطه البوليس أو تعتبر عمـلا غير قانونى ـ لكنها تمارس رغم ذلك نظرا لصعوبة تطبيق القانون . وفى الولايات المتحدة تمارس الدعارة قانونا فى ولاية نيفـادا Nevada . والدعارة أنواع ـ فهناك (دعارة كل الوقت) Full time وهى التى تعمل فيها المومس تحت رقابة (مدام) Madam ـ هى فى الأصل مومس سابقة تدير مؤسستها الخاصة . وهناك كل أنواع المواخير التى تتراوح بين فخامة الفنادق الكبيرة والزرائب الرخيصة التى تقـع فى المناطق الحقيرة Slum areas ومع أن الدعارة منتشرة فى البلاد الشرقية التى تصرح بهـذا العمل ، فقـد تناقصت المواخير فى أغلب البلاد الغربية . نظرا لصعوبة تشغيلها بطريقة سرية فى الوقت الذى أصبحت المهنة فيه غير مسموح بها . والمومس الأكثر انتشارا الآن فى المدن الأمريكية والأوروبية هى مومس الطريق Street Walker . والطلب على خـدمات هـذا النوع كبير ، ولا يستطيع البوليس أن يتخـذ شيئا حيالهن باستثناء عمليات القبض بمناسبة ما . وليس كل المومسات تشتغلن لكل الوقت . فهنـــــاك مومسات بعض الوقت Parttime (السريات) اللاتى تمارسن انشطتهن جانبيا الى جانب وظائف محترمة يمارسنها أو أعمال « ادارة البيوت » وعـــــدد هؤلاء المومسات يتزايد بشكل كبير فى كثير من البلاد الغربية . ويمكن للرجال أن يكونوا مومس prostitute فمومس الشذوذ الجنسى الذكر Homo sexual male prostitute

كان الأجانب يديرون (المواخير) الغير مرخصة تحت سمع البوليس وبصره دون أن يملك أن يفعل حيالها شيئا . ويحكى لنا اللواء توماس رسل

=

يقدم خدماته لرجال آخرين - ويكون أمثال هذا المومس فى المدن الكبيرة . وهذا النوع من المومس يخطر فى الشوارع أو يغشى البارات والأماكن الأخرى التى يتجمع فيها مصاحبو الشذوذ الجنسى . والمومس الذكر الذى يقدم أنواع التسلية أو يقوم بخدمة زبائن المومسات يعرف باسماء بزيئة فى المجتمع الشرقى - لكنه فى الغرب يسمى Gigo.o ، والطلب على هذا النوع من المومس قليل على كل حال .

وفى كثير من الحضارات القديمة والحديثة ، اعتبرت المومسات طبقة متميزة بزى معين . ولغة معينة . وأماكن اقامة معينة . كما كانت تميزهن ملابس وقصات شعر خاصة . ففى روما القديمة كانت المومسات يصبغن شعورهن باللون الاحمر أو الأصفر . وفى المدن اليابانية خلال القرن الثامن عشر وبواكير القرن التاسع عشر حددت اماكن مزينة خاصة كمواقع للمومسات . وكانت المحظيات اليابانيات يعرضن فى أكواخ فى الشوارع . وفى المومسات الراقية كانت أسماء المومسات تعرض فى ما يشابه الخيمة عند المدخل . وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر اشتغلت أعداد كبيرة من النساء فى الطبقة العاملة الحضرية الانجليزية بالدعارة ، بما فى ذلك المهاجرات من أيرلندا والمدن الريفية . وكان مرجع ذلك الى الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى ، ووفاة الأزواج والآباء ، وفظاظة نظام المصانع . ولقد كانت ظروف الحياة المهنية والعائلية لنساء الطبقة الدنيا فى انجلترا مروعة الى درجة أن باحثا طبيا فى الدعارة قرر أن ظروف عمل المومس بدت اقل اتلافا للجسم عن العمل فى المصانع أو الاستهلاك البدنى الذى يسببه الانجاب . وقد ظهرت تجارة موازية للدعارة فى ذلك الوقت - هى خطف أو شراء الفتيات الصغيرات للعمل فى مواخير القارة الأوروبية . وفى القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين عندما كانت المومسات يتجمعن فيما كان يسمى (بمناطق الضوء الأحمر) Red iightd.siricts كان يمكن تمييزهن بملابسهن الزاعقة ، وفساتينهن المختصرة ، وشعورهن المقصوصة ووجوههن المصبوغة بالأحمر . وتدخينهن للسجاير وشربهن للمشروبات الروحية ، ولغتهن السوقية ، وسلوكهن الوقح . وبكلمات أخرى ، لم تكن التفرقة الاجتماعية بين المرأة (الجيدة) والمرأة (السيئة) حادة فقط - ولكن كان يمكن تحديدها بسهولة عن طريق التمايز الثقافى Cultural Insignia . ولا تقضى أغلب المومسات حياتهن كلها فى المهنة . فالمظهر المتدهور والصحة غالبا ما تقطع استمرار مهنتهن . وأعراض التقدم فى العمر تميل الى التزايد عند المومس نتيجة للنوم غير المنتظم وعادات الأكل . وفوق ذلك فان الاصابة بالأمراض التناسلية والآثار التالية للاجهاض قد تسبب اضطرابات حوضية وتدهور جسمانى سريع . وبالاضافة =

الى ذلك فان كثيرا من المومسات يشربن بافراط ويستخدمن المخدرات ، وفي بعض الاحيان يصبحن مدمنات ·

وقد تتزوج بعض المومسات · وقد يجد البعض عملا في وظائف الخدمة ، غالبا على حافة المجتمع · وقد تحس بعض النساء اللائى لهن أصول حقيرة من المشتغلات بمهنة مومس التليفون Call Girl — أوضاعهن الاجتماعية ، لكن هذا ليس عاما · وقد تبقى أخريات مقيدات بالمهنة نظرا لسوابقهن أو لادمانهن المخدرات ·

ولا يعلم كثيرا عن كيفية تغلب المومس السابقة على ماضيها · فالظروف في الولايات المتحدة على سبيل المثال تجعل هروب المومس من حياة الدعارة أكثر صعوبة من نظيرتها في الدانمارك حيث لا يوجد تشريع يحظر أخذ نقود في مقابل عمل جنسى اذا ما كان المرأة لها وظيفة أخرى تحصل فيها على مال · وترى السلطات الدانيماركية انه من خلال نظام كهذا فان الدعارة تحتفظ على الأقل بالحد الأدنى من الروابط مع المجتمع التقليدى ، وان المرأة التى تختار أن تترك الدعارة سوف تجد لها مكانا — ولو جزئيا — في العمل المشروع · في بعض البلا يرخص بالدعارة كمهنة تنظمها الدولة · وبعض البلاد تمنع اقامة المواخير ولكنها لا تمنع فعل الدعارة نفسه · وفي الولايات المتحدة يحظر اقامة المواخير في اغلب الولايات · وأغلبية الولايات تجرم القوادة ، والتحريض على الفسق — لكن زبائن المومسات نادرا ما يكونون عرضة للعقاب · وأكثر المحاولات شدة لتقليل الدعارة هى تلك التى تمارسها جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حيث يعاد تعليم المومسات وتوجيههن الى وظائف اجتماعية مفيدة · لكن الدعارة مع ذلك لم تنته تماما · وتنشأ الحملات ضد الدعارة غالبا كنتيجة للاشمئزاز الذى يشعر به الناس عندما يرون المومسات يحرضن الزبائن في الأماكن العامة · ويجد المسئولون أنفسهم مضطرين لاتخاذ اجراء ما كالقبض على المومسات لاثبات انهم ليسوا مكترثين · ويدعى أنصار أجازة الدعارة أن الدعارة (جريمة دون ضحية) Victimless crime ، وأن القوانين ضد الدعارة تفضى الى جعلها سرية ، وتعرضها للسيطرة عليها من قبل نقابات اجرامية ، مثلما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية ·

راجع

— Wilson, Buffy " A new Look at the oldest profession (1978) pp. 320-330.

— Gill, Derek G., " Illigitimacy, Sexuality and the status of women (1977) pp. 337-351.

— Jones, Thomas E., " Prostitution and the Law (1951) pp. 201-207.

البوليس فى هـذا الشان فيقول : « أوقفتنا الامتيازات الأجنبيه عاجزين تماما وبلا آجل مسمى فى انتعامل مع المواخير الغير مرخصـة التى كان يديرها الأجانب . وقـد تحـدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى كارتيير Bimbashi Guartier (المقـدم) رئيس المباحث الجنائية ، وتحـدانى لأشـهر عـديدة عن طريق التغيير فى جنسية البـادرونا Padrona (٣٩) ــ لم يكن البوليس يستطيع أن يدخل منزل الأجنبى دون موافقة وحضور القنصل أو من يمثله . وعندما كنـا نصل الى المنزل مـع القـواص القنصلى الفرنسى لطلب السماح لنـا بالدخول من البـادرونا الفرنسية ، فان الشراعة الصغيرة للباب الأمامى تفتح ويعلن صوت قشرى أجش مبحوح أن (مدام ايفـون) قـد باعت المحل (لمدام جنتيلى) الايطالية التبعة ــ التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع أن ندخل . وفى الأسبوع التالى نصل مـع القواص الايطالى لنقابل بتغيير آخر فى جنسية البادرونا ــ ومع تزايد حـدة غضب البكباشى كارتيير ، جمع فى ليلة سبعة قواصـين قنصليين أمام الباب السريع الغلق ــ وتم هزيمة المديرات الزائفات واحـدة بعـد الأخرى ، وامكن الدخول الى المنزل وتطبيق القانون(٤٠) .

وفى ظـل هـذا العجز من جانب جهاز البوليس أمام الامتيازات الأجنبية تزايدت اعـداد المومسات الأوروبيات ومارسن تجارتهن فى حماية القوادين الايطاليين واليونانيين وغيرهم .

وتوضح الجـداول الخاصة بالدعارة فى القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة أعـداد المومسات الأوروبيات ــ الى جانب ايضاحات أخرى :

---

(٣٩) البادرونا Padrona هى مديرة المحل السكنى العام الايطالية التى تقـدم مساعدات لنزلاء محلها الذين هم من جنسيتها .

(٤٠) " Egyptian Service " op. cit., pp. 178-182.

عدد العاهرات اللاتي كن مقيدات بالسجلات في أول يناير سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات اللاتي قيدن في خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات اللاتي شطبن من السجلات خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦			قضايا جنح مختلفة ضبطت في الشوارع بتحريض المارة	عدد المنازل السرية التي اتخذ البوليس ضدها إجراءات
أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
٣٣٤	٧١٧	١٠٥١	٧٧	٢٦٠	٣٣٧	٨٦	١١٨	٢٠٤	٣٢٥	٨٥٩	١١٨٤	١٨٨٤	١٠٢
وفي سنة ١٩٢٧													
٢٣٢	٦٠٥	٨٣٧	٤٦	١٤٧	١٩٣	٧٩	١٤٢	٢٢١	١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٢٠٤٦	١١٩
وفي سنة ١٩٢٨													
١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٨٠	١٥٦	٢٣٦	٦٠	١٤٦	٢٠٦	٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٢٨٧٥	١٨٩
وفي سنة ١٩٢٩													
٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٤٣	٩١	١٣٤	٣٤	٨٣	١١٧	٢٢٨	٦٢٨	٨٥٦	١٧٢٣	٢٦٧
وفي سنة ١٩٣٠													
٢٣٣	٦٠٦	٨٣٩	٣٧	١٢٥	١٦٢	٥٨	٧٨	١٣٦	٢١٢	٦٥٣	٨٦٥	١٦٨٥	٢١٤

وفي سنة ١٩٣١

عدد الماهرات اللاتي كن مقيدات بالسجلات في أول يناير			عدد الماهرات اللاتي قيدن في خلال السنة			عدد الماهرات اللاتي شطبن من السجلات في خلال السنة			عدد الماهرات المقيدات بالسجلات في ٣١ ديسمبر			[illegible]	[illegible]
أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
١٩٩	٧٥	٧٣٦	٤٩	٢٥٤	٣٠٣	٦٨	١٥٧	٢٢٥	٦٦	٣٣٨	٤٠٤	١٥٨٦	٢٠٥
وفي سنة ١٩٣٢													
١٨٣	٦٣٣	٨١٦	٦٥	٣٣٩	٤٠٤	٨٤	٢٤٦	٣٣٠	١٦٤	٧٢٦	٨٩٠	[illegible]	[illegible]
وفي سنة ١٩٣٣													
١٦٠	٧٢٨	٨٨٨	٣٣	٢٣٢	٢٦٥	٥٣	٢٠٠	٢٥٣	١٦٠	٧٤٥	٨٨٥	٣١٨٣	[illegible]
وفي سنة ١٩٣٤													
١٣٦	٧٠٣	٨٣٩	٢٢	٢٢٣	٢٤٥	٤١	٢٤١	٢٨٢	١٣٥	٨٤٧	٩٨٢	٢٩٣٣	٣٥٦
وفي سنة ١٩٣٥													
١١٨	٧٣١	٨٤٩	٢٠	٢١٠	٢٣٠	٤٢	٢٣٣	٢٧٥	٩٧	٧٠٤	٨٠١	٣٠٤٠	٢١١
وفي سنة ١٩٣٦													
٩٨	٧٠٤	٨٠٢	١٩	٣٠٨	٣٢٧	٢٧	٢٨٩	٣١٦	٩٠	٧٢١	٨١١	٣٧٤٠	٣٦٣

ولا يتبادرن الى الذهن أن أعــداد المومسات الأوروبيات كانت فى تناقص كما تشير الاحصائيات فى بعض السنوات ــ فعــدد المنازل السرية (أى منازل الدعارة التى لم تقيد فى سجلات البوليس) كانت تتزايد طرديا مع انخفاض عــدد المومسات المقيدات بالسجلات[٤٢] مما يعنى أن انخفاض عــدد المقيدات فى السجلات كان يرجع الى اتجاه الدعارة الى (السرية) بحسبانها أكثر راحــة للمشتغلات بها من مضايقة البوليس والالتزام بالنظم واللوائح (كل مومس مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها ــ النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فورا للقنصلاتات التابعات اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات .... م ١٧ من لائحة بيوت العاهرات) ــ كذلك فان حالات ضبط المومسات من جنسيات مختلفة فى الشوارع وهن يحرضن المــارة على الفسق Street Walkers كانت تتزايد على مدى سنوات الدراسة مما يعنى تزايد أعــداد المومسات بصفة عامة ــ ومن بينهن الأجنبيات .

وهكذا ــ وفى ظــل وجــود نظام الامتيازات الأجنبية الذى استغله القــوادون والبلطجية والمومسات الأجانب ــ فشل جهاز البوليس فى أداء مهمته الأمنية فى مواجهة جريمة تدمر الخلق القــويم والفضيلة .

ومثلما فعلت الامتيازات الأجنبية بالدعارة ــ كذلك فعلت بالمخــدرات ، فقــد كانت هــذه التجارة حكرا على الأجانب تقريبا لدرجة ينطبق عليهم فيها تلك التسمية التى أسماها أياهم (اللواء توماس رســل) حكمدار بوليس العاصمة وأول مدير لمكتب المخابرات العــام للمواد المخــدرة فى مصر :

---

(٤٢) كانت مناطق البغاء العلنى المصرح به خلال الفترة موضوع الدراسة هى (وش البركة ــ الوسعة ــ حى زينهم ــ حى باب الشعرية) وفى عام ١٩٢٦ الغى البغاء الرسمى من حى زينهم وانتقلت النساء منه الى البغاء الرسمى بباب الشعرية .

راجع التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٦ .

بارونات المخـــدرات ـــ فمن مصانع الهيروين والكوكايين Drug Barons
فى سويسرا وفرنسا وأستانبول خرجت آلاف الأطنان من المخـــدرات البيضاء (تمييزا لهـــا عن المخـــدرات السوداء وهى الحشيش والأفيون) لتغمـــر الأسواق المصرية ـــ ولتدمر الأجساد والأرواح .

ولست فى مجال الحـــديث عن التدمير الذى تحـــدثه هـــذه السموم التى غزت مصر بدءا من عام ١٩١٦ ـــ ويكفى أن أقـــول أنها تقتل فى مدى شـــهور قليلة من الادمان .

بدأ الكوكايين يأخـــذ طريقه الى مصر فى عام ١٩١٦ ، وتبعه الهيروين ـــ ولم يكن من السهل مواجهة هـــذا الخطر ـــ فقد كانت الحيازة أو التهريب مجرد مخالفة عقوبتها القصوى (١ جنيه) أو حبسا لمدة أسبوع . وكان الرائد الأول للهيروين فى مصر هـــو صيدلى يونانى تخصص فى بيع المخدر فى صيدليته التى اصبحت طـــوابير الشمامين تقف أمام بابها . وجاء أول تحـــذير بالخطر المدمر من (بولاق) ـــ فبعـــد أن كانت تضم الجماعات الصعيدية القـــوية البنية ، اذا بها تتحول الى مباءة تضم البقايا الآدميـــة للذين أصابهم مرض الادمان .

بدا واضحا بعـــد عام ١٩٢٠ أن المخـــدر الأبيض قـــد أحكم قبضته على مصر ـــ ثم شرع فى الانتشار خاصة فى المدن ، وكانت العقوبة فى ذلك لا تقف حائلا دون تفشى الوباء .

فى عام ١٩٢٥ صـــدر أول قانون للمخـــدرات ـــ الذى جعل من الحيازة والاتجار جريمة يعاقب عليها بالحبس سنة وغرامة ١٠٠ جنيه . لكن سعر كيلو الهيروين تسليم المصنع فى أوروبا والبالغ قـــدره سبعة عشر جنيها ، وسعر الكيلو فى سوق الجملة والبالغ قـــدره ١٢٠ جنيه ـــ قلل من قيمـــة العقوبة . ومع نهايات ١٩٢٥ كان السعر فى القاهرة قـــد ارتفع الى ٣٠٠ جنيه بينما واصـــل الادمان انتشاره فى البلاد . وفى ذلك الوقت عـــدل القانون ليصل بالعقوبة الى خمسة سنوات سجن والف جنيه غرامة .

بدا واضحا — رغم القبض على الكثير من تجار المخـــدرات المحليين — أن العـــدو الأول للبلاد هـــو المهرب الأجنبى المقيم فى مصر والذى كان عرضة لعقوبة (مخالفة) تافهة من المحاكم المختلطة — بفضل الامتيازات الأجنبية ، بينما كان زميله المواطن المحلى عرضة لعقوبة تصل الى خمس سنوات سجن وألف جنيه غرامة .

وفى هـــذا المقام يقول اللواء توماس رســـل حرفيا :

« It is hardly possible for anyone who has not had actual experience of them to appreciate the enormous difficulties that the Capitulations put in the way of the Police generally, and particularly in the fight against the drug trade ...... had it not been for the protection that the foreign trafficker derived from them, the narcotic problem in Egypt would never have reached the magnitude it did and the ninety percent, improvement today could have been achieved a quarter of the time with a quarter of the expenditure of police time, funds and energy.

من الصعب لأى شخص ليس له خبرة فعلية أن يقـــدر الصعوبات الضخمة التى وضعتها الامتيازات الأجنبية فى طريق البوليس بصـــفة عامة ، وفى طريق محاربة تجارة المخـــدرات بصفة خاصة .... ولولا الحمـــاية التى كان يحصل عليها المهرب الأجنبى من هـــذه الامتيازات — ما كان يمكن لمشكلة المخـــدرات فى مصر أن تصل الى هـــذا القـــدر الذى وصلته ، ولكان التحسن بمقـــدار ٩٠٪ الذى حـــدث فى الأربعينيات قـــد أمكن تحقيقه فى ربـــع الوقت بربـــع التكاليف التى تحملهـــــا البوليس — فى المصروفات ، والطـــــاقة »[٤٣] .

تدفقت — فى ظل هـــذه الحماية الدولية — أطنان المخـــدرات — عن طريق الموانىء المصرية وبواسطة السفن الأجنبية — فابتلع السوق المصرى

(٤٣) Egyptian Service, op. cit., pp. 228.

فى عام ١٩٢٩ (١٣٦٨٥ كيلو جرام) من الكوكايين والهيروين والأفيــون والحشيش والمنزول والمواد الأخرى ــ وفى عام ١٩٣٠ بلغت الكمية (١٠٧٧١ كيلو جرام) ــ عام ١٩٣١ (٦٨٤٤) ــ عام ١٩٣٢ (٥٨٨٦) ــ عام ١٩٣٣ (٢٢١٢) ــ عام ١٩٣٤ (١١٨٥) ــ عام ١٩٣٥ (٧٥٢) ــ عام ١٩٣٦ (١٠١٦) كيلو جراما[٤٤] .

وقــد قسم المشتغلون بتجارة المواد المخــدرة فى مصر عام ١٩٢٩ وعــددهم ١٦١٤ تاجرا الى فئات حسب خطورتهم وحجم معاملاتهم ــ فكانوا كالآتى حسب جنسياتهم :

---

(٤٤) المنزول هـو عبارة عن معجون مركب من الحشيش والجـذور والداتورة وبعض عطارة أخرى - والمواد الأخرى هى (شوكولاته مخلوطة بحشيش) أو (مخلوط من الكوكايين أو الهيروين مع بعض سلفات) أو (مورفين) - راجع التقرير السنوى الصادر عن مكتب المخابرات العام للمواد المخـدرة عن عام ١٩٣٠ - و[illegible] السنوى لذلك المكتب عن عام ١٩٤٠ .

	يونانيون	بريطانيون	ايطاليون	فرنسيون	مصريون	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المجموع
تجار كبار	١٠٠	٢٥	١٥	٩	١٨	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٦٩
وسطاء كبار	٢	٣	٥	٢	٤٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	٦٤
تجار صغار	٢	١	١	٢	١٠٨٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩٥
وسطاء صغار	١	١	—	—	٢٨٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨٦
المجموع	١٠٥	٣٠	٢١	١٣	١٤٣٨	١	١	—	—	—	—	—	—				—	١٦١٤

وفي عام ١٩٣٠ كانوا كالآتي موضوعاً في الاعتبار أن مجموعهم الكلي كان ٣١٢٨

تجار كبار	١٥[illegible]	٥٦	٩٣	٧٦	٥[illegible]	٥	٥	١	٢	٢	—	—	٣	٤	١	٦	٢	٤٦١
وسطاء كبار	١٦	٢	—	١٣	١٣٤	—	—	—	١	١	٢	[illegible]	٢	١	—	١	—	٣٢٢
تجار صغار	—	—	—	—	٢٠٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٢٠
وسطاء صغار	—	—	—	—	٣٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٢٥
المجموع	٣١٧	٥٨	٩٣	٨٩	٢٥٣١	٥	٥	١	٣	٣	٢	١	٥	٥	١	٧	٢	٣١٢٨

وتكشف الاحصائيتان عن سيطرة الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والايطاليين والفرنسيين على تجارة المخـــدرات فى مصر ، سيطرة بلا منافسة بينما تكشف الاحصائيات عن الدور التافـــه للمصريين فيها — فهم يشكلون فقط صغار التجـــار الذين يبيعـــون بالتجزئة للمتعاطين ومن البديهى أن التجارة — أى تجارة ، تكون دائما بيد التجار الكبار .

من بين ١٦٩ تاجرا كبيرا للمخـــدرات فى مصر عام ١٩٢٩ ، كان ١٥٠ منهم من الأوروبيين — وشكل اليونانيون الأغلبية العظمى من هؤلاء التجار .

وفى عام ١٩٣٠ كان التجار الكبـــــار الأجانب (٤٠١) تاجرا من بين المجموع العام وقـــدره (٤٦١) — وحاز الأغلبية فى هـــذا العدد اليونانيون والبريطانيون والايطاليون والفرنسيون — وهم من بين الجنسيات المتمتعـــة بالامتيازات الأجنبية .

وتكشف الاحصائيات أن اعـــداد التجار الكبار الأجانب كانت فى تزايد — مما يعنى ثقتهم فى مناعة موقفهم وقصور أجهزة البوليس المصرى عن الوقوف فى وجـــه نشاطهم المدمر — بل أنهم عندما انتعشت تجارتهم فى ظل الامتيازات الأجنبية تحـــولوا أيضا الى مهنة الوساطة فى تجارة المخـــدرات التى كانوا قـــد تركوها فى السابق للمصريين — فبلغ عـــدد الوسطاء الكبار الأجانب عام ١٩٣٠ (١٨٧) من مجموع الوسطاء الكبار البالغ (٣٢٢)[٤٦] .

ولتأكيد حقيقة مناخ الحرية الذى كان ينعم به أصحاب الامتيازات الأجنبية فى تجارتهم التى دمرت البـــلاد — نقـــول أنه من بين ١٥ قضـــية اتجار فى المخـــدرات نظرتها المحكمة القنصلية البريطانية عام ١٩٢٩ كانت الأحكام فى ١٤ منها بالسجن لمدد تختلف ما بين شهر واحـــد وستة شهور — أما الحكم بالسجن لمدد تختلف ما بين سبعة شهور واثنى عشر شـــهرا فكان فى قضية واحـــدة فقط — ومن ١٩ قضية نظرت عام ١٩٣٠ كان الحكم فى واحـــدة بغرامة قـــدرها عشرة جنيهات — و ١٦ بالسجن من شـــهر

---

(٤٦) المرجع السابق .

واحــد الى ستة اشهر والباقى بالغرامة التى تتــراوح ما بين ١٠ ، ٤٠ مايــــ
و ١٢٠ جنيها ــ وكذلك كان الامر مــع المحاكم القنصلية الفرنسية واليونانية
والايطالية والرومانية ــ والخلاصه ان اقتصر احكام هــذه المحاكم كانت
السجن لمدد لا تزيد عن سنتين وهى عقــوبات لا تردع العصابات الاوروبية
التى نسجت شباكها بين مصر وألمــانيا وسويسرا وفرنسا وفيينا وغيرها(٤٧)

---

(٤٧) المرجــع الســابق ـ وتوضح القائمه التاليه جنسيات بعض تجار المخــدرات في مصر في الفترة موضوع الدراسة :

ـ من اليونان : ينى سيريانوس Jean Syrianos ـ الكسندر زيرونسيكوس Alexander Xeroutsikos ـ كوستى كالوبس Costis Caloupis

ـ جورجى ياناس Georges Yanas نيقولاس تسيتوريس Nicolas Tsitouris

ـ ستافرو أيواناتوس Stavro ioannatos ـ جــورجى كاتسانس Georges Catsanis

ـ ديمترى ديكيتاس Dimitri Dikitas ـ تيــودور كاتاريلوس Theodore Katrellos

ـ قنسطنطين بايدوسيس Constantine Paidousis

ـ من ايطاليا : حسين محمد ابو حجيار (طرابلسى) ـ عمران عريبى عمران (طرابلسى) ـ على ابراهيم حسن الجبرتى (طرابلسى) ـ عبد الرازق عمر البــورى (طرابلسى) ـ جــوزبى كاســـترو Guiseppe Castro ـ ميشيل ميزاكابو Micel Mezzacapo

ـ على سليمان محمد الفيتورى (طرابلسى) ـ جيوفانى كاستيلا Giovanni Castello

ـ يعقوب شالوم لوزون (طرابلسى) ـ عطية رومانو ـ من بريطانيا : سافاس ســوتيريو Savas sotiriou بنــايونى قنسطنطينو Panayotis Contantinis

ـ ديمتريوس ارجيرو Demetrios Argyrou ـ كرياكوس قنسطنطينو Kiriacos Constantinou ـ جورجيوس سافاكوروزو Georgios Savu Kourouzou

بريكليز بريكيوس Preclis pericleus (كرياكوس أندريو حادجى يوانو) Kyriacos Andreou Hadjiyoannou ـ قاسم محمد الهندى ـ ديموثينيس نيقولا وكاناكاس Demothenis Nicolau Kanakas ـ فيليب ليفيفــر Philip le Feuvre

من فرنسا : اسماعيل عبد الحميد السيد الوزيرى (تونسى) ـ محمد السيد أحمد المغربى وشهرته رمضان (تونسى) ـ صلاح عبد السلام على الحــداد (تونسى) ـ محمد محمد المزاغينى (تونسى) ـ شعبان احمد عباس حافظ (تونسى) ـ محمد صالح التوانى (جزائرى) ـ مراد محمود بن حموده الجورانى (تونسى) ـ اسرائيل زجــدون (جزائرى) ـ جاك ســـكابا Jocques Scoba ـ انطــوان شــيرر (ســويسرى) Antoine Scherrer

ايليــا جليكمــان Elia Glickman ـ ايلى شاسكاس Elie Chaskes

ـ توماس زكاريان Thomas Zakarian ـ جشوا فريدمان Josua Friedmann

كصحابة (زيلنبس) فى انتسا ، وفيكتور فولى ، وينى باليانى وجورج كتسانس وجريجورى كرونو بولو وميشيل فالافانى وبنايوتى ريفو بولوس وجـورج اسطاماتى بولو ومارى لويتفولو وديمترى موراكس فى مصر — ومصـانع (منتى) بزيوريخ — (وروسلر) بمولهاوس(٤٨) .

هكذا استشرت المخـدرات فى مصر دون ضابط — وأثبتت الحقـائق فشل جهاز البوليس فى ايقاف تيارها — بفضل الامتيازات الأجنبية .

ويبدو أن هـذه (الامتيازات) لم تكن عاملا مساعدا على استشراء البغاء والمخـدرات فقط — كان للأجانب دور غير قليل فى مجال الجرائم الأخرى كالقتل والشروع فيه والضرب وما الى ذلك .

يلفت النظر عند استقراء الاحصائيات أن عـدد جنايات القتـل والشروع فيه الواقعة من أجانب على وطنيين فى عام ١٩٣٤ كانت سبعة فى مقابل ثمانية من وطنيين على أجانب — وفى عام ١٩٣٥ ارتفعت الجنـايات من أجانب على وطنيين الى عشرة فى مقابل سبعة من وطنيين على أجانب — وانخفضت فى عام ١٩٣٦ الى ثمانية فى مقابل ثلاثة عشر من وطنيين على أجانب — ووجـه لفت النظر يرجـع الى اقتراب الجنايات الواقعـة من الطرفين على بعضهما عـددا رغم الفارق العـددى الهائل بين الطرفين — وحقيقة أن الأجانب كانوا يمثلون اقلية أيا كان عـددهم — مما يعنى أن الأجانب كانوا يتفوقون فى هـذا النوع من الجريمة على المصريين — وان تفوقهم هـذا كان بالطبع يرجع الى الحماية التى كفلتها الامتيازات لهم .

أما جنح الضرب فقـد تفوق فيها الأجانب على المصريين خلال السنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٥ — و ١٩٣٦ .

ففى عام ١٩٣٤ كانت جنح الضرب الواقعة من أجانب على وطنيين (٣٨١) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب .

---

(٤٨) المرجع السابق .

وفى عام ١٩٣٥ كانت هـذه الجنح (٣١٥) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب — أما فى عام ١٩٣٦ فقد كانت (٣٩٠) جنحة من أجانب على وطنيين فى مقابل (١٢٢) من وطنيين على أجانب[٤٩] .

وبصرف النظر عن الزيادة الواضحة فى جرائم الاعتداء على النفس من جانب الأوروبيين على الوطنيين — والراجع الى الامتيازات الأجنبية — فان النتيجة المترتبة على هـذا الوضع كانت تحطيم جسور الثقـة بين البوليس والجمهور الذى افتقـد الحماية والعـدالة من الجهاز الذى يفترض فيه أن يوفرها له — وهـو سبب جـديد من أسباب الفشل يضاف الى الأسباب الأخرى .

أما وقـد وفينا الظروف الخارجية التى تعالج أسباب فشل جهـاز البوليس فى أداء مهمته حقها — فاننا ننتقل الآن الى الظروف الداخلية للجهاز لعـل بحثها يكشف لنـا أسباب أخرى للفشل .

— لأحـوال القـوى البشرية العاملة فى أى مرفق دور كبير فى حسن قيام هـذا المرفق بعمله أو فشله فى هـذا العمل . وأحـوال القـوى البشرية عـديدة — منها ما هو اجتماعى — ومنها ما هو ثقـافى — ومنها ما هـو وظيفى ... الخ .

وجهاز البوليس بحسبانه جهازا يعتمد على القـوى البشرية ، لابد وأن يكون لهـذه القـوى دور فى أسلوب أدائه .

اعتمد جهاز البوليس فى مجال الامداد بالرجال على مستوى القاعـدة ، على فئتين هما : العساكر — والخفراء .

كان عساكر البوليس من أنفـار القرعة أو الرديف (المسرحين) الذين عجزوا عن دفـع البدل النقـدى الذى كان معمولا به أثناء الفترة موضوع

---

(٤٩) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المـدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره .

الدراسة للاعفاء من الخدمة العسكرية[50] . وكان هذا يعنى أن يكون عسكرى البوليس من أفقر طبقات الشعب من ناحية ، والعاجز فى نظر الجمهور عن أن يفتدى نفسه بعشرين جنيها من ناحية أخرى — وهما اعتباران لهما وزنهما عند تقييم شكل العلاقة بين البوليس والجمهور .

وفوق ذلك فقد كان السواد الأعظم من عساكر البوليس يجهلون القراءة والكتابة — وفى عام ١٩٢٧ كان عدد عساكر البوليس الاميين ١٠٣١٢ من مجموع العساكر فى الجهاز البالغ ١٣٦٢٣ — أى أن نسبة الأمية فى الجهاز كانت ٧٥٪ بصفة عامة — لكنها كانت تزيد عن ذلك فى بعض المديريات — فكانت ٩١٪ فى بعضها[51] .

وفى القاهرة عاصمة البلاد كان ١٠٪ فقط من أفراد البوليس عام ١٩٢٦ لهم المام بالقراءة والكتابة — و ٩٠٪ لا دراية لهم بها . ويمكن استنتاج ما يترتب على ذلك خلال الممارسة من تعقيد الأمور واضطراب العمل وافلات المجرمين من العقاب واثارة شكوى الجمهور من سوء التصرف .

كانت رواتب رجال البوليس (العساكر والصف ضباط) خلال الفترة موضوع الدراسة كالآتى :

---

(٥٠) كان يحق لكل شخص أن يعفى من اداء الخدمة العسكرية فى نظير دفعه بدلا نقديا كالآتى :

(أ) عشرون جنيها مصريا فى أى وقت قبل اقتراعه أو اذا كان معاف وزال سبب اعفائه — وذلك فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال الاعفاء .

(ب) اربعون جنيها مصريا لمن لم يحضر أو يندب عنه أحدا للحضور امام مجلس الاقتراع وذلك فى أى وقت بعد ادراج اسمه فى كشوف الاقتراع وقبل فرزه طبيا .

(ج) مائة جنيه لمن يكشف عليه طبيا وذلك فى أى وقت بعد الكشف الطبى وقبل التجنيد .

راجع قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ .

(٥١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ — مرجع سبق ذكره .

عسكرى (نفر) بالمدن	٣٦ جنيه سنويا
عسكرى (نفر) بالمديريات	٣٣ جنيه سنويا
أونباشى (عريف)	٤٥ جنيه سنويا
جاويش (رقيب)	٤٨ جنيه سنويا
باشجاويش (رقيب أول)	٥٤ جنيه سنويا
صول (مساعد)	٦٠ جنيه سنويا[٥٢]

وكانت مدة الخدمة خمس سنوات تتجدد تطوعا — تنتهى ببلوغه سن الستين التى يمنح عند بلوغها مكافأة قدرها مرتب سنة واحدة — دون معاش.

ولعمرى أن راتبا كهذا ومكافأة لا تتجاوز الخمسين جنيها عند نهاية الخدمة يقذف به معها الى الخارج بعد قضاء خمس عشرة أو عشرين سنة ، لهى خير محرض لرجل البوليس على أن يمد يده ليتمكن من تحصيل الثروة دون التعرض الا للقليلمن انكشاف أمره — ولا عجب اذا وطد نفسه على الحصول على ما تصل اليه يده فى الوقت الذى يستطيع فيه عمل ذلك .

أما الخفير — وهو قوام الأمن فى المديريات ، فقد كان حاله أتعس — كان راتب الخفير الشهرى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٥٠ قرشا وهو راتب لا يقبل به الا العاطل الذى يئس من الحصول على عمل ذى قيمة أو الطامع فى اتخاذ الخفارة ستارا لانفاذ مقاصد شريرة .

وقد كشفت تقارير الأمن العام السنوية عن أن أغلب الخفراء من الأشرار مرتكبى الجرائم المخلة بالأمن من قتل وشروع فيه وسرقات بالاكراه

---

(٥٢) — Milner papers - Bodlean Library - Oxford - Box 32 Personal and Equipment Department

— Ministry of the interiour - from G. S. Howal Stuart to Deeds dated November 23, 1919.

وشروع فيها أو المتفقين مع اللصوص على ارتكاب الجرائم ومساعدتهم فى الافلات من العقاب وهؤلاء فى الواقع من أخطر العوامل فى زيادة الجرائم »[٥٣] .

ومن مجموع قوة الخفراء فى مديرية القليوبية عام ١٩٢٧ — والبالغ ٣٥١٢ فردا اتهم ١١٠ خفيرا فى حوادث قتل وشروع فيه وسرقات باكراه وشروع فيها وتعطيل قطارات وسرقات بسيطة واحراز مواد مخدرة واتلاف مزروعات على الوجه الآتى :

قتل	٨ خفراء
شروع فى قتل	٤
سرقة بالاكراه	٢
تعطيل قطارات	١
اتلاف مزروعات	١
جنايات أخرى	١
جنح سرقات وشروع فيها	٢٠
احراز مواد مخدرة	٣
جنح أخرى	٧٠
	١١٠

وبلغ عدد من حوكم منهم بمجالس عسكرية بسبب اهمالهم فى الخدمة أو تسترهم على المجرمين ٥٨ خفيرا — وعدد من رفتوا بسبب سوء سلوكهم ١٠٩ خفيرا[٥٤] .

اذن فقد تجمع فى القاعدة العريضة لجهاز البوليس أسوأ آفتين (الفقر والجهل) — ولا يمكن للمرض أن يكون بمنأى عن أمثال هؤلاء الأفراد (العساكر والخفر)— فأى أمن هذا الذى يرجى من جهاز قوامه هؤلاء ؟

(٥٣) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ — مرجع سبق ذكره .

(٥٤) المرجع السابق .

ـ يؤخـذ من احصائيات التعـداد السكانى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ان متوسط تعـداد السكان فى مصر كان حوالى ١٤ مليون نفس تقريبا[٥٥] .

ويؤخـذ من احصائيات اعـداد القـوات المشتغلة بالأمن العام فى نفس الفترة أن المتوسط كان يدور حول ١٥٠٠٠ رجل بوليس . بنتيجة مؤداها انه كان يوجـد عسكرى بوليس وأحـد لكل ٩٣٣ مواطن[٥٦] ـ وبعيدا عن مناقشة صلاحية هـذه النسبة لحفظ الأمن أو عـدم صلاحيتها فان الانتبـاه لابد أن يلفت الى أنه قبل اصـدار حكم فى هـذا الأمر ينبغى معرفة أن أساس تحـديد قـوات البوليس لابد أن يبنى على اعتبارات خمسة هى :

١ ـ مساحة المنطقة التى يجب على البوليس حفظ الأمن فيها .

٢ ـ عـدد السكان الذين يقيمون فى هـذه المنطقة .

٣ ـ عـدد الجنايات التى تقع عادة فى المنطقة وعـدد المشبوهين والمراقبين فيها .

٤ ـ سهولة المواصلات والانتقال فى المنطقة أو صعوبتها .

٥ ـ نوع الأعمال التى يطلب من البوليس أداؤها فى منطقة معينة .

فاذا أمكن النظر فى هـذه الاعتبارات بحسب أحـوال كل جهة من الجهات فانه يكون من السهل تحـديد قـوة البوليس الملائمة لمثل هـذه الجهة تحـديدا كافيا[٥٧] .

---

(٥٥) كان تعداد ١٩١٧ هـو ١٢٧١٨٢٥٥ ـ وتعداد ١٩٢٧ هـو ١٤١٧٦٩٥٠ ـ وتعـداد ١٩٣٧ هـو ١٥٩٢٠٦٣٠ .

(٥٦) تقارير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٦ ـ مراجع سبق ذكرها .

(٥٧) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٩ .

لكن واقــع الحال يفيد أن قوات البوليس بصفة عامة كانت قليلة بالمقارنة باتساع العمران وزيادة عــدد السكان ـــ وخاصـــة عندما بلغ تعـداد سكان القطر المصرى ٢٥٥ر٩٠٤ر١٥ فى تعـداد ١٩٣٧ (٥٨) ــ وأن الاعتبارات الخمسة التى سقناها فى السطور السابقة كانت بعيدة عن تقدير المخططين لجهاز البوليس .

ـــ تفاوتت مستويات ضباط البوليس الثقافية تبعا للتغيرات التى ألمت بأسلوب الحاقهم بالجهاز .

فقـــد كان مصـــدر امداد جهاز البوليس بالضباط أكثر من واحـــد ـــ كان هناك مصدر (مدرسة البوليس والادارة) ومصدر (ضباط الجيش الملحقين بالبوليس) ومصدر (الضباط من تحت السلاح Rankers) .

يرجع عهد انشاء مدرسة البوليس الى عام ١٨٩٦ ـــ وقـــد تراوحت شروط القبول فيها حتى عام ١٩١١ بين توافر شروط اللياقة فقط والحصول على الشهادة الابتدائية ـــ حتى كان عام ١٩١١ عندما صـــدر الأمر العالى بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ الذى اشترط فى الطالب أن يكون حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف العمومية ـــ مع جعل مدة الدراسة بالمدرسة (أربع سنوات منها سنتان للتحضير وسنتان للدراسة القضائية والادارية ، كما قضت المـــادة الحادية عشرة بقبول الحائزين على شـــهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية بالسنة الثالثـــة مباشرة ـــ (أما الناجحون فى القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانيـــة) (٥٩) .

كانت المواد التى تدرس للطلبة فى ذلك الوقت هى :

---

(٥٨) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٧ .

(٥٩) نظارة الداخلية ـ قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لمدرســـــة البوليس والادارة) .

اللغة العربية ــ اللغة الانجليزية ــ اللغة الفرنسية ــ أخلاق وديانة ــ قانون الصحة ــ الكيمياء والطبيعة ــ التاريخ والجغرافيا ــ الرياضة ــ الرسم ــ نظام القضاء ــ مقدمة القوانين ــ الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية) ــ قانون العقوبات العام والخاص ــ قانون تحقيق الجنايات ــ قانون البوليس بما فيه القسم المالى ــ اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب ــ القانون الادارى ــ انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث ــ مبادىء القانون المدنى ــ الاسعافات الطبية ومبادىء الطب الشرعى .

ولم يكد يعمل بهذا القانون حتى صدر قانون جديد فى العام التالى اشترط فى الطالب أن يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية ــ فاذا لم يتقدم للمدرسة العدد الكافى من حملة هذه الشهادة يؤخذ الطلبة من ساقطيها « بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول » ــ فاذا لم يتوافر العدد الكافى من هؤلاء أيضا (يؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول) ــ كما جعلت مدة الدراسة سنتان فقط ، وأجيز لناظر الداخلية أن يلحق بطريق الاستثناء ــ وفى أول سنة من العمل بالقانون الجديد (الناجحين فى امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التى تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد دون مراعاة شروط المادة الثامنة) التى اشترطت الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ساقطيها أو الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول ــ بمعنى أن الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة وفقا لنظام عام ١٩١١ (أى الحاصلين على الشهادة الابتدائية) كان يمكنهم أن يلتحقوا بالسنة الأولى بالنظام الجديد ليتخرجوا بعد سنتين فقط ــ بدلا من أربعة سنوات حسبما كان يقضى النظام القديم(٦٠) .

وقد جعل منهج التدريس كالآتى :

---

(٦٠) نظارة الداخلية ــ قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

اللغة العربية ــ لغة اجنبية ــ الشريعة الاســــلامية (الأحـــوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية)ــ قانون العقوبات (عام وخاص) ــ قانون تحقيق الجنايات ــ قانون البوليس بما فيه القسم المـــالى ــ اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب ــ القانون الادارى ــ انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث ــ الاسعافات الطبية وقانون الصحة ــ محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

ويلاحظ أنه قـــد استبعد من مواد الدراسة فى القانون الجـــــديد احـــدى اللغتين الأجنبيتين فصارت لغة أجنبية واحـــدة يبـــــدو أن أمر اختيارها ترك للطالب ــ كما استبعد تدريس الكيمياء والطبيعة ــ والتاريخ والجغرافيا ــ والرياضة ــ والرسم ــ ونظام القضاء ــ ومقـــدمة القوانين ــ ومبادىء القانون المدنى ــ الأمر الذى يعـــد رجعـــة الى الخلف فى مجال تعليم الضباط فى العقـــد الثانى من القرن العشرين .

وقـــد استمر التعليم فى مدرسة البوليس والادارة وفقا لهـــذا المنهج حـــوالى ثلاثة عشر عاما ــ وهى مدة تكفى لتخريج ما لا يقل عن عشرة دفعات من الضباط[٦١] ، حتى جاء عام ١٩٢٥ وفيه صـــدر مرسوم جـــديد بنظام مدرسة البوليس والادارة اشترط لقبول الطالب ان يكون حائزا على

---

(٦١) التحقت الدفعة الأولى وفقـا للنظام الجـديد عام ١٩١٣ وتخرج البعض منها فى يوليو ١٩١٤ والبعض الآخر فى يوليو ١٩١٥ وكان عـددهم ٣٦ طالبا أغلبهم حاصـــل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) ــ وكان بينهم واحـد فقط حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) ــ وواحـد فقط حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية ــ وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩١٦ . وكان عـددها ٢٧ طالبا ــ والثالثة عام ١٩١٧ وكان عـددها ٢٩ طالبا ــ والرابعة عام ١٩١٨ وكان عـددها ٢٩ طالبا ــ والخامسة عام ١٩١٩ وكان عـددها ٣٠ طالبا ــ والسادسة عام ١٩٢٠ وكان عـددها ٣٩ طالبا ــ والسابعة عام ١٩٢١ وكان عـددها ٥٤ طالبا ــ والثامنة عام ١٩٢٢ وكان عـددها ٤٠ طالبا ــ والتاسعة عام ١٩٢٣ وكان عـددها ٥٩ طالبا ــ والعـــاشرة عام ١٩٢٤ وكان عـــددها ٦١ طالبـــــا والحـــادية عشرة وكان عام ٩٨ طالبا تخرج منهم ٥٣ طالبا عام ١٩٢٥ و ٤٥ طالبا عام ١٩٢٦ ــ وكان مجموع خريجى هـــذا النظام ٤٩٢ ضابطا ــ راجع كلية البوليس الملكية ــ الكتاب الذهبى ١٨٩٦ ــ ١٩٤٦ ــ أسماء حضرات الضباط خريجى الكلية ابتدآء من ١٨٩٦ الى ١٩٤٦ .

شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) من وزارة المعارف العمومية — وجعلت مدة الدراسة ثلاث سنوات . وقد كانت مواد الدراسة فى هـذا النظام هى :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية والفرنسية — مقـدمة القوانين مع مبادىء القانون — الشريعة الاسلامية (الأحـوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) — قانون العقوبات العام والخاص — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المـالى — القانون الادارى بمـا فيه لوائح الضرائب — تحقيق الجنايات العملى (انشاء المحاضر وعمـل التحقيقات الجنائية والمباحث — مبادىء التشريح والفسيولوجيا ومبادىء الطب الشرعى والاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات فى تهـذيب الأخـلاق وفى الآداب الدينية)[٦٢] .

ويلاحظ أن مقررات الدراسة فى عام ١٩٢٥ لم تتطور كثيرا عن تلك التى كانت فى عام ١٩١١ ، كما يلاحظ تميز مقررات الدراسة بالطابع النظرى والميل الى حشو عقلية الطالب فقط دون تزويده بالتدريب العملى اللازم لوظيفتـه المسـتقبلة .

خلت الدراسة فى مدرسة البوليس والادارة بعـد مضى ربع قرن من القرن العشرين من تعليم اللغات اللازمة الأخرى كالايطاليـة واليونانيـة والألمـانية — وخلت من تعليم أساليب وطرق وحيل المجرمين — وكيفيـة تعقبهم — والطرق العملية — والنقط الدقيقة التى يكون من شأنها اثبـات الجريمة والتعرف على المجرمين — وخلت من تعليم كيفية البحث والتحرى واختبار الأشخاص لمعرفة مبلغ صـدقهم فى رواياتهم لامكانتقـدير قيمة الاعتماد عليهم — وخلت من تعليم كيفية المراقبة وكيفية اخفاء وتهريب المواد المخـدرة وكيفية التنكر وكيفية استدراج الأشخاص وعـدم الدخـول فى مناقشات مباشرة فى المواضيع المطلوبة حتى لا يفهمون الغرض المقصود من

---

(٦٢) مرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والادارة — الوقائع المصرية العـدد ٢٥ فى ٢٩ يونيـو ١٩٢٥ .

الحوار — وخلت الدراسة من تعليم السباحة والمهارات البدنية والقفز والتسلق وكيفية ضبط الأشخاص وانقاذ الغرقى والمختنقين وغير ذلك من المهارات والخبرات التى كان يفتقر اليها البوليس فى الفترة موضوع الدراسة(٦٣) .

فى عام ١٩٣١ أنشىء بمدرسة البوليس والادارة قسم يلحق به حاملو ليسانس الحقوق ليدرسوا به أربعة أشهر فقط — وقد تخرج منهم فى يونيو ١٩٣١ (٢٢) ثم أوقف العمل به حتى أكتوبر ١٩٣٧ — لما لوحظ من خلال التقارير عن خريجيه شعورهم بالفارق بين ثقافتهم وثقافة زملائهم ورؤسائهم وعدم مساواتهم فى المرتب بزملائهم الذين عينوا فى وظائف النيابة والوظائف الفنية الأخرى — كما لوحظ أن المدة التى قضوها بمدرسة البوليس (أربعة أشهر) لم تطبعهم بالطابع العسكرى الواجب لعدم كفايتها(٦٤) .

وهكذا غلب على أسلوب التعليم فى جهاز البوليس طابع التقلب — وهو ما سنرى أثره فى الجهاز نفسه فيما بعد .

للجيش صلة لم تنقطع بجهاز البوليس من قديم . فهو (البوليس) منذ تاريخ مصر الحديثة عسكرى النشأة ، سداه ولحمته من عساكر الآلايات العسكرية وضباطها . بل أن نقل الضباط من الجيش الى البوليس وعودتهم كان يتم وفق أوامر نظارة الحربية حتى لتكاد تحسب (البوليس) احدى وحدات الجشين . وفى عام ١٨٩٦ فقط صدرت أول تعليمات من

---

(٦٣) القائمقام مرقص فهمى « اقتراحات القائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام وأقسام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم واصلاح حال ضباط ورجال البوليس — مايو ١٩٣٧ .

(٦٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره وقد كان هؤلاء قبل التحاقهم بقسم الليسانس : ٧ كتبة درجة ثامنة ببوليس مصر والاسكندرية — ٢ كتبة درجة ثامنة بوزارة الحقانية — ٤ كتبة درجة ثامنة بادارات وزارة الداخلية — كاتب واحد درجة ثامنة بمحافظة دمياط — كاتب واحد بقسم البلديات — كاتب واحد بوزارة المالية — كاتب واحد بمصلحة الجمارك — ٥ كتبة بوزارة الأوقاف — وقد منح هؤلاء الطلبة رتبة الملازم ثان المحلية عند تخرجهم — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٧٤ فى ١٩٣١/٧/٩ .

مجلس النظار (الوزراء) بابقاء ضباط الجيش الذين ينقلون الى البوليس ، فى هـــذا الجهاز اذا ما أمضوا مدة التجربة فيه (لا ينقل ضابط من الجيش الى البوليس الا برضائه ــ الضباط الذين ينتقلون الى البوليس يتعينون به فى بادىء الأمر تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور وفى خلالها يسوغ اعادتهم الى الجيش العامل فيما لو تقرر عـــدم لياقتهم لخـــدمة البوليس ويجوز فى أحـــوال استثنائية امتداد مدة التجربة المذكورة الى ثلاثة شـــهور أخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك ــ الضباط الذين لا يعـــودون الى الجيش اثناء مدة تجربتهم يصير تثبيتهم فى وظائفهم بالبوليس .

ومن الآن فصاعدا لا يجوز اعادة أحـــد من ضباط البوليس الى نظارة الحربية ــ والرتب التى يمنحونها فى البوليس لا تعطى لهم حقا للتوظف فى الوظائف الرئيسية بالجيش الا أنها تراعى عند الترقية واحتساب الأقـــدمية فى خـــدمة البوليس)[٦٥] . لكن هـــذه التعليمات لم تطبق بعناية على مدى السنوات الأربع الباقية من القرن التاسع عشر وسنوات القرن العشرين ، وظلت عملية نقل ضباط الجيش الى البوليس واعادتهم الى الجيش تتم بصورة عادية ــ الا أن العودة الى الجيش كانت تحـــدث أحيانا نتيجة لعـــدم تمضية الضابط مدة التجربة ــ التى كانت قـــد أصبحت سنة كاملة ــ بنجاح ، لكن هناك حالات عودة الى الجيش من البوليس دون ذكر للأسباب الداعية لذلك .

استمرت عملية تغـــذية جهاز البوليس بضباط الجيش حتى نهـــاية الفترة موضوع الدراسة بصورة طبيعية يمكن معها القول أن مصادر تغـــذية البوليس بالضباط كانت مدرسة البوليس والادارة ــ والجيش المصرى[٦٦] .

---

(٦٥) نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية – مجموعة القـــوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الأول – النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات – الادارة الداخلية – الباب الثالث – فى المستخدمين – الفرع الثانى (فى مستخدمى البوليس) – قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير ١٨٩٦ بشأن انتخاب ضباط البوليس . الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية .

(٦٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩١ فى ٦ـ٣ـ١٩٠١ – ١٦٨ فى ١٦ـ٤ـ١٩٠١ – ٤٤٢ فى ٤ـ٨ـ١٩٠٣ – ٦٦٢ فى ٢٢ـ١١ـ١٩٠٣ – ٤٧٢ فى ٢١ـ٦ـ١٩٠٦ – ١٢١ فى =

وفى عام ١٩٢٥ كان عـــدد ضباط الجيش المصرى العاملين بالبوليس كالآتى :

١	أميرالاى (عميد)	٤	صـــاغ (رائد)
٢	قائمقام (عقيد)	٩٢	يوزباشى (نقيب)
١٠	بكباشى (مقـــدم)	٥٢	ملازم أول
		٤٨	ملازم ثانى

بمجموع عام ٢٠٦ ضابطا[٦٧] ـــ ويمكن تعليل الزيادة فى اعــــداد الضباط المنقولين من الجيش الى البوليس عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦[٦٨] بتسليم وزارة أحمـــد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـــ ١٣ مارس ١٩٢٥) بالمطالب

=

١٤ـ٢ـ١٩٠٧ ـ ٣٧٩ فى ٢٢ـ٧ـ١٩٠٩ ـ ٥٠١ فى ١٤ـ٩ـ١٩٠٩ ـ ٣٠٢ فى ٢١ـ٥ـ١٩١٠ ـ ٣٧٦ فى ٢٨ـ٦ـ١٩١٠ ـ ٤٠٥ فى ١٢ـ٧ـ١٩١٠ ـ ٤٣١ فى ٢٧ـ٧ـ١٩١٠ ـ ٤٤٤ فى ١ـ٨ـ١٩١٠ ـ ٤٩٠ فى ٢٠ـ٨ـ١٩١٠ ـ ٢١٢ فى ٦ـ٤ـ ١٩١١ ـ ٢٥٣ فى ١٦ـ٤ـ١٩١١ ـ ٢٨٢ فى ١ـ٥ـ١٩١١ ـ ٣٠٨ فى ١٦ـ٥ـ١٩١١ ـ ٣٦٩ فى ١٣ـ٦ـ١٩١١ ـ ٣٧١ فى ١٣ـ٦ـ١٩١١ ـ ٣٨٤ فى ٢٢ـ٦ـ١٩١١ ـ ٤٠٤ فى ٢٩ـ٦ـ١٩١١ ـ

٤٢٧ فى ١١ـ٧ـ١٩١١ (وفى هـذا الأمر وزع أربعة وأربعون ضابطا من الجيش على وحـدات البوليس) ـ ٤٣٠ فى ١٥ـ٧ـ١٩١١ ـ ٤٦٨ فى ٢٦ـ٧ـ١٩١١ ـ ٤٩٨ فى ٦ـ٨ـ١٩١١ ـ ٥٧٥ ـ فى ٢٧ـ٩ـ١٩١١ ـ ٥٩٩ فى ٥ـ١٠ ـ١٩١١ ـ ٧٤٧ فى ١ـ١٢ـ١٩١١ ـ ٢ فى ١ـ١ـ١٩١٢ ـ ٣٧٠ فى ٢٥ـ٥ـ١٩١٢ ـ ٣١ فى ١٦ـ ١ـ١٩١٣ ـ ٤٧ فى ٢٣ـ١ـ١٩١٣ ـ ٢٢٢ فى ١٥ـ٤ـ١٩١٣ ـ ٤٣٦ فى ٢٢ـ٧ـ١٩١٣ ـ ١٣ فى ٨ـ١ـ١٩٢٠ وفى هـذا الأمر عين الصول (المساعد) محمد عفيفى مصطفى من الجيش المصرى ملاحظ للبوليس بالاسكندرية ومنح رتبة الملازم ثانى المحلية براتب ٧٢ جنيها سنويا ـ ٩٨ فى ١٦ـ٣ـ١٩٢٢ ـ ١٠٧ فى ٢٣ـ٣ـ١٩٢٢ ـ ٢١١ فى ١١ـ٦ـ١٩٢٢ ـ ٥١ فى ٢٥ـ١ـ١٩٢٣ ـ ٩٧ فى ٦ـ٢ـ١٩٢٣ ـ ٥٩٣ فى ٢٩ـ١٢ـ١٩٢٥ ـ ١٦١ فى ٢١ـ٣ـ١٩٢٦ وفى هـذا الأمر كان عـدد الضباط المنقولين الى الداخلية خمسة وخمسون ضابطا منهم ٣ برتبة القائمقام (عقيد) و ٢ برتبة البكباشى (مقـدم) و ١٧ برتبة الصاغ (رائد) و ١٦ برتبة اليوزباشى (نقيب) ـ و ١٧ برتبة الملازم أول ـ ٣٣٦ فى ٢٤ـ٨ـ١٩٢٧ ·

(٦٧) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء ٦ مايو ١٩٢٥ ·

(٦٨) أنظر الحاشية ٦٦ ـ الأمر العمومى ١٦١ فى ٢١ـ٣ـ١٩٢٦ ·

البريطانية الواردة فى انذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ الخاصه بـرجاع « جميع الضباط المصريين ووحـدات الجيش المصرى البحتة من السودان » — فى أعقاب حادث مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ — وتزايد اعـداد ضباط الجيش — كنتيجة لسحبه من الأورط (الكتائب) السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى ثم سلخت عنه بعـد تشكيل قـوة دفاع السودان فى ١٧ يناير ١٩٢٥ التى اقتصرت الخـدمة فيها على الضباط السودانيين .

فقد كان من بين مشروعات الحكومة لحل هـذه المشكلة ، توظيف هؤلاء الضباط بجهاز البوليس الذى كانت عملية تطوير نظام الخفراء فيه تجرى على قـدم وساق — وبالفعل فان الجهاز استوعب اعـدادا كبيرة من ضباط الجيش المصرى العائدين من السودان والزائدين عن حاجـة الجيش(٦٩) .

كذلك فان رفض كثير من الضباط السودانيين الخـدمة فى « قـوة دفاع السودان » الجـديدة — التى كانت شروط الخـدمة فيها تقضى بأداء يمين الولاء لحاكم السودان العام — أدى الى تدفق اعـداد منهم الى مصر — تمسكا بوحـدة وادى النيل — واستوعب جهاز البوليس أيضا هـذه الأعـداد خلال عام ١٩٢٧(٧٠) .

---

(٦٩) عن تفاصيل موضوع ضباط الجيش العائدين من السودان وخدمتهم بالبوليس عام ١٩٢٥ راجع الدكتور « جاد طـه » — بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ — ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية — العالمية للطبع والنشر — ١٩٨٠ ص ٦٢ — ٦٣ .

(٧٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٦ فى ٢٤—٨—١٩٢٧ (ضباط الجيش المستودعون المذكورون بعـد ينقلون لوزارة الداخلية ويلحقون بالجهات الموضـحة قرين اسم كل منهم اعتبارا من ٢٤—٨—١٩٢٧ : يوزباشى خضر على — يوزباشى ابراهيم عبد الرحمن — يوزباشى محمد صالح جبريل — يوزباشى فرج الله محمد — يوزباشى عبد الله النجومى — ملازم أول زين العابدين عبد التام — ملازم أول عبد الدايم محمد — ملازم أول ابراهيم فرج علام — ملازم أول سيف عبد الكريم — ملازم ثانى عبد العزيز عبد الحى — ملازم ثانى عبد الحميد فرج الله) .

راجع أيضا القائمة التى أوردها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه (فى أعقاب الثورة المصرية — الجزء الأول) ص ٢٠٧ — وفيها بعض الاختلاف فى الأسماء عن القائمة التى قدمناها .

والجـدول الآتى يوضح اعـداد ضباط الجيش المصرى الذى التحقوا بوزارة الداخلية على مدى الفترة ١٩٣٠ ـــ ١٩٣٨ :

السنة	أميرالاى	قائمقام	بكباشى	صاغ	يوزباشى	ملازمون	المجموع
١٩٣٠	١	٥	١٨	٢٧	٤٤	٢٠	١١٥
١٩٣١	٣	٣	٤١	٨	٤١	١٤	١١٠
١٩٣٢	١	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٥
١٩٣٣	—	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٤
١٩٣٤	—	٢	٤٠	٨	٣٧	١٣	١٠٠
١٩٣٥	—	٢	٤٠	٨	٣٦	١٣	٩٩
١٩٣٦	—	—	٣٠	٨	١٥	٣	٥٦
١٩٣٧	—	—	٢٩	٨	٨	٣	٤٨
١٩٣٨	—	—	٢٨	٨	٥	٣	٤٤[٧١]

وقـد شغل ضباط الجيش العاملين بجهاز البوليس وظائف عـديدة به ـــ منها ما كانوا يشتركون فيه مـع ضباط البوليس خريجى مدرسـة البوليس والادارة كوظائف ملاحظى البوليس ومعـاونى البوليس ومأمورى المراكز والأقسام ومساعـدى الحكمـدارين وضـباط الباسـبورتات (الجوازات) ـــ وأعمال المباحث الجنائية ـــ ومنها ما انفردوا به كوظائف الملاحظين ببلوكات الخفر ـــ ومعلمى قوات الخفر الجـديدة بالمديريات ـــ وضباط الخفر بالمراكز ـــ وداوريات الأمن العام وداوريات الهجانة ـــ وأعمال مخـازن البوليس .

ودون الخوض فى تفاصيل المناهج الدراسية بالمدرسة الحربية ـــ فان الحـد الأدنى الذى لا جـدال فيه ـــ هـو أن خبرات ضباط الجيش كانت

(٧١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى مصر عام ١٩٣٨ - مرجـع سـبق ذكره .

خبرات عسكرية بحتة لا صلة لهـا على الاطلاق بمسائل البوليس الجنائية المتعلقـة بالنشل والسرقة وتجـارة المخـدرات والدعارة وتسميم المواشى وتقليع المزروعات .

ولم يعـدم الجهاز على مدى تاريخه ارتقـاء الصفوف Rank and file الى مراتب الضباط ــ وقيامهم بالتالى بنفس المهام المسندة الى ضـباط البوليس(٧٢) ــ صحيح أنه لم تكن هناك ثمـة قواعـد لترقية الضباط من الصـفوف Rankers ، لكن هـذه القواعـد وضعت فيما بعـد وأقرت ترقية هؤلاء الى مراتب الضباط وفق نسب معينة من المجموع العام .

من هـذا الخليط المتنافر تكونت اللبنة الرئيسية فى جهاز البوليس ــ وهـو تكوين لا يساعد على قيام أى جهاز بواجبه على الوجه الأمثل ــ فما بالك بجهاز فى أهمية جهاز البوليس . فالقـدرات ترتبط بنوع الثقافـة التى حصلها الفرد ، والثقافة المتخصصة عماد العمل فى جهاز البوليس ولا أعتقد أنه فى ظـل خليط كهـذا يمكن أن يتوافر الانسجام الثقافى الذى يحتاجه الجهاز ــ ناهيك عن الانسجام النفسى بين الأفراد ــ والذى سنتعرض لـه فيما بعـد .

وما دمنا فى صـدد الحـديث عن تفاوت المستويات الثقافية وما ينبثق عنها ، فان استكمال البحث يقتضينا التعرض لشريحة كان لهـا دور مؤثر فى زيادة التنافر العضوى فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسـة ــ وأعنى بها « المدنيين فى جهاز البوليس » .

ظهرت الى جانب وظائف ضباط البوليس (ملاحظى البوليس ــ معاونى البوليس ... الخ) وظيفة أخرى هى وظيفة معاونى الادارة . وقـد ورد أول ذكر لهـذه الوظيفة فى قوانين البوليس ــ فى قانون البوليس الصادر

---

(٧٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام ١١ فى ١٠-١-١٩٠١ - ١٢٢ فى ٢٠-٣-١٩٠١ - ٤٦٣ فى ٢٣-٩-١٩٠١ - ٥١٦ فى ٢١-١٠-١٩٠١ - ٣٨ فى ١٧-١-١٩٠٥ - ١٣٨ فى ٢٠-٤-١٩٢٢ .

عام ١٨٩٧ — لكن أول وصف لطبيعة عملهم ورد فى (نظام البوليس الصادر عام ١٩٣٦) الذى جاء به (على معاون الادارة وملاحظ البوليس تنفيذ كل ما يصــدر اليهما من المــأمور أو نائبه من الأوامر وعليهما فيما يختص بضبط الحــوادث اتباع الاجراءات المبينة فى باب التحقيق ... الخ) ممــا يعنى أن معاون الادارة كان مساويا فى المرتبة لملاحظ البوليس (ملازم أول وثان) — يؤكد ذلك ما جاء فى (نظام البوليس) المشار اليه من أن (معاون البوليس هــو الموظف التالى للمأمور فى القسم أو المركز المعين به)[٧٣] .

حتى عام ١٩٢٣ كان معاونو الادارة يعينون من : كتبــــة المصالح الحكومية وكتبة الظهورات — والمبتدئين فى العمل الحكومى الذين لا تعرف مؤهلاتهم — ومستخدمى وزارة الحربية — ومستودعى الحربية — وضباط البوليس — ومأمورى المراكز — ومعاونى اسباتاليات — ومدرسى مدارس معلمى الكتاتيب التابعة لمجالس المديريات — ومستخدمى مصلحة عمــوم البوستة — وأمناء التوريدات فى المدارس — وكتبة المراكز — وكتبة تفتيش السجون — وكتبة محاكم المراكز[٧٤] .

وفى عام ١٩٢٣ قررت وزارة الداخلية جعل شهادة الليسانس فى الحقوق هى المؤهل الأساسى لوظيفة معاون ادارة — وفى عام ١٩٣٠ قررت أن لايعين فى هــذه الوظيفة الا من كان حاصــلا على شهادة الليسانس فى

---

(٧٣) وزارة الداخلية — « نظام البوليس والادارة » — مرجــع ســبق ذكره .

(٧٤) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١ فى ٥—١—١٩٠١ — ٧ فى ٦—١—١٩٠١ — ١٢٢ فى ٢٠—٣—١٩٠١ — ١٢٧ فى ٢٥—٣—١٩٠١ — ٣٢٠ فى ٣٠—٦—١٩٠٢ — ٣٤٥ فى ١٤—٧—١٩٠٢ — ٥٠٥ فى ٢—١٠—١٩٠٢ — ٥١٩ فى ٩—١٠—١٩٠٢ — ٢٢١ فى ٢٧—٤—١٩٠٣ — ٢٦ فى ١٥—١—١٩٠٥ — ٦٧ فى ٢٥—١—١٩٠٥ — ٥٠٦ فى ٤—٧—١٩٠٥ — ٥٢٦ فى ٢٦—٩—١٩٠٩ — ٢٢٧ فى ١٤—٤—١٩١٠ — ٣٨٤ فى ٤—٧—١٩١٠ — ٧٧٦ فى ٢٦—١٢—١٩١١ — ٢٧٧ فى ١٨—٤—١٩١٢ — ٢٨٦ فى ٢٣—٤—١٩١٢ — ٣١٨ فى ٦—٥—١٩١٢ — ٣١٨ فى ٦—٥—١٩١٢ — ٣٤٣ فى ١٥—٥—١٩١٣ — ١٠٣ فى ١٦—٢—١٩١٣ — ١٠٨ فى ٢٠—٢—١٩١٣ — ١٩٦ فى ١٣—٤—١٩١٣ — ٣٨٠ فى ٢١—٧—١٩١٤ — ٣٩٩ فى ٢٨—٩—١٩١٩ — ٩٨ فى ١٦—٣—١٩٢٢ — ٥١٩ فى ٩—١٢—١٩٢٣ .

الحقوق » ويكون قد تمرن تمرينا كافيا على الأعمال الكتابية بالوزارة أو فروعها وحسنت الشهادة فى حقه »(٧٥) .

أصبحت مدرسة البوليس منذ عام ١٩٠٦ مدرسة لتخريج ضباط .... ومعاونى ادارة — وتعدل اسمها لهذا السبب بدءا من عام ١٩١٠ الى مدرسة البوليس والادارة ، ونص فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ على أن « التلامذة الضباط الذين يتممون الدراسة المدرسية وينجحون فى الامتحان النهائى يعينون بصفة ملاحظى بوليس أو معاونى ادارة) حسب اختيارهم) وكذلك قانونها الصادر عام ١٩١١ — وذلك الصادر عام ١٩١٢ وعام ١٩٢٥(٧٦) — ومع هذا فلم يعين أحد من خريجى المدرسة بوظيفة معاون ادارة على الاطلاق خلال الفترة موضوع الدراسة .

حتى عام ١٩٢٧ كانت مدرسة البوليس والادارة قد خرجت ١٠٣٥ طالبا ، منهم ٢٢٥ من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، و ٨٣ من ساقطيها ، و ٢٨٥ بشهادة الكفاءة ، و ٣٥٤ من ساقطيها ومن حملة الابتدائية ، و ٨٨ من ساقطى الابتدائية — ومن عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٦ خرجت المدرسة ٢٩٤ طالبا منهم ٢٢ من حملة الليسانس فى القانون و ٢٧٢ من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان .

ويستخلص من ذلك أن الشريحة الرئيسية فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة كانت تضم من لا مؤهلات لديهم (الضباط من الصفوف) — اصحاب خبرات حربية (ضباط الجيش) — أصحاب مؤهلات أقل من الابتدائية — أصحاب مؤهلات أعلى من الابتدائية وأقل من

---

(٧٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ٢-٦-١٩٣٠ — القرار الوزارى رقم ١٦٩ فى ٢٧-٥-١٩٣٠ — وقد أنشىء فى كلية البوليس قسم دعى (قسم الادارة) فى عام ١٩٤٦ يلحق به حملة ليسانس الحقوق لتخريج معاونى الادارة .

(٧٦) نظارة الداخلية — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ — وقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ والقانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة — ومرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والادارة فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ .

الكفاءة ـــ أصحاب مؤهلات أعلى من الكفاءة وأقــل من شـهادة اتمـــام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ـــ أصحاب مؤهل الابتدائية ـــ أصحاب مؤهل شهادة اتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ـــ أصحاب مؤهل الليسانس فى القانون ـــ موضوعا فى الاعتبار أن العبرة فى تسلسلهم الرئاسى لم يكن المؤهل وانما كان تاريخ الالتحاق بالخـدمة ـبمعنى أنه كان يمكن والحالة هـــذه أن يخـــدم ضابط حاصل على الليسانس تحت رئاسة ضابط لا يحمل مؤهلا أو مؤهلاته حربية ـــ أو تحت رئاسة مدنى ... وهكذا .

فاذا أضفنا الى ذلك أن الجهاز كان يطعم فيما يتعلق بالشريحة العليا منه (المديرون والمحافظون ووكلاؤهم ، ومفتشو الوزارة) برجال من السلك القضائى أو النيابة العامة .... ثقافتهم قانونية .

واذا تذكرنا أن المدن كانت تستوعب عنـــاصر أوروبيـــة من الضباط (ما بين ٥٨ الى ٥٤ ضابطا خلال الفترة ١٩٢٦ ـــ ١٩٣٧)[٧٧] ـــ اذا كان ذلك كذلك فهل يمكن تصور أن جهاز البوليس كان يستطيع أن يؤدى واجبه بفعاليـــــة ؟

عاش ضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة (ظروف خدمة) غاية فى الصعوبة .

كانت الأعمال التى يقوم بها ضباط البوليس تنقسم الى ثلاثة أنواع ـــ الأعمال الادارية : كتنفيذ الأحكام ، ومنع التعـــديات ، وأعمال ابادة دودة القطن والآفات الزراعية الأخرى ، والمساعدة فى تحصيل الأموال الأميرية ، وملاحظة جسور النيل أيام الفيضان ... الخ .

والأعمال النظامية : كتدريب الصف ضباط Non Commissioned Officers

---

(٧٧) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء ـ يوليو ١٩٢٦ ـ وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٧ ـ مرجـــع سـبق ذكره .

والعساكر ، وتفقـد نظامهم ، وحالة الخيول وما يلزمها من مؤونة ، وترتيب جميع الخـدمات ــ والتفتيش على الأسلحة والمهمات من وقت لآخر ــ وملاحظـة ملابس الافراد ــ وأداء الدوريات الليلية والنهـارية واعمـال التشريفات والاحتفالات .... الخ .

والأعمال القضائية : كضبط جميع الوقائع الجنائية وما تستتبعه من اجراءات كالانتقال لمحل الحادث ــ واجراء التحقيق وضبط المتهمين وتفتيش المنازل واستحضار الشهود ، والمحافظة على ما يوجـد من آثار ... الخ تلك الواجبات المتعـددة .... ثم يسلم كل اجراءاته لعضو النيابة عنـد وصوله لمباشرة التحقيق باعتباره رجل (الضبطية القضائية) الأول ــ ويتبع ذلك احضار الشهود وضبط المتهمين واجراء التفتيش الذى تستلزمه مراحل التحقيق الجـديدة . وبعـد انتهاء التحقيق وانصراف السلطات ــ يبقى الضابط بمحل الحادث ــ يواصل البحث ، وينفـذ طلبات النيابة ، ويستوفى التحقيقات ــ ثم قـد ينتدب لتحقيق واقعة أخرى فينتقل اليها دون راحة .

مع عـودة الضابط لمقر عمله يجـد أمامه القضايا الأخرى تنتظره ــ والشكاوى التى عليه فحصها فى فترة زمنية معينة والا تعرض للعقاب .

أمام كل هـذه الأعمال يجـد الضابط نفسه أمام عاملين :

(أ) اما أن ينجز الأعمال بأية كيفية تدفـع عنه المسئولية .... وفى ذلك ما فيه من ضرر للصالح العام ــ ومع ذلك فانه يوصف أمام رؤسائه بأنه اكثر كفاءة من غيره .

(ب) واما أن يرضى ضميره فى عمله فينجزه على الوجـه الأكمل فيقـع فى مسئولية تأخير الأعمال ــ ويتعرض بالتالى للجزاء ونقمـة رؤسـائه عليـه .....

وبديهى أن ضابط البوليس يتبع الطريقة الأولى لدفع المسئولية عن نفسـه .

وبينما الضابط منشغل بالأعمال المتنوعة طـوال يومه ــ يكلف بالقيام

بالدوريات التى تستغرق منه الليل بطوله ــ فيقوم بها دون أن يحسنها ــ ويمر مرورا غير جاد بقصــد التوصل لأداء الواجب بصورة شكلية ــ وعند عودته مكدودا ــ ينتظره بلاغ جــديد يضطره للمبادرة بضبطه وهــو على هــذا الحال .... وهكذا دواليك .

فى ظــل هــذا المناخ المرهق ــ يقــع الضابط تحت رئاسة رئيس لا يقــدر متاعبه ولا الظروف القاسية التى يعيشها ــ فيضعف ذلك من عزيمته ، ويحبس طاقاته ومواهبه ، ويضطره الى تأدية عمله بالشــكل الذى يدفــع عنه المسئولية فقط دون الوصول الى نتيجة ــ ولهــذا ما له من أثر سيء على علاقات العمل .

وفــوق هــذا فقــد كان ضباط البوليس عرضة لأن يؤذى فى مستقبله نتيجة للنظام الذى كان يضبط عمله ــ كالتقارير السرية ــ أو شهادة رئيسه ــ أو المجازاة باقتطاع جزء من الراتب ــ أو النقــل الى جهة نائية ــ أو عــدم التثبيت فى الوظيفة التى يرقى اليها .

وقــد يكون الرئيس المباشر للضابط فاسدا ــ لا يمنعه خلقــــه من استخدام هــذه السلطات للاضرار بضابط ربما كان كل ذنبه أنه أمسك عن مجاراة رئيسه فى ميوله الشريره .

هنا يأتى الانحراف الخلقى ــ فقــد يضطر ضابط ضعيف النفس الى سلوك الطريق الذى يرضى به رئيسه ــ ولعل هذا يفسر لنا تفشى مظاهر النفاق بين أعضاء جهاز البوليس .

ويلاحظ أن « التأثير الرئاسى » فى جهاز البوليس أكثر تأثيرا وأشــد فعلا منه فى أجهزة أخرى كثيرة ــ ذلك أن ضباط البوليس بحكم خضوعهم للنظام العسكرى وما يستلزمه ذلك من الطاعة والانقياد يجعل من سلطات رؤسائهم سلاحا رهيبا فى مواجهتهم ، خاصة اذا كان مستقبل الضــباط رهنــا بأيدى رؤسائهم .

كان مستقبل ضباط البوليس رهنا بأيدى رؤسائهم نتيجة لاعتماد نظام الخدمة فى الجهاز على قاعدتين أساسيتين لضمان انضباطه :

١ — التقارير السرية : قضى النظام الادارى بأن يحرر الرؤساء تقارير سرية سنوية عن الضباط تعد بمثابة أحكام تصدر فى الخفاء نظرا لأنه لم يكن يتاح للضباط الاطلاع عليها ومن ثم الدفاع عن أنفسهم — فتحفظ بملفاتهم ويرجع اليها عندما يحل الدور على الضابط فى الترقى — فيكون الفيصل هو التقرير السرى .

وقد شاب هذه التقارير عيب جسيم ، ذلك أنها كانت تحوى تهما خطيرة مذكورة بصفة عامة غير مؤيدة بوقائع معينة — مما يفسح المجال أمام هوى النفس والغرض لأن يفعلا فعلهما[٧٨] .

٢ — وضع الضباط تحت الاختبار عند الترقية لرتبة أعلى : كذلك قضى النظام الادارى الذى كان يخضع له الضباط خلال الفترة موضوع الدراسة بوضع الضابط كلما رقى الى رتبة أعلى — تحت الاختبار ، فلا يثبت فى وظيفته الا اذا قرر رئيسه أنه أمضى مدة الاختبار على ما يرام .

اتخذ بعض الرؤساء هاتين القاعدتين اسلحة يستخدمونها ضد مرؤوسيهم — وغنى عن الذكر أن ضباط البوليس كانوا فى ظل نظام كذلك — أضعف من أن يقاوموا ، ومضطرين للخضوع وتحمل أنواع المعاملات التى قد يتعرضون لها — خشية أن يحرر رؤساؤهم تقارير سرية ضارة بهم ، أو يقرروا تقارير سلبية عن مدة الاختبار التى يخضعون لها فيحرمون من الوظائف التى رقوا اليها بغير ذنب جنوه .

---

(٧٨) « على المحافظين والمديرين أن يبعثوا قبل أول مارس من كل سنة الى وزارة الداخلية بتقرير سرى (أورنيك رقم ٧٥) عن حالة كل موظف ما عدا المستخدمين من الدرجة الثامنة على أن تعتبر هذه التقارير أوراقا سرية لا ينبغى فى أى حال اذاعة ما تضمنته . — « على الحكمدار أن يقدم تقارير سرية للمحافظ أو المدير سنويا عن معلوماته الخاصة بسير وسلوك الضباط الذين تحت ادارته وعن كفاءتهم فى العمل ولياقتهم للترقية » — نظام البوليس والادارة — الباب الأول واجبات رجال الأمن العام — الفصل الأول — الفصل الثانى » .

كان هـــذا الوضع يدفـــع ضعاف النفوس الى ارتكاب ما يخالف الواجب وينافى المفروض ـــ فيضطرون غالبا الى المداهنة والنفاق واتخاذ الوسائل الممقوتة لارضاء الرؤساء .... وكان هـــذا هـــو الداء العضال فى جهـــاز البوليس ..

والى جانب ذلك فقـــد كان الضباط يجازون بالخصم من الراتب حتى ١٥ يوما ـــ وينقلون الى جهات القطر دون نظام يحقق العـــدالة فى شـــأن المدد التى يقضيها هؤلاء الضباط فى الأماكن النائية أو التى لا تتوافر فيهـــا سبل المعيشة المريحة ـــ فضلا عن صـــدور قرارات النقـــل عفوية ـــ مع ما تحـــويه من عنصر المفاجأة .

وكانت مجالس التأديب تشكل من المدير الذى يتبعه الضابط رئيسا ـــ والحكمدار ـــ ومفتش ادارة التفتيش (مفتش الداخلية) أعضاء ـــ فكانت تجتمع فى هـــذه الحالة سلطتا الاتهام والحكم فى يد واحـــدة . (فالمدير) هـــو الذى كان يطلب الى الوزارة محاكمة الضابط ـــ فهو اذن متشبع بفكرة الادانة ـــ والحكمدار (أعلى رتبـــة عسكرية فى المديرية) لا يمكنه فى الغالب ان يخرج عن رأى المدير للأسباب التى سقناها عند الحـــديث عن التقـــارير السرية والوضع تحت الاختبار ، اذ هـــو خاضع لهـــذا النظام رغم علو رتبته(٧٩) ـــ ومفتش الداخلية غالبا ما يكون قـــد تولى تحقيق التهمة واقتنع بثبوتها .... فأى عـــدالة كانت تنتظر من مجالس تأديب كهـــذه ؟

---

(٧٩) خلال الفترة موضوع الدراسة كان (الحكمدار) هـو الرجل الثانى فى المديرية التى يرأسها (المدير) أو (المحافظ) ـ والحكمدار هـو رئيس القوة النظامية بالمديرية أو المحافظـة (ضباط ـ صف ضباط ـ عساكر ـ وخفراء) ، وهـو مسئول عن تدريب القـــوات وتوزيعها ـ ومن واجباته العمل على منع الجرائم وتتبع ضبط الحوادث ـ ومراقبة أعمـــال العسكريين فى دائرة عمله . والحكمدار كضابط كان فى غالب الأحـوال فى رتبة القائمقـــام (عقيـد) أو الأميرالاى (عميـد) ـ وان كان عـددهم فى الثانية قليل ـ وكان الضابط فى رتبة القائمقام بيكا من الدرجة الثانية (صاحب العزة) ـ وفى رتبة الأميرالاى بيكا من الدرجة الأولى (حضرة صاحب العزة) ـ وفى رتبة اللواء بيكا من الدرجة الأولى أو (باشا) . ومع ذلك
=

وفى ظـــل هـــذه الظروف الغير مواتية كانت مرتبات ضباط البوليس كالآتى :

ــ ملازم ثان	٧٢ جنيه سنويا
ــ ملازم أول	٨٤ جنيه سنويا
ــ يوزباشى	١٢٠ جنيه سنويا
ــ صـــاغ	٢١٦ جنيه سنويا
ــ بكبـــاشى	٣٣٦ جنيه سنويا
ــ قائمقـــام	٤٢٠ جنيه سنويا
ــ أميرالاى	٥٦٤ جنيه سنويا[٨٠]

=

فانه كان يخضع لنظام الخصم من الراتب ــ وتمضية فترة الاختبار التى يكتب بعدها (المدير أو المحافظ) رأيه فى صلاحيته من عدمه ــ كما أنه كان يخضع لنظام التقارير السرية السنوية • وهـذه السلطات التى كان يملكها المدير أو المحافظ فى مواجهة الحكمدار كانت تفقـد الأخير الكثير من هيبته وكرامته ــ فقـد كان بعض المديرين يتعمدون الاساءة اليهم وتوبيخهم فى حضـــور العمد والأعيان أو المرؤوسين من الضباط ــ وكانوا يكلفونهم بمهام فى جهات نائية للقيام بأعمال تافهة يمكن أن يؤديها أحـد مرؤوسيهم ، أو يرسلونهم للبحث عن فاعل فى حادثة ما ويأمرونهم بالبقاء فى المهمة أياما دون أن يكون من وراء ذلك فائدة ما ــ أو يأمرون بعـدم احالة أى أعمال اليهم ــ فيبقون كميات مهملة مزدرين بين مرؤوسيهم • وقـد انتج ذلك موقف الضعف الذى كان الحكمدار يجـد نفسه فيه أمام المدير الذى كان دائما مدنيا من رجال القضاء أو النيابة) ــ• ورتب ذلك الضعف تخلف الحكمدار عن حسن ادارة عمله ــ واضطراره للخضوع للمدير ــ والتفانى فى كثير من الأحيان فى ارضائه لا فى ارضاء الواجب ــ ولـــو بوسائل تتنافى مـــع كرامته واهميـة وظيفتـه •

راجـع اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة ــ واليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة ، ضابط البوليس ــ بحث فى حالته الحاضرة ــ وفى أوجـه الاصلاح المنشود ، ــ تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح أنظمة البوليس والأمن العـام ــ مرجـع سبق ذكره •

(٨٠) Milner papers, Bodlean Library, Oxford-Box 32
Personal and equipment Dept., op. cit.,

وفى عام ١٩٢٤ رفعت المرتبات الى :

— ملازم ثان	١٤٤ جنيه سنويا
— ملازم أول	١٦٨ — ١٩٢ جنيه سنويا
— يوزباشى	٢٤٠ — ٣٠٠ جنيه سنويا
— صاغ	٣٧٢ — ٤٢٠ جنيه سنويا
— بكباشى	٤٨٠ — ٦٠٠ جنيه سنويا
— قائمقام	٦٠٠ — ٧٨٠ جنيه سنويا
— أميرالاى	٧٨٠ — ٩٠٠ جنيه سنويا[٨١]

أما المدد التى كانت تقضى بين الرتبة والرتبة التى تليها فكانت سبعة أعوام بين رتبة الملازم ثانى والملازم أول — وأكثر من ثمانى سنوات بين رتبة الملازم أول واليوزباشى — أكثر من اثنى عشرة سنة بين رتبة اليوزباشى والصاغ — بمعنى انه بعد مضى ٢٧ عاما فى الخدمة وبلوغ سن الخمسين يكون راتب ضابط البوليس فى رتبة الصاغ (٣١ جنيها فى الشهر) — أما رتب البكباشى والقائمقام فان المدد فيها كانت أكثر من ست سنوات[٨٢] .

من كل ما تقدم يظهر جليا ظلام الحياة الوظيفية لضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة .

ولقد كان هذا الضابط المطحون فى عجلة الادارة ، المغبون برواتبها وامتيازاتها .... هو المطالب بتنفيذ القانون والتعامل مع المواطن — ولا يمكن والحال كذلك الا أن يكون ضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة — بحكم الحرمان المادى الذى يعانيه والاحساس بالظلم الذى يستشعره — مستبدا بمواطنيه ، متعجرفا معهم ، سهل الانزلاق الى مهاوى الفساد — وهو ما سنعالجه فى موضعه من هذه الدراسة .

---

(٨١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٦ فى ٤ مارس ١٩٢٤ — وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة لم يكن هناك مصرى حائز لرتبة اللواء .

(٨٢) اليوزباشى على حلمى واليوزباشى محمود على — مرجع سبق ذكره .

الفصل السادس
محاولات الإصلاح

لم يكن تاريخ البوليس المصرى كله قاتما تماما ، فالانصاف يقتضينا تقرير أن محاولات اصلاح الجهاز كانت تسير بخطى حثيثة بهــدف التغلب على الجريمة أو التقليل منها على الأقــل ــ ومع ذلك فان من هذه المحاولات ما قــدر له النجاح ومنها ما قــدر له الفشل .

يذكر لسلطات البوليس المصرى محاولة رفــع مستوى القاعــدة فى الجهاز عن طريق انشاء قــوة بوليس مثقفة ، تحل محل العساكر الأميين الذين كانوا يشكلون ٩٠٪ من قــوة الجهاز .

بدأت هــذه المحاولة مبكرا عام ١٩٠٣ فى عهد السيطرة البريطانية الكاملة على وزارة الداخلية ــ عندما انشىء قسم فى مدرسة البوليس لتدريب العساكر الملمين بالقراءة والكتابة تدريبــا ثقافيا وعسكريا ــ والحــاقهم بالبوليس بعــد ذلك . كان هؤلاء الرجال يتلقون برنامجا مكثفا مدته ستة أشهر يحتوى تدريبات بدنية ، وركوب خيل ، وتعليم مشاة ، ودراسة للوائح

البوليس ، وقانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية(1) : لكن العمل بهـذا القسم لم يقيض له الاستمرار طويلا — فقد توقف فى عام ١٩٠٩ .

وفى عام ١٩٢٥ أنشأت وزارة الداخلية قسمين فى مدرسة البوليس والادارة للعساكر البيادة (المشاة) — والعساكر السوارى (الخيالة) ، الحقت بهما بعض (المجندين) الذين يقضون مدة الخدمة العسكرية بالبوليس حيث يمضون المدة الالزامية .

استخدم هؤلاء المجندين كقوات يتدرب الطلبة الضباط والكونستابلات عليهم فى تدريبات التشكيلات العسكرية والنداءات . فضلا عن الخدمات التى تتطلبها المدرسة من خفارة ودوريات . كمـا خصص قسم عساكر السوارى للقيام بخدمات الاسطبل والخيول المخصصة لتدريب الطلبة على الركـوب .

خلال فترة عملهم بالمدرسة — كان العساكر يعلمون القراءة والكتابة ومبادىء الحساب وواجبات البوليس وتمرينات ضرب النار والتعليمات العسكرية .... وتقرر أن يلحق من تتوفر فيه الكفاءة والنشاط والاستقامة وحسن الخلق بخدمة البوليس .... بعد انهاء مدة خدمته الالزامية(2) .

ظل الحال على ذلك دون أن ينتج تغييرا يذكر فى الحالة العامة لعساكر البوليس .

فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ أعيد انشاء قسم بمدرسة البوليس والادارة تحت مسمى « قسم عساكر الرديف » — لتدريب (أنفار) على أعمال البوليس . انتخب أفراد هـذا القسم من رديف (مسرحى) الجيش الذين يجيـدون

---

(1) Egypt No. 1 (1904) Reports by His Mogesty,s Agent and Consul General on the finances, administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1003.

(2) نظام البوليس والادارة — الباب الثانى (شروط الخدمة) .

القراءة والكتابة والحائزين لدرجة (قدوة حسنة) أو (جيد جدا) فى الأخلاق .

كان هؤلاء الأنفار يلحقون بالمدرسة لمدة خمسة أشهر يدربون خلالها على أعمال البوليس ويدرسون :

١ — اللغة العربية بما فى ذلك الأخلاق وآداب المحادثة .
٢ — قانون البوليس .
٣ — اللوائح والمخالفات .
٤ — مبادىء أرقام اللغتين الانجليزية والفرنسية ليتمكنوا من تمييز الأرقام والعناوين بالحروف اللاتينية .
٥ — مبادىء الاسعافات الطبية .
٦ — التدريب العسكرى البيادة .
٧ — اشارات المرور بالطريق العام .
٨ — التدريب على أعمال الاطفاء .

وفى نهاية الدورة الدراسية كان هؤلاء العساكر يؤدون اختبارا يلحق بعده الناجحون ببوليس المدن والمديريات فى رتبة (عسكرى درجة أولى)[٣] .

والمشروع فى حقيقته جيد ، ويخدم الهدف الذى انشىء من اجله وهو تحسين المستوى الثقافى لرجال البوليس — لكن المشكلة كانت تكمن فى السؤال الآتى : ما هى أعداد انفار الرديف الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة ؟ — وبالتالى ما هى الأعداد التى كان يمكن أن يخرجها هذا القسم لسد الحاجة الثقافية فى جهاز البوليس على مستوى القطر ؟

فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المحاولات لرفع مستوى العساكر ، كانت هناك محاولات أخرى تجرى لايجاد طبقة من رجال البوليس تقع

---

(٣) المرجع السابق .

بين العساكر وبين الضباط ، لكنها ليست طبقة الصف ضباط — وأعنى بها طبقة الكونستابلات .

كان البوليس المصرى لا يعرف من الكونستابلات سوى الكونستابلات الأجانب الذين كانوا يشغلون وظائف البوليس فى المدن المصرية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) .

فى عام ١٩٠٣ أنشىء فى مدرسة البوليس والادارة قسم لتخريج كونستابلات وطنيين .

كانت شروط قبول هؤلاء الكونستابلات هى حسن السلوك وأداء امتحان فى اللغة العربية (القراءة والكتابة) والحساب — وشهادة الدراسة الابتدائية اذا كان الطالب حاصلا عليها — أى أن الشهادة لم تكن ملزمة .

وكانت مدة الدراسة ستة أشهر ونصف يحصل الطالب خلالها على ماهية شهرية قدرها خمسمائة مليم — ويعين الخريج فى البوليس بوظيفة كونستابل وطنى بماهية تتراوح بين ٢٧ و ٣٠ جنيها فى العام . وقد فتح مجال الترقى لهؤلاء الكونستابلات الى رتب الضباط اذا أدوا أعمالهم (بذمة ونشاط)(٤) .

ويبدو أن الخريجين من هذا القسم لم يعملوا بوظائف كونستابلات فى البوليس بعد تخرجهم — فقد خلت الأوامر العمومية من اى ذكر لوظيفة كونستابل وطنى — كما يبدو أن القسم الغى فى الفترة ما بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٢ — فقد ذكر فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ فيما يتعلق بمدرسة البوليس أنها أنشئت (لتخريج ضباط وكونستابلات للبوليس ومعاونى ادارة)(٥) — أما القانون ٢٢ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمدرسة فقد ذكر فيه أن المدرسة أنشئت (لتخريج ضباط ومعاونى ادارة)(٦) ، ومع ذلك فان

---

(٤) قانون البوليس عام ١٩٠٦ — الفصل الثالث — مدرسة البوليس .
(٥) المرجع السابق .
(٦) القانون ٢٢ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩١٢ بشأن مدرسة البوليس والادارة .

الأمر العمومى ٨٤٦ فى ١٩ أكتوبر ١٩٠٧ يفيد أن ثلاثمائة تلميذا قد قبلوا بمدرسة البوليس (بصفة تلامذة بقسم الكونستابلات)[٧] ، كذلك فان قانون البوليس لسنة ١٩١٤ يشير الى علامات الكونستابلات الوطنيين بقوله « يلبس الكونستابلات الوطنيون شريطا واحدا مع علامة الهلال والنجمة كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة وانما يكون من نحاس أحمر بدلا من قصب »[٨] .

على أى حال فان قرارا جديدا صدر فى عام ١٩٢٥ الحق بمقتضاه قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات .

اشترط فى النظام الجديد أن يكون الطالب المتقدم للالتحاق بهذا القسم حائزا لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) من وزارة المعارف — فاذا لم يتقدم العدد الكافى من حملة هذه الشهادة أخذ العدد المطلوب من الراسبين فيها . وكانت مدة الدراسة سنتان يدرس فيهما الطلبة : اللغة العربية ومحاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — قانون العقوبات بوجه مختصر — قانون تحقيق الجنايات بوجه مختصر — قانون البوليس — القانون الادارى بوجه مختصر الى جانب اللوائح الادارية — قانون تحقيق الجنايات العملى والفنى بوجه مختصر مع كيفية انشاء المحاضر وأخذ بصمات الأصابع — الاسعافات الطبية الأولية — ومبادىء الطب البيطرى .

أما مواد الدراسة العملية فكانت : التعليمات العسكرية بأنواعها (بيادة) و (سوارى) — اشارات المرور بالطريق العام — التدريب على أعمال اطفاء الحرائق — ركوب الدراجات والموتوسيكلات وقيادة العربات والسيارات — الملاكمة — استعمال سلاح الشيش — حركات الهجوم والدفاع .

---

(٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٨٤٦ فى ١٩٠٧/١٠/١٩ .

(٨) قانون البوليس سنة ١٩١٤ — الباب الثانى عشر — الفصل الأول (عـ...العلامات الرتب العسكرية) .

وتقرر فى هـــذا النظام أن يعين الخريجون بوظيفة « كونستابل درجة ثانية خارج عن هيئة العمال »[٩] .

ولم يكد يمضى عامان على اعمال هـــذا النظام الجـــديد حتى صـــدر فى ١٦ اكتوبر ١٩٢٧ قرار وزارى اشترط فيه لقبول طلبة قسم الكونستابلات أن يكونوا من راسبى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) فاذا لم يتيسر العـــدد المطلوب فمن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) — ولم يحـــدث أى تعـــديل فى باقى شروط الالتحاق .

ولمـــا كان نظام الكونستابلات جـــديد على جهاز البوليس — فقـــد شكلت لجنة بوزارة الداخلية للنظر فى الوضع الذى نشأ عن وجود هـــذه الفئة الجديدة من رجال البوليس — واقتراح النظام الذى تعامل به بحسبانها ليست من فئة صف الضباط ، وأخيرا انتهت اللجنة الى اقتراح انشاء كادر جـــديد مقتضاه وضـــع خريجى هـــذا القسم عند بدء تعيينهم فى وظائف بوليس تقابل وظائف الأومباشية (العرفاء ومفردها عريف) . وأن يعطوا رتبا مقابلة لرتب صف ضباط البوليس مع اضافة كلمة كونستابل — على أن تميز هـــذه الفئات عما يماثلها من رتب صف ضباط البوليس العاديين بمنحهـــا ماهيات تزيد جنيها وأحـــدا . وشرع فى تطبيق هـــذا الكادر اعتبارا من ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كالآتى :

الدرجـــة	المـــاهية الشهرية		ملاحظـــات
	مليم	ج	
كونستابل أومباشى	٧٥٠	٥	كونستابل درجة ثالثة
كونستابل جاويش	٥٠٠	٦	كونستابل درجة ثانية
كونستابل باشجاويش	٥٠٠	٧	كونستابل درجة أولى
كونستابل درجة أولى	من ٨ الى ١١ جنيه		كونستابل درجة أولى ممتازة

(٩) وزارة الداخلية — قرار بشأن انشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة ١٠٠-٠-بج كونستابلات — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٥ .

ومثلما حدث فى تجربة ١٩٠٣ فقد تقرر أن تهيأ الفرصة لكونستابلات الدرجة الأولى الممتازين الذين يبرهنون على التفوق فى الخدمة ويضربون المثل الأعلى فى السلوك والتصرفات لدخول امتحان الترقية الى رتب الضباط « توطئة للنظر فى ترقية عدد محدود منهم فى كل سنة الى رتبة الملازم حتى لا يسد فى وجوههم باب الأمل فى المستقبل ولكى يكون حافزا لهم على التفانى فى أداء الواجب . على الا يزيد عدد من يرقى بهذه الصفة عن اثنين كل سنة »(١٠) .

وقد رقى بالفعل بعض خريجى هذا القسم الى رتبة ضابط ممن حسنت فيهم الشهادة وعرف عنهم الجد والاستقامة وجاوزوا امتحانا معادلا لامتحان التخرج من قسم الضباط(١١) .

كان هذا النظام (الكونستابلات) نوع من المواجهة للتطور الذى حدث فى عالم النقل ، حيث تدفقت السيارات بأنواعها على البلاد وتزايدت حوادث المرور وأعبائه(١٢) ، واستدعت الحاجة ايجاد خدمة مرورية فى الشوارع والطرق .

---

(١٠) نظام البوليس والادارة – الباب الثانى – الفصل الثالث « مدرسة البوليس والادارة » – قسم الكونستابلات .

(١١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى ١٩٣٠ – ١٩٣٧ – مرجع سبق ذكره .

(١٢) بلغ عدد السيارات فى القاهرة عام ١٩١٤ (٩٣٥) سيارة – وفى عام ١٩٢٠ أصبحت (٢٩٥٦) سيارة – زادت فى عام ١٩٢٩ الى (١٢٥٣٤) سيارة – وفى عام ١٩٣٠ أصبحت (١٩٢٧٦) سيارة – وبلغ مجموع المحاضر المقيدة بمحكمة مخالفات المرور عام ١٩٣٦ (٣٧٧٠٠) محضرا حصل فيها ٤٣٨٨ جنيها كغرامات – تقارير بوليس مدينة القاهرة السنوية أعوام ١٩٢٦ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣٦ – أما على مستوى القطر فقد كان عدد السيارات والموتوسيكلات والعربات بمحافظتى مصر والاسكندرية (١٩٥٠٧) عام ١٩١٤ – زاد عام ١٩٢٨ الى (٥٥٩٩٥) – وفى عام ١٩٢٤ كان عدد السيارات فى مصر كلها (٤٣٦٥٥) – زاد فى عام ١٩٢٨ الى (٧٦٧٦٦) وبلغت حوادث القتل الخطأ فى عام ١٩٢٦ (٢٩٢) وفى عام ١٩٢٧ (٣٦٥) وفى عام ١٩٢٨ (٤١٣) – وحوادث الاصابة الخطأ فى نفس السنوات على التوالى =

حتى ما قبل نهاية الربع الأول من هـذا القرن لم يكن لجهاز البوليس المصرى أى معرفة أو خبرة بما يسمى فى الوقت الحالى « بالمباحث الجنائية » ــ وكان كل ما وضع من تنظيمات تتصل بأعمال (البحث السرى) هـو ما جاء بشأن واجبات موظفى الأمن العام فى قوانين البوليس « المحافظـون والمديرون مسئولون عن الأعمال السرية فى دائرة اختصاصهم . ولهـذا الغرض قـد تخصص لهم مبلغ من النقود للمصاريف السرية يتصرفون به كما يرون موافقا سواء بتعيين رجال مستديمين من البوليس بملابس ملكية ــ أو بدفـع أجرة لأشخاص يؤدون خـدمات مخصوصة وقتية ، ولهم عند الاقتضاء أن يجعلوا جزءا من هـذا المبلغ تحت تصرف المـأمورين »(١٣) .

« على المحافظين والمديرين أن ينظمـوا اعمـال التحريات السرية فى دائرتهم سواء أكان بتعيين بوليس ملكى دائم أو ندب أشخاص لخـدمات معينة مقابل مرتبات تقرر للأولين ومكافـآت تصرف للأخيرين ممـا أفرد للمحافظات والمديريات من المصاريف السرية ، وعليهم أن يخصوا المراكز بجزء منها على حسب ما تستلزمه حالة الأمن فى كل منها ويجب قصر هذه المصروفات على شئون الأمن العام ويمنع بتاتا التصرف فى شىء منها فى غير تلك الشئون وأن يكون الصرف دائما تحت اشراف المدير أو المحافظ »(١٤) .

ويستنتج من ذلك أن أعمال المباحث السرية كانت تعتمد على أساليب اجتهادية يقوم بها مدير المديرية ، سواء بتعيين بعض رجال البوليس بملابس ملكية (مدنية) لجمع التحريات ــ أو استخدام نظام المرشدين الذين يقدمون المعلومات (لمن يدفـع) .

=

(٣٥٨٧) (٤٨٩٣) (٥٨١٣) ــ وكان عـدد الكونستابلات الوطنيين الذين تخرجوا من قسم الكونستابلات (٣٣) فردا ألحقـوا جميعا بقلمى مرور الوجـه البحرى (طنطا) والوجـه القبلى (أسيوط) ــ تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٨ .

(١٣) قانون البوليس سنة ١٩١٤ « واجبات موظفى الأمن العام » .

(١٤) نظام البوليس والادارة ــ الباب الأول ــ واجبات رجال الأمن العام .

ويبدو ان بوليس القاهرة كان أسبق من غيره فى ادخال نظام (المباحث) فى عمله ـــ فالأمر العمومى رقم ٥ فى ١٩٢٠/١/٢٩ يشير الى اليوزباشى سليم زكى أفندى (رئيس القسم السرى الخصوصى ببوليس محافظـــة القاهرة[١٥] ، كذلك اللواء توماس رســـل باشا حكمدار بوليس القـــاهرة (١٩١٨ ـــ ١٩٤٦) يشير فى كتابه Egyptian service الى البكباشى كارتيير Quartier كرئيس للمباحث chief detctive officer [١٦] .

وتكشف كراسة مطبوعة فى المطبعة الاميرية خلال العقـــد الثانى من هـــذا القرن ـــ وتوضح واجبات المخبرين فى بوليس القاهرة ـــ عن البداية الساذجة لعمل المباحث الجنائية فى مصر . تقول الكراسة :

١ ـــ أن اختصاص المخبرين السريين هـــو اكتشاف الجرائم بعـــد وقوعها . لكن مع هـــذا عليهم أن يعلموا تمام العلم بأن منع ارتكاب الجرائم هـــو أول واجب تقوم بهقوة البوليس كمجموعة واحـــدة وأن منع ارتكاب جريمة يؤدى الى تقليل العمل الملقى على عاتق كل واحـــد .

٢ ـــ ...... على حضرات مساعدى حكمدار الفرق أن يوجهوا عناية خاصة للاكثار من سؤال المخبرين مرارا عن بائعى الكوكايين وتجار الحشيش والمخـــدرات والعقاقير الممنوعة ، والمنازل والشقق الخالية ، والأسواق ، والمراقبين وتحركاتهم ، ومكاتب الحكومة والمصارف والشركات ...... ويوجهون بنوع خاص أسئلة فى تلك المواضيع لأفراد البوليس النظامى الذين يطلبون الالتحاق كمخبرين سريين .

٣ ـــ لا يجوز للمخبر مطلقا أن يفتش أىَ مكان أو يلقى القبض على أى شخص فى داخل منزل خصوصى الا اذا كان معه ضابط بوليس وهـــذه القاعـــدة يجب اتباعها بكل دقـــة اذ كثيرا ما يحصل أن يدعى المتهم بأن

---

(١٥) راجع الأمر العمومى رقم ٥ فى ١٩٢٠/١/٢٩ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية .

(١٦) " Egyptian Service " op. cit., pp. 182.

المخبر السرى نفسه هـو الذى وضع الأشياء المسروقة أو الممنوعة أو نحـوها فى محل سكنه أو دكانه .

٤ ــ لا يجوز للمخبر مطلقا أن يكشف شخصيته بقول أو فعل أو اشارة أو ايمـاء أمام الجمهور أو فى عربات الترام أو عربات الركوب أو القهـوات أو المطاعم أو أماكن اللهو وغير ذلك . وعليه أن لا يؤدى التعظيم العسكرى لأى شخص مطلقا وأن لا يلبس الحـذاء العسكرى . وكثير من المخبرين السريين عندما يرون ضابطا من ضباط البوليس يؤدون له التحية بواسطة وضع يدهم على بطونهم أو صـدورهم فهـذا لا ضرورة له مطلقا وهـو خطـأ عظيم ولا يجوز عمله أبدا .

واذا دعت الضرورة أن يظهر المخبر صفته فلا يصيح أو يبوح أو يفتخر بذلك بل يبرز شهادته الشخصية . أما المخبر الذى يحاول أن يظهر امام الجمهور بأنه شخص مهم ويقول « أنا مخبر » فيجب عليه فى الوقت نفسه أن يقول أيضا « وأنا حمار »)(١٧) .

كان عام ١٩٢١ هـو البداية الرسمية لانشاء جهاز البحث الجنـائى فى مصر عندما أنشىء قلم للمباحث الجنائية بادارة عموم الأمن العام ووزع اختصاصه على عـدد من الضباط ، فاختص كل منهم بمنطقة جغرافيـة معينة ، الا أن ذلك النظام تعثر مع بداية عمله نظرا للأسلوب المركزى الذى طبق فيه والمتعارض مع بديهيات عمل البحث الجنائى وأعنى بها (سرعة الانتقال الى مسرح الحادث) .

فى ٣ مايو ١٩٢٣ صـدر أمر ادارى بانشـاء قلم جـديد للمباحث الجنائية ــ وفى التاسع من نفس الشهر صـدر منشور وزارى بتشكيل أقلام تابعة لهـذا القلم فى المديريات ، اسندت رياستها (لمـأمورى الضبط) علاوة على اختصاصاتهم الأخرى ، وأجازت الوزارة انتـداب (مساعـد

(١٧) أحمد فؤاد عبد المجيد وآخرون « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى » دار الطباعة المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٢٦ ص ٢١٩ ــ ٢٢٠ .

الحكمدار) لمعاونة مأمور الضبط . أما المديريات الخالية من مأمورى الضبط ، فتسند رياسة أقسام المباحث فيها للحكمدارين ويخصص أحد الضباط الأكفاء لمساعدته[18] .

ويلاحظ أن مخططى البوليس لم يعوا الدرس — فاستمروا فى تطبيق النظام المركزى فى المرحلة التالية — وتبين بمضى الوقت أن أقسام المباحث الجنائية فى المديريات لا تكفى للقيام بكل ما يطلب منها فى جميع أنحاء المديريات لترامى أطرافها وتباين أحوالها وكثرة عدد الجنايات فيها وعدم توفر الاتصال بين ضباط المباحث وبين الظروف المحلية[19] .

لذلك فان الوزارة عممت فى منتصف عام ١٩٢٦ نظام المباحث بحيث تواجد ضابط للمباحث فى كل مركز — يعمل تحت اشراف المأمور[20] .

لكن قلة عدد ضباط البوليس فى ذلك الوقت — وتردد المخططين فى جهاز البوليس عن الأخذ بمبدأ « التخصص الجنائى ، والاضطرار الى استكمال أعداد ضباط المباحث من ضباط الجيش أصحاب الخبرات الحربية ، والذين برغم الحاقهم بمدرسة البوليس للتدريب على أعمال المباحث — كانوا بحاجة الى كثير من التجارب والمعلومات — كل هذا أدى الى الأخذ من قوة الضباط الأصلية بالمديريات للعمل فى المباحث — الأمر الذى أدى الى نقص القوات اللازمة لأعمال البوليس . وكانت النتيجة فى النهاية هى تكليف المأمورين لضباطهم المشتغلين بأعمال المباحث بترك

---

(١٨) العقيد ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » ص ٩٧ — مرجع سبق ذكره — وقد جاء بتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ أنه عين ضابط فى عاصمة كل مديرية ليقوم بأعمال المباحث فيها .

(١٩) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ .

(٢٠) المرجع السابق — والصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر — ص ٩٥ — ٩٧ .

هـذا العمل والاشتغال بمهـام البوليس ، وهـو ما قضى على التجربة الوليـدة[21] .

لهـذا لم يكن غريبا أن نجـد أمرا عموميا فى عام ١٩٢٨ بتعيين أحـد معاونى الادارة درجة (ب) رئيسا للمباحث الجنائية باحدى المديريات[22] .

ويبدو أن النية لتطبيق نظام المباحث فى مصر لم تكن جادة ــ فقد صدر فى ٢٣ مارس ١٩٢٤ الأمر الادارى رقم ٦ بادماج قلم المباحث الجنائية الناشىء (بادارة عموم الأمن العام) فى قلم الجنايات (أحـد فروع ادارة عموم الأمن العام) والتابع لقسم الجنايات ليصبحا معا (قلم الجنايات) بادارة عموم الأمن العام[23] .

ولقـد كان ذلك الادماج « فى الحقيقة اعترافا بفشل ذلك النظـام والغاء جهاز المباحث المركزى بالوزارة ، من الوجهة العملية ، ثم اضمحلال الأجهزة التابعة له بفروع الوزارة الجغرافية بالتدريج »[24] .

هكذا سقطت التجربة الأولى لانشاء نظام المباحث الجنائية فى مصر ــ لكنها كانت محاولة للاصلاح على أى حال .

كانت مشكلة المشاكل فى مجال الجريمة فى مصر هى محاولة ايجـاد (الصـلة) بين المجرم وجريمته ــ تلك الصـلة التى اذا أثبتت وقع المجرم فى يد القـانون .

وللحقيقة فان مصر لم تكن تنفرد بهـذه المشـكلة ــ فأغلب أجهزة

---

(٢١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى أعوام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ و ١٩٢٩ والصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » - مراجع سبق ذكرها .

(٢٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٧ فى ١٩٢٨/٥/٩ بتعيين عبد الله حسنى أفندى معاون الادارة درجـة (ب) بمديرية الجيزة رئيسا للمباحث الجنائية بها .

(٢٣) الأوامر العمومية بوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٩٢٤/٣/٢٣ (الأمر الادارى رقم ٦) .

(٢٤) العقيد/ابراهيم محمد الفحام - مرجع سبق ذكره ــ ص ٩٨ .

البوليس فى العالم كانت تحاول خلال السنوات الأولى من القرن العشرين أن تبتكر وسيلة للربط بين المجرم وجريمته .

وقد أدخل اللواء جورج هارفى George Harvey باشا حكمدار بوليس القاهرة حتى عام ١٩١٨ نظام تحقيق الشخصية فى البوليس المصرى منذ أن كان حكمدارا لبوليس الاسكندرية عام ١٨٩٦ . لكن هذا النظام كان لا يصلح للتطبيق الا فى حالات العثور على بصمات للجانى ومضاهاتها ببصماته عند ضبطه — أما ما عدا ذلك فقد كان المجرم يبقى طليق السراح طالما لم تتوفر حلقة الاتصال بينه وبين جرائمه — وهى الحلقة المتممة لسلسلة البحث الجنائى .

كان يعيب نظام البحث الجنائى فى مصر :

١ — عدم تنظيم طرق النشر عن الحوادث وأوصاف مرتكبيها بشكل واضح دقيق عقب ارتكاب الجريمة وتبليغها لجميع رجال البوليس فى أنحاء البلاد .

٢ — عدم وجود العناية الكافية من المحققين بايضاح كيفية وقوع الحوادث وأساليب ارتكابها وأوصاف المجرمين والمسروقات ايضاحا كافيا اكتفاء منهم بعمل قائمة بالمسروقات لتسليمها لرجال البوليس السرى .

٣ — عدم انشاء جريدة بوليسية منظمة يرجع اليها رجال البوليس فى مباحثهم .

٤ — عدم اعطاء معلومات تفصيلية للجهات المختصة عمن يضبط من المجرمين والمسروقات لكف البحث عنهم — مما يضيع وقت وجهد البوليس فيما لا طائل ولا لزوم له .

٥ — عدم الالمام بما يقع من الحوادث بين جهة وأخرى مما يساعد على تعقب اللصوص المتجولين Travelling thieves

٦ — عـدم وجود سجل عام ترصـد فيه جميع حوادث الاستيلاء على مال الغـير Larceny بأنواعها المختلفة — فى مكتب رئيسى للاسترشاد به — والاكتفاء بدفتر عام (كشكول) للحوادث بأنواعها .

٧ — عـدم انشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية Clearing House تبلغ اليه حـوادث الاستيلاء على مال الغير فى أقرب وقت — ليتـولى تصنيفها وترتيبها وتسجيلها ومقارنة بعضها ببعض والنشر عنها .

٨ — تحرير صـحف الحالة الجنائية بطريقة مقتضبة دون توضـيح طريقة ارتكاب الجريمة ممـا يؤدى الى ضياع القرائن التى تؤيد الاعتقـاد بارتكاب المجرم نفس الجريمة التى يحاكم من أجلها اذا كانت على نفس أسلوب الجريمة السابقة .

٩ — عـدم انشاء نشرة دورية ببيان المفرج عنهم من السـجون لامكان ملاحظتهم .

وتبعا لهـذا النظام الأعرج ، الذى قام على تنفيذه مخبرون لا يعرفون من العمل السرى سوى ارتداء المعطف التيل الأصفر ، والحـذاء الثقيـل الأسود ، والطربوش الطويل الأحمر (وكلها ملبوسات أميرية واضحة) — والوقوف على محطات الترام ينظرون الى الناس شذرا ويلوحون بخيزراناتهم الأميرية فى حركات عسكرية تنم عن شخصياتهم المفترض أنها غير معروفة — تبعا لهـذا كله تعثرت أعمال البحث الجنائى فى مصر .

حتى كان عام ١٩٢٣ فأوفـدت وزارة الداخلية بعثة من ضـباط البوليس مكونة من خمسة أفراد الى انجلترا لدراسة طرق البحث الحـديثة وتطبيق ما يمكن تطبيقه منها فى مصر[٢٥] — اتبعتها ببعثة أخرى مؤلفـة من

---

(٢٥) القائمقام دوجلاس بيكر بيك مأمور ضبط محافظة مصر — البكباشى مرقص فهمى أفنـدى مفتش الضبط بمحافظة مصر — الصـاغ حسين كامل أفنـدى مأمور قسم حلوان — اليوزباشى حسن لطفى قبضايه افندى بادارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية M. O. » الطبعة الأولى يناير ١٩٢٦ — طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الالهامية — ص ج — ٣٠ — ٣٤ .

ثلاثة ضباط الى انجلترا لدراسة نظم البوليس والمباحث الجنائية وطرق تعقب المجرمين فى عام ١٩٢٨[٢٦] .

وقد سجلت عودة هؤلاء الضباط من انجلترا وتطبيق ما عادوا به — أول خطوة على الطريق الصحيح فى تاريخ المباحث الجنائية فى مصر . فقد عاد هؤلاء الضباط بالـ Modus Operandi — وهى الطريقة الشهيرة فى الربط بين المجرم والجريمة والتى ابتكرها الماجور أتشرلى Major Atcherley أحد ضباط البوليس البريطانيين عام ١٩١٣ لرصد طرق المجرمين وأساليبهم معتمدا على القاعدة التى تقول أن « الانسان أسير عادته » .

كان لب الـ Modus operandi (طريقة العمل) هى أن اللص انما يتبع طريقة واحدة فى حياته الجنائية غالبا ويعتمد عليها دائما فى ارتكاب جرائمه — وتبعا لذلك فان دراسة طريقة ارتكاب المجرم لجريمته تمكن من الوصول الى معرفة شخصيته — وهذه هى حلقة الاتصال المفقودة .

وكان الوصول الى معرفة الجانى بواسطة أسلوب ارتكاب جريمته يعتمد على استيفاء نقاط عشرة :

١ — هدف الجريمة Classword .

٢ — طريقة الدخول Entry .

٣ — الآلات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة Means .

٤ — المسروقات object .

---

(٢٦) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

٥ — الوقت Time .
٦ — الانتحال Style .
٧ — الرواية Tale .
٨ — الشركاء Pal .
٩ — الذهاب والاياب Transport .
١٠ — الأثر Trade-Mark .

ودون الدخول فى تفاصيل فنية — فان الحكمة المنطوية فى البحث الجنائى على طريقة M. O. كانت تتمثل فى سهولة العثور على الجناة من مقارنة الحوادث السابقة بالحوادث اللاحقة — وتلافى خطر ضياع معلومات رجال البوليس (بالنقل أو العزل أو الوفاة) عن طريق تسجيل المعلومات عن المجرمين بالوسائل الفنية .

ولبيان مقدار الأثر الذى كان يحدثه التخلف العلمى فى أسلوب البحث الجنائى فى مصر — فى ضبط المجرمين ، وافلات الجناة من العقاب ، وبالتالى زيادة (نسبة المحفوظ) من الحوادث لعدم توافر الأدلة — يكفى ذكر قضية أحمد حلمى أبو الذهب (خانق النساء) عام ١٩٢٣ .

فقد ارتكب هذا الجانى أربعة حوادث قتل متتابعة فى الفترة (يناير — سبتمبر ١٩٢٣) — وتلخصت طريقته فى أنه يرتكب جرائمه :

١ — ليلا .
٢ — على النساء المومسات .
٣ — المتحليات بالحلى والمجوهرات .
٤ — تعاطيه الخمر قبل ارتكاب الجريمة .
٥ — مداعبة النساء حتى تنحط قواهن .
٦ — خنقهن بواسطة الضغط باليد على القصبة الهوائية .
٧ — استعانته على اتمام الخنق بحبل دقيق .

فلو كان رجال البحث السرى فى القاهرة ــ قد تأملوا طريقة ارتكاب هــذا الجانى لهــذه الجرائم ــ لتبين لهم أنه ارتكبها وفق نموذج وأحــد لا يتغير . ولو كانت طريقة البحث الحــديثة .M. O متبعة فى ذلك الوقت لأمكن عند تكرار حــوادثه الربط بينها جميعا ونسبتها اليــه حتى ولو كان مجهولا ــ ولأمكن حقن دماء بعض المجنى عليهن اذا نشرت التفصــيلات والأوصاف ... الخ وتنبيه الضحايا فى الوقت المناسب[٢٧] .

وقــد شرع فى تطبيق النظــام الجــديد فى مصر بعــد عودة ضباط البعثة من انجلترا ــ وظهر أثر ذلك فى نماذج بوليس القاهرة الخاصــــة بالمباحث الجنائية ــ فاشتمل الأورنيك رقم ١ (مباحث جنائية) على نظم البحث الجنائى السالف شرحها ــ وصــدرت فى عام ١٩٢٥ الفازيتــــه (النشرة) البوليسية لبوليس القاهرة ــ وملحق الفازتية عن بيان المجرمين الخطرين المزمــع الافراج عنهم ــ وملحق الفازيتة عن بيان المحكوم عليهم غيابيا والهاربين المطلوب ضبطهم ــ ونماذج الحفظ وبطاقات الأسماء والانتحال والرواية ــ والخرائط الجنائية Criminal Route Maps ... الخ[٢٨] . وعلى مستوى النتائج أمكن « لمكتب اكتشاف الجانى بواسطة طريقة ارتكابه للجريمة » ببوليس القاهرة ــ أن يحقق شخصيات ويعرف محلات اقامة ويضبط ٨٦٥ مجرما فى عام ١٩٢٧ ــ و ٩٣٠ فى عام ١٩٢٨ ــ و ١٦٠٢ فى عام ١٩٢٩ ــ و ١٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ ــ و ١٥٠٢ فى عام ١٩٣١ ــ و ١٣٣١ فى عام ١٩٣٢ و ١٠٢٤ فى عام ١٩٣٣ ــ و ١١٩٢ فى عام ١٩٣٤ ــ و ١٠١٥ فى عام ١٩٣٥ ــ و ٨٤٧ فى عام ١٩٣٦[٢٩] .

من الأقوال المــأثورة عند المشتغلين بمهنة البوليس ذلك الذى يقول :
" It is essential that Police improvement should precede that of the Criminal and not follow it ".

---

(٢٧) القائمقام دوجلاس بيكر وآخرون ــ المرجع السابق ــ ص ٥٠ ــ ٥٢ .

(٢٨) المرجع السابق ص ١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨١

(٢٩) تقارير بوليس مدينة القاهرة عن أعوام ١٩٢٨ ــ ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ ــ ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ــ مراجع سبق ذكرها .

من المهم أن يسبق تطور البوليس تطور الجرم — لا أن يتبعه »(٣٠) .

وكقاعـــدة لا تقبل الجدل — فان تطور البوليس رهين « بالتخصص » — والمقصود بالتخصص هنـــــــا ما يسمى فى الوقت الحاضر « بالشرطة المتخصصة » ، ومعنى هـــذا على المستوى المهنى أن هناك أنواعا من الجرائم أو العمليات البوليسية تحتاج الى جهاز متخصص يتولى القيام بها ومواجهتها .

وبالنسبة للبوليس المصرى فان التخصص فيه اتخـــذ اتجاهين — الأول هـــو ذلك الذى فصل — بحق — بين الجريمة الجنائية ، والجريمـــة السياسية . وحسنا فعل المتخصصون فى البوليس فى مصر عندما أقامـــوا أجهزة بوليسية تعنى بالأمن السياسى (قلم الضبط فرع ب) — واخرى تعنى بالأمن الجنائى (قلم الضبط فرع أ) — ويمكن ملاحظة ذلك فى الهياكل التنظيمية لأجهزة البوليس فى المحافظات (القـــاهرة — الاســـكندرية — بور سعيد — السويس) على وجه التحديد على اعتبار أن الجريمة السياسية تنمـــو وتزدهر فى المدينة أكثر منها فى القرية .

ومع ذلك فان جهاز البوليس كان يحـــوى أفكارا متناقضة بشـــأن التخصص — بمعنى أنه رغم قيامه مبكرا بتطبيق مبدأ التخصص على النحو الذى سقناه ، بل وتعمق بقـــدر الامكان فيه بالنسبة للأمن السياسى على ما سنرى — الا أنه فيما يتعلق بالأمن الجنائى — أو الجريمة الجنائية كان يسير بخطى مترددة ، سرعان ما يعـــدل عنها ليعود الى نظام العمل العام الذى يجعل السرقات بأنواعها مثلا فى بطاقات التسجيل (سرقة — سرقة — سرقة — سرقة) رغم أنه يمكن أن تكون الأولى ذات طبيعة أو ظروف تختلف عن الثانية والثالثة والرابعة وهكذا . ولعل هـــذا كان واضحا عند الحديث عن تطبيق نظام البحث الجنائى فى الربع الأول من القرن الحالى . وحتى عندما اخـــذ الجهاز بمبدأ التخصص فى نهاية العقـــد الثالث من القرن فانه اخـــذ به لمجرد الحاجـــة لملاحقة تطور الجريمة وليس الترتيب المسبق لهـــا —

(٣٠) " Egyptian Service " op. cit., pp. 161-162.

بالمخالفة للقاعــدة التى ذكرناها فى السطور السابقة . ومع ذلك فاننا نذكر أخذ البوليس المصرى بمبدأ التخصص المحدود كنوع من الاصلاح يحسب له .

خلال الربع الأول من القرن انتشرت المخــدرات فى البلاد انتشارا رهيبا ــ هــدد كيان المجتمع المصرى وارتفعت الأصوات فى الجرائد والمجلس النيابى بوجوب اتخاذ اجراءات مشددة لوقف هــذا التيار السام الوارد من الخارج ــ وكنا قــد أشرنا فى أكثر من موضع من هــذه الدراسة الى كميات المخــدرات ــ وخاصة الكوكايين والهيروين ــ التى كانت تجــد طريقها الى داخل البلاد عن طريق مهربى المخــدرات الأجانب ــ وأشرنا الى الآثار المدمرة لذلك السم على المصلحة العامة فى البلاد . وقــد اكتظت السجون بالمحكوم عليهم للاتجار أو التعاطى ــ وزادت الجريمة باعتبار ان المخــدرات من بين الأسباب الهامة التى تهيىء لارتكاب الجرائم وتسهيل سبلها .

تبعا لذلك كانت المخــدرات عنصرا هاما فى العناصر التى يجب أن يعنى رجال الأمن العام بمقاومتها .

كان أول من تحرك لتخصيص فرع من البوليس متخصص فى مكافحة المخــدرات فى مصر ــ هــو اللواء توماس رســل باشا حكمدار بوليس العاصمة الذى بادر بتوضيح المخاطر التى تحيط بالبلاد لرئيس الوزراء وقتئذ (فبراير ١٩٢٩) محمد محمود باشا ــ الذى وافق على انشاء مكتب خاص لمكافحــة المواد المخــدرة .

تم انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخــدرة فى نفس العــام (١٩٢٩) ــ وتحــدد اختصاصه فى :

١ ــ البحث عن النظم الجارى عليها تجارة المواد المخــدرة فى القطر المصرى حتى يمكن مساعدة السلطات الأوروبية المختصة فى المناطــق الرئيسية لتحضير المواد المخــدرة وذلك بمراقبة الصادر من المعامل واخطار الحكومات المختصة بأسماء التجار الكبار الذين يشتغلون بتهريب المــواد المخــــدرة .

٢ — ايجاد الصعاب فى طريق مهربى المواد المخدرة الى القطر المصرى حتى يعلو الثمن علوا فاحشا لا يمكن معه للناشئة الصغرى وطبقات العمال أن تحصل عليه .

٣ — الاتصال بالسلطات التنفيذية والسلطات الواقية (الجمارك) والعمل على مهاجمة كل الهيئات المنظمة المعروفة باشتغالها بادخال المواد المخدرة الى مصر والحصول على المعلومات عن الهيئات الاخرى الغير معروفة ومهاجمتها واتخاذ الوسائل القانونية للتأكد من تطبيق القانون على التجار الذين تثبت ادانتهم سواء أكانوا من الوطنيين أو الأجانب — واحكام الرقابة على التجارة فى المخدرات .

٤ — عمل الدراسات اللازمة لمنع انتشار تعاطى المواد المخدرة ، ومساعدة المتعاطين الراغبين فى التوبة .

وقد أسندت رئاسة المكتب الى اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس العاصمة الى جانب وظيفته الأصلية ، وعاونه مساعد — وضابط برتبة القائمقام وضابطان برتبة البكباشى ومساعد مفتش أجنبى — ومنح (رسل باشا) عشرة آلاف جنيه كمصاريف سرية لأعمال المكتب لا يحاسبه عليها أحد — وسيارة فورد طراز ١٩٢٩(٣١) .

وقد تمكن الجهاز المتخصص الجديد من جمع معلومات كثيرة وأتم تنسيقها فى محفوظاته — وأضاف معلومات قيمة على الجدول الشامل لأسماء كبار مهربى الحشيش — وكان يعد فى عام ١٩٣٠ جدولا آخر عن أسماء كبار مهربى المواد المخدرة .

وكان الجهاز الجديد على صلة وثيقة بسلطات الأقاليم والسلطات القضائية وغيرها مما سهل له الحصول على معلومات ثمينة عن الاتجار

---

(٣١) دار الوثائق القومية – محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٢٩ – مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء – من وزارة المالية – اللجنة المالية – رقم ف ١٦٨ – ٢/٥ فى ١٧ مارس ١٩٢٩ .

بالمخـــدرات فى البلاد . وقـــد انشأ المكتب ١٧٦٩٠ (بطـــاقة) لتجـــار المخـــدرات والمشتغلين بهـــذه التجارة والمتعاطين للمخـــدرات عام ١٩٢٩ — و ١٧٠٠٠ بطاقة عام ١٩٣٠ . وتلقى المكتب ٦٢٨ بلاغا ضـــد تجار ومهربين فى عام ١٩٢٩ و ٧٢٨ بلاغا فى عام ١٩٣٠ — و ٢٨ بلاغا ضد مدخنى الحشيش عام ١٩٢٩ فى مقابل ٢٣ بلاغا عام ١٩٣٠ — و ٢٥ بلاغا ضـــد متعاطى المواد المخـــدرة عام ١٩٢٩ مقابل ١٠ عام ١٩٣٠ — وثلاثة بلاغات ضـــد عساكر بوليس لهم ضلع فى تجارة المواد المخـــدرة عام ١٩٢٩ — مقابل ٤٠ بلاغا عام ١٩٣٠ — وتمكن مكتب المخابرات العام للمواد المخـــدرة من تحقيق صحة ٢٩٧ بلاغا من ٥٤٥ بلاغا — أى ٢٤٨ بلاغا كان كاذبا[٣٢] .

وقـــد بلغ عـــدد القضايا المضبوطة عام ١٩٣٥ (٢٤٩٣) قضية ضمت ٣٧٢٤ متهما — وبلغت فى عام ١٩٣٦ (٢٤٦٦) قضية شملت ٢٨٤٠ متهما — وكان عـــدد المتجرين فى المخـــدرات عام ١٩٣٦ (١٩٢٤) متجرا — أما المتعاطين : فكانوا ٣٤٧٧ متعاطيا[٣٣] .

ومثلما تأخر انشاء جهاز متخصص لمكافحة نشاط اجرامى معـــين (المخـــدرات) حتى أصبح الخطر ينذر بكارثة قـــومية — فقـــد حـــدث نفس الشىء بالنسبة لنشاط اجرامى آخر .

مع نهايات العقـــد الثالث من القرن ظهر نوعان من الاجرام يهـــددان الأمن المـــالى لدولة — واعنى بهما جرائم تزوير الأوراق المـــالية ، وتزييف المسكوكات — بلغ جملة النوع الأول منه بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٧ (٤٤٩) جريمة — وبلغ جملة النوع الثانى ١٧٢ جريمة الأمر الذى أزعج السلطات . وكعادة الحكومة وجهاز البوليس — وهـــو احـــد فروعها — فان التحرك تم تابعا للنشاط الاجرامى ، فأنشىء فى عام ١٩٣٣ مكتب لمكافحـــة التزييف والتزوير — الحـــق بادارة عموم الأمن العام ، عنى بالتوفيق بين جهـــود

---

(٣٢) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .
(٣٣) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .

سلطات البوليس وسلطات القضاء وتقريب بعضها الى بعض بعمل الأبحاث المتعلقة بالعملة الزائفة . وفى سبيل قيامه بواجبه اتصل المكتب اتصـــالا وثيقـــا بالجهات المختصة باصـــدار (البنكنوت) و (العملة المعـــدنية) — وبسلطات البوليس والنيابة — وبالمكاتب المركزية لمكافحة تزييف العمـــلة فى الدول الأخرى . وأنشى لمعاونة المكتب لجنة استشارية للمعـــاونة فى انجاح مهمته تكونت من مدير عام ادارة الأمن العام — وكبير مفتشى النيابات مندوبا عن وزارة الحقانية (العـــدل) — ومندوب عن وزارة المـــالية — ومندوب عن البنك الأهلى — وخبير أخصائى فى تزييف العملة (من مصلحة المساحة) وخبير كيميائى (من مصلحة الطب الشرعى) .

وقـــد أثبتت الاحصائيات المتأخرة هبوطا فى عـــدد حوادث تزوير الأوراق المـــالية عزاها تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٨ للنشاط الذى أبداه رجال الادارة وجهاز البوليس فى السنوات الأخيرة . فقـــد كان احصـــاء ١٩٣٦ يشير الى ١٢٠ حادث تزوير أوراق مالية — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ٦١ وفى عام ١٩٣٨ انخفضت الى ٤٦ .

كذلك الأمر بالنسبة لتزييف المسكوكات — فقـــدكانت فى عام ١٩٣٦ (٢٨) حادثة — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ١٨ ثم الى ١٥ فى عام ١٩٣٨(٣٤) .

وقـــد ضبطت فى القاهرة أربعة جنايات لتزييف النقـــود الفضية فئة القرشين — والخمسة قروش — والعشرة قروش — والعشرين قرشا :

١٤١٣ جنايات السيدة زينب فى ٢ /٥/ ١٩٣٣

١٧٦٣ جنايات شبرا فى ٧ /٦/ ١٩٣٣

٢٤٣٥ جنايات شبرا فى ٢٨/٨/ ١٩٣٣

١٣١٣ جنايات باب الشعرية فى ١٨/١٠/١٩٣٣(٣٥)

---

(٣٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

(٣٥) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٣ .

وفى عام ١٩٣٤ ضبطت الجنايات ٤٩٠ عابدين فى ١٩٣٤/١/٢ تزييف نقـــود فئة العشرة قروش .

٥٢ السيدة زينب فى ١٩٣٤/٩/١٢ تزييف أوراق بنكنوت فئة العشرة جنيهات ـــ وقـــد ثبت أن هناك عصابة للتزييف بناحية (طصفا) مركز ميت غمر ـــ وقبض على ٢٥ شخصا بتهمة تزييف وترويج النقود المزيفة[٣٦] .

وفى عام ١٩٣٥ ضبطت الجنايات ١٤٨٧ شبرا و ٢٠٩٩ شبرا و ٢٧٣٥ الأزبكية و ٢٠٩٣ الوايلى و ١٧٦١ بنـــدر الجيزة وفيها ضبط ستة أشخاص يزيفـــون الأوراق المـــالية فئة الخمسين قرشا[٣٧] .

وفى عام ١٩٣٦ ضبطت الجنايات ١٦٠ الموســـكى و ١٨٩٤ شبرا و ١٤٠٣ بولاق و ١٦٤٦ بولاق و ٨٤٧ الجماليـــة و ٣٠٧٤ شبرا و ٩٢٢ الخليفة و ١٥٥١ باب الشعرية[٣٨] .

ومع أن التخصص الجنائى أثبت نجاحا فى مجال الجريمة التى خصص لهـــا ـــ الا أنه لم يتقـــدم حتى عام ١٩٣٦ أبعـــد من ذلك الذى قـــدمنا له وكان يمكن لو أخـــذ بالمبدأ فى أنشطة اجرامية أخرى ـــ أن تتحسن حالة الأمن العام ـــ لكن الثابت أن المخططين لجهاز البوليس كانوا ـــ كما قلنـــا فى صفحات سابقة ـــ مترددين فى تطبيق هـــذا المبدأ الناجح .

وعلى العكس من نصيب الاجرام الجنـــائى فى **التخصص** ، فقد كان للجريمة السياسية حظ كبير فى هـــذا المقام ...... فمجرد فصل الجريمة السياسية عن الجريمة الجنائية فى التعامل والمواجهة ، كان يعنى أن هناك فهما صحيحا عند المخططين لجهاز البوليس لمـــا يسمى بالتصنيف الاجرامى .

---

(٣٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٤ .

(٣٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٥ .

(٣٨) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

على أن الدقـــة تقتضى القـــول ايضا أنه يمكن ان يكون فـــوز الاجرام السياسى بهـــذا القـــدر من العناية . واختصاصه وحـــده بشعبة مستقلة من جهاز البحث — لا يعنى الفهم الصحيح للتصنيف الاجرامى والتخصص بقـــدر ما يعنى تغطية احتياجات أمنية تمس النظام الحاكم فى كيانه — وتمثل رغبته الملحـــة فى البقاء Survival وضرب الخطر الذى يتهـــدده ، والمتمثل فى الجريمة السياسية .

ونحن نميل الى التفسير الثانى — والوثائق تؤيد ما نميل اليه .

فى أعقـــاب مقتل السردار وكشف الجماعات السياسية التى ارتكبت مجموعة الجرائم التى وجهت ضـــد الوجود البريطانى (١٩١٩ — ١٩٢٤) ، هـــدأ الشارع السياسى هـــدوءا تاما — ثم لم يلبث أن انفجر فى أعقـــاب تولى (اسماعيل صـــدقى باشا) الوزارة (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) — فوقعت محاولة اغتيال اسماعيل صـــدقى باشا فى ١٩٣٠/٨/٢٥ — وأطلق النار على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى يوليو ١٩٣١ — واكتشف البوليس جمـــاعة تعتزم ارتكاب جرائم سياسية فى ١٩٣١/١٠/١٩ (مكونة من حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سـليم وسيد عبد الخالق ومحمود محمد ابراهيم وعبد القادر مختار وحـــداد شاذلى ومحرم راشد) — والقيت عـــدة قنابل فى أوقات مختلفة فى فنـــاء وزارة الحقانية ودار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب — وعثر فى فبراير ١٩٣٢ على قنبلة مشتعلة فى دار صـــدقى باشا لكن مفعولها ابطـــل قبل أن تنفجر — ووضعت فى مايو ١٩٣٢ قنبلة فى (طمـــا) بين قضبان السكة الحـــديدية بهـــدف نسف القطار الذى كان يستقله صـــدقى باشا فى طريقه الى جرجا — وعثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة صباح أحـــد أيام شـــــهر ديسمبر ١٩٣٢ — وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى قرب دار المندوب السامى — وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار — وفى مارس من نفس العام انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة انجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل — وفى أبريل انفجرت

قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة — وفى مايو ١٩٣٢ حاول محمد على الفلال اغتيال اسماعيل صدقى باشا فى محطة العاصمة — وفى يونيو انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور وزارة الحربية — وقيدت كل هذه الحوادث ضد مجهولين(٣٩) .

كان هذا يعنى عند الذين يأخذون بمبدأ التخصص أن تيارا جديدا من جرائم العنف السياسى قد وجد سبيله مرة أخرى الى الشارع السياسى — وأن الأمريقتضى تخصيص فريق للعمل فى مواجهة هذا التيار .

لكن لأن **التخصص** لم يكن هو القضية المطروحة كما ذكرنا — وكان **أمن الدولة** فقط هو الوارد — فان اهتمامات (قلم الضبط فرع ب) تركزت فى التيار الذى كان قد بدأ يظهر خطره منذ العشرينيات ، باعتباره هو الخطر الذى يهدد النظام الاجتماعى فى المملكة المصرية — واعنى به الشيوعية .

ومؤدى هذا أنه لو كان جهاز البوليس يعنى بالتخصص وفق المبادىء التى تضمنتها الصفحات السابقة ، لكان فرع الأمن السياسى منه قد شمل شعبة لجرائم الاغتيال السياسى — وشعبة للمعارضة السياسية — وشعبة للأحزاب ، وشعبة للشيوعية — لكن نظرا لأن الاهتمام كان كما قلنا **بأمن الدولة** — وكان **أمن الدولة** يتعرض للخطر من جانب التيار الشيوعى فقط — وكانت باقى الأنشطة المعادية التى سقناها فى السطور السابقة من انفجارات ومحاولات اغتيال لا تمثل خطرا داهما بالمقارنة بالشيوعية — فقد انصرف اهتمام جهاز الأمن السياسى لمحاربة الشيوعية فقط .

ومن المفارقات العجيبة — والتى تؤكد صحة التفسير الذى سقناه فى شأن التصنيف الاجرامى — أن جهاز الأمن السياسى ربط خلال معالجته للنشاط الشيوعى بين هذا النشاط — والعمال — والطلبة ، وسمى هذا كله **بالنشاط الهدام** — وهو ربط عزيناه فى مؤلفنا عن النشاط الشيوعى

---

(٣٩) Russel's private papers a list about the political crimes which took place between the years 1910 and 1946, op. cit.,
وعبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية – الجزء الثانى – ص ١٧٦ – ١٧٧ .

(أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ ـــ ١٩٥٠) الى الفهم المجرد عن الرؤية الحقيقية لمعنى تبنى اليسار لقضية الطبقات العاملة ـــ نتيجة (للأمية السياسية) عنـــد المشتغلين بالأمن السياسى فى مصر فى الفترة موضـــوع الدراســـة[٤٠] .

ففى فبراير ١٩٢٥ كتب (يوسف قطاوى باشا) وزير المـــاليه فى وزارة زيوار الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـــ ١٢ مارس ١٩٢٥) مذكرة الى مجلس الوزراء قال فيها :

« كان المـــاجورسانت جورج انسون الموظف بالادارة السريه بعموم الامن العام يقوم باعمال خاصه بمراقبه الحركه الشيوعيه فى البلاد المصريه ومسائل العمال ـــ وكان يتقاضى مرتبا قـــدره ٩٠٠ جنيه فى السنه من ربط المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية . وقـــد انشئت فى ميزانية سنة ١٩٢٤ ـــ ١٩٢٥ بادارة الامن العـــام وظيفة مؤقتـــة من الدرجـــة الثالثة براتب قـــدره ٩٦٠ جنيه تقترح وزارة الداخلية اسنادها الى المستر آنسون وتعيينه فيها بالراتب المذكور بعقد لمدة سنة ابتداء من أول أبريل ١٩٢٤ . والسبب فى اسناد تلك الوظيفة الى جنابه هـــو ما تحتاج اليه مقاومة الحركة الشيوعية فى البلاد المصرية وكذا تسوية مسائل العمال من الخبرة التـــامة والدراية بالأعمال السرية الأخرى المتعلقة بالأمن العام والتى أخـــذت فى الازدياد بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة ، وقـــد وقـــع اختيار وزارة الداخلية على المـــاجور آنسون لأنه مارسها فى زمن السلطة العسكرية وأصبح ملمـــا بها »[٤١] .

---

(٤٠) عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ » ـ دار المعارف ١٩٨٣ ـ الطبعة الأولى ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٤١) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس الوزراء فبراير ١٩٢٥ مذكرة مرفـــوعة الى مجلس الوزراء بشأن المـــاجورسانت جـــورج آنسون ـ وقـــد جاء بنهاية الوثيقة تأشـــيرة نصها « يعين بعقـــد الموظفين الأجانب ـ ولن يتجـــدد هـــذا العقـــد بعـــد ٣١ مارس ١٩٢٥ ـ راجع أيضا الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٤٣ فى ١٩ أبريل ١٩٢٥ الخاصة بتعيين آنسون بعقـــد لمدة سنة من ١٩٢٤/٤/١ .

وفى مارس ١٩٢٥ أفادت وزارة الداخلية « ان الحاجــة لا تزال ماسة الى استمرار وجــود الموظف المشار اليه فى الخــدمة بعــد التاريخ المذكور لمــا لمشكلة العمال من الأهمية الكبرى واحتياج الوزارة الشديد لخــدماته لأقصى مدة ممكنة نظرا لمعلوماته القيمة فى المسائل المتعلقة بمقاومة نشر (الدعــوى) الشيوعية فى البلاد »(٤٢) .

على ضوء هــذا الفهم المحــدود لأمن الدولة السياسى تحرك جهاز الأمن السياسى لضرب الحركة الشيوعية والعمال والطلبة فقط .

ففى عام ١٩٢٦ انشغل (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بمراقبة التطورات السياسية . وقامت جماعاته الخاصة بالشيوعية والعمال بالمراقبة فيما يتعلق بالعمال والدوائر الشيوعية(٤٣) .

ورغم أن عام ١٩٢٨ حفــل بالاضطرابات السياسية الناتجة عن تولى محمد محمود باشا الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩). وقيامه بتأجيل انعقاد البرلمــان شهرا — وحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات فى يوليو ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات — ومقاومة الأحزاب لقرار الحكومة وما صاحب ذلك من اضطرابات وعنف — فان القسم المخصوص (الضبط فرع ب) لم ينشغل بأكثر من « فحص جــوابات التهــديد المــألوفة وبلاغا المؤامرات وغيرها وقــدم تقــارير عنها كما تتبع الحالة السياسية وقــدم عنها تقارير مفصلة يوميا »(٤٤) .

أما بالنسبة للشيوعية فقــد قالت تقــاريره أن شعبة الشيوعيين الموجودة بالقاهرة — والتى كان أعضاؤها من اليونانيين واليهود والمصريين ،

---

(٤٢) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء — ١٩٢٥ — وقــد استمر جنــاب الميجر آنسون بادارة عموم الأمن العام حتى فصل فى ١٩٣٧/٦/١ لانتهاء مدة عقد استخدامه — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٧٤ فى ١٩٣٧/٤/١٥ .

(٤٣) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٦ — مرجع سبق ذكره .

(٤٤) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

عقــدت اجتماعات فى أوائل عام ١٩٢٨ وتبادلت الزيارات مـــع الحزب الشيوعى بفلسطين ـــ وفى ٧ مايو عام ١٩٢٨ القى القبض على ٢١ شيوعيا فى القاهرة ـــ أفرج عن خمسة منهم فيما بعـــد ـــ بينما استبعد الستة عشر الباقون ومن بينهم زوجتان الى بلاد اليونان وايطاليا وفرنسا وقبرص .

وفى ذلك الوقت وصلت الى القسم معلومات مفيدة عن شعبة الشيوعيين بالاســـــكندرية .

وفى يوليو ١٩٢٨ وصل الى مصر مندوب سوفييتى لبث الدعـــاية الشيوعية ـــ فوضعه رجال الضبط فرع (ب) تحت المراقبة المتواصلة حتى قبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه فى ديسمبر وأبعـــدوا الى روســـيا فى باخرة ســـوفييتية .

وحصل القسم على اخبار خاصة بعودة بعض الطلبة الذين كانوا قـــد سافروا الى موسكو لدراسة أنظمة السوفييت ، وأبلغها الى الجهـــات المختصة كما ارسل الى تلك الجهات أسماء وأوصاف سبعة عشر طالبـــا آخرين كانوا قـــد سافروا الى موسكو ـــ وتم للقسم الكشف عن أعمـــال الشيوعيين وتنظيماتهم فى طنطا والزقازيق والاسكندرية .

وتابع القسم تذمر العمال من الأجـــور وساعات العمل فى شركتى الترام والسكة الحـــديد المصرية وشركتى الغاز والنور ومصلحة التنظيم و (فابريقات) السجائر ـــ وفحص **الصلة بين التذمر** والنفوذ الشيوعى[٤٥] .

وقـــد اطلق (القسم المخصوص) أو (قلم الضبط فرع ب) تسمية (شعبة الشيوعيين المصريين) على المشتغلين بالنشاط الشيوعى فى مصر . ويبدو أن الصلة بين **الشعبة والخارج** قـــد تزايدت خلال عام ١٩٢٩ ، ففى ذلك العام روقبت شعبة الشيوعيين المصريين مراقبة دقيقة ـــ واشـــترك فى المراقبة (قسم المباحث الجنائية) واتصل بحركاتهم بهـــدف شلها ـــ ثم

(٤٥) المرجع السابق .

راقب القسم حركات الشيوعيين الأجانب حتى اكتشف وصول (مندوب شيوعى) فى يوليو لبث الدعوة الشيوعية — وعندما شرع فى العمل بالتعاون مع مندوب سوفييتى آخر قام (الضبط فرع ب) بالقبض عليهما ونفاهما الى خارج البلاد — وخلال السنة ذاتها حصل القسم المخصوص على قائمة بأسماء ستة عشر شخصا فى فلسطين وقبرص واليونان والمانيا وفرنسا ومصر « كانت تبودلت رسائل بينهم وبين بعض أعضاء العصبة الشيوعية »[٤٦] — ويفهم من ذلك أن اعتراض المراسلات البريدية قبل وصولها لأصحابها (الرقابة) كان من بين أساليب جهاز الأمن السياسى فى مصر فى ذلك الوقت — كذلك فان (المباحث الجنائية) كانت تشارك فى أعمال الأمن السياسى ، ويحتمل ان هذه المشاركة تمت لتخفيف الضغط على جهاز الأمن السياسى — كما يمكن تفسيرها ايضا بتشابك الاختصاصات بين جهاز الأمن السياسى والأمن الجنائى فى ذلك الوقت .

وقد راقب القسم المخصوص تذمر عمال السكة الحديد والعنابر ببولاق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بسبب ضآلة المكافآت التى تصرف لهم — وبسبب فصل ٢٣ نجارا منهم بسبب الاستغناء — وراقب ايضا اضطرابات حوذية عربات الركوب بسبب لائحة دراجات العربات التى قام بتنفيذها (قلم المرور) — كما سجل اضراب عمال الحرير بقسم الجمالية عن العمل خلال شهرى مايو ويونيو[٤٧] .

---

(٤٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .

(٤٧) المرجع السابق . وقد بدأ اهتمام الدولة بالمشكلات العمالية فى بواكير عام ١٩١٩ عندما شكلت لجنة للتوفيق بين العمال واصحاب العمل — وقد ألغيت هذه اللجنة عام ١٩٢٤ وتحول اختصاصها الى لجان محلية بالمحافظات والمديريات برئاسة المحافظين والمديرين . فى يوليو ١٩٢٧ ومع تزايد نشاط الحركة العمالية شكلت لجنة لبحث نظام العمل والعمال فى مصر — برياسة (عبد الرحمن رضا باشا) وكيل وزارة الحقانية (العدل) — وقد اقترحت اللجنة من بين ما اقترحت انشاء مكتب للعمل فى عام ١٩٢٨ — وفى ١٩٣٠/١١/٢٩ صدر القرار الوزارى ٤٠ بانشاء مكتب للعمل يلحق بادارة عموم الأمن العام واختص بكل ما يتعلق بالعمل والعمال — وعندما انشئت وزارة التجارة والصناعة فى ديسمبر ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الوزراء فى عام ١٩٣٥ بضم مكتب العمل اليها — ثم الحق بوزارة الشئون الاجتماعية فى ١٩٣٩/٨/٢٠ .

لمزيد من المعلومات عن مكتب العمل واختصاصاته راجع د. عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ — ١٩٥٠ » ص ١٢١ ملحق ٢ .

وسجل جهاز الأمن السياسي في عام ١٩٣٠ ازدياد التقارب الشيوعي المصري مع النشاط الشيوعي الأجنبي . ونظر في أمر شعبتين شيوعيتين أحداهما مؤلفة من بعض الأرمن الذين أبعدوا فيما بعد الى خارج القطر ، أما الثانية فكان يرأسها شخص اجنبي أوفدته الى البلاد هيئة شيوعية قوامها أجانب ومصريون . وقد قبض القسم المخصوص على ذلك الأجنبي وقبض على زعماء تلك الهيئة وأبعدوا عن القطر المصري . وكان تقرير القسم المخصوص عن نشاط الشيوعيين المصريين في تلك السنة متفائلا ولغته لغة الواثق من عدم اقدام الشيوعيين المصريين على محاولة ابداء أي نشاط آخر — وربما كان هذا اشارة الى الدور البوليسي الباطش الذي قامت به حكومة (صدقي) في ذلك الوقت — والذي شمل كافة روافد الحركة الوطنية .

وحفلت تقارير القسم المخصوص في ذلك العام بأخبار اضرابات عمال عنابر السكة الحديد بمناسبة تعديل أجورهم ونجاح البوليس السياسي في انهائها — واضراب عمال ورش عربات السكك الحديدية لعدم منحهم راحات ولعدم كفاية أجورهم — واضراب عمال النسج وعمال تلوين قماش الموسلين وعمال شركة سيارات الأتوبيس المتحدة وعمال فابريقة الأسمنت بحلوان وعمال مصنع بركات لصنع الطوب في بولاق — واضراب سياسي عام في ١٥ فبراير تجاوب معه الصناع وأرباب المهن الأخرى .

ويلاحظ أن كل هذه الاضرابات الاقتصادية والسياسية قد حدثت في فبراير ١٩٣٠ — وهو تاريخ كانت تتولى الحكم فيه وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) . وقد كان الاعتقاد السائد عند الكثير من المؤرخين أن اضطرابات الثلاثينيات كانت من نصيب حكومة صدقي (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) حتى كشفت وثائق جهاز الأمن السياسي عن الاضطرابات العمالية الاقتصادية وغير الاقتصادية والاضرابات السياسية (العامة) في عهد حكومة الوفد الثانية أيضا، وليس حكومة صدقي فقط .

ومع ذلك فليس من المحتم أن تعني هذه الاضطرابات أن عهد حكومة

الوفـد الثانية كان غير حائز على رضا طبقات الشعب ـــ ومن المحتمل أن تكون هـــذه الاضطرابات :

١ ـــ جزءا من خطة وفـــدية لتعبئة الجماهير ضـــد خصوم الحزب الذين يسعون الى اسقاط الحكومة(٤٨) .

٢ ـــ حملة من جانب حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يســـعى لاستبعاد الوفـــد من الحكم باعتباره عـــدوا يجب ازالته ـــ ومن المحتمـــل كثيرا أن يكون حزب الأحرار الدستوريين قـــد نجح فى استقطاب عنـــاصر عمالية الى صفة وحركها فى مظاهرات عـــدائية لاضعاف موقف الوفـــد وحـــكومته .

٣ ـــ لأسباب اقتصادية حقيقية تمثل المعاناة من ارتفاع الأسعار والضيق المـــالى الذى جلبته الأزمة الاقتصادية العالمية التى كانت تطرق أبواب البلاد فى ذلك الوقت .

وقـــد غطت تقارير الأمن السياسى لعام ١٩٣٠ اضراب طلاب المدارس فى نوفمبر والاجراءات الحازمة التى اتخـــذتها السلطة الادارية لاحتـــواء الموقف(٤٩) .

وكالمعتاد ـ فان جهاز الأمن السياسى انشغل طـــوال عام ١٩٣١ بتشديد الرقابة على « جماعة الشيوعيين المصريين » والأجانب ـــ وقبض على عشرة من الشيوعيين الأرمن وابعـــدوا خارج القطر ـــ كمـــا تابع (شعبان حافظ) الشيوعى المعروف حتى سفره الى روسيا للانضمام الى

---

(٤٨) تحدث الدكتور يونان لبيب رزق عن خطة وفدية قـوامها تعبئة الجماهير الوفدية والمساندة للوفـد لتحـذير خصومه فيما لو أقـدموا على اسقاط الحكومة الوفـدية - كذلك فان من بين أساليب الوفـد فى ذلك الوقت المظاهرات الشعبية للضغط على القصر . وقـد دبر الوفـد مظاهرة شعبية كبيرة بوم ١٩ مايو ١٩٣٠ للضغط على الملك فـؤاد حتى لا يقبل الاستقالة التى كان قـد قـدمها النحاس باشا احتجاجا الى المسلك التعطيلى الذى كان الملك قـد اتخـذه من الحكومة الوفـدية فى ذلك الوقت ـ راجع د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٣٤٧ .

(٤٩) تقارير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٠ - مرجع سبق ذكره .

الجامعة الشرقية بموسكو ، وأكد تقرير البوليس فى ذلك العام أن « كل نشاط بدأ من جانب شــعبة الشيوعيين فى خــلال السنة قضى عليــه وهو فى المهــد(٥٠) .

وباعتبار النشاط العمالى مرتبط بالشيوعية عنــد ســلطات الأمن السياسى فى مصر ، فقــد تابع القسم المخصوص تأليف (عباس أفنــدى حليم) عــدة نقابات خلال العام ، وتنظيمه نقابة للعمال — وانحلال هــذه النقابات — وسجل القسم تسع حــوادث اضراب من عمــــال شركات (السيارات المتحدة — النقل للسيارات — مصنع ليون جوجانيان بشبرا — شل — فاكوم أويل — الغاز (منتاشوف) — البيرة (سان جــورج) بمصر القــديمة — يارن — ومطبعة اميريان بشبرا .

وباعتبار النشاط الطلابى مرتبط أيضا بالشيوعية عندهم فقــد سجل اضراب طلبة مدارس : مصر الصناعية — الأقباط ببولاق — الفنون والصنائع ، واضراب بعض العمال بالورش الأميرية والعنابر(٥١) .

وقــد كشف القسم المخصوص عــــن نشاط (الأرمن) فى الحركة الشيوعية فى مصر — ولم تخل عملية مضادة من جانبه من وقــوع بعض الشيوعيين الأرمن — ومن ذلك ما قام به عام ١٩٣٢ من القبض على تسعة ارمن فى شهر يناير كانت لهم صلة بمنشورين شيوعيين وجــدا مكتوبين باللغة الأرمنية وملصقين على البناء الخارجى لمصلحة التلغرافات والتليفونات بشارع

---

(٥٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ — مرجع سبق ذكره ، أما شــعبان حافظ فهــو من أوائل المصريين الذين اسهموا فى الحركة الاشتراكية فى مصر — وقــدم للمحاكمة فى قضية الشيوعية الأولى ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ وعــوقب بالحبس لمدة ستة اشهر — وفى القضية الثانية (يناير ١٩٢٦) عوقب بالحبس لمدة سنة ، واستمر نشاطه الاشتراكى بعــد ذلك — راجع ملفات القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ — و د. عبد الوهاب بكر « اضواء على النشاط الشيوعى » مرجع سبق ذكره — ص ٣ .

(٥١) تقرير بوليس القاهرة لسنة ١٩٣١ — مرجع سبق ذكره — وعباس أفندى حليم هــو النبيل (لقب ملكى) عباس حليم احــد أفراد الأسرة المــالكة وقتئذ — وكان على خــلاف مع القصر الملكى — وتعرض لتجريده من لقبه الملكى أكثر من مرة — .

الملكة نازلى (رمسيس الآن) . وقـــد نفى ثلاثة منهم الى روسيا فى يوليو ١٩٣٢ ــ أما الستة الباقون فقــد حكم عليهم فى شهر ديسمبر ١٩٣٢ .

وتفيد تقارير القسم المخصوص فى نفس العام أن منشورات شيوعية باللغة اليونانية وزعت فى أبريل خارج كنيسة القــديسين هيلانة وقنسطنطين اليونانية ــ ولم يستطع القسم أن يقم الدليل على ادانة أحــد . لــكن القسم نجح فى منع دخول أى شيوعيين الى القطر من الخارج . ولم يفت القسم أن يسجل اضراب طلبة الجامعة المصرية وكلية الطب والآداب فى مارس ١٩٣٢ احتجاجا على نقــل الدكتــور طــه حسين من الجامعــــة لوزارة المعـــارف .

أما العمال فقــد انحصر نشاطهم فى اضراب عمال مصلحة التنظيم بسبب تخفيض مرتباتهم ــ واضراب سائقى سيارات الأجرة احتجاجا على فرض الضرائب الجــديدة على السيارات ــ واضراب عمال الحرير لنزاع بينهم وبين أصحاب المحال بسبب انقاص رواتبهم . وقــد استطاع قسم الضبط فرع (ب) أن يمنع اضرابا كان سيقع فى نوفمبر من جانب ســائقى شركة الأمنيبوس المصرية ــ نتيجة لقيامه بالدعاية بين السائقين)[٥٢] .

وسجل قسم الضبطف عام ١٩٣٣ نشاطا غير عادى للعمال ، فذكرت تقارير البوليس حــوادث اضراب عمال النحاس ــ وعمال الحرير ــ وعمال مطبعة شندلر ــ وذكر أن أسباب الاضرابات كانت تتعلق بالأجــور .

وذكرت التقارير اضراب عمال شركة السيارات المصرية (ثورنيكروفت) لمدة ثلاثة أسابيع ــ وتحــدثت التقارير عن حــوادث التحريض على الاضراب خــلال ذلك من جانب العمال القــدامى الذين هاجموا السيارات التى كان يقودها العمال الجــدد الذين عينتهم الشركة تحت حماية البوليس[٥٣] .

---

(٥٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٢ – مرجع سبق ذكره .

(٥٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٣ . ويلاحظ ان شركة ثورنيكروفت كانت هى الشركة التى تسير سيارات الأتوبيس فى أنحاء القاهرة – وأن اضرابا لمــدة ثلاثة اسابيع كان يعنى التأثير فى حركة المواصلات داخل المدينة .

ويسجل (لقسم الضبط ب) نجاح كبير فى عام ١٩٣٤ عندما اهتدى الى شخصين من شعبة الشيوعية كان قد دخلا الى القطر المصرى خلسة (محمد وهيب المسالك وشهرته سليم يوسف — وعلى حسين حسنين الذى كان قد غادر مصر الى روسيا عام ١٩٣٠ وحرم من الجنسية المصرية) . ويفيد تقرير البوليس أن (المسالك) تمكن من الهروب من مصر بينما قبض على الثانى فى يونيو مع فريق من أفراد شعبته البالغ عددهم ٢١ شخصا — وكان عشرة منهم فى انتظار المحاكمة .

كذلك نجح القسم فى الوصول الى مقر الشيوعى شعبان حافظ الذى كان قد غادر مصر الى روسيا السوفيتية فى عام ١٩٣٠ — ودخل خلسة الى مصر فى سبتمبر ١٩٣٤ ، فقبض عليه وسلم لنيابة الاسكندرية فحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات لاتهامه فى قضية الشيوعية (١٩٣٠) — كما أبعد فى نوفمبر ثلاثة أرمن الى روسيا بعد قضائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فى قضية المنشورات الشيوعية التى اتهموا فيها عام ١٩٣٣[٥٤] .

ورصد (قسم الضبط ب) تسلل ثلاثة مندوبين من شعبة الشيوعيين الأجانب فى عام ١٩٣٥ ، وتكللت جهود القسم بالنجاح فى النهاية بصدور الأحكام فى قضية الشيوعية الكبرى[٥٥] .

كان عام ١٩٣٥ عاما سعيدا (لقسم الضبط ب) فيما يتعلق بمواجهة النشاط الشيوعى والعمالى ، لكنه لم يكن كذلك فى عام ١٩٣٦ فيما يتعلق

---

(٥٤) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٤ .

(٥٥) تقرير بوليس القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٥ — وقد كانت الأحكام الصادرة فى هذه القضية كالآتى : شعبان حافظ السجن ثلاث سنوات — محمد وهيب ملك السجن ٥ سنوات و ٢٠٠ جنيه غرامة — على حسين حسنين ٤ سنوات سجن و ١٠٠ جنيه غرامة — محمود السيد على ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — أحمد محمد على الخشب ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — محمد محجوب عبد الرحمن ثلاث سنوات سجن — وقضت المحكمة ببراءة عبد الفتاح رزق أبو زر — درويش مصطفى محمد — سيد السيد أحمد — كامل السيد .

بالنشاط العمالى — فرغم أن الموقف بالنسبة للشيوعية كان هادئا ، ولم يفد الى القطر من الخارج أحد من الشيوعيين وكان النشاط فى الداخل قد توقف بعد الزج بأعضاء النشاط الشيوعى فى السجون ، فان الاضرابات انفجرت بين عمال التنظيم ، وحمالى محطة مصر ، وعمال الطوب ، والكوائين ، والخبازين ، وعمال الحرير ، وعمال السجاير ، ونساجى الحرير والقطن ، وعمال النحاس — وكانت أكثر الاضرابات خطورة هى تلك التى قام بها عمال القطن والحرير والنحاس حيث اضربوا مرات عدة طوال العام — وعانى قسم الضبط خلال العام من تهديدات طوائف عمالية أخرى بالاضراب(٥٦) .

لم يكن المستهدف من عرض ما يتعلق بالأمن السياسى تقديم صورة للعمل السياسى فى الفترة موضوع الدراسة فالغرض كان مواصلة العرض لمحاولات اصلاح جهاز البوليس — ومن بينها التخصص . وقد جاء العرض للعمل السياسى بمناسبة الحديث عن محاولات الاصلاح .

وقد يلاحظ ان حظ جهاد البوليس فيما يتعلق بنتائج مواجهة النشاط السياسى كان أوفر من حظه فيما يتعلق بالنشاط الاجرامى . وما ينبغى التنبيه اليه هو أن هذا الحظ لم يكن راجعا الى أخذ بأساليب علمية أو تطور تقنى أو تخصصى — بقدر ما كان راجعا الى (طبيعة النشاط) الذى كان البوليس السياسى يواجهه . فصاحب النشاط السياسى سهل الوقوع بين أيدى البوليس نظرا لأنه صاحب عقيدة ، وقيم ، ومبادىء — فهو لا يقدم على ما يشوه صورته أمام المجتمع الذى يسعى الى تطهيره — وصورة البطل هى الصورة التى يحرص السياسى على بقائها نقية لا يشوهها هروب أو خضوع أو استجداء أو تذلل أو خوف — صحيح هو يعمل فى سرية ، ويحرص على الا يقع فى أيدى البوليس — ليس حرصا منه على حياته أو حريته ، ولكن حرصا على الاستمرار فى أداء الرسالة السامية التى كلفته عقيدته بتنفيذها . وهو أثناء ذلك لا يلجأ الى أساليب

(٥٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

وحيل المجرم الجنائى ...... لهـذا كله فان السياسى يقع بسرعة فى أيدى البوليس .... ليس لمهارة البوليس ولكن بسبب المبادىء السامية والعقيدة والقيم — فلا فضل للبوليس اذن فى تفوقه فى القضاء على النشاط السياسى ، وانما الفضل لطبيعة النشاط السياسى نفسه .

كانت هـذه هى المحاولات الستة للاصلاح على مدى الفترة موضوع الدراسة (رفع المستوى الثقافى للقاعـدة — ايجاد طبقـة وسطى بين الضباط والجنود (الكونستابلات) — استخدام نظام المباحث الجنائية — ادخال نظم البحث الجنائى الحـديثة « M. O. » — التخصص — الأمن السـياسى .

واذا كان هناك ثمة جـدل قـد يثور حول مدى فعالية هذه المحاولات — أو مدى جـديتها ، فان الذى لا جـدال فيه هـو أنها (الاصلاحات) قـد أغفلت الجانب الانسانى من الاصلاح ، اصلاح الفرد ذاته عن طريق اشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والنفسية والمعيشية ، وهـو أهم نقـد يمكن أن يوجـه الى محاولات اصلاح البوليس .

الفصل السابع
ملء الفراغ

في الوقت الذى كان الشارع المصرى فيه يلتهب غضبا من أجل الدستور عام ١٩٣٥ كانت المتغيرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحـدث تطورات سياسية تشمل الداخـل والخارج .

كانت ايطاليا قـد غزت الحبشة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ، وتحرج الموقف الدولى — وازداد الخطر قربا من مصر . وكانت مصر فى ذلك الوقت بلا دستور — فدستور ١٩٣٠ الغى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ — لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد ، وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هـو أن مصر لا تتمتع بمركز دولى محـدد — فماذا يحـدث لو أن البلاد اصبحت كرة يتقاذفها الانجليز والايطاليـون ؟

كانت انجلترا قـد شرعت فى حشد أسطولها فى المياه المصرية — وزادت قـواتها البرية فى البلاد زيادة ضخمة — وجعلت المنطقة الغربية منطقة عسكرية محظورة — وعززت أسطولها الجوى فى مصر . وعلى الجانب الآخر عززت ايطاليا حاميتها العسكرية فى ليبيا . وأصبحت مصر نتيجـة للوجـود البريطانى معسكرا معاديا لايطاليا .

من ناحية أخرى كانت عواطف المصريين فى الداخل تتجه نحو الحبشة ــ الدولة المعتدى عليها ، لهــذا فانهم كانوا يؤيدون كل ما من شــأنه تخفيف الضغط عن الأحباش . وكان استيلاء ايطاليا على الحبشة يهــدد مصر من ناحية الصحراء الغربية ، ومن ناحية السودان . لهــذا كلــه فان مصر ــ الدولة الضعيفة ــ وضعت مصيرها فى عربة بريطانيا ــ فسايرتها فى سياستها ازاء ايطاليا ــ واشتركت فى الاستعدادات الحربية ، وقبلت قرار العصبة ضــد ايطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم أنها لم تكن عضوا فيها (عصبة الأمم) معرضة نفسها لعــداوة دولة كبرى .

لهــذا كله أحست مصر أن الظروف تقتضى تقنين علاقتها ببريطــانيا قبل قيام حرب سيزج بها فيها ــ وتحرك (الوفــد) فى أكتوبر ١٩٣٥ متفقا مــع توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ــ ٣٠ يناير ١٩٣٦) فى تقــديم مذكرة الى المندوب السامى البريطانى مقتضاها تحريك القضية المصرية وعقــد معاهــدة بين البلدين .

وفى الشهر التالى (نوفمبر ١٩٣٥) وقعت « أزمة تصريح هــور » التى مست قضيتى « الاتفاق بين مصر وبريطانيا » و « الدستور » بشكل لا يتفق والأمانى الوطنية ــ وترتب على ذلك صــدمة عنيفة للشارع المصرى الذى راحت قــواه تثور فى مظاهرات أشبه بثورة ١٩١٩ ، وصاحب ذلك دعــوة الوفــد لمقاطعة الانجليز واستقالة الوزارة النسيمية .

ومع عــودة الدستور فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تشكلت الجبهة الوطنية (الوفــد ــ الأحرار الدستوريين) مطالبة بالدخول مع بريطانيا فى مفاوضات على غرار مفاوضات (النحاس ــ هندرسون ١٩٣٠)[1] .

ويلاحظ أن من بين الأمثلة التى قــدمتها الجبهة الوطنية كأســباب للاحتكاك الذى يفسد جــو العلاقات بين الدولتين ــ ويستدعى بالتالى

---

(١) عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر ص ٧٧٦ ــ ٧٨٨ .

التفاوض لانهائه على أسس سليمة ـ « قضية الأمن الأوروبى » المتمثل فى « الادارة الأوروبية » .

ودارت المفاوضات التى انتهت فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

جاء فى المذكرة الثانية الموجهة من مصطفى النحاس باشا الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى :

« بالاشارة الى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم . أتشرف بابلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية فورا ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصرا اوروبيا معينا فى بوليس المدن . ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت امرة ضباط بريطانيين . وتسهيلا لاحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمسة من موظفى البوليس الأوروبى . وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب »(٢) .

وكان هذا يعنى بداية استقلال جهاز البوليس المصرى عن تبعية لبريطانيا دامت أربعة وخمسين عاما ـ وهو استقلال لا ينبغى أن ينظر اليه على أنه مجرد التخلص من عدد منرجال البوليس الأجانب . لقد كان معنى هذا الاستقلال هو الاعتراف لأول مرة للبوليس المصرى بالمسئولية الكاملة عن أرواح وممتلكات الأجانب ـ وهى السبب الأساسى فى وجود الادارة الأوروبية و « البوليس الأجنبى » .

كان استقلال البوليس فى العهد الجديد يعنى على المستوى الوطنى :

---

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ـ ص ٤٧٧ .

(أ) احراز أكبر قــدر ممكن من الكفاءة البوليسية .

(ب) تجنب الاضطراب السياسى .

(جـ) صيانة خــدمة الأمن السياسى فى البوليس .

وعلى المستوى البريطانى فان الغاء الادارة الأوروبية وتغيير حــالة الممثل البريطانى من (مندوب سام) الى (سفير) ، سبب حرمان الحكومة البريطانية من الوسيلة (Medium) المؤثرة فى السياسة البوليسية فى المدن . كذلك فان هــذا الوضع بدوره أضعف موقف ضــــباط البوليس البريطانيين أنفسهم . وهؤلاء بدورهم ــ مدركين لهــذا الوضع الجــديد ، طالبوا باعفائهم من السلطات التنفيذية وتولى سلطات استشارية فقط . لكنهم مع ضعف موقفهم هــذا ظلوا يمارسون سلطات تنفيذية فى البوليس ــ لكن المسئولية عن (الأمن) انتقلت من هؤلاء (الحكمدارين) الى المحافظين ، وأصبحت العلاقة بين البوليس والمحافظ تماثل العلاقة بين الأول والمدير فى الاقــــاليم .

ولقــد كانت قضية محاولة احياء النفــوذ البريطانى فى البوليس بعد المعاهــدة ،قضية حيوية للغاية عند البريطانيين الذين لم ينــــــل منهم اليأس ، فابتدعــوا وسائل أخرى لتحقيق هــذا المطلب ...... ونجحوا فيه ــ وهــو ما سنناقشه فى موضعه ــ غير أنهم فى البداية كانوا يحاولون وضــع (حكمداريهم) كمستشارين فى لجان التعيين والترقية بوزارة الداخلية ــ لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك ــ ومع ذلك فقــد وافقت على تشكيل لجان لتعيين وتحــديد واجبــــات الأعضاء الأوروبيين ، واختيار الذين سيحالون الى المعاش ، والتعاقــدمع الذين سيحتفظ بهم ــ وهــو نظام كان سينتهى أمره الى المصريين فى النهاية على كل حال(٣) .

---

(٣) F.O. 371-73659-J 7168 File 1645-ME 66/49 " European elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922. Research Dept. Foreign office. 7th October, 1949.

انتهى أمر الادارة الأوروبية باعتزال « جناب السير الكسندر كين بويد » فى ١٩٣٧/٣/١٦ وبالغاء الادارة نفسها فى ١٩٣٧/٤/١ واضافة أعمالهـا الى ادارة عموم الأمن العام ــ وتسريح موظفيها الأجانب والمصريين اما بالاحالة الى المعاش أو الالحاق بأعمال أخرى .

شهد النصف الاول من عام ١٩٢٧ حركة تطهير ضخمة للعناصر الاوروبية بالجهاز شملت انهاء خـدمة ١١٢ كونستابل (أ ــ ب ــ ج) لانتهاء اجـل عقـود استخدامهم ، واحالة ثلاثة من كبـار الضباط البريطانيين ببوليس القاهرة الى المعاش ، وفصـــل حكمدارى بوليس الاسكندرية والسويس للاستغناء ومجموعة أخرى من كبار الضباط ــ لكن النصف الثانى من العام شـــهد قرارات تعيين جـديدة لأجانب كحكمدارين للاسكندرية والسويس ووكيل حكمدار للاسكندرية ــ والغاء رفت كونستابلات أوروبيين ومنح علاوات لـــمائة وتسعة عشر منهم ــ وترقية بعض الذين فى درجـــة (ب) منهم الى رتبـــة هيدكونستابل .

ومن مراجعـــة أسماء الضــباط والكونستابلات الأجانب فى الأوامر العمومية يتضح أن البعض منهم كان يذكر اسمه فى قوائم الذين استغنى عن خـــدماتهم بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بعقد معاهـــدة التحالف بين مصر وبريطانيا ــ ثم يتضح أنه ما زال فى الخـــدمة فى قرارات لاحقة ــ ممـــا يعنى أن عقـــود هؤلاء كانت تجـــدد بالنظر لظروف الحرب واستمرار خـــدمة هؤلاء الأجانب فى البوليس المصرى لذلك السبب ــ كذلك يلاحظ أن بعضا من الكونستابلات الأجانب ، وخاصة الأرمن واليهـــود ــ

= ويلاحظ أنه نظرا لقيام الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) فان برنامج انهـــاء الوجـــود الأجنبى فى البوليس المصرى لم ينفـذ فى الموعـد المحـدد (١٩٤١) .. وتم مد عقود بعض الكونستابلات والضباط حتى انتهاء الحرب . ولم يقرر مجلس الوزراء احلال رجال البوليس المصريين محل رجال البوليس الأجانب الا فى ١٩٤٥/٨/٢٠ على أن يتم ذلك فى ميعاد غايته أول سبتمبر ١٩٤٦ . وبالنسبة للواء ت. و. رســل باشـــا حكمدار العاصمة فقـد تقرر اعتزاله الخـدمة اعتبارا من ١٩٤١/١٢/٢٣ ــ لكنه لم يحال الى المعاش الا فى ١٩٤٦/٨/٣١ .

راجع ملف خـدمته بدار المحفوظات العمومية مسلسل ٥٥٤٤٧ ــ دولاب ١٠٦ ــ رف ٢ محفظة ٥٣٤٥ .

كانوا يعودون للعمل بوظائفهم السابقة تحت مسمى جديد (كونستابل وطنى) — وهو أمر يحتمل معه أن يكون هؤلاء الأرمن قد حصلوا على الجنسية المصرية ، أو أن اليهود من الكونستابلات الأجانب قد عوملوا بعد عام ١٩٣٦ كيهود مصريين[٤] — وعلى أى حال فقد انتهت خدمة جميع الضباط الأجانب من البوليس المصرى خلال شهر أغسطس عام ١٩٤٦ ، وأصبح البوليس المصرى منذ ذلك الوقت خاليا من أى عناصر أجنبية .

بدأت اجراءات ملء الفراغ الناشىء عن ترك العناصر الأجنبية للبوليس المصرى — مبكرة فى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ ، عندما صدر قرار وزير الداخلية فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ (الوزارة النحاسية الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧) بتعديل نظام قسم الكونستابلات بمدرسة البوليس والادارة ورفع مستوى عساكر البوليس بصفة عامة .

وفقا لقرار وزير الداخلية عدل نظام قسم الكونستابلات بحيث يتسع لقبول **عدد أكبر** من التلاميذ الذين يلتحقون بعد تخرجهم بصفة **عساكر درجة أولى** يرقى الممتازون منهم الى وظائف الكونستابلات .

وقد اشترط فى الطالب المتقدم أن يكون حائزا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية على الأقل ، وأن يجتاز امتحانا للدخول يعقد فى أول السنة الدراسية فى المواد التى يعينها مجلس ادارة المدرسة من بين المواد التى تدرس فى السنتين الأوليتين من الدراسة الثانوية .

ونص على أن تكون مدة الدراسة فى القسم سنتان يدرس الطلبة فيها اللغة العربية وتشمل انشاء المحاضر والتقارير ومحاضرات فى الأخلاق

---

(٤) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٥٢ فى ١٩٣٨/٥/١٩ « يعين الكونستابل الأجنبى هاجوب كافوكيان فى وظيفة كونستابل وطنى درجة ممتازة ببوليس محافظة مصر بماهية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٣٨/٦/١ التاريخ التالى لانتهاء عقد استخدامه — « يعين الكونستابل الأجنبى حاييم حاييم ساكس فى وظيفة كونستابل وطنى درجة ممتازة ببوليس محافظة الاسكندرية بماهية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٣٨/٦/١ التاريخ التالى لانتهاء أجل عقد استخدامه .

والآداب — قانون البوليس واللوائح الادارية — قانون العقوبات بايجاز تام والمخالفات تفصيلا — قانون تحقيق الجنايات (الاجراءات الجنائية) بايجاز تام — التربية الوطنية وتشمل نظام الحكم فى المملكة المصرية — أبواب مختارة من التحقيق الجنائى العملى والفنى والمباحث الجنائية وتدريب الطلبة على كتابة التقارير عن الحوادث الشائع وقوعها وعن الاجراءات التى تتبع فيها وواجباته لدى تأدية الشهادة فيها — مباذىء الاسعافات الطبية — اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية (بهيئة محادثات فى الشئون الضرورية التى تخص وظيفة البوليس بصفة عامة — جغرافية القطر المصرى لتزويد الطالب بمعلومات عملية عامة عن المدن وعواصم المديريات وما بها من مؤسسات هامة وآثار تاريخية وطرق المواصلات الرئيسية .

أما التدريب العسكرى والرياضة البدنية فقد شملت : التدريب العسكرى المشاة والخيالة — اشارات المرور فى الطرق العامة — التمرين على اطفاء الحرائق — ركوب الدراجات النارية وقيادة العربات والسيارات — الرياضة البدنية (كرة قدم — لياقة بدنية — مصارعة يابانية — ملاكمة) .

وتقرر ان يلحق خريجو قسم الكونستابلات بوظيفة (عسكرى درجة أولى) براتبها مضافا اليه جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن ثم يتدرج الخريج فى الراتب كلما رقى الى درجة أعلى (عسكرى — أونباشى — جاويش — باشجاويش — صول) .

وأجاز القرار ترقية خريجى القسم (الممتازين) بعد الوصول الى درجة (أونباشى) الى سلك الكونستابلات بدرجاته المقررة .

ويبدو أن وزارة الداخلية تبينت بعد فترة أن النظام الجديد عودة الى نظام العساكر المطور — فأجرت تعديلا على النظام الجديد مقتضاه تخريج الطلبة الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (بكالوريا) بوظائف أونباشية كونستابلات بماهية ٤ جنيهات و ٧٥٠ مليما شهريا ويتدرجون فى درجات الصف ضباط العليا بالمرتبات المقررة — مع جواز ادخال الممتازين من هؤلاء بعد مضى ستة شهور على الأقل على تاريخ تخرجهم فى سلك

الكونستابلات بترقيتهم الى وظيفة كونستابل درجة ثالثة بماهية ٥ جنيهات و ٧٥٠ مليما شهريا (اذا حسنت الشهادة فى حقهم) .

اما الطلبة الحائزون على مؤهلات دراسية اخرى فيعاملون عند التخرج وفقا للنظام الأصلى (أى يلحقون بالبوليس بوظيفة عسكرى درجة أولى وبمرتباته مضاف اليها جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن) .

وتقرر تطبيق هذا النظام على الطلبة الذين تقرر قبولهم بقسم الكونستابلات فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم يلق النظام الجديد استحسانا ، نظرا لتشابهه مع نظم العساكر والصف ضباط — ويبدو أن القسم لم يلق اقبالا من الشباب للانخراط فى سلك الكونستابلات ، فأدخل تعديل جديد فيما يتعلق بمستقبل الخريجين تقرر بمقتضاه وضع نظام جديد لدرجاتهم وماهياتهم وملابسهم والعلامات المميزة وأقدميتهم بالنسبة لوظائف صف ضباط البوليس :

الدرجة	الماهية الشهرية		الأقدمية
الثالثة	٧٥٠ مليم	٥ جنيه	يكون مساويا للأونباشى ولكن يعتبر يعتبر أقدم منه
الثانية	٥٠٠	٦	يكون مساويا للجاويش ولكن يعتبر اقدم منه
الأولى	٥٠٠	٧	يكون مساويا للباشجاويش ولكن ولكن يعتبر أقدم منه
الممتازة	من ٨ الى ١١ جنيه العلاوة الدورية نصف جنيه كل سنتين		يكون مساويا للصول

وفقا لذلك النظام فان الكونستابلات الذين كانوا بالخدمة وقت تطبيق النظام الجديد (١٩٣٧) وكانوا يستولون على ماهية من ثمانية جنيهات فأكثر فى الشهر اعتبروا كونستابلات فى الدرجة الممتازة — واجاز التعديل

ترقية عـــدد محـــدود من هؤلاء الكونستابلات الممتازين ممن يتوفر فيهم حسن السلوك والخلق الحميد والكفاءة فى العمل الى رتبة الملازم ثان بعـــد النجاح فى امتحان الترقية ارتب الضباط الذى كانت مواده مماثلة للمواد التى يؤدى الامتحان فيها طلبة السنة النهائية بقسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة — مع اعفائهم فقط من الامتحان فى مواد اللغات الأجنبية — وبشرط ألا يزيد عـــدد من يرقى بهـــذه الصفة فى كل سنة عن اثنين(٥) .

وقـــد لحق شروط الالتحاق بقسم الكونستابلات تعـــديل جـــديد فى سبتمبر ١٩٤٣ اشترط فيه أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراســـة الثانوية القسم العام أو من راسبيها — وكان الخريج من الاولين يعين بوظيفة كونستابل درجـــة ثالثة (أول درجات الكونستابلات) — أما راسبى شهادة الدراسة الثانوية القسم العـــام (الثقافة) فكانوا يعينون بوظيفة أونباشى كونستابل(٦) . يلاحظ أن وزارة الداخلية قـــد أحـــدثت بنظامها الجـــديد خللا كبيرا فى المستوى الثقافى لنظام الكونستابلات . فعلاوة على تعـــــدد مؤهلات الخريجين (شهادة الابتدائية — شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) — شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) — راسبى شهادة الثقافة) ، فان الثغرة التى كان ينفـــذ منها حملة الشهادة الابتدائية وفق تعـــديل ١٩٤٣ كانت هى امكانية تقـــديم أوراقهم الى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام مباشرة — ورسوبهم بالطبـــع وحيازتهم بالتالى على شهادة الرسوب فى هـــذه الشهادة باعتبارها مؤهل الالتحاق بقسم الكونستابلات (أو من راسبيها) .

هكذا كان نظام الكونستابلات بعـــد المعاهـــدة — وهـــو نظام قصد به احلال الكونستابلات الوطنيين محل الكونستابلات الأجانب الذين كان يتم التخلص منهم مرحليا . ومع أن برامج الدراسة كانت متناسبة مع المهام

---

(٥) نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ — الفصل الثالث — مدرسة البوليس والادارة .

(٦) كتاب البوليس الملكية — الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦ — مرجع سبق ذكره .

الموكله لهؤلاء — الا أن المـأخذ كان فى تعـدد المستوى الثقافى وتنوعـه — وهـو أمر لا شك محـدث أثره فى مستوى الأداء[7] .

كان ملء الفراغ على مستوى الضباط يقتضى التوسع فى سياسـة القبول بمدرسة البوليس والادارة لتخريج أعداد أكثر من الضباط — بالاضافة الى رفع الضباط الوطنيين الى الرتب الأعلى (لواء وأميرالاى) التى كان البعض منها مقصورا على البريطانيين .

ويسجل لجهاز البوليس فى هـذا الصـدد أنه لجـأ الى رفع المستوى الثقافى للضباط عندما صـدر مرسوم ملكى فى ١١ أكتوبر ١٩٣٧ بانشـاء « قسم الليسانس » بمدرسة البوليس والادارة ليقبل حملة أجازة الليسانس فى القانون ، حيث يقضون سنة دراسية بالمدرسة يتلقون فيها الأنظمـة البوليسية — وعلوم الطب الشرعى — والطب البيطرى — والتحقيق الجنائى العملى والعلمى — والتدريب العسكرى .

والواقع أن الحاجة كانت ماسة الى اعـداد من الضباط بمستواهم المعتاد — وليس الى رفع المستوى ، فطبيعة عمل ضابط البوليس — حتى فى الوقت الحالى — لا تحتاج الى دراسات قانونية على مستوى عال بحسبان أن دوره فى مجال ضبط الوقائع هـو مجرد ضبط الواقعة ، وتحرير محضر جمع الاستدلالات فقط — أما الاختصاص الأصيل بالتحقيق والتكييف القانونى للحـوادث والتصرف فيهـا قانونا فقـد كان ولا يزال معقـودا لسـلطات « النيابة العامة » — . وقـد استمر معـدل القبـول بمدرسـة البوليس والادارة منخفضا طـوال سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فكان على التوالى (٤٤ منهم ٢٣ من حاملى شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ من حملة ليسانس الحقوق) و (٥٣ منهم ٤٦ شهادة الدراسة الثانوية و ٧ ليسانس) و (٥١ منهم ٣٥ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) .

---

(٧) بلغ عـدد الكونستابلات الوطنيين بالبوليس ٧٢٨ فى عام ١٩٤٢ و ٨٣٧ فى عام ١٩٤٣ — راجع « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ .

ولم تشرع المدرسة فى قبول أعـــداد كبيرة نسبيا الا بدءا من عام ١٩٤٠ عندما قبلت ٩٣ طالبا (٧٢ شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ ليسانس) وفى ١٩٤١ قبلت ٧٠ طالبا (٥٤ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) . ولم يتجاوز العـــدد حـــد المـــائة الا عام ١٩٤٢ عندما قبلت الكلية[٨] مائة وأربعة وثلاثون طالبا (١١٦ شهادة الدراسة الثانوية و ١٨ ليسانس) — ثم ارتفعت الأعـــداد فى أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لتصبح على التوالى ١٧٢ و ٢٢٣ و ١٣٨ — ثم انخفضت الى ٦٩ فى عـــام ١٩٤٦[٩] . ويمكن وفقـــا لتزايد أعـــداد المقبولين فى سنوات الأربعينيات ، القـــول بأن تزايد معـــدل قبول الطلبة فى كلية البوليس كان لمواجهة ظروف الحرب ، وليس لملء الفراغ الناشىء عن ذهاب العنصر الأجنبى من البوليس .

على مستوى الوظائف القيادية كان المطلوب هـــو توفير عناصر صالحة من الرتب الوطنية الكبرى للحلول محل الرتب الأوروبية الكبرى التى كانت بسبيل التخلى عن مواقعها وفقا لشروط المعاهـــدة . ومن المعروف أن الأوروبيين استأثروا بالرتب العليا فى البوليس — بل حجبوا رتبة (اللواء) تمـــــاما عن المصريين لدرجـــة أن التسلسل العسكرى فى البوليس حتى الأربعينيات كان ينتهى عند رتبة الأميرالاى (عميد) .

كان أول اجراء يتصل بالعناصر المصرية وكفائتها لتولى الرتب العليـــا هـــو ذلك الذى أصـــدره (محمود فهمى النقراشى) وزير الداخلية فى وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩) باتباع قاعـــدة جـــديدة فى ترقية الضباط الى رتبتى القائمقام (العقيد) والأميرالاى (عميد) — مقتضاها مراعاة « درجـــة كفاءة المرشـــــحين لهـــذه الرتب واستعدادهم لأداء الأعمال المطلوبة منهم فى وظائفهم الجـــديدة وما تتطلبـــه هـــذه الوظائف من مقـــدرة وصـــفات خاصـــــة — وليس الأقـــدمية

---

(٨) صـــدر مرسوم ملكى فى ١٩٤١/٤/١٢ باطلاق اسم « كلية البوليس الملكية » على مدرسة البوليس والادارة — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣١ فى ١٩٤١/٤/١٧ .

(٩) كلية البوليس الملكية — بيان عـــدد الملتحقين والمتخرجين فى الكلية كل عام ١٨٩٦ — ١٩٤٦ « اليوبيـــل الذهبى » .

Seniority فقط »(١٠) — والقرار بملابسات وتوقيت اصــداره يرتبط تماما بقضية تولى الضباط المصريين المناصب القيادية فى البوليس بدلا من العناصر الاوروبية فى المدن(١١) .

حتى منتصف عام ١٩٤١ لم يكن هناك مصرى واحــد حاصل على رتبة اللواء فى البوليس — وفى ١٩٤١/٧/٢١ منح اللواء (شرف) السيد رمزى باشا مدير ادارة النظام رتبة اللواء (شرف) — ثم أصبحت الرتبة فعلية فى ١٩٤٢/٢/٨ وتغير لقب وظيفته لأول مرة فى تاريخ البوليس الى « مدير البوليس » فى ١٩٤٢/٢/١٩ ، وعندما أحيل الى المعاش فى ١٩٤٢/٤/١٩ عين بدلا منه محمد نديم بك فى ١٩٤٢/٤/٢٣ وأنعم عليه برتبة اللواء(١٢) . أما تولى المناصب القيادية فى البوليس بدلا من الأجانب فلم يتم الا فى عام ١٩٤٦ عندما عين اللواء حسين يسرى قمحــة باشــــا حكمدارا لبوليس الاسكندرية ، والأميرالاى المحلى عبد الغنى بركات بك حكمدارا لبوليس السويس ، واللواء سليم زكى باشا حكمدارا لبوليس القاهرة(١٣) .

---

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٦١ فى ١٩٣٨/٩/٢٢ .

(١١) فى أعــوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ كان عــدد ضباط البوليس من رتبة الأميرالاى ٧ فقط — ارتفع عــددهم عام ١٩٣٦ الى ٨ و عام ١٩٣٧ الى ١١ — وظلوا كذلك حتى عام ١٩٤٣ عندما أصبح عــددهم ١٤ — أما الضباط من رتبة القائمقام فقــد كان عــددهم عام ١٩٣٠ (١٧) ، ومن عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٥ (١٨) وفى عام ١٩٣٦ (١٩) وفى عام ١٩٣٧ (١٨) وفى عام ١٩٣٨ (١٩) ، وفى عام ١٩٤٠ (٢٢) وفى عــام ١٩٤٢ (٢٩) وفى عام ١٩٤٣ (٣٠) — أى أن كل الرتب القيادية فى جهاز البوليس حتى عام ١٩٤٣ كانت لا تزيد عن (٤٤) ضابط — راجع تقارير الأمن العام سنوات (١٩٣٠ — ١٩٣٧) ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ .

(١٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٦٣ فى ١٩٤١/٧/٣١ و ٥١ فى ١٩٤٢/٢/١٩ و ٣٦ فى ١٩٤٢/١/٢٩ و ١٥٣ فى ١٩٤٢/٥/١٤ — ويلاحظ أنه اعتبارا من ١٩٤٢/٦/١٥ أطلق اسم « ادارة البوليس » على ادارة النظام والخفر بديوان الوزارة — (وقلم البوليس) على أقلام النظام والخفر بالمديريات والمحافظات — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليــة رقم ١٩٨ فى ١٩٤٢/٦/١٨ .

(١٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٦١ فى ١٩٤٦/٦/٦ و ٢٧٠ فى ١٩٤٦/٦/١٣ و ٢٩٣ فى ١٩٤٦/٦/٢٧ .

لكن القضية لم تكن فى حقيقتها مجرد استبدال انجليزى بمصرى — فهذا أمر فى غاية البساطة . لقــد كانت القضية هى قضية التأثير الانجليزى فى القيادة المصرية — ذلك التأثير الذى يمكن أن يخــدم أهــداف بريطانيــا فى المستقبل .

لدينا فقط حالة أول حكمدار مصرى لبوليس القــاهرة « اللواء سليم زكى باشــا » .

تخرج سليم زكى ملازما فى البوليس فى ١٩١٣/٧/١ — فى عام ١٩١٥ انتدب للخــدمة بالجيش وقتما كان ضابطا بقسم (الميناء) ببوليس القنال — فى ١٥ يناير ١٩١٥ وقــع أسيرا فى يد (القوات العثمانية) بينما كان بالخــدمة بالبر الشرقى لمدينة بور سعيد — فى ١٩١٧/٦/١ منح رتبة الملازم أول وهــو فى الأسر — أرسلت اليه مصر خمسة جنيهات شهريا فى تركيا عن طريق معتمد دولة هــولندا — حضر من الأسر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ والحق ببوليس القاهرة فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان (رســل باشا) قــد أصبح حكمدارا لبوليس المدينة فى ١٩١٨/٣/١ — فى ١٩٢٠/١/٢٩ كان قــد أصبح رئيسا للقسم السرى الخصوصى ببوليس القاهرة ومنح نيشان النيل من الطبقة الخامسة . أدى دورا فريدا فى قضية مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وفى تقريره الى المندوب السامى بعــد القبض على الجناة — يقول اللواء توماس رســل باشا بعــد الثناء على (الهلباوى) الشاهد الأساسى ومرشــد البوليس فى القضية :

" Next to him the most important figure in the plot has been Selim Zaki. Zaki was a unimportant police subaltern at port Said who was captured by Arabs while on Patrol during the Turkish advance on the Canal. The Turks thought they had got a soft thing in Zaki, but they soon found they had caught a young tiger, Zaki refused to vert, and went through three years'imprisonment in Turkey with the British officers.

In their attempts to break his spirit the turks marched him up in the snows to " Sivas ", but it did not break Zaki. At the

armistice Zaki returned to Egypt in summer 1919 and was posted to Cairo Police. The murder gang have often been after him, but have Luckily failed to get him. Various Ministries have tired to break him, but I have Luckily been able to save him. I know of no Egyptian with Zaki's Courage, pertinacity and Loyalty to the English; he knows his own people and realises that England is their only hope..............

One Lesson stands out clearly to my mind, and that is that Helbawi would never have come forward with his information to anyone except British officials, among whom I have the honour of including Selim Zaki.

كان سليم زكى هــو أهم شخصية فى المؤامرة بعــد (الهلباوى) . كان سليم زكى ملازما صغيراً غير ذى اهمية فى بوليس بور سعيد عندما أسر بمعرفة الأعراب عندما كان فى داورية خــلال التقــدم التركى على القنال . اعتقد الأتراك أنهم قــد عثروا على شىء لين فى (زكى) ، لكنهم وجــدوا على الفور أنهم قــد قبضوا على نمر صغير . رفض (زكى) أن يستسلم وظــل سجينا فى تركيا مع الضباط البريطانيين . وفى محــاولاتهم لكسر معنوياته قاده الأتراك سيرا على الثلج الى (سيواس) لكن هــذا لم يؤثر فيه . تم اعادته فى الهــدنة الى مصر فى صــيف ١٩١٩ وعين فى بوليس القاهرة . كانت عصابة القتل ورائه دائما ، لكنها فشلت فى الوصول اليه . حاولت وزارات كثيرة أن تحطمه ، لكننى نجحت لحسن الحظ فى انقــاذه . لا أعرف أحــدا من المصريين فى شجاعة (زكى) ، عناده ، وولائه للانجليز ، انه يعرف أهل بلده جيدا ، وهــو يدرك أن انجلترا هى أملهم الوحيد .

...... يتبقى درس واحــد راسخ فى عقلى ، وهــو أن (الهلباوى) ما كان يمكن على الاطلاق أن يقــدم معلوماته الى أى مخلوق سوى الموظفين البريطانيين ــ الذين يشرفنى أن أضم (سليم زكى) اليهم »(١٤) .

---

(١٤) Russel's private papers, Dt. 107.2.SB - Cairo City Police

فى أعقاب الحكم على متهمى قضية السردار رقى سليم زكى الى رتبة الصاغ (١٩٢٥/٦/١) — وفى ١٩٢٥/١٠/٨ منح نوط الواجب الفضى وكان ما يزال مفتشا لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة — فى ١٩٢٩/٦/١٦ منح رتبة البكباشى (مقدم) وفى ١٩٣١/٨/١٥ منح رتبة القائمقام (عقيد) — وفى ١٩٣٩/٣/١ منح رتبة الأميرالاى — وفى ١٩٤٠/٢/١ عين وكيلا لحكمدار القاهرة — وفى ١٩٤٤/٦/١٥ منح نيشان النيل من الطبقة الثالثة — وفى ١٩٤٥/٧/٥ أصبح مفتشا عاما لبوليس الوجه البحرى وظل محتفظا بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة — وفى ١٩٤٥/٨/١ منح رتبة اللواء — وفى ١٩٤٦/٦/١٢ أصبح حكمدار البوليس — وفى ١٩٤٨/١٢/٤ لقى حتفه بقنبلة القيت عليه أثناء مظاهرات الجامعة[١٥] .

كأن الحكمدار الانجليزى لم يرحل — ليس ذلك فقط ، فالمدرسة الانجليزية أثمرت رجالا آخرين فى مواقع عديدة — وهؤلاء الرجال الآخرون دربوا اتباعا لهم على الولاء للانجليز — وسنناقش هذه القضية فى موضع آخر من الدراسة .

=
Special Branch, office of the Commandant. His excellenc the High Commissioner. The Residency - Cairo 21st, February, 1925, op. cit.,

ودار المحفوظات العمومية - ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا - محفظة ٥٨٩٨ - مسلسل ٥٩٠٣٧ - مخزن ٣٧ - رف - أوراق ٢٧٦ .

(١٥) ملف خدمة سليم زكى باشا - مرجع سبق ذكره .

الفصل الثامن
التحديث وإعادة التنظيم

التطور سنة الحياة — وليس من المتصور أن يظـل الانسان أسير فكر ثابت وأحـد اللهم الا اذا كان محكوما عليه بالتخلف والبلادة . والانسـان مجبول على السعى نحـو الأفضل — والأمور تعرف باضـدادها ، والتطبيق يسهل اذا عرفت القاعـدة ، والحل يعرف اذا وجـد القانون .

وتبعا لهـذه المعطيات ، فقـد كان من المحتم أن يحـدث نوع من التحـديث والتنظيم فى البوليس — بعضه لدوافـع سياسية — وبعضه من باب مواكبة العصر وترك التخلف ، وبعضه من باب الملاحقة وسـد القصور الذى تكشفه الممارسة — وكلا الأخيرين جيد — وكلاهما ينتهيان الى الهـدف المنشود وأعنى به « احراز أكبر قـدر ممكن من الكفاءة البوليسية » وخاصة فى عهد ما بعـد عام ١٩٣٦ الذى تحرر فيه جهاز البوليس — ولو نظريا — من قيـود التبعية التى أفرزها وجـود « الادارة الأوروبية » فى البوليس .

كانت تجربة انشاء جهاز للمباحث الجنائية قـد توقفت عند عام ١٩٢٤

وتعثرت خطوات التنفيذ مع التعقيدات الادارية حينا ، ونقص الامكانيات حينا آخر .

خلال مناقشة ميزانية الدولة ١٩٣٧/١٩٣٨ تقدم أحد أعضاء مجلس النواب من الذين كانوا يعملون بالبوليس فى السابق (الأميرالاى أحمد سرور الشريف بك وكيل مديرية البحيرة سابقا) باقتراح مفاده « انشاء قسم خاص بالبوليس للمباحث الجنائية فى الأرياف ، يتبع ادارة الأمن العام ، لتعقب المجرمين المعتادى الاجرام ، وجمع التحريات عنهم .... »[١] .

وفى ١٧ يوليو ١٩٣٧ صدر قرار مجلس الوزراء بانشاء (مكتب رئيسى للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية) . وفى سبتمبر من نفس العام صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء — وتقرر انشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية يتبع ادارة عموم الأمن العام ويكون له اشراف مباشر على (أقلام) المباحث الجنائية . ونص قرار وزير الداخلية على تأليف لجنة من :

مدير عموم ادارة الأمن العام — مدير ادارة النظام — وثلاثة موظفين من وزارة الداخلية لبحث ووضع نظام العمل فى هذا المكتب ومكاتب المباحث الجنائية[٢] .

فى يناير ١٩٣٨ انتهت اللجنة من وضع تقريرها ، واعتمدت وزارة الداخلية النظم التى وضعتها اللجنة فى ١٩٣٨/٦/٥ وشرعت فى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق ايجاد نظام المباحث الجنائية .

وفى المدة التى بقيت من عام ١٩٣٨ انتفعت الوزارة بضباط (المكتب

---

(١) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره — ص ٩٩ .

(٢) الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » ص ٩٧ — ٩٨ مرجع سبق ذكره .

الرئيسى) ومديره « فكانوا ينتقلون فى الحوادث الهامة مما أدى الى الوصول لنتائج مرضية فيها[٣] .

كان معنى هـذا أن فروع المكتب المركزى للمباحث الجنائية لم تنشأ بعـد — وغنى عن البيان أن عمل « البحث الجنائى » لا يمكن أن يدار بصورة مركزية — اذ لابد من وجـود رجال البحث الجنائى بالقرب من موقع الحادث — وفى أسرع وقت ممكن .

كما أن الوزارة أقرت فى تقاريرها بتأخر انشاء فروع الجهاز عندما قالت « وتعنى الوزارة الآن بتعميم المباحث الجنائية بالمحافظات والمديريات تدريجيا كلما سمحت ميزانية الوزارة بذلك »[٤] .

وعلى مدى عقـد كامل لم تنجح الوزارة فى اضفاء الجـدية على مشروع انشاء نظام المباحث الجنائية فى مصر ، واستمرت أعمال المباحث فى المديريات تسير بصورة مرتجلة بنتيجة مؤداها أن ٩٠٪ من مكاتب المباحث فى المراكز كان يرأسها (كونستابلات) حـديثى العهد بالخـدمة — ليس هـذا فقط ، بل أن اختصاص هؤلاء الكونستابلات لم يكن قاصرا على (أعمال المباحث) « بل كان يعهد اليهم بأعمال البوليس العادية كتحرير المحاضر ، والداوريات البوليسية وما الى ذلك من الأعمال الأخرى النظامية »[٥] .

وخلال هـذه الفترة تعرض المكتب الرئيسى للمباحث الجنائية لتعديلين من حيث التبعية — ففى ١٩٤٠/٤/٣ صـدر القرار الوزارى رقم ٣ بأن يتبع ذلك المكتب (ادارة الجنايات) بادارة عموم الأمن العـام — وفى ٢ أغسطس ١٩٤٤ فصل المكتب عن تبعيته لادارة الجنايات وسمى (ادارة

---

(٣) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ — مرجع سبق ذكره .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الدماغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » — مرجع سبق ذكره — ص ٩٩ .

المباحث الجنائية) ، وتبع ادارة عموم الامن العام مباشرة ، بمعنى انه اصبح من مكونات هـــذه الادارة الرئيسية[1] .

ومع ذلك فقـــد كان بكل مديرية (قلم مباحث جنائية) يرأسه يوزباشى (نقيب) أو صاغ (رائد)[7] .

ظلت أجهزه المباحث الفرعية تعانى من التدهور ، حتى جرت محاولة للاحياء فى عام ١٩٤٨ قسمت بمقتضاها مديريات القطر — لأغراض المباحث الجنائية — الى خمس مناطـــق :

المنطقة الأولى : وتشمل مديريات الغربية ، البحيرة ، المنوفية — ويكون مقرها (طنطــا) .

المنطقة الثانية : وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، محافظة دمياط — ويكون مقرها (الزقازيق) .

المنطقة الثالثة — وتشمل مديريات القليوبية ، الجيزة ، الفيـــوم — ويكون مقرها (الجيزة) .

المنطقة الرابعة : وتشمل مديريات بنى سويف ، المنيا ، أسيوط — ويكون مقرها (المنيا) .

المنطقة الخامسة :وشملت مديريات جرجا — قنـــــا — أسوان وكان مقرها (ســـوهاج) .

عين لكل منطقة ضابط (مفتش للمباحث) يكون من اختصاصه الاشراف على أعمال المباحث فى منطقته — والتفتيش على أقلام المباحث بالمديريات — وضباط المباحث بالمراكز والبنادر ، وارسال تقارير التفتيش وملاحظاته (لادارة المباحث الجنائية بالوزارة) .

بمقتضى هـــذه الخطوة أصبح الهيكل التنظيمى لجهاز المباحث الجنائية فى البوليس على الشكل الآتى :

---

(٦) العقيد/ابراهيم الفحام « تطـور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجـع سبق ذكره – ص ١٠٠ .

(٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخليـة رقم ٣١٦ فى ١٩٤٠/٦/٢٧ و ١٥٢ فى ١٩٤٥/٣/١٤ و ١٩٣ فى ١٩٤٥/٣/٢٩ و ٣٨٢ فى ١٩٤٥/٦/٢١ .

ادارة المباحث الجنائية بالوزارة

منطقة المباحث الأولى (طنطا)	منطقة المباحث الثانية (الزقازيق)	منطقة المباحث الثالثة (الجيزة)	منطقة المباحث الرابعة (المنيا)	منطقة المباحث الخامسة (سوهاج)
أقلام مباحث المديريات (الغربية — البحيرة — المنوفية)	أقلام مباحث المديريات (الشرقية — الدقهلية — دمياط)	أقلام مباحث المديريات (القليوبية — الجيزة — الفيوم)	أقلام مباحث المديريات (بنى سويف — المنيا — أسيوط)	أقلام مباحث المديريات (جرجا — قنا — أسوان)
أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز	أقلام مباحث المراكز

وشرعت مكاتب المباحث بالمديريات والمراكز فى تنظيم اعمالها فضمت سجلات الامن العام لحصر الهاربين من الجندية ــ والمتهمين الهاربين المطلوب القبض عليهم ــ الاشخاص الهاربين من الليمانات والسجون ومراقبة البوليس ــ حصر الأحكام الباقية تحت التنفيذ ــ وبطاقات تسجيل المتهمين ــ ودفاتر لقيد المشبوهين ... الخ كل ما يهىء لمكتب المباحث المضى قدما فى مهمته(٨) .

ويلاحظ أن أجهزة المباحث الجنائية فى (المدن) لم تخضع لذلك التقسيم ، حيث كان (قلم الضبط فرع أ) يقوم بأعبائها برياسة (مأمور الضبط)(٩) .

من هذا العرض يمكن القول أن نشأة المباحث الجنائية فى جهاز البوليس المصرى ، كانت فى عام ١٩٤٨ .

فى تقريره عن حالة الأمن العام لعام ١٩٣٨ قال مدير ادارة عموم الأمن العام « اذا كان عصرنا الحاضر معروفا بأنه عصر التخصص ، فقد أصبحت الحاجة ماسة جدا الى تخصيص بوليس للأعمال الادارية ، وآخر للأعمال القضائية وقسم للمباحث وآخر للآداب وثالث لمكافحة المخدرات والممنوعات »(١٠) .

ورغم ايمان المخططين للبوليس بأهمية التخصص ــ كما أوضح مدير الأمن العام فى تقريره ، فان خطوات التخصص ــ وهو أرفع مظاهر التطور ــ مع ذلك كانت تسير بخطى حثيثة ــ وعلى سبيل المثال فان التخصص فى البوليس حتى ذلك الوقت كان قد مس (مكافحة المخدرات) و (تزييف وتزوير الأوراق المالية والمسكوكات) .

---

(٨) الصاغ/حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » مرجع سبق ذكره ــ ص ١٠٦ .

(٩) العقيد/ابراهيم الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره ــ ص ١٠٠ .

(١٠) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

كانت أعمال حماية الآداب داخلة فى اختصاص البوليس العام حتى تقرر فى ١٩٣٧/١٢/١٥ انشاء مكتب لحمايتها — واقتصرت أعمـاله على النطـاق الجغرافى لمحافظة القاهرة ، لكن التوسع فى النشاط ما لبث أن شمل بعـد قليل محافظتى الاسكندرية والقنال ومديرية الغربية .

وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ نص على أن يتبعها بوليس الآداب . ولمـا كان المفهوم لدى وزارتى الداخليـة والشئون الاجتماعية من هـذا النص أن تشتغل وزارة الشئون الاجتماعية بالنظام العـام لحماية الآداب وتوجيهه توجيها صالحا منتجا ، وأن قـوة بوليس الآداب المكلفة بحماية الآداب سعيا لتحقيق هـذه الغايات نفسها كانت ولا تزال تابعة لوزارة الداخلية تديرها وتشرف عليها فى كل ما يتصل بعملها ورجالها . فقـد رؤى ضمانا لحسن سير العمل وتوحيدا للاجراءات فى جميع مكاتب الآداب انشاء مكتب رئيسى لحماية الآداب يكون تابعا لادارة الجنـايات التابعـة لادارة عمـوم الأمن العـام (القرار الوزارى ١١ فى ١٩٤٠/٥/٣٠) .

وقـد اختص المكتب بمراقبة الآداب العامة والمساهمة فى رعاية الحالة الخلقية فى البلاد واقتراح مشروعات الاصلاح الخاصة بهـذا الشأن والقيام على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها فعلا والتى تصـدر فى المستقبل وخاصـة فى :

— مراقبة البيوت والمحال التى تدار للدعارة غير العلنية واتخـاذ الاجراءات نحـوها تطبيقا للقوانين واللوائح (لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى ١٩٠٥/١١/١٦) .

— ضبط الذين يتجولون فى الطرق والمحال العامة رجالا ونساء يحرضون المـارة على الفسق والفجور — وكذا الذين يتعقبون السيدات والفتيات لهذا الغرض ، وجرائم الفعل الفاضح .

— حماية القصر ذكورا واناثا الذين يضبطون فى المحال المشار اليها بعاليه ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والمـلاجىء وايواء من يمكن ايواءه منهم فيهـا .

– منع تجارة الرقيق الأبيض .
– ضبط الصور والكتب والمطبوعات المخلة بالآداب .
– ضبط البلطجية الذين يعولون فى معيشتهم – كلها أو بعضها – على ما تكسبه المرأة من الدعارة ، وكذا القواديين .
– مراقبة محال لعب القمار والمراهنات الخفية .
– مراقبة مكاتب التخديم .

– الاشراف على الصالات والبارات ونوادى الرقص والأماكن المعدة للنوم (البنسيونات والفنادق) – وكذلك المسارح ودور السينما .

– حماية الأطفال المشردين وتطبيق القوانين التى تتعرض لقضايا التسول والأحداث المتشردين وجمع أعقاب السجائر(11) .

وعلى مستوى التخصص الفردى شهد جهاز البوليس – ولأول مرة فى تاريخه – أول محاولة لرفع مستوى (الكفاءة التقنية) بين أفراده عندما انتخبت وزارة الداخلية بعضا من حملة (دبلوم الهندسة التطبيقية) قسم الميكانيكا والكهرباء والحقتهم بمدرسة البوليس (قسم المطافىء) فى عام ١٩٣٨ للتدريب على الأعمال النظامية ثم الحاقهم بعد ذلك بفرق المطافىء بالمحافظات للتدريب على أعمالها تمهيدا لتعيينهم فى وظائف (كونستابلات وطنيين) من الدرجة الممتازة(12) – لكن هذا القسم ألغى بعد أن تخرج فيه أربعة عشر كونستابلا ممتازا(13) .

---

(١١) تقرير وكيل وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ – وقد أصبح هذا المكتب ادارة مستقلة تتبع ادارة عموم الأمن العام مباشرة فى ١٩٤٤/٨/٢ بالقرار الوزارى ٥٤ – وأصبح اسمها (ادارة بوليس الآداب العامة) .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) الصاغ خليل رضوان الديب – الصاغ محمود على عبد الرحيم – اليوزباشى على شهيب – اليوزباشى عبد المنعم اسماعيل « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » – القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٥ – ٢٦ والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٢ فى ١٩٤١/٤/٣ .

أما بالنسبة للضباط — فقد زيدت جرعة الدراسات القانونية والادارية والبوليسية لهم فى عام ١٩٤٣ ، عندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ فى الخامس من سبتمبر بوضع نظام مؤقت لكلية البوليس الملكية جعلت مدة الدراسة بمقتضاه أربع سنوات ، وقصر الالتحاق فيها على حملة الشهادة التوجيهية بعد الغاء شهادة البكالوريا . ويلاحظ على منهج الدراسة الجديد أنه اشتمل على الدراسات العلمية فى :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — نظام الدولة الدستورى والادارى — مقدمة القوانين — النظم البوليسية — مبادىء القانون المدنى والشريعة الاسلامية — مبادىء الصحة والاسعاف — مبادىء الطب الشرعى — قانون العقوبات — قانون تحقيق الجنايات — المباحث الجنائية — الطب البيطرى — القانون المالى — المساحة — قراءة الخرائط — اللوائح — الثقافة العامة .

واحتوى التدريب العسكرى على :

تدريب المشاة والخيالة — قيادة الدراجات البخارية — استخدام الأسلحة الصغيرة — التربية البدنية — أعمال الوقاية ومكافحة الحريق — الميكانيكا والمرور — المفرقعات — التصوير الشمسى — الطبوغرافيا .

لم تستطع كلية البوليس الملكية فى الأربعينيات أن تتخلص من أسر (الدراسات النظرية) التى ميزت مناهجها على مدى مراحل تطويرها (١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥) — ورغم أن التدريب العملى أدخل عليه بعض التطوير بتدريس المفرقعات والتصوير الشمسى وقيادة الدراجات البخارية ، الا أن عدد الساعات المقررة لمثل هذا النوع من التدريب كان يقل كثيرا عن الساعات المقررة للدراسات القانونية والادارية — كما أن الاهتمام فى الامتحانات كان ينصب على المواد القانونية والتحريرية — ولم يحدث فى تاريخ مدرسة البوليس (كلية البوليس فيما بعد) أن رسب طالب أو أعاد الدراسة فى سنة من السنوات لرسوب فى احدى مواد التدريب العملى والعسكرى — مما يؤكد حقيقة أن الكلية كانت تعد طلبتها ، وبالتالى خريجيها بدراسات

نظرية فقط . ولعل الشيء الذي يذكر لوزارة الداخلية فى مجال تطوير الدراسة البوليسية فى الأربعينيات أنها قضت بالحاق طلبة كلية البوليس بمراكز وأقسام البوليس لمدة شهر ونصف خلال العطلة الصيفية للتدريب على أعمال البوليس(١٤) .

وفيما يخص التجهيز فقد كان المطلب الملح بالنسبة لجهاز البوليس هو سرعة تزويده بالمعدات التى تمكنه من مجاراة التطور الاجرامى الذى كانت خطاه تسبق خطى الجهاز .

وبعيدا عن المعدات والتجهيزات التى كان يلزم ادخالها فى الجهاز تحقيقا لهذا الهدف — وهى عديدة وهامة للغاية — فان المطلب **الأساسى فيها كان هو (التسليح) .**

كان التسليح فى جهاز البوليس خلال الفترة ١٩٣٦ — ١٩٤٥ يقتصر على الريفولفر Revolver للضباط — والقربينه (البندقيه القصيرة) Carabine ذات الطلقة الواحدة للقوات الراكبة — والبندقية مارتينى ذات الطلقة الواحدة للقوات الراجلة من القوات المخصصة لحفظ النظام (بلوكات النظام) — والبندقية الخرطوش جرينر Greener وشنيدر Schneider لقوات الخفر ورجال البوليس فى الداوريات وقد أثبتت الحوادث خلال الفترة موضوع البحث أن الأسلحة التى كان يستخدمها المجرمون — وخاصة فى الصعيد — كانت تتفوق كثيرا على تلك التى لدى البوليس — وقد أجمعت قيادات البوليس منذ عام ١٩٣٨ — وخاصة فى الريف ، على حتمية استبدال أسلحة رجال البوليس بأسلحة أخرى جديدة بعيدة المرمى لتضارع ما يحمله الأشقياء(١٥) .

---

(١٤) المرجع السابق ص ٢٧ — ٣١ .

(١٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » ص ٥٤ وما بعدها — مرجع سبق ذكره — وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ مرجع سبق ذكره .

غير أن مشكلة البوليس فيما يتعلق بالتجهيز بصفة عامة كانت تبعيته للجيش . بمعنى أنه لم تكن هناك ثمة سياسة محددة لامداد البوليس باحتياجاته من المعدات التى قد يتوافر مثيلها فى الجيش (كالأسلحة والسيارات وأجهزة اللاسلكى وما أشبه) — انما جرت العادة على أن يكون البوليس هو الزبون الأول للمستهلك أو المستعمل من أسلحة الجيش التى يستغنى عنها . وهذا ما حدث بالفعل عندما أصبح الجيش المصرى فى وضع يسمح له — بعد معاهدة ١٩٣٦ التى وفرت له بعض التحديث والتنظيم — ان يتخلص من القديم من معداته نظرا لتزوده بأسلحة جديدة .

ومع ذلك فقد كانت حركة جهاز البوليس فى مجال التسليح بطيئة للغاية ، ويبدو هذا من قيمة المبالغ التى كانت تخصص لهذا الغرض — فقد خصص مبلغ عشرة آلاف جنيه فقط فى ميزانية عام ١٩٣٨ لاستبدال أسلحة رجال البوليس (بأنواع من الأسلحة التى يستعملها الجيش المصرى)[(١٦)] . ونظرا لأن أسلحة الخفراء كانت من النوع الذى يطلق (الخرطوش) وليس (الرصاص) فقد اعتمد فى ميزانية عام ١٩٣٨ مبلغ ٣٢٫٠٠٠ جنيه لشراء أسلحة وذخيرة جديدة لاستبدال أسلحتهم التى كانت معهم فى ذلك الوقت[(١٧)] .

وفى ميزانية ١٩٣٩ أدرج مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه لهذا الغرض — وتخابرت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع وحصلت منها على (٤٠٠٠) بندقية مستعملة من طراز (لى انفيلد) Lee Enfield و (٣٢٥٠) بندقية أخرى جديدة من نفس الطراز .

وقد استخدمت هذه الدفعة من البنادق (٧٢٥٠ بندقية قديمة وجديدة) فى تسليح القوة الضاربة من جهاز البوليس (بلوكات النظام)

---

(١٦) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ — مرجع سبق ذكره .

(١٧) المصدر نفسه .

ومدرسة البوليس — ووزعت على المحافظات والمديريات ليسلح بها وببندقيات (ماريتنى) القديمة ثلثى أفراد الداوريات الليلية — مما يعنى أن الأسلحة المستعملة والجديدة التى وفرها وصول الامدادات الجديدة من الأسلحة للجيش لم تكن حتى عام ١٩٣٩ تكفى لتسليح البوليس بأسلحة تقف فى مواجهة اسلحة الأشقياء التى ذكرت تقارير الأمن العام بكل صراحة أنها تفوق اسلحة البوليس جودة وآلية .

وفى عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ تعاقدت وزارة الداخلية مع شركة (جرينر) الانجليزية على توريد (٤٠٠٠) بندقية جرينر من طراز جديد على أن تسلم ابتداء من مارس ١٩٤٠ بمعدل (١٠٠٠) بندقية شهريا[١٨] .

ومن المحقق أن التحديث فى مجال التسليح فى البوليس كان يسير بخطوات متثاقلة للغاية فى الأربعينيات برغم الحصول على بعض اسلحة الجيش المستغنى عنها ، فحتى عام ١٩٤٣ كانت ادارة عموم الأمن العام تقرر فى تقاريرها (أن السلاح الحالى الذى لدى رجال الحفظ لم يعد وافيا بالغرض ولا يتفق والتطورات الحديثة ولا يتكافأ وما تسرب الى أيدى الأهالى والأشرار والمجرمين من سلاح حديث له خطره وقدره فنوصى بضرورة تسليحهم بأسلحة حديثة أسوة بما هو متبع فى البلاد الأجنبية)[١٩] . وقد استمرت الشكوى من تخلف التحديث فى هذا المجال لسنوات طويلة[٢٠] — ويبدو ان الموقف فى هذا المقام كان متدهورا تماما . فالجيش لم يعد مصدرا للتزويد بالمستعمل من سلاحه بعد أن توقفت بريطانيا عن تنفيذ التزامها المنصوص عليه فى صلب معاهدة ١٩٣٦ بامداد الجيش بالأسلحة الحديثة بحجة احتياجات الحرب وميادين القتال[٢١] . لهذا فان توصيات ادارة عموم الأمن العام كانت الاتفاق

---

(١٨) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٩ — مرجع سبق ذكره . انظر أيضا تقرير الوزارة عن حالة الأمن العام عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .

(١٩) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام عن سنة ١٩٤٣ .

(٢٠) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩

(٢١) راجع فى قضية توقف بريطانيا عن امداد الجيش المصرى بالسلاح والمعدات بدءا من عام ١٩٣٩ كتابنا « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » القاهرة — دار المعارف ١٩٨٢ ،

مع قيادة الحلفاء (على تسليمنا هـذه الأسلحة مما لديها بعد انتهاء الحرب .... أو العمل على استيرادها بعـد الحرب مباشرة)[22] — وقـد كان هـذا الاقتراح من جانب ادارة عموم الأمن العام مفرطا فى التفاؤل ، فالجيش نفسه لم يكن قادرا على مداركة سلاحه من (الحلفاء) .. فما بالك بالبوليس .

لهـذا فان ادارة عموم الأمن العام عادت وقـدمت توصية متواضعة بتسليح رجال البوليس (بما ضبط أو قـدم من أسلحة بمناسبة صدور الأمر العسكرى القاضى بمنع حمل السلاح ....)[23] .

ولقـد كان « الانتقال » من أهم المسائل التى يعنى البوليس بايجاد حل لها — فلا بوليس دون (سلاح) و (وسيلة انتقال) . وكانت الوسائل التى لدى رجال البوليس للانتقال بها فى ذلك الوقت لا تتفق وأربعينيات القرن الذى سادت فيه الوسـائل الميكانيكية ، اذ كانت وسـيلة البوليس هى (الخيول) فى الريف — أما السيارة فكانت نوعا من الترف الذى لا يقـوى البوليس على تدبير الكثير منه — فقـد كانت السيارة (البوكس) هى السيارة الوحيدة فى المراكز وأقسام البوليس ، وكثيرا ما كانت تتعطل ولا تتوفر لوازم اصـلاحها .

وقـد أمل المسئولون فى جهاز البوليس — نتيجة توافر سـيارات (الجيب) Jeep لدى قيادة الحلفاء — امكانية تزويد البوليس بها — لكن تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٤٩ كانت لا تزال تفيض بالشكوى من سـوء حالة السيارات[24] .

وحتى عام ١٩٤٣ كان كل رصيد البوليس من (اللاسلكى) محطـة

---

(٢٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — مرجع سبق ذكره .

(٢٣) المرجع السابق — والأمر المشار اليه هـو الأمر العسكرى رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٧ بمحاكمة محرزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

(٢٤) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩

بمحافظة القاهرة — لكنها كانت لا تعمل لاحتياجها الى بعض الأجهزة[٢٥] .

ويخلص مما فات أن خطوات التحديث التقنى كانت تسير بخطوات بطيئة للغاية لا تتفق والتطور سريع الايقاع فى كافة نواحى الحياة — ولعل هذا كان له أثر كبير للغاية فى نقص الكفاءة الفنية لجهاز البوليس فى مصر .

وعلى العكس من ذلك فان البوليس حقق خطوات ملحوظة فى مجال التطور التنظيمى الادارى خلال الفترة موضوع الدراسة — على أنه يجدر التنويه الى ان هذا التطوير الادارى وخطوات اعادة التنظيم لم تكن خالصة لوجه المصلحة العامة ، اذ كان للسياسة دخل فيها . فنظام (على ماهر) الذى أدخله فى شأن ادارة التفتيش فى ١١ مارس ١٩٣٦ والذى وحدت أعمال التفتيش فيه فى جهاز يتبع الوزير — وتوزيع الاختصاص على مفتشين ، أحدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى — هذا النظام لم يلبث أن ألغى فى عهد وزارة الوفد (٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧) وأنشىء جهاز جديد للتفتيش برياسة موظف بدرجة مدير عام فى ٢ يوليو ١٩٣٦[٢٦] . لم يكن هناك ما يبرر هذا الالغاء سوى الرغبة فى تغيير كل ما يتعلق بنظام سابق — ولعل ما أدخل على جهاز التفتيش عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة الوفد يكشف تماما كيف أن التعديل والتغيير فى التنظيم فى أجهزة البوليس ووزارة الداخلية خلال الفترة موضوع الدراسة لم يستهدف التطوير بقدر ما استهدف الغاء ترتيب فعله آخرون أو تحقيق مصلحة ما . فى ١٩٤٢/٨/٤ أصدر (مصطفى النحاس باشا) رئيس الوزراء ووزير الداخلية قرارا برغبته فى تولى الاشراف على ما يجرى فى الاقاليم وتوثيق الصلة بين الوزارة والموظفين والأهالى وكل ما يمت لمصالحهم بصلة — فقرر أن يكون لمدير عام

---

(٢٥) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — مرجع سبق ذكره — ولم يشرع فى ادخال اللاسلكى فى البوليس الا فى عام ١٩٥٢ عندما خصص فى ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٥١/٥٠ مبلغا لانشاء محطات لاسلكية مترابطة بعواصم المحافظات ، ثم وردت الأجهزة فى عام ١٩٥١ — وانشئت بالقرار الوزارى ٣٧٨ لسنة ١٩٥٢ (ادارة اللاسلكى التابعة لادارة عموم الأمن العام) .

(٢٦) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « مرجع سبق ذكره » .

التفتيش حـــق الاتصال به مباشرة وعلى الدوام لعرض التقارير والملاحظات الهامة عليه وتلقى الأوامر فى شأنها والعمل على تنفيذها .

ثم حـــدد القرار مسئولية مدير عام التفتيش فى توزيع الأعمال وتنظيمها بين المفتشين الذين يعملون معه . وزيارة المديريات والمراكز وفروع الادارة ليقف بنفسه على أحـــوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم — وعضويته فى لجنة الترقيات والتنقلات بالوزارة ورئيســا لمجلس التأديب بها بحكم ما لديه من الوسائل الكافية لمعرفة درجة وكفاءة الموظفين واستعدادهم فى العمل — وأخـــذ رأيه فيما يقترح من الانعام برتب أو نياشين وميداليات على موظفى الاقاليم والعمـــد والأعيان — واقتراحات تثبيت الموظفين تحت الاختبار ... الخ[٢٧] .

ويبدو واضحا أن منصب مدير عام التفتيش قـــد أصبح فى التعـــديل الجـــديد منصبا خطيرا يعطى لصاحبه الحـــق فى مراقبة كل حركات الترقيات والتنقلات (وهى تشمل كل الموظفين من المدير فى المديرية والحكمدار حتى أدنى الرتب) ، ورئاسة مجلس التأديب بالوزارة الذى يتولى محاكمة كل موظفى جهاز البوليس — وهـــو صاحب الرأى فى الاقتراح بالانعام بالباشوية والبكوية والنياشين على رجال الادارة فى الاقاليم ، والعمد وأعيان البلاد .

وواضح أيضا أن مدير التفتيش بوزارة الداخلية أصبح يمسك بزمام الأمور فى الريف المصرى كله بباشواته المديرين وبكواته الحكمدارين وقائمقاماته وبكباشيته وصاغاته ويوزباشيته ، الى جانب عمده وأعيانه الذين تجذبهم ألقـــاب التشريف الملكية .

ويمكن فهم السر فى هـــذا التعـــديل أو التطوير الادارى اذا ربطنـــا بينه وبين الأحـــداث التى كانت تجرى فى الشارع السياسى فى وقت صدور التعـــديل من هجمة شرسة على (الوفـــد) تمثلت فى (الكتاب الأســـود) الذى أصـــدره (مكرم عبيد باشا) عام ١٩٤٣ والذى فضح فيه سياســـة

(٢٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٠ فى ١٩٤٢/٨/١٣ - القرار الوزارى رقم ٤٠

الاستثناءات الوفـديه واتهم (الوفـد) بانهامات تمس نزاهته ونزاهـه رئيسه مصطفى النحاس باشا ــ وذلك فى اعقاب فصله من وزاره الوفـد الخامسة (٤ فبراير ــ ٢٦ مايو ١٩٤٢) ، وما احـدثته هـذه الهجمه من تأثير فى شعبية الوفـد . كذلك تحالفت مع مساعى (مكرم عبيد) مساعى الملك لاضعاف شعبيه الوفـد خلال الفتره (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) ومحاولاته اجتذاب العمال والطلبة الى صفة(٢٨) ولمـا كان الريف بمجموعه الغفيرة فى ايدى العمد والمشايخ وأعيان البلاد ــ وهؤلاء فى أيدى المديرين ــ فان تقويه قبضة (ادارة التفتيش) كانت هى (الاجراء البوليسى) المضاد من جانب (الوفـد) فى معركة الصراع ضـد القصر وضـد خصوم الوفـد لضمان بقـاء القـوى الشعبية الى جانبه ــ هـذا اذا قلنا أن جولات النحاس فى الصعيد فى ذلك الوقت ردا على جولات الملك كانت هى (الاجراء الحزبى) .

واذا كانت المصلحة الحزبية واضحة فى هـذا النوع من التنظيم ، فان (فؤاد سراج الدين باشا) (وزير الداخلية الوفـدى اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٢) كان أكثر موضوعية من (مصطفى النحاس باشا) عندما حـدد اختصاصات مفتشى ادارة التفتيش فى نهايات شهر ديسمبر ١٩٤٣ .

استهل (سراج الدين) قراره بتأكيد الغرض من انشاء ادارة التفتيش العام وهـو « أن يكون المفتشون عيونا للوزير وأداة سريعة وثقة لاستطلاع أحـوال الاقاليم والاشراف على سير الأمور بها بحيث تكون الوزارة على اتصـال دائم عـن طريق (التفتيش) بمـا يجـرى فى جميـع المديريات وتعرف حالة البلاد الحقيقية .... (و) يمثل مفتشو الداخليـة الوزارة بالاقاليم »(٢٩) .

ثم قسم اختصاص مفتشى الداخلية أربعة اختصاصات تعلق أولهـا بالأمن العام ــ وثانيها بالادارة ، وهما أهم ما فى تنظيم (سراج الدين) ــ

---

(٢٨) د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٤٤٤ ــ ٤٥٥ ــ مرجع سبق ذكره.

(٢٩) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥١٢ فى ١٩٤٣/١٢/٢٣ (تحديد اختصاصات حضرات مفتشى ادارة التفتيش العـام) .

أما الثالث فكان يتعلق بشئون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفايتهم واستعدادهم وجهودهم وتقصيرهم وسلوكهم وظروفهم وابداء الرأى نحـــو تثبيتهم وتحرير التقارير السرية عنهم ـــ وتعلق الرابع بمقر اقامة المفتش والتسهيلات التى توفر له لاداء عمله . فى شأن الأمن العام اختص مفتشو الداخلية بالتفتيش على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وأسبابها وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص وتتبع الاجراءات التى يقوم بها رجال الضبط والمباحث فى القضايا الهامة وما يبذلونه من مجهود فيها والاطلاع على القضايا المحفوظة والتى حكم فيها بالبراءة وتقـــديم تقارير بملاحظاتهم عن أوجـــه النقص فى تحقيقها وتقـــديم الاقتراحات الضرورية واللازمة لاصلاح حالة الأمن العام فى المناطق التى تزيد فيها الحـــوادث ـــ ومراقبة الاجراءات التى تتخـــذ نحـــو القبض على المتهمين الهاربين والمحكوم عليهم غيابيا والفارين من السجون ـــ وكل ما يتعلق بالبحث عن الأسلحة غير المرخص بهـــا وصناعتها ـــ وامتحان كفاءة الأداء فى شـــأن السيطرة على المشبوهين والمراقبين والأغراب والعربان المتنقلين ـــ والداوريات ـــ وملاحظـــة حسن استخدام قـــوات البوليس والخفر وتوزيعها طبقا لحالة الأمن بكل منطقة ـــ والتفتيش على السجون المركزية وملاحظة العمل بها ـــ وتفقـــد مراكز ونقط البوليس والقرى ـــ والاهتمام بأحـــوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات الهامة وما اتخـــذ لازالتها من اجراءات(٣٠) .

ولا شبهة فى ارتباط هـــذه الاختصاصات والتنظيمات بالجانب الوظيفى للبوليس ومحاولة اعادة تنظيمه بهـــدف تحسين أدائه .

لكن الشبهة تأتى فى الاختصاص المتعلق (بالادارة) ، فقـــد اختص مفتش الداخلية ببحث حالة البـــلاد الخالية من العمد والمشايخ والتحرى عن أصلح المرشحين واتجاه رغبة الأهالى نحـــو من يولونه عمـــدة أو شيخا عليهم .

---

(٣٠) المرجع الســابق .

وباعتباره عضوا فى لجنة الشياخات ممثلا للوزارة كان عليه ان يدرس قضايا تأديب العمد والمشايخ دراسة جادة — وأن يفحص المسائل الخاصة بفصل البلاد والعزب وانشاء أو الغاء العمديات والشياخات[31] .

نقول أنه برغم الموضوعية التى اتسم بها تنظيم (فؤاد سراج الدين باشا) لادارة التفتيش — الا أن دور (مفتش الداخلية) فى شأن البلاد الخالية من العمد والمشايخ والمرشحين لهذه الوظائف والتحرى عن رغبات الأهالى فى هذا الصدد — وتداخله فى قضايا تأديب رجال الادارة من العمد والمشايخ — وفحصه لمسائل فصل البلاد والعزب وأنشاء او الغاء العمديات والشياخات — كان يحمل فى ثناياه احتمالات استخدام الضغط الحكومى للتأثير على رجال الادارة المتحكمين فى ادارة القرى والبلاد — .

لقد شكلت الأربعينيات المبكرة خطورة حقيقية على شعبية الوفد ودوره فى الحياة السياسية المصرية — فقد كانت هناك أزمة الانشقاق التى احدثها (مكرم عبيد) وما أحدثته من رد فعل عند الجماهير — وتهديد لقدرته على الحركة وتضامنه الداخلى — وما أفرزه ذلك من اهتزاز لصورة الوفد أمام الجماهير .

كان الوفد فى الواقع يواجه مشكلة الهجمة الشرسة المستهدفة شعبيته — والتى أتت بعض الثمار فى ذلك الوقت ، وكان لابد أن يكون هناك رد فعل من جانبه لمواجهة تحالف القصر وأحزاب الأقلية وحملة مكرم عبيد ودعاوى الفساد والاستثناء واستغلال النفوذ الذى لصقت به .

تمثل رد الفعل عند حكومة الوفد (فبراير ١٩٤٢ — أكتوبر ١٩٤٤) فى محاولة استقطاب بورجوازية اصلاحية استهدفت استعادة الأرض التى فقدتها فى الأربعينيات نتيجة للحملة الناجحة التى قادتها العناصر المعادية للوفد ، فأصدرت مجموعة من القوانين والاجراءات المعبرة عن طابعها — كان من بينها قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات ومراسلات

(٣١) المرجع السابق .

كل الشركات العاملة فى مصر ، وقانون مجانية التعليم الابتدائى ، وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون التأمين الاجبارى ، والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار الملاك الزراعيين ، ووضع مشروع المجمعات الصحية — أنشأت ديوان المحاسبة وجامعة فاروق الأول (الاسكندرية حاليا) ، وأصدرت قانون استقلال القضاء ، وتحويل الدين العام الى دين وطنى — وأصدرت قانون نظام هيئات البوليس(٣٢) .

ويلاحظ على مجموعة قوانين واجراءات واصلاحات حكومة الوفد أنها كانت تستهدف صالح الطبقات المختلفة فى المجتمع كالعمال والمزارعين والموظفين — وحسن سير الأداة الحكومية — والتيسير على الناس ، وهى أهداف تدخل بطبيعتها فى نطاق برنامج حزب الوفد بحسبانه حزبا يتوجه الى الجماهير التى يستمد منها شعبيته وقدرته على مواجهة الخصوم .

وللانصاف فان توقيت صدور هذه الاجراءات والاصلاحات ، وان كان قد جاء فى الأربعينيات وارتبط برد الفعل الوفدى تجاه الحملة الملكية المتحالفة مع أحزاب الأقلية ضده — الا أن تأخر الوفد فى اصدار هذه القوانين والاصلاحات حتى ذلك الوقت كان يرجع أيضا الى قلة الفرص والمدد التى أتيحت له ليحكم على مدى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٤٢ والتى سادتها الانقلابات الدستورية وعمليات الاقالة بهدف عزله عن جماهيره — فلما توافرت له الفرصة من حيث الوقت (٤ فبراير ١٩٤٢ — ٨ اكتوبر ١٩٤٤) سارع الى تنفيذ واعمال طابعه البورجوازى الاصلاحى .

على أن هذا لا ينفى عن مجموعة القوانين والاجراءات الاصلاحية التى أصدرها الوفد فى ذلك الوقت — انها جاءت بدوافع سياسية .

رغم أن المادة ١٤٨ من دستور ١٩٢٣ قد نصت على أن « يبين

(٣٢) دكتور/على الدين هلال (السياسة والحكم فى مصر - العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢) - مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٦ - ص ١٧٠ - ١٨٦ .

القانون نظام هيئات البوليس وما لها من إختصاصات » ــ فان أيا من الوزارات التى وليت الحكم حتى عام ١٩٤٢ لم تفعل شيئا لتنفيذ ذلك ــ وظل البوليس المصرى لا ينظمه الا بعض لوائح متفرقة لا تفى بمارمى اليه ذلك الدستور .

فلما جاءت حكومة الوفـــد (٢٦ مايو ١٩٤٢ ــ ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أصـــدرت قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فى ١٩٤٤/٨/٢١ كواحـــد من مجموعة الاجراءات التى تناولناها فى السطور السابقة .

وقـــد جاء الهـــدف من القانون ليحقق المطلب الأساسى لأفراد جهـــاز البوليس من حيث احاطتهم بكافة الضمانات التى تكفل لهم الطمأنينة فى قواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصولا الى قيامهم بواجبهم على الوجـــه الأكمل وحتى يكونوا بمنأى عن العوامل التى تؤثر عليهم .

حـــدد القانون لأول مرة فى تاريخ البوليس هـــوية الجهاز عنـــدما نصت المـــادة الأولى منه على أن (البوليس هيئة مدنية نظامية) ــ ففرقت بينه وبين الجيش بالنص على أنه جهاز مدنى ــ وان كانت قـــد سببت بعض الحيرة عندما قررت أنه هيئة مدنية ونظامية فى وقت واحـــد ــ فلا يوجـــد معنى لأن تكون هيئة ما ذات صفتان أحـــداهما مدنية والأخرى نظـــامية . لكن المقطوع به أن المشرع لم يقصـــد على الاطلاق ان يكون الجهاز هيئة عسكرية والا لنص على ذلك ــ كذلك فان من المسلم به أن كلمة (نظامية) لا تسبغ الصفة العسكرية على مؤسسة ما . وعلى كل حال فقـــد حسمت المـــادة ٤١ كل جـــدل حـــول طبيعة الجهاز عندما نصت على أنه (فيما عـــدا الأحكام المنصوص عليها فى هـــذا القانون تسرى على هيئات البوليس القواعـــد المقررةللموظفين والمستخدمين المدنيين)[٣٣] .

---

(٣٣) الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون « قانون البوليس ونظمه ـ وفـق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » ـ القاهرة ١٩٤٨ ـ اما الأحكام المنصوص عليها المشار اليها فى المـادة ٤١ فهى تطبيق الأحكام والقواعـد الموضوعة لرجال الجيش على ضباط البوليس فى كل ما يتصل بأعمالهم فى قيادة قـوات البوليس وأنظمتها العسكرية ـ وخضوع الكونستابلات وضباط الصف =

وقـد حـدد القانون اختصاص البوليس بالمحافظة على النظام العام والامن العام ومنع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف .

وأسندت رئاسة البوليس الى المحافظين والمديرين والحكمدارين ومأمورى المراكز والاقسام كل فى حـدود اختصاصه .

وانشىء مجلس أعلى للبوليس برئاسة أقـدم وكلاء وزارة الداخليـة وعضوية وكلائها والمستشار الملكى للوزارة ومدير ادارة الأمن العـام ومدير التفتيش العام ومحافظ القاهرة ومدير الغربية ومدير عام البوليس ومدير كلية البوليس وحكمدار بوليس العاصمة ومدير ادارة المستخدمين — وأقـدم ضابطين من رتبة الأميرالاى (العميد) وأقـدم ضابطين من رتبة القائمقام (العقيد) — واختص هـذا المجلس ببحث الأمور المتعلقة بالمستقبل الوظيفى لموظفى جهاز البوليس (اطالة مدة اختبار الملازمين — تخطى الضـابط فى الترقية بعـد حلول دوره — الفصل فى الشكاوى الخاصة بالأقـدمية — ايداع التقارير التى تقـدم فى حـق موظفى الجهاز فى ملفات خـدمتهم أى اعتبار ما ورد فيها صحيحا — ترقية الكونستابلات الممتازين أو الصولات الى رتب الضباط — تعيين وترقية ونقـل موظفى الجهاز غير المعينين بمرسوم — الاحالة الى الاحتياط والاعادة منه — الاحالة الى المعاش ...) .

وقـد وضع هـذا القانون الأسس لدخول ضباط البوليس فى المناصب التى كانت قاصرة على المدنيين من أجهزة الدولة الأخرى (أى القضـاء والنيابة) فنصت المـادة الثانية عشرة منه على عـدم جـواز نقصان نسبة التعيين فى وظائف المديرين أو المحافظين أو وكلاء المحافظات أو وكلاء المديريات

=

والعساكر لتلك الأحكام والقواعد فيما يتصل بخدمتهم فى البوليس - وخضـوع الخفراء النظـاميين للاحكام العسكرية فى كل ما يتصـل بخدمتهم - وخضوع مقرعى الجيش الذين يلحقون بخدمة البوليس لأداء الخدمات ذات الصبغة العسكرية الخاصة بالبوليس فى خدمتهم ومعاملتهم للأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش .

أو المفتشين بادارة التفتيش العام عن الثلث من خريجى قسم الضباط بكلية البوليس — وبقيت نسبة الثلثين لرجال القضاء والنيابة .

وامتنع وفقا لهذا القانون تعيين ضباط الجيش فى البوليس بعد أن بينت المادة التاسعة المصدر الذى تستمد منه الحكومة ضباط البوليس وهو كلية البوليس .

وقضى القانون على الترقيات الاستثنائية بتقريره عدم جواز تخطى الضابط فى الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط أمام هذا المجلس .

ومنح الضباط فى القانون الحق فى معرفة مضمون التقارير السرية التى تقدم عنهم وحقهم فى ابداء ملاحظاتهم عليها . وحرم عليهم ابداء الآراء والميول السياسية أو الحزبية بتقرير حظر اشتغالهم بالسياسة .

وحددت فى القانون مدد الخدمة فى المحافظات والمديريات مراعاة للمصلحة العامة — كما وحد (التأديب) فى هيئة واحدة هى مجلس التأديب الذى شكل من مدير الأمن العام رئيسا وعضوية مدير عام البوليس ونائب أول بأقسام قضايا الحكومة .

وأجاز القانون ترقية الكونستابلات الممتازين حتى رتبة الصاغ (رائد) — والصولات حتى رتبة الملازم أول — على أن لا تزيد نسبة الترقى فى كل من الرتبتين على ٥٪ من مجموع الرتب[٣٤] .

وكانت حكومة الوفد قد حسنت مرتبات الضباط عندما أصدرت (كادر هيئات البوليس فى ١٩٤٤/٥/٢٩) فجعلت راتب :

---

(٣٤) المرجع السابق .

الملازم ثان	١٢ جنيها شهريا
والملازم اول	١٢ر٥ جنيها شهريا
واليوزباشى	١٩ جنيها شهريا
والصـــاغ	٣٠ جنيها شهريا
والبكباشى	٤٠ جنيها شهريا
والقائمقام	٥٨ جنيها شهريا
والأميرالاى	٧٠ جنيها شهريا
واللـــواء	٩٠ جنيها شهريا[٣٥]

بتلبية المطالب الوظيفية لضباط البوليس على هـــذا النحـــو ـــ ومنح (ادارة التفتيش العام) هـــذه السلطات الضخمة فيما يتعلق بالقطـــاع الريفى من البلاد ، حقق الوفـــد نوعا من الوقاية ضـــد المؤامرات الملكية لانقـــاص شعبيته وقطع الجسور بينه وبين القوى المؤثرة فى البلاد .

لكن الخطر مع ذلك لم يأت من حيث خشى الوفـــد ـــ فقـــد جاء من جانب السراى عندما أقـــدم الملك ـــ بعـــد أن حصل على الضوء الأخضر من الوجـــود البريطانى على اقالة الحكومة النحاسية فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ .

والواقع أن (الوفـــد) لم يكن هـــو القوة السياسية الوحيدة التى صبغت عمليات تنظيم وتحـــديث البوليس بالسياسة ـــ فقـــد أسهمت قوى أخرى فى هـــذا النشاط .

كان (على ماهر باشا) قـــد اتبع تجاه انجلترا خلال عهد وزارته الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ ـــ ٢٧ يونيو ١٩٤٠) سياســـة عـــدوانية نحـــواها مناوئتها قـــدر الامكان وتعطيل خططها العسكرية تجاه الجيش المصرى الذى كانت بعثتها العسكرية تتولى اعادة تنظيمه من ناحية ـــ ورفض

---

(٣٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٤٦ فى ١٩٤٤/٩/٦ .

الزج بمصر فى عمليات القتال الدائرة على أبوابها فى ذلك الوقت من ناحيه أخرى (سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب) ولونت سياسة على ماهر هذه فى نفس الوقت صبغة الميل نحـو ألمـانيا ـ وهى صبغة تلون بها القصر وبعض الشخصيات المرتبطة به فى ذلك الوقت ـ وتأثرت البلاد فى ذلك الوقت أيضا بحركات التنظيمات الفاشية والنازية الشبه عسكرية ـ فظهرت منظمات (القمصان الخضر) لأحمد حسين ـ و (القمصان الزرقاء) لحزب الوفـد ـ وسيطر على سياسة مصر العسكرية الثلاثى الحربى Military Trio (على ماهر ـ عزيز المصرى ـ عبد الرحمـن عزام) ، وتملكت (نظرية الزعيم) المرتبطة بنظم الحكم الشمولى فكر بعض المصريين .

فى ظل هذا التصعيد الشبه عسكرى ظهرت فى عهد وزارة على ماهر فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع غير حكومى يكون للدولة عليها نوع من الوصاية الغير رسمية . فكان (الجيش المرابط) وهو نوع من التعبئة الشعبية Levée Masse خلف الجيش أحد هذه الأفكار ـ وتزعمه (عبد الرحمن عزام) وزير الأوقاف فى وزارة على ماهر الثانية ـ وتلخص فى انشـاء معسكرات يتلقى فيها المتطوعون تدريبا مبسطا ويتجمعون فى شكل خـلايا تدار وفـق أسس كوميونيـة Communal ـ وقـد ماتت الفكرة بعـد اقالة وزارة على ماهر هـذه ـ وألغى فى عام ١٩٤٣ فى عهد حكومة الوفـد السادسة .

كان هـذا هـو أثر الفكر السياسى المـاهرى على مستوى الجيش .

أما على مستوى (البوليس) فقـد تبلور هـذا الفكر فى انشاء نظام (البوليس الخاص) بالقرار رقم ١٢ فى الثامن من يونيو ١٩٤٠ .

تألفت قـوة البوليس الخاص من الأفراد الغير تابعين للبوليس الرسمى ـ المتطوعين للعمل دون أجر لمعاونة البوليس عند الحاجة لحفظ الأمن وصيانة المـال ومكافحة الاجرام والاخلال بالنظام .

وكان الغرض من انشاء هـذه القوة هـو مساعدة البوليس الرسمى اذا ما طلب منها المساعدة فيقوم حكمدار البوليس بمخابرة قائد تلك القـوة

لتقديم العدد المطلوب من رجال البوليس الخاص للعمل فى منطقة معينة أو للقيام بأعمال رجال النقط والداوريات .

وعند تكليف رجال البوليس الخاص بالعمل مع البوليس النظامى يصبح لهم مؤقتا صفة رجال البوليس ويكون عليهم القيام بواجباتهم طبقا للتعليمات والقواعد الخاصة بنظام البوليس .

وقد ميز رجال البوليس الخاص بكسوة خاصة بهم يرتدونها عند قيامهم بأداء واجباتهم او عند ذهابهم للقيام بها أو عودتهم منها — وكانوا يتلقون أوامرهم من صف ضباط وضباط البوليس النظامى بالطريق العادى — أما اذا استخدموا بصفتهم وحدة أو جماعة فهم يتلقون الأوامر من صف ضباطهم وضباطهم الذين يتلقون بدورهم الأوامر من ضباط البوليس النظامى المختصين .

وقد اشترط فى رجل البوليس الخاص الا يقل عمره عن ٢٥ سنة وان يحوز مستوى مقبولا من الكفاية البدنية وصحته جيدة ، وحسن السيرة والسمعة وعلى جانب طيب من الثقافة — وان يوقع تعهدا بالقيام بواجباته وبمسئوليته عما يقع منه من مخالفات لهذه الواجبات .

وكان الاختيار النهائى لرجال البوليس الخاص من اختصاص رئيس القوة — وكانوا يتلقون قبل تسلم أعمالهم دروسا نظرية وعملية فى أعمال وظائفهم بالطريقة التى يحددها رئيس القوة ويصدق عليها وزير الداخلية .

وكان للبوليس الخاص قائد يعينه مجلس الوزراء وكان له سلطة تعيين ضباط القوة وتنظيم الوحدات الخاصة بكل منطقة طبقا لنظام البوليس المحلى — وقبول المتطوعين والاشراف على تدريبهم بالاتحاد مع حكمدار البوليس المحلى ، وتوزيع افراد القوة للقيام بأعمال فردية أو لأداء واجبات معينة افرادا أو جماعات فى مناطق معينة بناء على طلب حكمدار البوليس — والأمر بالاستغناء عن خدمات أى فرد من القوة يقصر فى القيام بواجباته او يسلك سلوكا معيبا .

وكانت تأدية اليمين أمام وزير الداخلية وفى حضرة رئيس القـوة بأداء الواجبات فى طاعة وأمانة والعمـل فى حـدود اللوائح والتعليمات من أهم التزامات أعضاء هـذا البوليس .

وتسلح رجال البوليس الخاص (بالدنك) فى جميع أحوال الخـدمة — وبالسلاح النارى فى حالة صـدور أمر بخـدمات مع حمل السلاح .

وكانت (أقسام البوليس) هى المستودعات الأساسية لحفظ أسلحة وشارات الخـدمة للقـوة الجـديدة .

وقد قضى نظام خدمة البوليس الخاص بضرورة الحصول على طلب صريح من حكمدار البوليس قبل قيام رجاله بأعمالهم الرسمية (حيث يقوم الحكمدار باخطار رئيس قـوة البوليس الخاص بالعـدد المطلوب منهم والمكان والزمان الذى يجب أن يحضروا فيه ويقوم رئيس القـوة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستدعاء رجاله بمعرفته ملخـدمة كما يقوم باجراء ما يلزم لحضور ضباط القـوة واخلاء رجاله من الخـدمة) (٣٦) .

ويفهم من مضمون القرار المنظم للبوليس الخاص ان نطاق عمله كان فى المدن فقط حيث نص على حفظ أسلحته وشاراته فى (أقسام البوليس) وليس المراكز التى لا توجـد فى الريف .

ويكشف (الازدواج) فى تنظيم البوليس فى مصر نتيجة لهـذا النظام — ووجـود قائد يعينه مجلس الوزراء ليقود القـوة — واختصاص القـوة بضباط وصف ضباط — وحلف أعضائها اليمين أمام قائدها — والتزى بزى معين وشارات معينة — يكشف كل ذلك عن التشابه الشديد بين البوليس الخاص والتنظيمات شبه العسكرية التى سادت مصر ومناطق أخرى من العالم — فكتائب « الاخـوان المسلمين » كانت على هـذا الشكل — وقوات

---

(٣٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٨٦ فى ١٩٤٠/٦/١٥ نظـام البوليس الخـاص – قرار رقم ١٢ .

(المرابط) ماثلتها فى مصر — أما فى ألمانيا فكان البوليس الخاص يماثل فى مهامه مهام قوات الـ Schutzstaffel المعروفة بـ SS — وقوات Sturmabeilung (العاصفة) والأولى قوات حماية الحزب النازى وكان لها دور متداخل مع اختصاصات البوليس — أما الأخرى فكانت قوات الى الجيش وتنظيمه أقرب(٣٧) .

قام هذا التنظيم فى عهد وزارة على ماهر — وأسندت قيادته الى (محمد طاهر باشا) أحد نبلاء القصر الذين يمتون للملك فاروق بصلة القرابة . ويبدو من كل الملابسات المحيطة بظروف تشكيله وتاريخ انشائه وشخصيات مؤسسيه ان الهدف من انشائه كان سياسيا محضا ويرتبط تماما بسياسة (على ماهر) والقصر المعادية للوجود البريطانى فى ذلك الوقت .

كما يؤكد ذلك ما جاء فى التقارير البريطانية عنه من أنه كان يمثل نوعا من الطابور الخامس الذى اداره بعض كبار المصريين المتعاطفين مع (المحور) أمثال على ماهر — النبيل عباس حليم — الأمير عمر الفاروق — محمد طاهر باشا(٣٨) .

أما وقد ثبت بالقطع أن التحديث (بشقيه التقنى والفردى) —

---

(٣٧) F. O. 141/838 — File 305 — Embassy and Consular archives-British Embassy, Cairo, 14 December 1942 The Ikhwan almuslimin reconsidered.

(٣٨) راجع الدكتور/يونان لبيب رزق (تاريخ الوزارات المصرية) مرجع سبق ذكره — ص ٤٤٦ — وقد تم فى عهد حكومة الوفد (٤ فبراير — ٢٦ مايو ١٩٤٢) حل هذا البوليس الخاص الذى كان ذا طبيعة عسكرية قريبة الشبه بالتنظيمات الفاشية والنازية — الى جانب ايقاف نشاط بعض المؤسسات الاجتماعية ذات النشاط الذى اشتبه البريطانيون فى معاداته لوجودهم كنادى السيارات — كذلك تم اعتقال رئيس البوليس الخاص (محمد طاهر باشا) ، وبعض المتعاطفين مع المحور أمثال النبيل عباس حليم — الأمير عمر الفاروق — ورئيس الوزراء السابق على ماهر باشا — راجع يونان لبيب المرجع نفسه — ص ٤٤٦ .

واعادة التنظيم — قد شابهما جوانب قصور كثيرة حيث كان بطيئــا وغير فعــال او متوانيا مــع تطــور العصر فى الأول — ومضروبا بالتأثيرات السياسية فى الثانى — فان التسلسل الطبيعى للأمور يقتضى التعرف على موقف الجهاز مما اتت به الحرب العالمية الثانية فى محاولة لربط الأسباب بالنتـــائج .

الفصل التاسع

البوليس والحرب العالمية الثانية

اذا كان الحروب بصفة عامة آثار عـديدة ، فان الأثر الاقتصادى هو اكثرها وضوحا واصعبها حلا .

وقـد فاجأت الحرب العالمية الثانية مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ فأحـدثت بها آثارا اقتصادية وغير اقتصادية تجمعت كلها معا لتقـدم شكل مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

وللأحـوال الاقتصادية ارتباط وثيق بالجريمة والأمن — فالأمن يتاثر ايما تأثر بالاقتصاد — ويرجع الاجرام فى مصر الى اسباب دائمة — وأسباب طارئة ، فأما الأسباب الدائمة فهى :

١ — الجهـل .
٢ — الفقر ونظـام توزيع الثروة .
٣ — المرض .
٤ — الثـأر والانتقـام .
٥ — الخزى من العـار والافتخار بالشرف .

٦ — توافر السلاح مع المواطنين .
٧ — تعارض المصالح .

أما الاسباب الطارئة فهى :

١ — الحروب .
٢ — الازمات الاقتصادية .
٣ — الازمات السياسية(١) .

واذا نحن دققنا فى الأسباب الطارئة فاننا نلاحظ أنها ترتبط جميعا ببعضها — فما من حرب تورطت فيها مصر الا وأحدثت آثارا اقتصادية وأزمات سياسية ، وينبثق عن الأولى نتائج أخلاقية ونفسية واجتماعية لا يمكن التهوين من شأنها .

كانت متاعب مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من الناحية الاقتصادية تتمثل فى الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة وفشل الحكومة فى ايقافه — وكان هذا الارتفاع راجع الى نقص المواد الأولية الضرورية ، ولعل أبرز مثل لذلك هو اختفاء المنسوجات من الأسواق فى ذلك الوقت .

ولم يعد من السهل على المواطنين العثور على الوقود (الكيروسين) اللازم للاستخدام المنزلى — كما اختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز ، وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، واضطربت المواصلات فزاد القحط . ورغم اصدار الحكومة لتعليماتها بعدم نقل الحبوب من محافظة لأخرى فان الوضع التموينى لم يتحسن واقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل اقليم من أقاليم المملكة — لكن الجهود التى بذلتها الحكومة من أجل ضمان عدم حدوث المجاعة لم تحقق الأمل المطلوب — فقد ارتكبت كثير من الأخطاء وتخبط الجهاز المكلف بتحقيق الأمان

---

(١) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ . المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ م

التموينى وفقد السيطرة على نظام توزيع الحصص التموينية ـ واستطاع المضاربون تخزين المواد التموينية أملا فى الربح غدا بعد ـ وكانت النتيجة الحتمية هى انتشار « السوق السوداء » .

ولقد كان وجود قوات الحلفاء من بريطانيين محتلين ، وأمريكان ، ونيوزيلنديين واستراليين وجنوب أفريقيين ويونانيين وفرنسيين ـ هو أحد الأسباب الرئيسية للازمة التموينية ـ اذ أن مصر التزمت بتسليم جيش الاحتلال على سبيل المثال كميات محددة من القمح لتغذية أفراده ، لكن ظروف الحرب رفعت استهلاك هذا الجيش الى ٦٠٠ ألف أردب فى العام .

ورغم محاولة الحكومة التخلص من شبح المجاعة بتحديد مساحة الأراضى المخصصة لزراعة القطن وتهيئة ما يزيد على ١٧٠,٠٠٠ فدان لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية ، ومنح موظفى الحكومة وصغار العمال اعانات مالية انعاشية .... الا أن هذا كله لم يؤد الى تحسين الوضع الغذائى والمعيشى المتدهور(٢) .

ونتيجة لخضوع الحكومة للنفوذ البريطانى ، فقد ارتبطت السياسة المالية والاقتصادية المصرية بالوجود البريطانى ، فكان أن تضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والاسترلينى ، فزاد اصدار أوراق البنكنوت وارتفعت الأسعار بصورة غير محتملة حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ـ وهذا أدى بدوره الى هبوط مستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخول المحدودة(٣) .

ولقد صاحب هذه الأحوال تزايد مضطرد فى اعداد السكان ، وزحف رهيب من القرية الى المدينة لتوافر فرص العمل التى خلقتها الحرب بها ، وبطالة وظروف عمل سيئة ، وشدة ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة

---

(٢) مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٣) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ » ص ١٠ .

وهـــذا بدوره أوجـــد الأضطراب الأجتماعى Social dislocation
خـــلال فترة الحرب(٤) .

خلاصة الأمر ان مصر كانت تعانى خـــلال ســـنوات الحرب اضطرابا اقتصاديا خطيرا كان له أثره على احـــوال الأمن .

فماذا عن الأحـــوال الاجتماعية ..

فى ظـــل هـــذه الظروف الاقتصادية السيئة ــ وفى مجتمع يعيش الكثير فيه تحت مستوى خط الفقر ــ وفى مدن يسودها نظام الاظلام التام نتيجة لظروف الحرب ــ ويجوس شوارعها وحاراتها عشرات الآلاف من الجنـــود من مختلف أنحاء العالم ، ينفقون نقـــودهم فى المواخير ، وصالات الرقص ، والحانات ــ فى مجتمع هـــذا وصفه ــ لا تجـــد الجريمة مناخا افضـــل لتترعرع وتزدهر .... هـــذا على مستوى الجريمة العادية .

بلـــد مزدحم بالقوات المتحاربة ــ أحياؤه مكتظة بالنازحين من العمال وغيرهم الساعين وراء العمل فيما تقتضيه حاجات الحرب والجيوش .... وما أكثرها .

موجـــة غلاء كاسحة ــ امتعة الجيوش وعتادها منتشر يغرى الفقراء بالسرقة . عربات الجيوش المحملة بالبضائع المكشوفة تغـــدو فى الشوارع بلا حراســـة .

قوات محاربة تطـــوف الطرق وتغشى محال اللهـــو وتحتك بالأهالى احتكاك الحياة اليومية . ميول اجرامية سابقة أو كامنة فى النفوس .... لديها اغراء جاهز لارتكاب الجريمة التى سهلتها ظروف الحرب وقيود اظلام المدن والشوارع .

---

(٤) P. J. Vatikiotis " The History of Egypt" Second Edition pp. 330-338.

وجهاز البوليس تضاعفت أعباؤه ، وكان عليه أن يعمل فى ظل ظروف صعبة الغاية فماذا يكون العائد ؟

فى البداية استغلت الحكومة ظروف الاحكام العرفية التى أعلنت بمناسبة الحرب فبادرت الى اعتقال من لا يرجى صلاحه من كبار الأشقياء والخطرين على الأمن العام ورحلتهم الى معتقل أنشىء لهم (بالطور) — كمحاولة لقمع الجريمة بالوسائل الاستثنائية . وروعى فيمن اعتقلوا أن يكونوا ممن تعددت سوابقهم فى القتل والشروع فيه والسرقات المقترنة بظروف والسرقات العادية وظهرت خطورتهم — ومن يترأسون العصابات التى تعبث بالأمن ، ومن اشتهروا بالاعتداء على النفس والمال وبالاستئجار لارتكاب حوادث القتل — ومن عرف عنهم اثارة الشغب والهياج بين الأفراد — ... وقد نظم الاعتقال فى الطور بالأمر العسكرى ١١٢ لسنة ١٩٤٠ وتبع ذلك باصدار الأمر العسكرى ٢٤ لسنة ١٩٤٠ لمحاكمة محرزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

وقد نجحت هذه الاجراءات مؤقتا فى ايقاف الجريمة فى الأيام الأولى من الحرب — لكن الفيضان سرعان ما أغرق كل شىء . كان عدد الجنايات فى عام ١٩٣٩ (٨٢٣٢) فانخفض فى عام ١٩٤٠ الى ٧٤٧٥ — لكنه سرعان ما ارتفع عام ١٩٤٢ الى ٧٦٦٨ ثم الى ٧٩٤٠ فى عام ١٩٤٣ وقفز الى ٨٣٦٦ فى عام ١٩٤٤ ثم الى ٨٤٠٠ فى عام ١٩٤٥ — وزادت السرقات المعدودة من الجنايات من ٨١٣ فى عام ١٩٤٢ الى ١٢٥٦ عام ١٩٤٣ — وزادت الرشوة من ٣١ الى ٤٥ عام ١٩٤٣ — وارتفعت أرقام الجنايات فى المحافظات من ١٨٨٢ الى ٢٢٢٠ .

وفى القاهرة وحدها كانت الزيادة فى الجنايات عام ١٩٤٣ (١٠٧٩) فى مقابل ٩٩٦ فى العام السابق — أما فى الاسكندرية فكانت الزيادة فى عام ١٩٤٣ (٧٥٠) مقابل ٥١٣ فى عام ١٩٤٢ .

ويمكن الربط مباشرة بين الزيادة فى جنايات السرقات وظروف الحرب من ملاحظة ان الزيادة فى هذا النوع من الجرائم كانت هائلة فى الجهات

التى وجــدت فيها معسكرات الجيوش المتحالفة ــ أو التى فرضت فيهــا قيــود الاضـــاءة .

الجهـــة	عـــدد الجنايات عام ١٩٤٢	عـــدد الجنايات عام ١٩٤٣	نسبة الزيادة
القــاهرة	١٤٦	٢٣٢	٪ ٥٦
الاسكندرية	١٢١	٢١١	٪١٣٦
القنـــال	٥٥	٧٤	٪ ٣٥
لقليوبية	٥	٤٧	٪٨٤٠
الشرقية	٤٨	١٢٣	٪١٥٦
البحيرة	٩	٢٣	٪١٥٦
الجيزة	٢١	٣٧	٪ ٧٦
بنى سويف	١٩	٤١	٪١١٦
المنيـــا	٤٢	٦٠	٪ ٤٣
جرجـــا	٤١	٥٥	٪ ٣٤

وقــد زادت جنح السرقات فى سنوات الحرب زيادة كبيرة ــ فبينما كانت ٦٢٧٧١ فى عام ١٩٣٩ ، ارتفعت الى ٦٥١١٩ فى عام ١٩٤٠ ثم قفزت الى ١٠٠٧٩٣ فى عام ١٩٤٢ لتصل الى ١٠٨٩٦١ عام ١٩٤٣ ــ ثم الى ١٠٩٩٦٨ فى عام ١٩٤٤(٥) .

ولم تكن الزيادة فى اعــداد الجرائم خلال سنوات الحرب هى الظاهرة اللافتة للاهتمام فقط ــ لكن الأمر الجــدير بالتسجيل فى خصوص الجريمة فى مصر فى سنوات الحرب هــو « الأشكال الجــديدة للجرائم » التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل ــ والتى كانت افرازا مباشرا لحالة الحرب .

(٥) وزارة الداخلية ـ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

فقد ظهرت خلال الحرب التشكيلات العصابية التى يجاوز عدد أعضائها الثمانية عشر شخصا ، والتى تخصصت فى خطف الغلمان من المدن وتدريبهم على النشل (الجناية ١٠٥٧ بولاق ١٩٤٠) — وعصابات تزييف أوراق البنكنوت (اثنى عشر شخصا) (الجناية ٨٧٦ حلوان ١٩٤٠) — وعصابات سرقة السيارات وتغيير أشكالها أو تفكيكها وبيع أجزائها (القضايا ١٧٤٥ و ٤٢٢٧ و ٤٥٧٢ و ٣٨٧٢ و ٤٩٢٧ و ٥٠٣٢ و ٥١٣٢ عابدين سنة ١٩٤١ و ٥١ و ٨٩ و ٢٨٤ و ٢٤٠ و ٤٧ قسم عابدين سنة ١٩٤٢ و ٢٥٧ قسم الازبكية سنة ١٩٤٢ و ١٢٥ قسم الأزبكية سنة ١٩٤٢) — وحوادث مهاجمة أفراد الجيوش الاجنبية (الجناية ١٩٨٠ قسم الأزبكية ١٩٤٢ — الجنحة العسكرية ١٢٣٨ قسم مصر الجديدة ١٩٤٣) — وسرقة مساكن أفراد هذه الجيوش (الجنحة ٢٧٩ قسم عابدين ١٩٤٤ والجنح العسكرية ٥٣٠ — ٦٠٦ — ٦٠٧ — ٩١٩ قسم عابدين — ٨٠٩ قسم الأزبكية ١٩٤٤)(٦) .

وكانت ذروة ما قدمته الحرب من أشكال جديدة للجريمة هو ما حدث فى اليوم الثامن عشر من مايو عام ١٩٤٤ عندما هاجم أربعة أفراد هاربين من الجيشين المصرى واليونانى فرع البنك الأهلى بمصر الجديدة وهم مسلحون بالأسلحة النارية ، واستولوا على ٦٨١٠ جنيها ثم لاذوا بالفرار فى سيارة كانت فى انتظارهم (الجناية العسكرية ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤)(٧) .

لقد أفرزت الحرب أشكالا جديدة للجريمة فى مصر كان أهمها التشكيلات العصابية واستخدام السلاح فى مهاجمة المصارف ، وهى جرائم لم يكن لمصر عهد بها من قبل — وهى جريمة منظمة من انتاج أوروبى وأمريكى جاء به جنود الجيوش الحليفة الى مصر من بين ما أتوا به من رذائل .

---

(٦) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ — والتقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

كذلك فقــد شكلت سرقات متعلقات الجيش البريطانى عنصرا جديدا من عناصر الجريمة فى مصر أثناء الحرب ــ وشكلت هــذه السرقات ٧٧٥ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ ، و ٦٩٠ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ ، وكان مجموع ما ضبط من هــذه المسروقات فى الموسم الأول ما قيمته ٢٦٦٧١ جنيها ــ أما فى الموسم الثانى فكانت قيمة المسروقات المضبوطة ٢٠٧٦٤ جنيه[٨] .

ومن متاعب البوليس خلال فترة الحرب تزايد جريمة المخدرات السوداء بشكل خطير ــ فرغم تراجع الاقبال على الهيروويين ، الا أن الاقبال على الحشيش والأفيون زاد بسرعة وزاد الادمان فيه .

ولقــد كان مرجع هــذا التزايد الى أمرين : الفقر ــ ووجود الجيوش الأجنبية فى البــلاد .

قلنا فى موضع سابق من هــذا الفصل أن الحرب وفرص العمل فى المدينة دفعت بجيوش أهــل الريف للعمل فى المدينة ــ وعندما زحف هــؤلاء كانوا يحملون معهم الأمراض الطفيلية (البلهارسيا والانكلستوما) التى من أهم نتائجها تقليل القــوة البدنية للمرضى بها ــ ولــما كان النازحون الى المدينة للعمل فى فرص الحرب لا يملكون سوى قــوتهم البدنية لتوفير قوتهم ــ فقــد أبتغوا توقى النقص فى هــذه القــوة بالجنوح بشراهة الى تنبيــه أنفسهم بتعاطى الأفيون والحشيش . والجــدول الآتى يكشف عن تزايد كميات المخــدرات المستهلكة على مدى الفترة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ :

(٨) تقارير بوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

السنة	الكمية بالكيلو جرام
١٩٣٩	١٨٩٦
١٩٤٠	٢٥٦٠
١٩٤١	٢٤٩١
١٩٤٢	٣٩٨٧
١٩٤٣	٢٧٣٩
١٩٤٤	٢٦١٧
١٩٤٥	٣٧٨٦[٩]

وقد صاحب تزايد كميات المخدرات المستهلكة فى مصر خلال سنى الحرب ظهور وسائل تخدير جديدة ، كتدخين أوراق نبات السيكران كمنعش — ليس لأغراض تتصل بالرذيلة أو الجريمة وانما للتخلص من التفكير فى الفقر المدقع — وكذلك خلط أوراق نبات الحشيش المجففة بالسجائر وتدخينها (البانجو) — وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر واكلها ، بل ووصل الأمر الى حد أكل أقراص أوراق الشاى بدلا من شراء الشاى كمشروب — الى جانب الافراط فى شرب (البوظة) وتدخين المعسل المعروف باسم (حسن كيف)[١٠] .

ولقد وصل عدد القضايا التى ضبطت فى مجال المخدرات فى عام

(٩) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ — ويلاحظ أن المخدرات الوارد أرقامها تعنى كميات المخدرات المضبوطة — وقد افترضنا أن هذه الكميات هى الكميات المستهلكة على اعتبار انها كانت ستستهلك لو لم تضبط — كما أن الزيادة فى المضبوطات معناه زيادة فى الواردات .

(١٠) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ .

١٩٤٤ (١٤١٥) قضية اتهم فيها ٢٠٠٤ متهم[١١] — ارتفعت فى عام ١٩٤٥ الى ١٧٢٩ قضية اتهم فيها ٢٣٨٤ متهم .

أما الجيوش الاجنبية فقد كان لهـا دور كبير فى زياده كميات المخدرات المجلوبة الى مصر .

فقد كانت القطارات الحربية التى تنقل الجنود والمهمات البريطانية عبر سيناء من فلسطين الى مصر وبالعكس من وسائل التهريب التى لا يمكن مراقبتها لعدم خضوع هـذه القطارات للتفتيش ومراقبة البوليس المصرى — أما السيارات العسكرية البريطانية التى كانت تمر على الطرق المصرية فكانت كالقطارات العسكرية فى الحصانة ضـد اجراءات البوليس ، وعلى ذلك فان البضائع والمخـدرات كانت تهرب فيها دون عناء — ولعل هـذا يفسر لنا سر القفزات الهائلة التى كانت أرقام كيلوات المخـدرات تصل اليها كل عام — فقـد قفزت كمية المخـدرات المضبوعة من ٣٧٨٦ كيلو جراما عام ١٩٤٥ الى ١٣٢٦٨ كيلو جراما عام ١٩٤٧ بفضل التسهيلات الممنوحة لوسائط النقل العسكرية التى كانت تحت تصرف القوات الحليفة[١٢] .

والجـدول التالى يكشف دون تعليـق عن دور الوجـود العسكرى الأجنبى خلال الحرب العالمية الثانية فى زيادة كميات المخـدرات الـواردة الى مصر :

---

(١١) المملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخـدرة — التقرير السنوى عن سـنة ١٩٤٤ .

(١٢) المملكة المصرية — ادارة مكافحة المخدرات — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ .

التاريخ	جهة الضبط	الكمية المضبوطة	جنسية المهرب
٦ /١٢/ ١٩٣٩	القنطـــرة	٦٠٤ر جرام حشيش	سورى تابع للجيش البريطانى
٢/١٠. /١٩٤١	القنطـــرة	١٢ر٩٠١ كيلو جرام حشيش	طيـــار بريطـــانى
٢/٢٨ /١٩٤١	القـــاهرة	٥٩٠ر جرام حشيش	عسكرى من الجيش البريطانى
٧/٢٧ /١٩٤١	القـــاهرة	٢٤٨ر٣٠ جرام حشيش	عسكرى من الجيش البريطانى
٣/٢٥ /١٩٤٢	القـــاهرة	١١ر٧٨٥ كيلو جرام حشيش	جنديين من القـــوات الفرنسية المحـــاربة
٦ /٥/ ١٩٤٢	القـــاهرة	١ر٨٢٥ كيلو جرام حشيش	جندى من الجيش البريطانى
٦ /٦/ ١٩٤٢	الاسماعيلية	٣١٣ر٣٠٠ كيلـــــو افيـــــون ٧٧ر٢٥٠ كيلو جرام من الحشيش	جندى من القـــوات الفرنسية المحـــاربة
٧/١٦ /١٩٤٢	القنطـــرة	٩ جرام كـــوكايين + ١٦ جرام حشيش	جنـــدى فرنسى
٧ /١١/ ١٩٤٢	القـــاهرة	٤ر٤٦٥ كيلو حشيش	جنـــدى فرنسى
١٩٤٢/١١/٢٢	القـــاهرة	٨٣ جرام حشيش	جنـــدى يونانى
٤/١٣ /١٩٤٣	القـــاهرة	٧ر٤٦٥ كيلو جرام حشيش	جنـــديان فرنسيان

التاريخ	جهة الضبط	الكميه المضبوطه	جنسيه المهرب
١٩٤٣/١١/١٥	بور سعيد	١٢٣٠ جرام أفيون + ١٢١٠ جرام حشيش	بحار حربى يونانى
يناير ١٩٤٣	القاهرة	٧٤٢ جرام حشيش	جندى فى الجيش اليونانى
١٩٤٣/٢/١٦	القاهرة	١٫٤٥٠ كيلو جرام أفيون	جنديان فرنسيان
١٩٤٣/٢/٢٠	الاسماعيلية	٦ جرام حشيش	جندى يونانى
١٩٤٣/٦/٣	الاسكندرية	٣٫٢٩٠ كيلو جرام حشيش	جندى بريطانى
١٩٤٣/١٠/٣٠	القاهرة	١٫٥٤٥ كيلو جرام حشيش	جندى بريطانى
١٩٤٣/١١/١٨	القاهرة	٩٧٥ جرام حشيش + ٢٢٥ جرام أفيون	ثلاثة جنود بريطانيين
١٩٤٣/١٢/١٨	القاهرة	١٠٫١٦٠ كيلو حشيش	جاويش بالجيش البريطانى
١٩٤٤/١/١٦	القاهرة	٧٫٤٩٢ كيلو حشيش	جندى فرنسى
١٩٤٤/٢/١٧	الاسكندرية	١٠٦٠ جرام أفيون	بحار حربى يونانى
١٩٤٤/٢/١٨	القنطرة	١٢٫٧٤٤ كيلو جرام أفيون + ٤٫٨٩٣ كيلو جرام حشيش	وكيل عريف بريطانى
١٩٤٤/٢/٢٣	القاهرة	١١٫٧٧٠ كيلو جرام حشيش	جندى فرنسى

التاريخ	جهة الضبط	الكميه المضبوطه	جنسيه المهرب
٦/ ٣/ ١٩٤٤	الاسكندريه	٢٫٧٦٠ كيلو جرام أفيون + ٤٫٤٣٥ كيلو جرام حشيش	جندى يونانى
٧/ ٣/ ١٩٤٤	بور سعيد	٣٦ جرام حشيش	بحار يونانيان حربيان
٣/ ٤/ ١٩٤٤	بور سعيد	٦٣٠ جرام حشيش + ٧٥٠ جرام أفيون	جندى بحار يونانى
٢١/ ٤/ ١٩٤٤	الاسكندرية	٢٫٢١٧ كيلو جرام حشيش	بحار بريطانى حربى
٢١/ ٢/ ١٩٤٤	القاهرة	٣٥٫٣٢٢ كيلو أفيون + ٣٫٢١٥ كيلو جرام حشيش	عساكر يهود وعساكر بالجيش البريطانى
٣/ ٣/ ١٩٤٤	بور سعيد	٥٫٧٢٠ كيلو جرام أفيون	صول (مساعد) بالبحرية الفرنسية
٤/ ٩/ ١٩٤٤	قطار حيفا ـ القاهرة	١٨٫٨٣٠ كيلو جرام أفيون	جندى بالجيش البريطانى
٧/ ٩/ ١٩٤٤	القاهرة	٣٫٨٣٠ كيلو جرام حشيش	جنود بريطانيون
٣٠/ ٤/ ١٩٤٥	الاسكندرية	٥٫٨٠٠ كيلو جرام حشيش	ضابط طيار يونانى
٢٦/ ٥/ ١٩٤٥	الاسكندرية	٣٥٠ أمبولة مورفين	٢ جاويشية بالبحرية اليونانية
١/ ٦/ ١٩٤٥	القاهرة وكسفرت	١٣٤٫٢٧٠ كيلو حشيش + ١٥١٫٩٥٠ كيلو أفيون	عصابة من رجال القوات المتحالفة البريطانية واليونانية(١٣)

(١٣) المملكة المصرية ـ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٥ .

فاذا انتقلنا الى الجرائم الأخلاقية ، فاننا نجد أن هذا النوع من الجرائم بأنواعه قد تزايد زيادة عظيمة وخاصة فى المدن حيث يكثر وجود قوات الحلفاء .

فقد استخدمت صالات الموسيقى ومدارس الرقص التى وجدت سبيلها الى المدن المصرية فى ظل سنوات الحرب — كأماكن لممارسة الرذيلة الى جانب الفنادق والبانسيونات ومحلات التخديم ، وبيوت الدعارة التقليدية — كما مورست الدعارة على نطاق أوسع فى أماكن غير مرخصة لتستوعب الضغط الهائل على هذه التجارة التى انتعشت بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب .

وزادت أعداد النسوة اللاتى ضبطن فى بيوت للدعارة السرية — والأشخاص الذين ضبطوا يديرون محالا للدعارة السرية — والنسوة اللاتى ضبطن للتحريض على الفساد — والمأبونين الذين ضبطوا لنفس السبب — ... الخ . وتؤكد الاحصائيات المتعلقة بالآداب فى مدينة القاهرة تزايد أعداد النسوة اللاتى ضبطن بالشوارع لتحريض المارة على الفسق على مدى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٤ : ٤٧٠١ — ٤٩٥٩ — ٢٩٤٧ — ٤٢٢٥ — ٦٢٤٥ — ٣٥٧٩(١٤) .

ويعتبر احصاء النسوة المضبوطات فى الشوارع للتحريض على الفسق أصدق معيار على ارتفاع معدل الرذيلة — نظرا لأن باقى الجرائم الأخلاقية الأخرى كممارسة الرذيلة ذاتها تجرى سرا وداخل بيوت لا يعلم عنها شيئا — وهذا هو السر فى انخفاض أعداد هذه البيوت فى الاحصائيات — أما التحريض فهو عمل لا يمكن اخفاؤه ولابد ان يتم جهرا .

أما على مستوى البلاد كلها — فقد كان احصاء الجرائم الأخلاقية فى العام القضائى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقارنا بمثيلاتها فى العام القضائى السابق كالآتى :

---

(١٤) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

	١٩٤٢ — ١٩٤٣	١٩٤٣ — ١٩٤٤
منازل مدارة للدعارة السرية	١٥٥	١٨٠
نسوة مضبوطات بها	٣١٦	٣١٩
نساء يحرضن على الفسق	٢٧٠٩	٥١٥٥
مصابات بأمراض سرية	١٣٩٠	٢١١١
ذكور يحرضون على الفسق	٦٢	٧٢
بلطجية	١١١	٢٠٩
قوادون	٢٢٨	٦٩٦[١٥]

لقد أثبتت دراسة الجريمة خلال فترة الحرب الصلة المباشرة بين الحرب وزيادة الجريمة كما ونوعا .

وقد ذكرنا فى الفصل السابق كيف أن جهود التحديث ومواكبة العصر واعادة التنظيم قد شابها الكثير من أوجه القصور ، فكانت بطيئة وغير فعالة وغير متوائمة مع روح العصر ومتأثرة بالأحوال السياسية الغير مستقرة فى البلاد .

لذلك فان جهاز البوليس ظل على حاله غير قادر على ملاحقة التطور فى الجريمة أو قمعها أو على الأقل الحد منها وايقاف تزايدها المستمر .

ونظرة الى الاقتراحات التى قدمتها ادارة الأمن العام لاصلاح حالة الأمن العام فى سنوات ١٩٤٤ وما بعدها تبين ان جهاز البوليس كان حتى ذلك الوقت لا يزال يعانى من عوامل القصور التى كان يعانى منها فى السابق

(١٥) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من سنة ١٩٤٣ — وسنة ١٩٤٤ .

— فحتى عام ١٩٤٤ كان مدير عام ادارة عموم الأمن العام يقترح — اصلاحا للأمن العـــام المتدهور (النظر فى استبدال الخفراء بعساكر) (واصـــلاح نظام الخفراء) و (اسناد رئاسة نقط البوليس لضباط اكفاء) و (تعزيز المباحث وتنظيمها) و (تسليح رجال الحفظ بأسلحة حـــديثة) و (تيسير وســـائل الانتقال لرجال البوليس) و (اصلاح نظم الداوريات) و (اصلاح الطرق والمواصلات) و (العمل على مكافحة الاجرام فى نفوس الأهالى) و (تعزيز قـــوات البوليس بما يتناسب مع زيادة العمران) و (زيادة الاعتمادات المـــالية المخصصة لجهاز البوليس)[١٦] .

ويلاحظ أن هـــذه الاقتراحات كانت هى آفـــة جهاز البوليس على مدى سنوات الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، فالتسليح ، والخفراء ، وزيادة اعـــداد رجال البوليس ، وتحسين وسائل الانتقال هى عناصر القصور التى كان جهاز البوليس يعانى منها .

فلا غرابة اذن أن تكون نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) هى ذلك التدهـــور الأمنى الذى شرحته الصفحات السابقة .

(١٦) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ — وتقرير سنة ١٩٤٧ .

الفصل العاشر

البوليس والأمن السياسى

لا يعترف القانون الجنائى المصرى ولا النظام الحاكم فى مصر بالجرائم السياسية ولا يفرقان بينها وبين الجرائم العادية — اللهم الا فيما قرره القانون من عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين الذين يلجأون الى مصر ، وفيما عدا ذلك فان المجرم السياسى يلقى عقابا ومعاملة لا تختلف عن المجرم العادى ، بل ربما كانت أمعن تنكيلا وعنفا فى حالات كثيرة — ويسجل القضاء المصرى أنه لم يعف قاتلا سياسيا أو حتى شارعا فى القتل من تطبيق عقوبة الاعدام على مدى تاريخ القضاء المصرى ومنذ أن عرفت مصر جرائم العنف السياسى .

ومع هذا فان العرف ، الى جانب التقسيم البوليسى ميز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية من حيث موضوع الجريمة أو الهدف الذى ارتكبت من أجله — وبكلمات أخرى من حيث الباعث على ارتكابها .

وعلى مدى النصف الأول من القرن العشرين تميز تاريخ مصر بثلاثة مراحل متميزة من العنف السياسى . كانت الأولى هى تلك التى بدأت بمصرع

بطرس غالى باشا عام ١٩١٠ — وبين ذلك العام وعام ١٩١٥ ارتكبت جريمتى قتل سياسى ضد شخصيات مصرية كبيرة بينما جرت أربعة عشرة محاولة بما فى ذلك محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) فى عام ١٩١٥ ، وجرت اثنتا عشرة جريمة قتل ضد مدنيين وعسكريين بريطانيين — وواحد وعشرون محاولة قتل ضدهم أيضا . وقد انتهت هذه الفترة الأولى بمصرع سردار الجيش (ستاك) عام ١٩٢٤ والقبض على قاتليه وإعدامهم ، وما نتج عن ذلك من سقوط التنظيم المسئول عن عمليات الاغتيال على مدى الفترة الأولى كلها(١) .

وقد كان التنظيم البوليسى لمواجهة الجريمة السياسية فى هذه الفترة بسيطا للغاية ولا يتعدى ابتكارات تنظيمية أعدها البريطانيون لمواجهة تيار الجريمة الذى كان موجها لوجودهم بالدرجة الأولى — فقد انشىء على المستوى المركزى (القسم المخصوص) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لمواجهة الاعتداءات السياسية التى استهدف لها كبار الموظفين البريطانيين ، وكانت تحت اشراف بريطانى حتى انشئت « الادارة الأوروبية » فى أواخر عام ١٩٢٢ وجعل ما يتعلق بالأجانب فى القسم المخصوص تحت اشراف الادارة الأوروبية — وظل هذا القسم خاضعا للوجود البريطانى وعلى وجه الخصوص تحت اشراف (الميجور سانت جورج آنسون) الذى عين فى أبريل ١٩٢٤ لمواجهة النشاط الشيوعى حتى الغاء وظيفته عام ١٩٣٧ (أول يوليو) بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦(٢) .

وعلى المستوى المحلى (المحافظات) أنشئت فرقة للمباحث السياسية ضمت مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين فى جهاز البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، وقد اسميت فى البداية (لجنة الجرائم السياسية) ثم

---

(١) " Egyptian Service ", op. cit., p. 214.

(٢) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره .

استقرت تسميتها فيما بعـــد على (قلم الضبط فرع ب) الذى أصـــبح مختصا بالجريمة السياسية فى القـــاهره ــ وكذلك وجـــد قلم ممـــاثل فى الاسكندرية ، وتبيـــع القلمان بوليس كل من المدينتين ــ وقـــد اسمى الجهاز المختص بالجريمة السياسية (بقلم الضبط فرع ب) تمييزا له عن الجهـــاز المختص بالجريمة العادية والذى كان يسمى (قلم الضبط فرع أ) .

ولم يخرج نطاق عمل أقلام (الضبط فرع ب) والجهـــاز المركزى فى الوزارة (القسم المخصوص) خـــلال فترة العشرينيات والثلاثينيات عـــن مراقبة نشاط الشباب والطلبة مـــع التخصص الى حـــد ما فى المسائل التى لهـــا صلة بالشيوعية والنشاط الشيوعى * ولا يلحظ أى تخصص داخـــل جهاز الأمن السياسى فى ذلك الوقت سوى ذلك الربط بين (مكتب العمل) الذى أنشىء فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ تابعا لادارة عموم الأمن العام والقسم المخصوص الذى كان يتبع نفس الادارة ــ وقـــد نقلت تبعية ذلك المكتب فى أوائل عام ١٩٣٥ الى وزارة التجارة والصناعة عندما أنشئت بالمرســـوم الصـــادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ ــ ومع هـــذا فقـــد ظل الاشراف على مراقبة النشاط الشيوعى فى الأوساط العمالية وغيرها خلال تلك الفترة معقودا للفرع المختص بذلك الغرض (بالقسم المخصوص) المركزى[٣] .

وتقـــع الفترة الثانية من العنف السياسى فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ ، وفيها جرى اغتيال شخصيتين مصريتين سياسيتين ، وجرت ثلاثة محاولات اغتيال ــ كذلك جرى اغتيال ثلاثة أفراد من الجيش البريطانى وجرت أربعة محاولات اغتيال ضـــدهم أيضا .

وهكذا فانه خلال الفترة ١٩١٠ ــ ١٩٤٦ كانت هناك فترتان من العنف السياسى ــ كسرتهما فترة فاصلة من الهـــدوء النسبى مدتها **اثنى عشر عاما** كانت الجريمة السياسية خلالها محـــدودة .

---

(٣) مجلة الأمن العام ــ العدد ٧٩ سنة ١٩٨١ « تطور أنظمة الأمن السياسى قبـــل ثورة ١٩٥٢ » للعقيد/ابراهيم محمد الفحام .

كانت الاغتيالات والشروع فيها خلال هـذه الفترة من نوعين — نوع ارتكب بواسطة شبان مصريين ضـد وزراء مصريين بمـا فى ذلك النحاس باشا ، أحمد ماهر باشا ، أمين عثمان باشا — ونوع آخر ضـد ضـباط ورتب أخرى من القوات المسلحة البريطانية .

ودون التعرض بالدراسة التفصيلية لجرائم الاغتيال السياسى فى هذه الفترة — حيث ان الدراسة ليست معنية بها بقـدر ما هى معنية بدراسة ما يخص جهاز البوليس فيها فان الجانى السياسى أصبح فى هـذه الفترة أقرب الى المنتحر منه الى القاتل —(٦) حيث أنه كان فى اغلب الاحيان يرتكب جريمته دون توافر أى فرصة للنجاة (جريمة اغتيال احمد ماهر باشا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) — باستثناء جريمة محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشـا (٦ ديسمبر ١٩٤٥) التى لم يضبط الفاعل فيها — وجريمة اغتيال أمين عثمان باشـا (٥ يناير ١٩٤٦) التى نجح الجانى فيها فى الاختفاء ثم ضبط بعـد ذلك — والتى كان الحكم فيها مخففا نظرا لظروف نظر القضية فى عهد حكومة كانت معادية للحزب الذى كان ينتمى اليه القتيل .

بدات سلسلة الجرائم ضـد أفراد الجيش البريطانى فى مارس ١٩٤١ واستمرت حتى القبض على الجناة المشتبه فيهم فى اغتيال « أمين عثمان باشا » فى يناير ١٩٤٦ . وقـد كانت هـذه الجرائم من أسلوب واحـد ممـاثل مقتضاه اطـلاق النار من جانب ثلاثة أو أربعة أفراد من سيارة مقفلة على ضباط وعساكر بريطانيين أو أجانب يسيرون فى حـدائق أو ضواحى غير مطـروقة(٥) .

وقـد واكب هـذه الحـوادث ظروف الحرب العالمية الثانية التى ألقت على عاتق البوليس عبء مراقبة رعايا دول المحـور فى مصر وتحرى نشاطهم

---

(٤) " Egyptian Service " op. cit., P. 215.

(٥) " Egyptian Service ", op. cit., P. 216.

ــ وما الى ذلك من الأمور المتعلقة بالألمــان والايطاليين وغيرهم والنشــاط المعــادى لبريطانيا فى مصر .

وهكذا فاننا نجــد أن جهاز الأمن السياسى قــد تطور تطورا كبيرا خلال هــذه الفترة .

على المستوى المركزى ظــل (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية يقوم بدوره الرئيسى فى تحريك أجهزة الأمن السياسى الفرعية والاشراف على نشــاطها .

وعلى المستوى المحلى فقــد تولى (قلم الضبط فرع ب) القيام بعمليات اعتقال الالمــان ووضعهم بمحال الاعتقال (سجن الاجانب ــ المدرسة الانجليزية ببولاق) ، وتفتيش المنازل وفحص الأوراق الخاصة بالمعتقلين ومراقبة بريدهم ، ومراقبة التعامل فى المواد التى تدخل فى صناعة الحرب كالصفيح والقصــدير ــ ومراقبة النشاط الضار بمصالح بريطانيا من جانب الجواسيس ــ وعمل التحريات عن الأشخاص الذين يطلبون الالتحاق بخــدمة الجيش البريطانى ــ ومن يقومون بالدعاية ضــد الحلفاء والاستجابة لطلبات السلطات العسكرية البريطانية فى هــذا الصــدد .

ويبدو أن ضغط العمل على (الضبط فرع ب) كان متزايدا ــ فأنشىء (القسم المخصوص) فى بوليس القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٠ لعمل التحريات الخاصــة عن (الايطاليين والألمــان والمجريين والرومانيين والبلغــاريين واليابانيين) ــ والقبض على الأشخاص غير المرغوب فيهم من الجنسيات الآنفــة الذكر واعتقالهم وتفتيش منازلهم ــ والبحث عن أسرى الحرب الفارين والمعتقلين الهاربين واعادة القبض عليهم ، وتنفيذ الاجراءات الخاصة بمعسكرات الاعتقال ــ والتحرى فى أعمال الطابور الخامس بالنسبة للمصريين وغيرهم ــ والقبض على دعاة المحور واحالتهم للمحاكم العسكرية .

وعلى ضوء اختصاص (القسم المخصوص) المحلى بهــذا الدور ــ فقــد اختص (الضبط فرع ب) بالمسائل السياسية المحلية كعقد الاجتماعات

السرية ونشاط الطلبة واهتم بالقضايا السياسية الداخلية ، ومراقبة الاحتفالات السياسية — والتحرى والمراقبة فى النشاط السياسى الداخلى ، ومكافحة الشيوعية والنشاط العمالى(٦) ».

وخلال وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أنشىء مكتب للبوليس السياسى برئاسة مجلس الوزراء فى أول يونيو ١٩٤٢(٧) — ولا يعلم على وجه التحقيق اختصاصات هذا المكتب الذى كان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، والذى ظل قائما حتى جاءت حكومة أحمد ماهر باشا الاولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥) فدمرت المكتب ونكلت برجاله فى اجراء من الاجراءات المعتادة التى كانت حكومات كل عهد تتبادلها مع الحكومات التى سقطت(٨) ».

---

(٦) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقارير السنوية لسنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٠ — ١٩٤٢ و ١٩٤٣ — ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٥ « ينتدب حضرة البكباشى امين خليل أفندى مساعد قومندان كلية البوليس الملكية لرياسة مكتب البوليس السياسى المنشأ برياسة مجلس الوزراء وينتدب لمعاونته كل من حضرتى اليوزباشى المحلى محمد حلمى شعير أفندى والملازم أول محمود محمد الشافعى أفندى الضابطين ببوليس محافظة القاهرة » — وقد عزز الجهاز بضابطين آخرين برتبة اليوزباشى (اليوزباشى أحمد أبو الفتوح الوليلى واليوزباشى اسماعيل محمد أبو العزم) ثم ضم اليه فى ١٩٤٤/٦/١ ضابطان آخران هما الصاغ مراد جمالى طبوزاده مأمور قسم بمحافظة القاهرة — واليوزباشى عبد الله محمد غبارة معاون البوليس بالقاهرة — راجع الأوامر العمومية ٢١٢ فى ١٩٤٢/٦/١٠ و ٢٧٢ فى ١٩٤٤/٦/١ .

(٨) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٥٣٥ فى ١٩٤٤/١١/٩ « احالة الى المعاش — بناء على قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١٠/١٥ يفصل ٠٠٠٠٠٠ حضرة أمين خليل بك ومحمد حلمى شعير » — والأوامر العمومية ١٠٥ فى ١٩٤٥/٢/٢٢ « تنقلات : اليوزباشى عبد الله محمد غبارة الى الفيوم — اليوزباشى محمود محمد الشافعى الى جرجا — ويذكر أن اسماعيل صدقى باشا أنشأ خلال عهد وزارته الأولى (١٩ يونيه ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) مكتبا مماثلا لذلك الذى أنشأه مصطفى النحاس باشا — الحقه برئاسة الوزراء وأسماه المكتب السياسى والحق به ابن شقيقته (أحمد كامل بك) محافظ القناة ليتولى رياسته — لكن المكتب الغى فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وفصل أحمد كامل من الخدمة فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ — راجع مجلة الأمن العام عدد ٧٩ لسنة ١٩٨١ — تطور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ » للعقيد ابراهيم محمد الفحام — مرجع سبق ذكره .

ثم تأتى المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى وفيها تزدحم القائمه بحـوادث تستهدف قلقلة النظام الحاكم واربكه بتفجير المنشآت والاعتداء على أشخاصه ، أو قتل خصوم سياسيين — أو ضرب العناصر المتعاطفـة مع الوجـود الصهيونى فى فلسطين (١٩٤٦ — ١٩٥٢) .

وفى هـذه المرحلة تتشابك اهتمامات جهاز الأمن السياسى وتتعقـد بسبب تعـدد الأنشطة والتيارات السياسية فى الشارع السياسى المصرى . فقـد انتهت الحرب وأغلقت المصانع واستغنت الجيوش الأجنبية عن آلاف العمال وانتشرت البطالة — وارتفعت نفقات المعيشة — وتحركت التجمعات العمالية (النقـابات) تطالب الحكومات باصلاح أحوال العمال وتشارك فى الحركة الديموقراطية ، وتسعى الى التحالف مـع صغار الطبقة الوسـطى والمثقفين والفلاحين لتكوين جبهة متحـدة فى مواجهة النظام الحاكم .

وعلى مستوى المثقفين ساد القلق بينهم بسبب تعطـلهم كحاملين لشهادات لا يجـدون مجالات عمل لهم بسبب مزاحمة الأجانب لهم فى الشركات ومجـالات العمـل .

وعلى مستوى التجار والصناع والحرفيين فان ضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم أوجد عندهم نفس الاحساس بالقلق الذى كان يعانيه المثقفون .

وعلى مستوى القضية الوطنية كان الشعب يغلى هياجا ضـد الحكومة وفشلها فى حلها — فكانت المظاهرات الغاضبة كل يوم تطالب بالعمل على انهاء الاحتلال البريطانى ، والحكومة من جانبها أضـعف من أن تستطيع الاستجابة لهـذا المطلب — وظهر ذلك جليا فى خطواتها المترددة . والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ملحة — وأجهزة الأمن فقط هى الدرع الواقى للنظام من هياج الشارع .

وفى ظـل هـذا المناخ انتشرت أفكار جماعة الاخـوان المسلمين خلال الحرب وبعـدها انتشارا ضخما — ودخلت فى اختبارات للقـوى مع القوى السياسية الأخرى ، فكانت معارك الاخـوان مـع الوفـد والشيوعيين فى المظاهرات — واستخدم الاخوان فى معاركهم أساليب العنف والضرب والتدمير ، واستخدمت القنابل والرصاص ، واشعلت الحرائق — وفى داخل الجامعة تعـددت المصادمات بين الاخوان المسلمين والوفـد والشيوعيين .

وبدا مع هذا كله ان جماعة الاخوان المسلمين قد أصبحت خطرا على الأمن السياسي سواء بوجودها العنيف مقط ـــ او بافكارها الغامضة .

وخلال الحرب نشأت الحلقات الماركسية في مدن مصر الكبرى وتضخمت أعدادها وخلاياها وتكونت التنظيمات الشيوعية « كالحركة المصرية للتحرر الوطنى » برئاسة هنرى كورييل ـــ « وإسكرا » برئاسة هليل شفارتز ـــ « وتحرير الشعب » التى خرجت من تحت عباءة « الحركة المصرية التحرر الوطنى » ـــ كذلك ظهرت تنظيمات (الطليعة) و (عصبة الماركسيين) و (الفجر الجديد) ـــ لكن التنظيمات الشيوعية الرئيسية خلال فترة الحرب كانت في حقيقتها هى (طليعة العمال) و (اسكرا) و (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) . وقد انتشرت الصحافة الممثلة لهذه التنظيمات الشيوعية في البلاد ـــ فكانت هناك صحيفة (الفجر الجديد) التابعة لطليعة العمال ـــ وصحيفة (الضمير) ـــ (وأم درمان) .

وقد وجدت الاتجاهات الماركسية مكانا لها بين تنظيمات الطلبة التى قامت في صيف ١٩٤٥ لتكوين جبهة لمواجهة الاستعمار (اللجان الوطنية) ـــ وضمت اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن هذا التجمع الطلابي بعض المنظمات الشيوعية ، وبعض عناصر الاخوان المسلمين ـــ وبعض الشباب الوفدى المتأثر بالفكر الشيوعى (الطليعة الوفدية) .

وحمل هذا التجمع كله اتجاها وأحدا نحو الحركة الوطنية قوامه الجلاء البريطاني عن مصر دون شروط تحالفية ـــ أو معاهدات اقتصادية ـــ أو اتفاقيات ثقافية . . . وتكون رأى عام موحد مضاد للحكومة والنظام في شكله العام .

ومع التعارض التام بين موقف هذه القوى الصاخبة والتى تحركها تيارات سياسية عديدة ـــ وبين الحكومة في بدايات عام ١٩٤٦ ، اصطدمت المظاهرات الشعبية الطلابية العمالية بالدرع الواقى للحكومة (جهاز البوليس) خلال أيام شهر فبراير ١٩٤٦ فيما وصف بأنه أسوأ ما شهده

الشارع المصرى من اضطرابات سياسية بعد الحرب الثانية . ووضع قتلى وجرحى — واعتقل الكثير — وعطلت الدراسة فى بعض الجامعات والمدارس — وصودرت بعض الصحف — وضبطت المنشورات ...

ثم انفجر البركان الكامن فى صدور العمال الساخطين على الأحوال الاقتصادية وشروط العمل فى شكل مظاهرات صاخبة فى اوائل عام ١٩٤٧ واعتصامات بالمصانع قابلها البوليس بالعنف مما أدى الى سقوط ضحايا واشعلت الحرائق فى مصانع ، واستخدم الجيش للمحافظة على النظام .

وامتدت الاضرابات والاعتصامات الى قطاعات أخرى .. فأضرب الممرضون بمستشفى قصر العينى ومستشفى فؤاد ، واضرب المدرسون بالمدارس الحرة ، وكذلك موظفو التلغراف وعمال السكك الحديدية ، وخريجو المدارس الصناعية فى ورش الحكومة — واعتصم طلبة بعض الكليات .

ولم يستثن جهاز البوليس نفسه من الغليان والسخط والغضب — لأسباب اقتصادية ومعنوية ، فأضرب رجاله فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٨ ، وحاصرتهم قوات الجيش ، وتضامنت قوى الطلبة والعمال معهم وسار الجميع فى مظاهرات صاخبة — واستخدمت الأسلحة النارية من جانب الجيش فى تفريق الشعب ، واحترقت وسائط النقل والمحال ودور السينما .

وفى خضم هذا الانفجار الشعبى الجارف — تحول الانتباه الى فلسطين التى كانت محاولات تقسيمها بين العرب واليهود تجرى فى المجتمع الدولى — وقاد الاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة الدعوة للكفاح المسلح ضد اليهود فى فلسطين — ثم ما لبث هذا أن تحول الى ثورة عارمة ضد اليهود فى مصر تناولت محلاتهم ومساكنهم بالنسف والتدمير — فلما دخلت مصر الحرب فى فلسطين (١٩٤٨) تزايد النشاط السياسى العنيف من جانب جماعة الاخوان المسلمين — وظهرت حوادث النسف والتدمير والاغتيال (نسف سينما مترو فى مايو ١٩٤٧ — مصرع رئيس محكمة الجنايات أحمد الخازندار

فى مارس ١٩٤٨ ـــ نسف حارة اليهود فى يونية ١٩٤٨ ـــ القساء القنسابل والمتفجرات على المحال التجارية اليهودية كشيكوريل وأوريكو فى يوليـــو ١٩٤٨ ، وبنزايون وجاتينيو فى أغسطس من نفس العام ، ونسف شركة الاعلانات الشرقية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ ـــ ثم حادث ضبط سياره جيب فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ محملة بالذخائر والأسلحة ممـــا يخص الجماعة وتشعب التحقيق فى هـــذه القضية الى اتهـــام بضعة وثلاثين شـــخصا من الجماعة بالاتفاق الجنائى لقلب نظام الحكم بالقوة ... الخ)[٩] .

ولا جـــدال فى أن المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر ١٩٤٦ ـــ ١٩٥٢ كانت أخطر المراحل على الاطـــلاق من حيث تهـــديدها للأمن السياسى فى البلاد تهـــديدا خطيرا ـــ ومن حيث القائها أعباء ضخمة على جهاز الأمن السياسى الذى كان عليه أن يواجه كل هـــذه القضايا (شيوعية ـــ اخـــوان مسلمين ـــ اضرابات ـــ اعتصامات ـــ نسف وتدمير ـــ اغتيال سياسى ـــ صحافة معارضة ـــ فكر معادى ـــ تذمر ـــ صهيونية ... الخ) .

على المستوى التنظيمى لجهاز الامن السياسى فان الذى أنشىء هـــو مكتب جـــديد فى بوليس القاهرة ضمن تخصصات (القسم المخصوص) فى سبتمبر ١٩٤٧ أطلق عليه اسم (مكتب الشئون العربية) كان من بين اهدافه الحفاظ على أرواح الزعماء واللاجئين العرب ـــ ثم انبثق عنه فرع لمراقبة النشاط الصهيونى ، وصلته باليهود المقيمين فى مصر[١٠] .

ويجمل تقرير الأمن العام عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ معا جهود (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية خلال العامين السابقين فى المساهمة فى معاونة المجهود الحربى للقوات المصرية بفلسطين عن طريق مقاومة العناصر المؤيدة

---

(٩) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ » ص ١٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ ـ ١١٥ .

و « الاخـــوان والارهاب » ـ غير معروف المصـــدر والتاريخ .

(١٠) « تطور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ » مرجع سبق ذكره .

(للأعــداء) والحصول على المعلومات التى تفيد القوات المحاربة ـــ والقيام بجهود خاصة فى مكافحة المبادىء المنافية للدستور من شيوعية وصهيونية ـــ وقيام مكتب مكافحة الشيوعية التابع للقسم بضبط خمسين قضية من قضايا الشيوعية التى اتهم فيها حــوالى مائتى متهم ـــ وحتى عام ١٩٤٩ كان القسم المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التى انشأ لهـا ملفات فى أرشيفه ـــ كما أنشئت فروع للقسم فى المحافظـات وبعض المديريات[١١] .

ويكشف آخر تقرير عن (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية عام ١٩٥٠ عن أن نشاطه كان اتخاذ الاجراءات لضمان عــدم قيام العناصر المفرج عنها من المعتقلين بعــد الغاء الأحكام العرفية على يد حكومة الوفــد الأخيرة (١٩٥٠ ـــ ١٩٥٢) وابطال العمل بقيودها ـــ بالاخلال بالأمن أو تعريض سلامة البلاد للخطر ، وبذل الجهود لحماية ظهر القــوات المصرية فى فلسطين وضمان عــدم تسرب العناصر المعادية لداخل البلاد للأضرار بتلك القــوات أو بالمصالح والاعتبارات السياسية التى كانت تتوخاها الدولة فى هذا المقام ـــ وتتبع العناصر التى كانت « تستغل المشاعر الوطنية لاثارة بعض الطبقات وبث روح التذمر الذى لا يوجــد ما يبرره والذى لوحظ فى اغلب الأحــوال أن مصــدره تلك العناصر المـأجورة التى تعمل على الاخلال بالأمن ومحاولة قلب النظام بوسائلها الموحى بها من بعض العناصر الأجنبية »[١٢] على حــد قــول جهاز الأمن ـــ وملاحقة مروجى المبادىء الشيوعية بين العمال والطلبة الذين زاد نشاطهم عقب رفــع الأحكام العرفية .

وقــد أثبت تقرير الأمن العام المذكور نجاح القسم المخصوص وفروعه فى المحافظات والمديريات ـــ حيث كان قــد تم تعميم انشاء الأقسام المخصوصة هناك استكمالا للعمل ولتمكين الجهاز من متابعة تنقلات واتصالات اصحاب

---

(١١) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العــام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، .

(١٢) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

النشاط الغير مرغوب فيه — فى ضبط ٦١ خلية شيوعية غالبيتها من الخلايا الرئيسية فى الحركة الشيوعية ، وقبض على ١٧٣ شخصا من ذوى النشاط الشيوعى — كما ضبطت مطبوعات وتقارير شيوعية كثيرة كشفت عن الخطط التى كان يتبعها أصحاب النشاط اليسارى فى مصر فى تلك الفترة(١٣) .

ويستخلص مما فات أن جهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات كان يتكون من :

القسم المخصوص بالوزارة .

ويتبعه مكتب مركزى لمكافحة الشيوعية .

أقسام مخصوصة فرعية فى المحافظات للقيام بأعمال الأمن السياسى .

تخصصات داخل الأقسام المخصوصة لتولى الأعمال المتعلقة .

بالنشاط الشيوعى — الشئون العربية — الصهيونية .

واذا كانت المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر كانت أخطر مراحل العمل السياسى على مدى تاريخ البلاد — فقد كانت هذه المرحلة هى تاريخ الميلاد الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى البوليس بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى .

لقد وقف جهاز الأمن السياسى أمام مجموعة خطيرة من قضايا الاغتيال السياسى كانت :

مصرع رئيس الوزراء أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ — مصرع أمين عثمان باشا فى يناير ١٩٤٦ — مصرع المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس ١٩٤٨ — مصرع اللواء سليم زكى باشا حكمدار بوليس

---

(١٣) المرجع السابق .

القاهرة في ديسمبر ١٩٤٨ — مصرع رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشـا في ديسمبر ١٩٤٨ .

ووقف أمام سلسلة من الانفجارات والتدمير والنسف استهدفت أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في نفس الفترة — .

ووقف أمام تغلغل يساري في صفوف شرائح هامة في الشارع السياسي .

ووقف أمام تيار ديني غامض يستخدم السلاح والعنف وسيلة لتحقيق أغراضه فعاشت البلاد رحلة من الارهاب يكفي أن يذكر من احـداثها حادث نسف محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ — وحادث وكر شبرا في أبريل ١٩٤٦ . ووقف أمام مظاهرات لا تتوقف — واضراب عن العمل — ونشاط صهيوني بدأ يتحرك(٩٤) .

وكانت الأحـداث متلاحقة بصورة تكاد تتقطع معها الأنفاس ...... وبكاد يسقط معها النظام — ثم جاء اضراب البوليس في الربع الأخير من عام ١٩٤٧ والربع الأول من عام ١٩٤٨ ليهـدم القلعة الحصينة التي كان يتحصن بها النظام — ولم يبق من الهيكل كله الا جهاز الأمن السياسي من جهاز البوليس — الذي بقي على ولائه لحماية النظام السياسي المنهار .

هنا فقط — وفي النصف الثاني من الأربعينيات تبدأ العلاقة الخاصة بين نظـام الحـكم وجها زالأمن السياسي ...... جهاز أمن الدولة — هنـا

(٩٤) القضية ١٥٠٩ جنح الدلنجات بحيرة سنة ١٩٤٦ والخاصة بضبط كارمن باروخ وموريس أجيون (وهما يهـوديان) وآخرين محرزين لطنين من المفرقعات — وحكم على كل منهما بالحبس مع الشغل خمس سنوات — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليـــة رقم ٥٣٦ في ١٩٤٦/١٢/١٢ والخاصة بالثناء على البكباشي محمد مصطفى أفنـدى مساعد حكمدار البحيرة — واليوزباشيين طـه زغلول الضابط بادارة المباحث الجنائية بالوزارة ومحمد مختـــار الدبولي الضابط بمباحث مديرية البحيرة — والملازمين الأولين حسن محمد الجنـدى الضابط بالمباحث بمديرية البحيرة ومحمد جمال الدين عبد المقصود الضابط بادارة المباحث الجنائية بالوزارة .

فقط يظهر الدور الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات ..

فى ذلك الوقت بدأت الأسماء اللامعة فى سماء الأمن السياسى تظهر ويظهر معها دورها فى حماية أمن الدولة .... القائمقام محمد ابراهيم امام ــ الصاغ محمد توفيق السعيد ــ الصاغ محمد الجزار ــ البكباشى سعد الدين السنباطى ــ اللواء أحمد طلعت ....

ولم يكن تألق نجم هؤلاء راجع الا لأدوارهم فى الايقاع بالمتهمين فى القضايا السياسية ــ واستخدام أساليب التعذيب ــ والتأثير الشخصى ــ والوعد والترغيب مع المتهمين ونجاحهم فى بعض القضايا فى الحصول على اعتراف بعض المتهمين على البعض الآخر(١٥) .

وكان دور رجال الأمن السياسى تحت نظر رأس النظام الحاكم (رئيس الوزراء) الذى كان فى معظم الوزارات المصرية وزير الداخلية فى نفس الوقت امعانا فى تأكيد الاعتماد على جهاز البوليس فى حماية النظام الحاكم .

ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يصبح دور الأمن السياسى فى مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات دورا متميزا متمتعا بعناية النظام الحاكم ورعايته(١٦) .

---

(١٥) لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » .

(١٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ فى ١٩٤٩/٢/١٠ - الانعام بنوط الجدارة الذهبى عى الأميرالاى أحمد طلعت وكيل حكمدار بوليس مصر والقائمقام محمود عبد المجيد مدير ادارة المباحث الجنائية بالوزارة والقائمقام محمد ابراهيم امام المفتش ببوليس محافظة القاهرة - والصاغ سعد الدين السنباطى الضابط بمديرية الغربية والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد والصاغ المحلى محمد محمد الجزار الضابطين بمحافظة القاهرة - والملازم اول عبده ارمانيوس سرور الضابط ببوليس الجيزة والمنتدب للعمل بادارة المباحث الجنائية بالوزارة - ويلاحظ أن الثانى والسابع كانا من المتهمين باغتيال المرحوم الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين يوم ١٩٤٩/٢/١٢ - كما يلاحظ ان هذه الانعامات =

وورويدا رويدا أخذ القسم المخصوص يتضخم وتتشعب مسئولياته[١٧] .

ولابد أن يعقب استئثار جهاز الأمن السياسى بثقة النظام الحاكم أن يصبح أكبر من الخضوع للرقابة القانونية والوظيفية ـــ كيف لا وهـــو الجهاز الذى يحمى النظام .

والنتيجة الحتمية لخروج جهاز الأمن السياسى عن نطاق الرقابة الرادعة والتصاقه بالنظام الحاكم هى أن يحمله النظام على طريقته حتى ولو كانت غير شرعية ـــ بمعنى آخر انزلاق الجهاز الى الانحراف .

وهـــذا ما كان من أمر الجهاز فى عهد حكومة ابراهيم عبد الهادى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـــ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عندما تعاظم أمره وأوكل اليـــه (عبد الهادى) القيام بمهمة التنكيل بأعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة فى ظـــل وزارته التى فتحت الباب على مصراعيه لهـــذا العمل ـــ حتى انتهى الأمر الى انحراف جهاز الأمن عن مهمته بارتكاب جرائم القتل السياسى عندما قتل المرحوم حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين على يد مجموعة من رجال البوليس يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩[١٨] .

=

كانت قبل يومين من تاريخ ارتكاب هـذه الجريمة ـ وقـد كان كل هؤلاء الضباط من المشتغلين بالأمن السياسى . راجع ايضا الأمر العمومى رقم ٩١ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بمنح الصاغ سعد الدين السنباطى رتبة البكباشى المحلية ـ وكان المذكور مسئول جهاز الأمن السياسى فى مديرية الغربية ـ والأمر العمومى ١٤٥ فى ١٩٤٩/٣/٢٤ بمنح اليوزباشى صـلاح الدين حامد ابراهيم الضـابط بالقسم المخصوص بالوزارة نيشان النيل من الطبقة الخامسة ـ والأمر العمومى رقم ٢١٤ فى ١٩٤٩/٥/١٢ بمنح اليوزباشى أحمد حلمى واليوزباشى حسين حافظ العطار والملازم اول حسن أنور محمد أبو المجد رتبـا محليـة .

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٢ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بنقـل ثمانية ضباط من مقار عملهم الى القسم المخصوص بالوزارة .

(١٨) كمال كيرة « محاكمات الثورة » الكتاب الأول ـ مكتب شئون محكمة الثورة ـ فبراير ١٩٥٤ ـ والقضية ١٠٧١ جنايات قصر النيـل سنة ١٩٥١ مقتـل الشيخ حسن البنـا فى

=

وقـد انساق جهاز الأمن السياسى بعـد جريمة المرحوم حسن البنا الى مزيد من الجرائم .

فقـد تبين من التحقيقات فى قضية مقتل رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) أن لأحـد ضباط البوليس واسمه (أحمد فؤاد عبد الوهاب) دورا فى الاعـداد للجريمة ــ وكان ذلك فى اطار اعترافات (عبد المجيد أحمد حسن) المتهم باغتيال النقراشى . ولمـا كان اعتراف (عبد المجيد) يقتضى القبض على (أحمد فؤاد) فقـد توجه البوليس بصحبة النيابة للقبض عليه وتفتيش منزله فى (بنهـا) ــ لكن (أحمد فـؤاد) تمكن من التغرير بأحـد زملائه الضباط وركب سيارة البوليس وانطلق هاربا تتبعه قوات البوليس لمطاردته ، وتوغـل الضابط فى حقـل على مقربة من الطريق الزراعى الى القاهرة وعبر بملابسه احـدى الترع . وقـد كان يمكن لقوات البوليس أن تقبض عليه ، لكنهم أطلقوا عليه النار فقتلوه فى ١٩٤٩/٣/٢٤[١٩] .

وتزخر وثائق محاكمات رجال عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢ بحوادث التعذيب التى ميزت عهد (ابراهيم عبد الهادى) ــ والتى جرت على يد جهاز الأمن السياسى . ولقد ترتب على ذلك أن اقترن فى أذهان الشعب المصرى ولفترات طـويلة مصطلحى (البوليس السياسى) و (التعـذيب)[٢٠] .

=

١٩٤٩/٢/١٢ والمتهم فيها الأميرالاى محمود عبد المجيد واليوزباشى عبده ارماديوس سرور ــ والجاويش محمد سعيد اسماعيل والاومباشيين أحمد حسين جاد وحسنين محمدين رضوان .
F. O. 371/73662 — File 1651 — J 8321

وهـذا التقرير يعقب على محاكمة قاتل النقراشى ويذكر ان من شاركوا فى حـوادث التعذيب هم توفيق السعيد ــ محمد صالح ــ الجزار ــ العشرى من ضباط البوليس السياسى .

(١٩) كمال كيره « محاكمات الثورة » مرجع سبق ذكره ــ وأحمد عادل كمال « النقط فوق الحروف ــ الاخـوان المسلمون ــ والنظام الخاص » ص ٢٢٨ .

(٢٠) « محاكمات الثورة » ص ١٠٨ ــ ١٢٠ . ومحمود عبد الحليم « الاخـوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ــ ج ٢ ص ٢٤٥ ــ ٢٧٨ .

لكن نهايات سنة ١٩٤٩ شهدت تطهيرا جزئيا فى جهاز الأمن السياسى بهدف امتصاص بعض السخط الذى أحدثته أعمال الجهاز خلال الفترة السابقة ، فاستبعد منه بعض الشخصيات التى نسبت اليها عمليات تعذيب المتهمين فى القضايا السياسية أو المشاركة فى جرائم القتل التى ارتكبتها الحكومة فى عهد (ابراهيم عبد الهادى)(٢١) .

ومع هذا فان ذلك السلوك الغير سوى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات لم يقلل على الاطلاق من الأهمية التى حازها هذا الجهاز داخل البوليس ، ولم يغير من سياسة الأنظمة الحاكمة تجاه خطوات تعزيزه ودعمه(٢٢) بل ان سياسة دعم الأمن السياسى بدأت خلال تلك الفترة تحدث أثرا له دلالته داخل جهاز البوليس ، مقتضاه تغليب

---

(٢١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٨٤ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ نقل الأميرالاى محمود عبد المجيد مدير ادارة المباحث الجنائية مفتشا بادارة البوليس - ونقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى مسؤول الأمن السياسى فى الغربية ضابطا بمديرية المنيا - والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد بالقسم المخصوص بالقاهرة الى الفيوم والصاغ عبد المجيد صابر العشرى من القسم المخصوص بالقاهرة الى البحيرة - والأوامر العمومية ٤٩٣ فى نفس التاريخ بالغاء ندب اليوزباشى عبده أرمانيوس سرور لادارة المباحث الجنائية بالوزارة واعادته الى مديرية الجيزة - والأوامر العمومية ١٦٦ فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ بنقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى من المنيا الى (وكيل مأمور مركز بدشنا بقنا) - والأوامر العمومية ٥٢٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ محاكمة هذا الضابط أمام مجلس تاديب بتهم الانقطاع عن العمل من ١٩٥٠/٥/٣١ حتى تاريخ احالته على مجلس التاديب ، وتعديه على وزير الداخلية بالقذف والسب فى خطاب استقالته المنشور فى الصحف والمجلات ، ورفضه الحضور أمام مفتش الداخلية بالوزارة لاستجوابه - وقد قضى المجلس المنعقد فى ١٩٥٠/٩/١١ بفصله من الخدمة .

(٢٢) اثبت المرحوم عبد الفتاح حسن (باشا) الوزير السابق وجود نظام للتصنت على المكالمات التليفونية فى مارس ١٩٥٠ عندما كان وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية - وذكر أن اللواء/عمر حسن مدير القسم المخصوص أرشده الى غرفة بسطح وزارة الداخلية كان بها كونستابلان ووجد على مائدة جهازا للتسجيل الآلى وتبين أنه معطل ، وقيل له بأن جهازا آخر للتسجيل اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعيد الى القصر الملكى ولم يرد منه . كما ذكر أن تسجيل المكالمات الخارجية ظل ساريا خلال وزارة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) راجع كتابه « ذكريات سياسية » - دار الشعب ١٩٧٤ ص ١٩ - ٢١ .

الوظيفة السياسية للبوليس على الوظيفة الجنائية ــ بمعنى اعطاء الأمن السياسى أفضلية وأولوية على الأمن الجنائى ــ وهــو سياسة بوليسية ضـــارة بكل المقـــاييس .

ولقـــد كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أنسب وأخصب فترة لتطبيق هـــذه السياسة الخاطئة ، وكان أظهر مثال لذلك التطبيق هـــو (بلوكات النظام) .

عندما ظهرت صعوبات المحافظة على الأمن العام بواسطة قـــوات البوليس العادية فى عام ١٩٢٨ رؤى تعزيز البوليس بقوات من الجنـــود الذين يؤدون الخـــدمة العسكرية فى الجيش ــ وبالفعل فان (بلـــوكات الخفر) أنشئت فى ذلك العام من قـــوة قـــوامها ٤٠٠ عسكرى ممن يقضون الخـــدمة الالزامية ، وجعل مقر نصف القـــوة فى قويسنا ، اما النصف الآخر فقـــد استقر فى أسيوط . وكان الغرض من هـــذه القوة حفظ النظام والمساعدة فى الأماكن التى تدعو الحالة فيها الى المساعدة ــ وكانت كل محافظة من محافظات القطر (القاهرة ــ الاسكندرية ــ القنال) يتبعها (بلوك خفر) .

وفى سنة ١٩٢٩ كان عـــدد هـــذه القوات ٦١٥ فردا اشتغلوا كقوة احتياطية لحفظ النظام فى الموالد ومواسم الحج والرحلات الملكية والحفلات العـــامة .

وفى الثلاثينيات استقر واجب هـــذه القوات فى حراسة الأماكن الهامة كدور الحكومة والبنوك والمصارف والمنشآت العامة والقيام بالداوريات الكبيرة والمعاونة فى قمع المظاهرات والاضطرابات المخلة بالأمن العام وحفظ النظام فى المعتقلات والمصايف والمشاتى ومساعدة اجهزة مكافحة المخـــدرات فى ضبط الزراعات الممنوعة .

وفى عام ١٩٣٦ أصبح اسم هـــذه القوات (بلوكات النظام) ــ ومع قيام الحرب العالمية الثانية كان قـــوام هـــذه البلوكات ١٠٠٠ مجند ، وفى عام ١٩٤٠ ضم الى قـــوة بلوكات النظام ١٢٦١ عسكرى من قـــوة الجيش

المرابط . وخلال سنوات الحرب كان نطاق عمل هـــذه القوات قـــد اتسع ليشمل حفظ الأمن بدائرة الجامعة بالجيزة ، وشيئا فشيئا بدأ يتضح الدور الذى تلعبه بلوكات النظام فى مجال الامن السياسى ـــ فقـــد وقـــع على عاتقها حفظ الأمن أثناء اضطرابات ما بعـــد انحرب فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فواجهت حـــوادث اضراب عمال شركة ماتوسيان بالجيزة ـــ وفابريقة السكر بالحوامدية ، وحفظت الأمن بمعتقلات الهايكستب ومنطقة المصـــانع بشبرا الخيمة .

وفى عام ١٩٤٩ ضمت الى (البلوكات) قـــوة جـــديدة روعى تجهيزها بأسلحة ومعـــدات متطورة لمواجهة المظهر العنيف الذى اتسمت به عمليات تصفية جماعة الاخـــوان المسلمين اثر حلها فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تبـــع ذلك من مهاجمة (الأوكار) التى كانت الجماعة تخفى فيها اسلحتها ومتفجراتها ـــ وقيام أعضاء الجماعة باستخدام الأسلحة الأتوماتيكية فى رد هجـــوم قوات البوليس (١٩٤٩/٤/٢) ـــ وقد اسميت هذه القوة (بقوة المطاردة) .

أصبح عـــدد أفراد بلوكات النظام فى عام ١٩٥٠ (٣٨٣٧) مجنـــد الى جانب ٣١٧ رجلا من قـــوة المطاردة ، وتطورت القيادة العامة لهـــذه القوات من رتبة الصاغ (الرائد) الى رتبة اللواء ـــ وباعتراف ادارة الأمن العام فى تقريرها عن حالة الأمن العام فى تلك السنة فان هـــذه القوة أصبحت « بمثابة جيش بوليسى ومظهرا لقوة الوزارة استغنت به للأمن العام الداخلى عن الاستعانة بخـــدمات الجيش » .

ويلاحظ أن هـــذا الانحراف بجهاز البوليس المدنى الى « العسكرة » كان يحمل فى طياته نذر شر كثيرة .

كان تكوين الجيش البوليسى فى أوائل الخمسينيات ايذانا بتسلل فكره « العسكرة » فى البوليس الى أذهان المخططين للجهاز ـــ وكان ســـبب « العسكرة » كما هـــو واضح هـــو « مواجهة العمل السياسى » ، وهـــذا هـــو أسوأ ما فى الأمر ـــ ذلك أنه كان يعنى مواجهة العمل السياسى **بالبندقية**

وليس بالقـــانون ـــ وهـــو أسلوب عاد على البوليس والبـــــلاد بأوخم العـــــواقب[٢٣] .

وكان خلق قـــوة عسكريةـــ أفرادها جنود مكانهم الجيش ـــ لجهاز ليس من شئونه قيادة القـــوات العسكرية بحكم عـــدم تأهيل قياداته لهذا العمل التخصصى من ناحية ، وبحكم طبيعة عمل الجهاز نفسه داخل المدينة والقرية ومع الشعب من جهة أخرى ـــ كان هـــذا العمل فى غاية الخطورة بحسبانه أحـــد عوامل « **الانفـــلات** » داخل هـــذه القوات الغير مدربة جيدا والخاضعة لقيادات غير عسكرية ـــ لا يربطها بالحياة العسكرية الا الملبس دون الروح .

ان الجندى فى الجيش يتخلص من حياته المدنية ويذوب فى بوتقـــــة العسكرية من خلال خضوعه لقيادات تلقت العلم العسكرى البحت فى معهد متخصص ـــ ومن خلال حياة المعسكرات والصحراوات والمناورات ـــ ومن خلال التعامل مـــع المدفـــع والدبابة والابرار الجـــوى والقاذف الصاروخى والقفز بالمظـــلة والغوص تحت المـــاء وركوب البحار ، بحيث يخلق منه ذلك كله ذلك « العسكرى » .

فان نأخـــذ شابا مطلوبا للجيش بالمعنى السابق لنضعه تحت قيـــادة مدنية لا تعرف من نظم العسكرية الا قشور قليلة ـــ وكل عمل هـــذه القيادة هـــو الدفاتر والأوراق وضبط المخـــدرات وسارقى المساكن . ثم نعطى هـــذا الشاب سلاحا ونوجهه نحو جماهير تأثرت بالسياسة أو غاضبة ـــ وهـــو لم يتأقلم بعـــد لا عسكريا ولا سياسيا ولا ثقافيا لمثل هـــذه المهام

---

(٢٣) وزارة الداخلية ــ ادارة عموم الأمن العام ــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ــ و ١٩٢٩ ــ وقانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية وضـع الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون ص ٣٩٣ ــ ٣٩٥ ــ وتقرير عن حالة الأمن العـام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ ــ و ١٩٤٠ ــ و ١٩٤٣ ــ و ١٩٤٤ ــ وكتاب الاخـوان والارهاب (نشرة مجهولة المصـدر) ــ وتقرير عن حالة الأمن العـام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ــ وعام ١٩٥٠ .

.... كل هــذا يخلق قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى لحظة ....
وقــد انفجرت .

ولقــد وجهت هــذه القوات فى عام ١٩٥٠ لتهـدئة عمال بعض الشركات التى تنتج مواد حيوية للبلاد ــ واستخدمت فى عــدة مناسبات فى منطقة جامعة فؤاد الأول وحققت الغرض المنشود من استخدامها ــ واستخدمت لحفظ الأمن بمنطقة المصانع بشبرا الخيمة ــ واستدعيت قــوات منها لمساعدة « بوليس مدينة القاهرة » فى « ظروف هامة استوجبت ذلك »(٢٤) .

وفى عام ١٩٥١ اتسع تشكيل « بلوكات النظام » ليصبح مركز « بلوكات نظام الاقاليم » فى العاصمة ــ بينما اقيمت بلوكات نظام محلية فى عواصم المديريات لمواجهة الاضطرابات التى كان نطاقها قــد تعــدى العــواصم والمحافظات ــ الى المديريات أيضا ــ وقــد بلغ عــدد قوات هــذه البلوكات فى ذلك الوقت ٣٧٣٧ نفرا عــدا ٣٢٠ من (قــوة المطاردة) ــ يقـــوم بالاشراف عليهم ٥٦ ضابطا و ١٤ صولا (مساعد)(٢٥) .

كانت (بلوكات النظام) أو القوات العسكرية فى البوليس تتضخم تضخما طرديا مــع تفاقم أحــوال الأمن السياسى ــ والأرقام تشهد ، بذلك ، كذلك فان التجهيز كان يتطور مع تطور الأحــداث السياسية .

ولعل خير مثال على ذلك هــو ما أفرزته حــوادث يناير ١٩٥٢ من انشاء ما اسمى فى ذلك الوقت بالفرقة المدرعــة واعادة تنظيم بلوكات النظام التى كان افرادها قــد تمردوا على الحكومة صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اثر توارد الأنباء عن مصرع ٥٧ من زملائهم فى حادث مستوصف الاسماعيلية فى معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية .

فقــد كلف الأميرالاى محمود عبد المجيد (منفــذ حادث اغتيال المرحوم

---

(٢٤) تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢٥) تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية .

حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ — وحادث مقتل الملازم أول/عبد القادر طه فى ٢٥ مارس ١٩٥٢) باعادة تنظيم بلوكات النظام التى خرجت على النظام واعادة ترتيبها — كما أسند اليه أمر انشاء الفرقة المدرعــة لمواجهــة الحــوادث السياسية المماثلة لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢[٢٦] .

زودت هــذه الفرقة بسيارات خاصة وأخرى للاتصال اللاسلكى — وأنشىء مركز للتدريب تابع لهــا لتكوين فرق متخصصة فى أعمال قمع الشغب واستعمال الأسلحة الحــديثة — وزودت الفرقة بآلة سينمائية للالتقــاط والعرض تنقــل الى المسئولين صورة حية للمظاهرات والشغب بهــدف اثبات الوقائع عند التحقيق حيث يحــدد الفيلم الدور الذى يلعبــه كل متهم فى هــذه الحــوادث — وتبعث الفرقة قــوات على شكل داوريتين تخرجان فى الصباح ومثلهما فى المساء للمرور فى أنحاء مدينة القاهرة بصفة داوريات استطلاع لمراقبة الحالة واخطار القيادات لاسلكيا بحالة الأمن السياسى فى المدينة لكى لا تفاجأ أجهزة الأمن السياسى بحــوادث خطيرة مثلما حــدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢[٢٧] .

وقــد تم فصل بلوكات النظام عن الفرقة المدرعــة وأصبحت الأولى تضم فى عام ١٩٥٢ (٣٣) ضابطا و ٢٤٤٦ جندى[٢٨] .

---

(٢٦) شهادة اللواء/حسان سالــان وكيل ادارة البوليس واللواء/عبده ابراهيم المفتش بادارة البوليس بوزارة الداخلية فى القضية ١٨٤ جنايات مصر القــديمة لسنة ١٩٥٣ الخاصة بمصرع الملازم أول/عبد القادر طــه فى ١٩٥٢/٣/٢٥ .

(٢٧) بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٥٢ .

(٢٨) المرجــع السابق . أنظر الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٥٢ .

نظام بوليس مدينة القاهرة فى سنة ١٩٥٢

الحكمدار

وكيل الحكمدار | وكيل الحكمدار | وكيل الحكمدار

أركان حرب الحكمدارية

السكرتارية

ادارة المستخدمين — قلم القيودات العامة — قلم الحسابات — تفتيش الضبط

مفتش مكتب حماية الآداب / مكتب حماية الآداب — قائد فرقة الحريات العامة / فرقة الحريات العامة — مفتش المخازن / مخازن الحكمدارية

مأمور الضبط / ادارة المباحث الجنائية — رئيس قوة حرس الوزارات / حرس الوزارات — مفتش ادارة المباحث العامة / ادارة المباحث العامة فرع القاهرة

مفتش محكمة المرور / محكمة المرور — قائد بلوكات النظام / بلوكات النظام — قائد فرقة الأمن الداخلي / فرقة الأمن الداخلي — قائد بلوكات الطوارئ / بلوكات الطوارئ

قائد قلم المرور / قلم المرور — مفتش قسم صيانة مركبات البوليس / قسم صيانة مركبات البوليس — قائد فرقة المطافئ / فرقة المطافئ

مساعد الحكمدار بفرقة « أ »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

قسم الأزبكية	قسم الظاهر	قسم الوايلي	قسم شبرا	مفتش روض الفرج	قسم بولاق	مفتش مصر الجديدة	قسم الزيتون
نقطة الخارجة	نقطة الخارجة	نقطة الخارجة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الخارندار	-	السكاكيني، الحدائق، [illegible]	مسرة، الترعة، الزراعة، الزاوية الحمراء	الساحل، السوق، الجلالة، أبو الفرج	العمروسية	الماظة، منشية البكري، مطار القاهرة الدولي	المطرية، عين شمس

مساعد الحكمدار بفرقة « ج »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

قسم الخليفة	قسم الجمالية	مفتش باب الشعرية	مفتش الدرب الأحمر
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الإمام الشافعي، -	الحسينية، قايتباي	الجامع الأحمر، -	المتولي، الأزهر

مساعد الحكمدار بفرقة « ب »

المفتشون ومركز رئاسة الفرقة

مفتش قصر النيل	قسم عابدين	قسم الموسكي	مفتش السيدة زينب	مفتش مصر القديمة	قسم حلوان	قسم المعادي	حرس الضواحي
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الجزيرة، كوتسكا	-، -	-، -	زين العابدين، طولون، القصر العيني	المنيل، فم الخليج، أبو السعود، مستشفى فؤاد	المعصرة، الأزهار القبلية، المطاعم	طرة، البساتين	-، -

ومع هــذا فقــد كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقبله تمرد قــوات الأمن السياسى (بلوكات النظام) فى صباح ذلك اليوم أكبر دليــل على فشل جهاز الأمن السياسى بالبوليس المصرى ـــ فلا هــو تنبأ بمـــا حــدث فكانت الكارثة التى احترقت خلالها العاصمة ، ولا هــو أحسن عندما جعــل من « عسكرة » البوليس ســـلاحا لضرب السخط فى الشـــارع المصرى ، فخرج المــارد من قمقمه وتمردت قــوات (بلوكات النظام) على قياداتها ، وكانت هــذه القوات صبيحة السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ أول عناصر تتحرك للشغب فى ذلك اليوم دون من كان البوليس السياسى يتوقع تحركهم دائمـــا كالشيوعيين أو الاخـــوان .

وليت فساد « الأمن السياسى » اقتصر على ما فات فقط ـــ فقــد كان داخل جهاز البوليس نفسه عنصر تدمير لقواعــد النظام والانضباط بحيث اصيب الجهاز كله بالشلل مــع أحــداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت هناك ثمـــة قواعــد موضوعة فى بوليس القاهرة يجرى تطبيقها فيما يتعلق بتحريك قــوات « بلوكات النظام » والقوات الأخرى المساعدة فى الظروف العادية وفى أحـــوال الطوارىء ـــ فما الذى جرى وكان يجرى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

فى الظروف العادية يخصص للحكمدار قــوة لمكافحة الشغب من بلوكات النظام (للمدينة) ـــ يتولى قسم منها حراسة خزائن ومخازن الحكومة ، بينما يبقى القسم الآخر كاحتياطى للمظاهرات .

فاذا ما توقع الحكمدار مشاكل خطيرة فانه من خلال وزارة الداخلية يضع الجيش لحراسة هــذه الخزائن والمخازن لزيادة قــواته من بلوكات النظام بحـــوالى ٤٠٠ فرد .

ويلاحظ ان رجال اقسام البوليس ليس لهم شأن بالشغب نظرا لعـــدم انتظامهم فى تشكيلات أو معيشتهم فى ثكنات ـــ أما الخيالة (١٧٠ فرد) فانهم يستخدمون فى المراحل المبكرة من الشغب ، ثم بعــد ذلك يمكن فقط استخدامهم لتعزيز البوليس الغير راكب .

فاذا كانت الاضطرابات المتوقعة خطيرة فان قـــوة من الجيش كانت تحفظ فى ثكنات قصر النيل (مكانها فندق هيلتون النيل الآن) مـــع ضابط اتصال من الجيش يعمل مع الحكمدار لسرعة وسهولة التحركات -- تتحرك لاحتلال مواقـــع خـــدمة البلوكات .

فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت بلوكات النظام فى مواقعها وفق الظروف العادية . وكان (١٠٢٠) فردا منهم قـــد أرسلوا للقنـــال منذ فترة سابقة وكانوا فى بورسعيد والسويس ، بحيث لم يكن تحت سيطرة الحكمدار من القوات المدربة لمكافحة الشغب سوى ٨٠٠ فرد فقط .

وكانت بلوكات نظام الاقاليم (٣٠٠٠ فرد) فى ثكناتهـــــا بالعباسية كاحتياطى للمديريات فى حالة احتياجها لقوات لمكافحة الشغب .

كان اجراء البوليس العادى عند توقع اضطرابات هـــو سرعة القبض على الخطرين المعروفين ـــ وهـــذا هـــو ما فعله (أحمد مرتضى المراغى) محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت عندما قبض على حـــوالى (٣٥٠) شخصا ـــ وبالتالى فان الاسكندرية لم تتعرض لأى اضطرابات .

اما فى القاهرة فان خطوة كهـــذه لم تتخـــذ .

فى الساعة السابعة والنصف من صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ حطم جنود بلوكات النظام ثكناتهم وانطلقوا الى شوارع القـــاهرة حيث اتصلوا بجامعة الأزهر وجامعة فؤاد بالجيزة . وكانت هـــذه الثورة هى الفرصة التى كانت جماعات التخريب (أيا كانت) تنتظرها . وكانت تعليمات وزارة الداخلية هى عـــدم مهاجمة المظاهرات ـــ والتعامل معهـــا بلطـــف .

كان البوليس فى القاهرة يدار بواسطة (الأميرالاى = عميد) محمـــد ابراهيم امام وكيل الحكمدار بدلا من الحكمدار مراد الخولى بك (الأميرالاى) الذى كان قـــد تنازل **فعليـــا** عن وظائفه (لامام) الذى كان رغم كـــونه

وكيلا له — الا أنه كان « رئيس البوليس السياسى » ومحــل ثقــة الوزارة — وتجاوزت سلطاته سلطات الحكمدار الذى أزيح جانبا ولم يعــد له كيان فعلى بالنظر للسلطات الهائلة والصلات القوية لرجل الأمن السياسى (امام) .

فى ظل هــذه الحقائق فان « حكمدار البوليس فى القاهرة » :

— لم يقبض على العناصر الخطرة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ — والتى كان ينبغى أن يمــده بأسمائها (البوليس السياسى) .

— لم يدع الجيش لحراسة الخزائن والمؤسسات بدلا من (بلوكات النظام) وتوفير عــدد كبير من رجال البلوكات لمواجهة الشغب .

— لم يستخدم « الخيالة » الذين ظلوا محبوسين فى ثكناتهم .

— لم يستدع قوات الهجانة « راكبى الجمال » للتعامل مع الشغب .

— لم يدع قوات الجيش للنزول الى المدينة حتى ما بعــد الحريق .

وتؤكد الوثائق أن « رئيس البوليس السياسى » الأميرالاى « محمــد ابراهيم امام » كان يصــدر فى ذلك اليوم أوامر معاكسة لأوامر « الاميرالاى مراد الخولى بك » — وان الأخير كان يتقبل هــذا الوضع بنتيجة مؤداها أن ادارة البوليس فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت فى يد « الأميرالاى محمد ابراهيم امام » مسئول البوليس السياسى — ووكيل محافظة القاهرة (محمود عبد اللطيف البدينى)[٢٩] أحــد المساعدين الرئيسيين (لفــؤاد

---

(٢٩) نقــل الصاغ المحلى محمود عبد اللطيف البدينى مــع مقــدم حكومة الوفــد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) من المنيا الى ادارة عموم الأمن العام وندب ياورا (مرافقــا) لوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين باشا) فى ١٣ يناير ١٩٥٠ - وفى فبراير ١٩٥٠ رقى لرتبة الصاغ الفعلية واعتبرت هــذه الترقية اعتبارا من ١٩٤٧/١٢/٧ (يبدو أنه كان قــد تعرض لتنكيل اثناء حكومة النقراشى باشا الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) - فى =

سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى ذلك الوقت(٣٠) .

واحترقت القاهرة واصيب جهاز البوليس بالشلل نتيجة لدور جهاز الأمن السياسى فى البوليس .

ان أخطر ما كان يجرى داخل جهاز البوليس فى ذلك الوقت هـــو عملية نقــل للقوة من القيادات الحقيقية والقانونية الى جماعات قـــوى يسندها النظام الحاكم ويدعمهاويوفر لهـــا الحماية من الشرعية ورقابة القـــانون بصورة يترتب عليها (الانفـــلات) ـــ فـــلا تلبث هذه الجماعات (أجهزة الأمن السياسى) أن تنمو وتترعرع وتصبح هى القيادة الحقيقية لجهاز البوليس ـــ تحركه كيفما شاءت ، وتخطط له كيف شاء لهـــا التخطيط ـــ كل هـــذا دون خبرة أو دراية بهـــذه الأعمال اللهم الا تمتعها « بثقة النظام الحاكم » ـــ فترسملجهاز البوليس الصورة التى تراها ملائمة من وجهة نظرها لحماية النظام ـــ وبمضى الوقت يصبح جهاز البوليس كله أداة طيعة فى يد أحد فروعه (البوليس السياسى) ، ويتحول دوره من أداة منفـــذة « للضبط الاجتماعى » ، الى سوط يلهب به النظام الحاكم ظهور معارضيه ـــ فيرتكب الجرائم ويخرج عن القانون ويمارس التجاوزات ـــ ويصبح هـــو وحـــده « السلطة الوحيدة » التى تدير الأمور فى البلاد .

وكم من نظام حاكم أسلم أموره لأجهزة الأمن السياسى فانتهى أمره الى كارثة .... وليت الناس يتعظون ..

=

شهر أغسطس ١٩٥٠ رقى لرتبة البكباشى (مقدم) ـ فى يونيو ١٩٥١ منح رتبة القائمقام المحلية وعين وكيلا لمحافظة القاهرة ـ راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام ٢٠ فى ١٩٥٠/١/١٩ و ٣٩ فى ١٩٥٠/٢/٢ و ٤٠٣ فى ١٩٥٠/٨/٣١ و ٦١ فى ١٩٥١/٢/١ :

(٣٠) Russell's private papers, Middle East Center - St. Antony's College - Oxford. " Series of notes prepared by Russell on the burning of Cairo - submitted to the Committee which was appointed to sit to examine the incident - dated Jan. 1952.

الفصل الحادى عشر

العلاقات السرية بين البوليس والوجود البريطانى

خضع جهاز البوليس منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر لاشراف بريطانى مباشر عندما اسندت قيادته الى « مفتش عموم »وطاقم من كبار القادة البريطانيين سيطروا جميعا على ادارته فى ظل ادارة مركزية ثقيلة .

وفى التسعينيات اخضع الجهاز لاشراف « مستشار بريطانى للداخلية » مقره وزارة الداخلية يتبعه طاقم من المفتشين يراقبون نظام العمل فى فروع البوليس المختلفة ويرفعون تقاريرهم للمستشار الذى يوجه « ناظر الداخلية » — الى جانب قيادة مباشرة من جانب حكمدارين بريطانيين فى محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) ، وجهاز بوليس مختلط من المصريين والأجانب فى هذه المحافظات .

مع صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اختفى المستشار البريطانى ورقابته من وزارة الداخلية ، وتبعه المفتشون البريطانيون ليحل محل هؤلاء نظام أمنى مزدوج على المستوى المركزى والمستوى المحلى — فعلى المستوى المركزى وجدت « الادارة الأوروبية » المسئولة عن الأمن العام للأجانب

ظاهريا — وادارة شئون الأمن فى مصر والسياسة البريطانية فعليا — الى جانب ادارة عموم الأمن العام التى تولت شئون الأمن العام بالنسبة لغير الأجانب .

وعلى المستوى المحلى كان هناك الحكمدارون البريطانيون يقودون جهاز البوليس فى (المحافظات) — وعنصر أوروبى للبوليس فى هذه المحافظات أيضا .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ اختفى الوجود البوليسى المركزى البريطانى (الادارة الأوروبية) — وبقى الحكمدارون البريطانيون فى المحافظات الى جانب العنصر البوليسى الأوروبى حتى اختفى هذا كله فى عام ١٩٤٦ .

خلال ربع القرن الواقع بين فبراير ١٩٢٢ — ١٩٤٧ كان الوجود البريطانى فى البوليس قد نجح فى اقامة مدرسة له داخل الجهاز ، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم فى العمل المتفانى مع القيادات البريطانية فى البوليس .

ووجد هؤلاء طريقهم للمناصب والترقيات من خلال الرعاية البريطانية لهم ، ومن خلال تسنم هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتمتعهم (بنعمة الرعاية البريطانية) — فانهم نجحوا ايضا فى ضم العديد من (التلاميذ) الى مدرستهم بحيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى للوجود البريطانى فى البوليس المصرى نعم (تلاميذها) برعاية الحكمدارين البريطانيين — والوجود البريطانى المسيطر والمتحكم فى السياسة المصرية — كذلك فانهم وجدوا التشجيع من جانب الوزارات المصرية التى كان رؤساؤها يلتمسون الدعم والرضا من قصر الدوبارة على مدى الفترة (١٩٢٤ — ١٩٥٢) .

وهكذا نما فى داخل البوليس المصرى عنصر من القيادات الفاعلة المنتمية بولائها للوجود البريطانى — والتى استطاعت فى ظل هذا الوجود أن تصل الى المراكز القيادية فى الجهاز — وبالأخص فى (الأمن السياسى) و (القيادة العليا) .

وبحكم انتماء هـــذه القيادات بولائها للوجود البريطانى ، فان هـــذا الأخير استطاع أن يكون له جهاز مخابرات داخل جهاز البوليس ينقل اليه كل ما يريد الوجـــود البريطانى أن يعرفه عن أسرار جهاز البوليس وأسرار السياسة المصرية .

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات المبكرة عن تعاون وثيق فى مجال نقل المعلومات السياسية بين أجهزة وزارة الداخلية والســـفارة البريطــــانية .

ففى ديسمبر ١٩٤٢ حصل البريطانيون على معلومات حيوية عـــن جماعة الاخـــوان المسلمين[١] وفى أغسطس من نفس العام كان لهم داخـــل القصر الملكى جاسوس يبلغهم بمـــا يدور بين أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والملك من خلال التصنت على المكالمـــات التليفونية ـــ وكان هـــذا الجاسوس هـــو (قائد بوليس القصور الملكية) .

وفى يوليو ١٩٤٢ كان (القسم المخصوص) يوافى السفارة البريطانية بمنشورات ضباط الجيش السياسية[٢] .

وخلال الحرب الثانية كانت عمليات القبض والتفتيش والاعتقـــال للمنسوب اليهم الاشتغال بالسياسة تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية والبوليس السياسى المصرى[٣] .

وفى يناير ١٩٤٤ كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث بتقاريره عن « التدريب العسكرى » فى مصر للسفارة البريطانية[٤] .

---

(١) عبد الوهاب بكر « تطـور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط ـ جامعة عين شمس ١٩٨٣ ـ ص ١٥ .

(٢) المرجـع الســابق ص ١٥ ـ ١٩ .

(٣) عبد المغنى سعيد « أسرار السياسة المصرية » كتاب الحرية (٥) ـ دار الحرية العـدد (٥) أكتوبر ١٩٨٥ ص ٨١ ـ ١٨١ .

(٤) عبد الوهاب بكر « تطـــور جهـــاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ » ص ١٨ ـ مرجـع سبق ذكره .

وفى يناير ١٩٤٨ أبلغ السير رونالد كامبــل Ronald Kampbell السفير البريطانى فى مصر وزارة الخارجية البريطانية أن (غزالى بك) مدير الأمن العام السابق قــد أبلغ أعضاء من السفارة بأن (النقراشى باشا) سيترك الوزارة خلال أيام(٥) .

وخلال سلسلة اضرابات عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ظهر فى مكاتبات السفارة البريطانية الى الخارجية البريطانية — وتقاريرها التحليلية وجــود مندوب للأمن بالسفارة على اتصال بأجهزة الأمن المصرية يستقى منها المعلومات — وكان يطلق عليه مصطلح Security service Representative=S. S. R. قام هــذا المندوب من خلال اتصاله بأجهزة الأمن بتغطية كل ما تعلق باضراب ضباط البوليس والمرضين(٦) — وخلال مارس ١٩٤٨ كان مدير الأمن العام يوصف فى لتقارير البريطانية بأنه "appears to be friendly to us"(٧) .

---

(٥) F. O. 371/69210 — File 68 — from Sir R. Campbell to F. O. Dated 28-2-1948.

(٦) F.O. 371/69210 — J 2324 " Sir R. Campbell to F.O. — 5th April 1948 " Egyptian Police ".
— J 2326 " Egyptian Police Force — 5th April 1948.
— J 2326-68-16 " Egypt weekly Sit. 6th April 1948.
—J 2365 " The Wafd and Police. 12th April 1948.
J 2468 " ditto "
— J 2582 " Egyptian Police Force " 22nd March, 1948.
— J 2689 " The Probability of further Police Strike". 16th April, 1948.

(٧) F.O. 371/69250— J 1890 " Communism in Egypt " 18 th, Marth, 1948.

وقـــد قـــدم ممثل خـــدمة الأمن .S.R.ئ تقريرا عن الشيوعية فى مصر فى مايو ١٩٤٨ مستندا الى معلوماته من جهاز البوليس المصرى(٨) .

لقـــد كانت العلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية متصلة اتصالا وثيقا الى حـــد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبـــار موظفى الجهاز . ففى تقرير لتقـــدير الموقف من جانب السفارة فى الثانى من سبتمبر ١٩٤٩ يتحـــدث التقرير عن قرار وزارى عهد فيه الى (مرتضى المراغى بك) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة والأمن العـــام — والى (بدوى خليفه باشا) الوكيل الآخر للوزارة بالاشراف العام على الادارة الداخليـــة لوزارة الداخليـــة .

وتعلق السفارة على القرار بالتساؤل عما اذا كان (مرتضى المراغى بك) يمتلك المؤهلات والقـــدرة على معالجة الموقف الأمنى الصعب الذى كانت تمر به البلاد — وتنتهى الى استحسان احالة الادارة الداخلية بالوزارة الى (بدوى خليفة باشا) مع احتمالات اجراء انتخابات عامة — ويتحـــدث نفس التقرير عن وصول تقرير سرى الى السفارة عن نشاط جماعة الاخـــــوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السياسى(٩) .

ويبدو أن علاقات التعامل بين جهاز الأمن والسفارة البريطانية كانت ذات طبيعة متصلة الى حـــد تبادل الزيارات واعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية .

والتقرير الذى قـــدمه و. ب. امرى W.B. Emery مسئول السفارة البريطانية فى ٦ مايو ١٩٤٩ الى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن أسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهـــاز

---

(٨) F.O. 371/69250 — J 2953 "Communism in Egypt" 1st. May 1948.

(٩) F.O. 371-73461-J 7084 " appreciation of events during the week ending 2nd. Sep. 1949.

البوليس المصرى — وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط — وحجم العلاقات بين الطرفين — واهتمامات السفارة فيما يتعلق بالأحوال السياسية المصرية .... قال امرى :

« رايت (طــوبة) فى المحافظة يوم ٥ مايو ، وكانت المقابلة الضرورية تقطع باستمرار بتيار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته الى رتبـــة الأميرالاى التى أنعم بها عليه رئيس الوزراء بمناسبة ما قام به ضد الاخوان المســـلمين » .

وقــد أمكن معرفة (طــوبة) هــذا من الاطلاع على الأوامر العمومية لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ والتى ذكر فيها اسماء تسعة عشر ضابطا من ضباط الأمن السياسى الذين منحوا رتبا محلية فى ذلك اليوم — وقــد شملت الترقيات واحــدا لرتبة اللــواء — وخمسة لرتبة الأميرالاى (عميد) — وثلاثة لرتبة القائمقام (عقيد) — واثنين لرتبة البكباشى (مقدم) — وستة لرتبة الصاغ (رائد) — واثنين لرتبة اليوزباشى (نقيب)[١٠] .

كانت مواقع عمل الأميرالايات الخمسة الذين رقــوا قبل زيارة امرى بثلاثة أيام هى :

١ — مدير ادارة المباحث الجنائية — الأميرالاى محمود عبد المجيد — ومقره الوزارة .

٢ — حكمدار بوليس الجيزة — الأميرالاى محمود جبر — ومقره الجيزة .

٣ — مدير القسم المخصوص — الأميرالاى عمر محمد حسن — ومقره الــــوزارة .

---

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٤ فى ١٩٤٩/٥/١٢ بترقية ١٩ ضابطا رتب محلية اعتبارا من ١٩٤٩/٥/٣ .

٤ — مفتش ببوليس القاهرة — الاميرالاى محمد ابراهيم امام — ومقره محافظة القاهرة (مسئول البوليس السياسى) .

٥ — مفتش ببوليس القاهرة — الأميرالاى محمد محمد يوسف — ومقره محافظة القاهرة (مسئول الشئون العربية) .

ويمكن القطع بأن (طوبة) الذى كان مقره المحافظة ، كان هو الأميرالاى (محمد ابراهيم امام) رئيس القسم المخصوص ببوليس مدينة القاهرة .

فماذا قدم (طوبة) لمسئول السفارة البريطانية من معلومات ردا على استفساراته ؟

— قال ان الاخوان المسلمين قد حطموا تماما فى أعقاب الغارة التى تمت على (أوكارهم) فى شبرا يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ .

— قال أن المضبوطات التى ضبطت فى غارة البوليس على وكر الاخوان المسلمين فى ذلك اليوم كانت ٢٣ مدفع استن ومدفع ماكينة — ١١ مسدس بساقية — أكثر من ألف قنبلة يدوية — أكثر من عشرة آلاف قطعة جلجنايت وديناميت أغلبه معبأ فى صناديق ومعد للاستخدام — كميات كبيرة من قطن البارود — ثمانية قنابل زمنية — اكثر من نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة — جهاز ارسال — ٥ قطع ملابس عسكرية منهم ثلاثة لانفار — واثنان لكونستابلات .

— قال ان النحاس باشا كان يريد مقاطعة الانتخابات المقبلة على زعم أن الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة فى ظل الأحكام العرفية ، غير انه (النحاس) خضع نتيجة للأغلبية من القادة الوفديين الذين تزعمهم (فؤاد سراج الدين) والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعنى بعد الوفد عن السلطة خمس سنوات — وهى مدة تجعل الحزب يتراجع فى ظلال النسيان ثم يتحطم أمام القوة السياسية . وأن الوفد — وفقا لذلك — بينما يحارب ضد الأحكام العرفية سوف يحارب فى الانتخابات .

ــ قــدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولار .

ــ قــدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها فى مصر والبلاد العربية .

ــ قــدم قائمة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتى .

وكل ما قــدمه الأميرالاى (امام) أو (طــوبة) كان مفيدا للوجــود البريطانى . فهل كان هــذا النوع من الخــدمات بمقابل ؟

ويتضمن التقرير أسماء حركية لغير (طــوبة) من الضباط المصريين بجهاز الأمن أمثال (Trombone), (tish) [11] .

وفى الحقيقة فان الوثائق البريطانية تقــدم كل يوم المزيد من أسرار التعاون والعلاقات بين البوليس المصرى والانجليز بصورة يمكن معها القول دون تجاوز أو تزيد أن هــذا الجهاز كان عينا للانجليز على كل أوجــه الحياة فى مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة ــ فأيا كانت هــذه الحكومات ــ فانه يقــدم للانجليز كل شىء عنها .

والتقرير الذى تناقشه هــذه السطورة عبارة عن تقرير أعــده القسم المخصوص بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر ــ ومقــدم الى الوزارة الوفــدية الأخيرة يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ ــ ويلاحظ أن تاريخ تقــديم التقرير هــو نفس يوم تولى الوفــد السلطة ــ ومع ذلك فان التقرير وصل برمته الى السفارة البريطانية التى سارعت بارساله مترجما الى اللغــة الانجليزية الى وزارة الخارجية البريطانية فى أول أبريل ١٩٥٠ .

وبصرف النظر عن محتويات التقرير الخطيرة فان خطاب الســفير

---

(١١) F. O. 371/73464 - J 4141-From W. B. Emery Esq., M. B. E. - British Embassy - Cairo. 6th May, 1949. to J. G. Tomlinson, Esq., D.S.O. Canal.

انظر الملحق رقم (٣) .

البريطانى رونالد كامبل الى وزير الخارجية البريطانية فى أول ابريل ١٩٥٠ — والمرفق بالتقرير يكشف صــورة العلاقات البريطانية مــع البوليس المصرى فى الخمسينيات — اذ تقــول الفقرة الأولى من الخطاب :

" Sir,

I have the honour to transmit herewith a translation of a memorandum dated 12th January, 1950, prepared by the "Special" section of the Ministry of the Interior on the state of public security in Egypt, and submitted by them for consideration by the Cabinet soon after the Wafdist Government came into power.

سيدى ، لى الشرف أن أرفع مع هــذا ترجمة لمذكرة مؤرخة ١٢ يناير ١٩٥٠ ، معــدة بمعرفة « القسم المخصوص » بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر — ومقــدمة بمعرفة ذلك القسم للوزارة الوفدية بمجرد تسلمها للسلطة »[١٢] .

ويقــدم التقرير البريطانى ، عن ظروف القبض على (هليل شفارتز Hillel shwarts وأســد حليم وجمــال الدين غالى وعبد الحميــد

(١٢) F. O. 371/80348 — JE 1016 — 40 " Memorandum Important Considerations Concerning public Security which face the Cabinet at the present moment - Jan. 1950.

ويناقش التقرير مشاكل الأمن الداخلى فى مصر مــع مقــدم وزارة الوفــد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) ويقسم هــذه المشاكل الى خمس (الشيوعيين) (المعارضــة) (الاخــوان المسلمين) (المتطرفين والعناصر الارهابية) و (السيطرة بالأحكام العرفية) — ثم يحلل التقرير فى استفاضة كل مشكلة على حــدة — ويناقش أحــوال القــوات المقاتلة المصرية من وجهة نظر استمرار العمل بالأحكام العرفية ، ويتمسك بضرورة استمرارها لمواجهة العناصر المتطرفة ومواجهة الحركة الشيوعية وتحرك جماعة الاخــوان المسلمين المنحلة — ويكشف التقرير بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن السياسى بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة لأمن النظام الحاكم — وهى وجهة نظر تكشف عن أسلوب عمل أجهزة الأمن السياسى بصفة عامة .

ويتضمن التقرير خطابا مرفقا من السفير البريطانى الى وزير الخارجية البريطانية فى أول ابريل ١٩٥٠ يعقب فيه على التقرير ويوضح وجهات نظره فيما جاء به .

السحرتى وموريس يوسف دميان ـــ أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم (نحشم) الشيوعى فى ١٥ مارس ١٩٥٠ ـــ تفاصيل دقيقة للغاية عن عمليات القبض على أعضاء التنظيم ـــ والتاريخ السياسى لكل من المقبوض عليهم ممـــا يقطع بأن معلومات جهاز البوليس للسفارة كانت هى المـــادة الأساسية للتقرير(١٣) .

ولم يقتصر دور جهاز البوليس المصرى فى علاقته بالوجود البريطانى حـــدود المسائل الأمنية أو السياسة الداخلية فقط ـــ بل لقـــد تعـــداه فى ظـــل حكومة الوفـــد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ ـــ ٢٧ يناير ١٩٥٢) الى مسائل العلاقات المصرية ـــ البريطانية ، بمعنى أن البوليس أصبح له دور فى قضايا تمس شكل العلاقات السياسية بين البلدين .

فهـــذا تقرير مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ صادر من (و. ب. امرى) أحـــد رجال السفارة البريطانية عن لقـــاء تم بتحـــديد مسبق بينه وبين الأميرالاى محمد امام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة (أفصح امرى هـــذه المرة عن اسمه) ـــ فى مكتبه (مكتب امرى بالسفارة فى الساعة الثانية عشرة والثلث ، وفيه بدأ (امام) الحـــديث بقوله أنه أتى برسالة شبه رسمية من « فـــؤاد سراج الدين باشا » كان الأخير يريد تبليغها شفويا الى السفير البريطانى ـــ وكان نص رسالة فـــؤاد سراج الدين الى السفير البريطانى كالآتى :

« أراد الباشا أن يعلم السفير أنه (سراج) يتعهد بقمع أى مظـــاهرة او اجراء ضـــد المصالح البريطانية . وأنه يريد أن يتأكد السفير من هـــذه الحقيقة . ورجا (سراج الدين) ألا يهتم السفير بالشائعات والروايات التى تدور وتنتشر عن الوفـــد أيا كانت هـــذه الشائعات . وان هـــذه الشائعات قـــد بدأها المعارضون بهـــدف اثارة المشاكل وأراد فـــؤاد سراج الدين ، فـــوق ذلك أن يفهم السفير أنه (سراج الدين) يفعل كل ما فى وســـعه وفى

---

(١٣)
F. O. 371/80354 — J. 1011-6 " Egyptian Communist Party " — from Sir R. Campbell to F. O. dated 18th-4-1950.

سلطته لوضـــع نهاية للمصاعب الحالية القائمة بين بريطانيا العظمى ــ والوصول الى حـــل سلمى لمشاكل الدولتين »

ويواصل المسئول البريطانى عرضه لمهمة (الاميرالاى امام) فيقـــول أنه عندما أبلغ الرسالة اليه أبلغه انه رغم صعوبة الموقف فانه متأكد أن (سراج الدين باشا) ــ الذى وصـــــقه بأنه أقـــوى رجـــل فى الوفـــد ــ مخلص تماما فى ايجاد حـــل للعلاقات البريطانية ــ المصرية التى وصلت الى طريق مسدود .

ثم يعقب امرى بعـــد ذلك فيقول انهم (أى السفارة) يعلمون منذ زمن أن (امام بك) محل ثقـــة كبيرة عند (فـــؤاد سراج الدين باشا) وأنه ليس غريبا والأمر كذلك ان يختاره الوزير كرسوله .

أما تعليق الوزير المفوض البريطانى (شابمان آندروز) على زيارة مسئول الامن السياسى ببوليس القاهرة للسفارة وتقـــديم رسالة وزير داخلية حكومة الوفـــد الى المسئولين البريطانيين فكان مفاده أن هــــــذه الزيارة يمكن أن تكون واحـــدة من المؤشرات العـــديدة على التوتر الشديد فى المقامات السياسية الحكومية العليا . وان العـــديد من أعضاء الحكومة قـــد بدأوا فى النهاية يرون النتائج المحتملة لمسلكهم العنيد ــ وأنهم يبحثون (وربما كان الأكثر دقـــة أنهم يأملون) عن مخرج[14] .

وليس من اختصاص هـــذه الدراسة التعقيب على دور (فـــــؤاد سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى حكومة الوفـــد الأخيرة فى العلاقات الوفـــدية ــ البريطانية ــ ولا الاجابة على العـــديد من التساؤلات عـــن حقيقة العلاقات بين حكومة الوفـــد والوجود البريطانى فى أوائل الخمسينيات ــ ولا على موقف (فـــؤاد سراج الدين باشا) وزير داخلية حكومة الوفـــد

---

(١٤) F. O. 371/80381 - JE. 1054-47-Aminute by W. B. Emery dated November 27th, 1950.

انظر الملحق رقم (٤) .

من المباحثات مع انجلترا التى كانت تدور خلال الفترة مارس ١٩٥٠ ــ اكتوبر ١٩٥٠ والتى وقعت بعــدها زيارة الأميرالاى محمــد ابراهيم امام للسفارة البريطانية حاملا رسالة (سراج الدين) الشفوية للسفير البريطانى .

لكن ما تختص هــذه الدراسة به هــو بيان تطور دور جهاز البوليس فى المجال الأمنى بصفة عامة ــ ثم انحرافه الى العمالة للوجود البريطانى .

لقــد كشف اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ ــ فى شهادته أمام محكمة الثورة فى القضية المقامة ضــد (ابراهيم عبد الهادى باشا) رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ــ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطانى عندما قال فى جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ :

« لقــد كانت مهمتى ان يعرض انضباط أوراقهم على فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسراى ، وللوزارة . وأنا اللى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضــباط اللى كانوا بيقــوموا بهــذا العمل »[١٥] .

كما اثبت الشاهد أنه رغم كونه حكمدارا لبوليس وأن ضباط البوليس السياسى تحت امرته فانه مــع هــذا لم يكن بقــدرته أن يفعل شيئا تجاه علاقاتهم بالسفارة البريطانية وغيرها ، كما أثبت أن هــذه العلاقات كانت قــــديمة .

ــ ومين كان رئيس القلم السياسى .

ــ كان أحمد طلعت ,وكانوا بيتصلوا بكل الجهات . وكانوا مسئولين منى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .

ــ وايه اللى كان مخليك راضى بالوضــع ده .

ــ أصــل ده نظام قــديم وساروا عليه[١٦] .

---

(١٥) محاكمات الثورة ــ الكتاب الأول ــ ص ١٥٢ ــ مرجع سبق ذكره .

(١٦) المرجع السابق ــ وقــد كان اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدارا لبوليس القاهرة منذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠/٧/٢٧ ــ ثم نقــل فى ذلك التاريخ مديرا لادارة البوليس ــ وفى =

وقــد شهد الضباط المعاصرون بأن كل المعلومات والاخبار الهــامة كانت تكتب فى تقارير يومية ترسل الى السفارة البريطانية بعلم مدير الجهاز السياسى (اللواء عمر حسن) ، وأن ضابطا معينا هــو (كمــال رياض نصير) كان هــو الذى يتولى كتابة هــذه التقارير(١٧) .

هــل من تفسير لمسلك جهاز البوليس هــذا .... مــع الوجود البريطــــانى ؟

نميل الى الاعتقاد بأن التفسير لهــذا المسلك انمــا يرتبط بمعرفــة مفهوم الأمن قبل يوليــو سنة ١٩٥٢ .

لقــد كان مفهوم الأمن مقصورا على أمن سلطات الاحتلال ، والقصر وذوى المصالح المرتبطة بهما من الأجانب والمصريين ــ لهــذا فلم يكن غريبا اذن أن يتعاون جهاز البوليس ــ أو أحــد فروعه الهامة والمؤثرة مــــع الوجــود البريطانى على هــذا الشكل الفاضح والمخزى .

لكن العامل المخفف لهــذا السلوك ــ مــع ذلك ــ هــو أن النظام الحاكم ، والساسة المصريون كانوا جميعا وعلى مدى الفترة موضــــوع الدراسة يتصلون بالوجود البريطانى ، ويتآمرون معه ضــد خصومهم ، ويتلقون الوحى من السفير البريطانى فى قصر الدوبارة ــ فليس غريبا والأمر كذلك ، ان يتعاون جهاز البوليس ، وهــو أداة من ادوات النظام الحاكم ــ مــع الوجود البريطانى الذى يحرك سادة النظام ــ ولا يمكن أن يستقيم الظــل اذا كان الأصــل مهتزا(١٨) .

= ١٩٥٢/١/٣١ أعيد حكمدارا لبوليس القــاهرة ثم ألغى هــذا القرار فى ١٩٥٢/٢/١٠ ــ وفى ١٩٥٢/٣/٢٧ احيل الى المعاش • راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ٣٣٢ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ و ٩١ فى ١٩٥٢/٢/٢١ و ١٥٢ فى ١٩٥٢/٣/٢٧ •

(١٧) معلومات استقيتها من المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام الوكيل السابق للادارة العامة للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية ــ أما كمال رياض نصير فقــد كان أحــد ضباط البوليس السياسى منذ الأربعينيات وصحة اسمه (جــورج رياض نصير) ــ وظل يعمل بالبوليس السياسى حتى أحيل الى الاحتياط فى ١٥ أبريل ١٩٥٢ ــ راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخليــة رقم ٣٠٨ فى ١٩ يونيــه ١٩٥٢ •

(١٨) مــع سقوط نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ تعرض جهاز البوليس بصفة عامة والأمن السياسى بصفة خاصة لتغييرات عنيفة ــ فجرى احالة عــدد كبير من الرتب العليا بالبوليس =

الى المعاش - وجرى تغيير المديرين بالمديريات والحكمدارين بآخرين - وسمح لكثير من الضباط بطلب تسوية حالاتهم وتيسير احالتهم الى المعاش وفق قانون اسمى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - كان يمنح طالبي تسوية حالاتهم بمقتضاه ضم الباقى من مدة خدمتهم حتى سن الستين الى مدة خدمتهم الحقيقية بحد أقصى قدره سنتان ٠

أما القسم المخصوص فقد ألغى تماما وحل محله جهاز جديد اسمى (ادارة المباحث العامة) التى نقل اليها فى دفعة واحدة مائة وعشرون ضابطا ليشكلوا جهازا جديدا تماما - وذلك فى اغسطس ١٩٥٢ ٠

تكون الجهاز السياسى الجديد من :

١ - مكتب شئون الأجانب ٠

٢ - مكتب مكافحة الصهيونية : وكان دوره هو الحد من النشاط الضار بصالح البلاد ومراقبة الجمعيات والنوادى الخيرية والاجتماعية والأنشطة الرياضية التى ينتظم فيها شباب الطائفة الاسرائيلية التى كانت موجودة بمصر فى ذلك الوقت - والبحث والتحرى عن الاسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون فى تجديد اقامتهم بالبلاد - ومكافحة تهريب النقد الى الخارج ٠

٣ - مكتب شئون الطلبة : ويهتم بابعاد التيارات الحزبية عن الطلبة - وابعاد تأثير الجماعات والأحزاب أو الهيئات المتطرفة أو ذات الميول والمبادىء الهدامة عنهم - وكان من واجبات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والمدارس لتفقد حالة الدراسة - ومراقبة الطلبة الشيوعيين والكشف عن تذمر الطلبة ٠

٤ - مكتب شئون الصحافة : للتحرى عن الصحفيين وتنفيذ متطلبات ادارة المطبوعات ونيابة الصحافة والنشر وتنفيذ تعليمات الرقابة العسكرية ٠

٥ - مكتب مراقبة المطابع : لملاحظة نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن أحد من طبع أو اعداد نشرات مثيرة للخواطر أو تتضمن ما يخالف القانون أو تسىء الى النظام الجديد - ومراقبة موظفى وعمال هذه الدور للتعرف على ميولهم ٠

٦ - مكتب شئون العمال : لملاحظة النشاط اليسارى داخل صفوف العمال ونشاط النقابات العمالية ومراقبة اجتماعاتها ٠

٧ - مكتب المراقبة والتحريات : لمراقبة الخطرين على أمن الدولة وأنصار العهد السابق ٠

٨ - مكتب شئون الأحزاب : لمراقبة نشاط الأحزاب السابقة ومحاولاتها استرداد ما فقدته على يد النظام الجديد - ومناهضة الشائعات - ومحاربة التفرقة الدينية ٠

=

٩ - مكتب مكافحة الشيوعية .

١٠ - الأرشيف والأعمال الكتابية .

ويلاحظ تشعب اهتمامات الجهاز السياسى الجديد بما يتفق واهتمامات النظام السياسى الجديد ومحاولته منذ البداية أحكام قبضته على كل أوجه الحياة السياسية فى البلاد .

راجع التقرير السنوى لبوليس القاهرة عن عام ١٩٥٢ - والأوامر العمومية لوزارة الداخلية ارقام ٣٧٩ فى ١٩٥٢/٨/١٤ بنقل اللواء/أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة الى وظيفة مدير عام للتفتيش بوزارة التموين - و ٤١٩ فى ١٩٥٢/٨/٢٧ - و ٤٣٢ فى ١٩٥٢/٨/٢٧ و ٤٥٧ فى ١٩٥٢/٩/١٨ و ٤٥٩ فى ١٨/٩/ ١٩٥٢ و ٤٧٨ فى ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٨٦ فى ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٩٤ فى ١٩٥٢/١٠/٩ و ٥٦٠ فى ١٩٥٢/١١/٦ و ٦١٢ فى ١٩٥٢/١٢/٤ .

الفصل الثانى عشر

البوليس والعمل الوطنى

باعلان (مصطفى النحاس باشا) رئيس الحكومة الغاء المعاهدة المصرية — البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) فى اثنامن من اغسطس ١٩٥١ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة فقدت فيها بريطانيا — شرعية وجودها فى البلاد — تلك الشرعية التى اسبغتها عليها المعاهدة الملغاة ؛ واستتبع ذلك أن يتغير (التكتيك الوفدى) فى مواجهة هذا الوجود الغير شرعى ٠

بمعنى أن حكومة الوفد وقد حرمت بريطانيا من الشرعية التى كانت تبرر بها وجودها فى مصر — وهى المعاهدة — فانها فى نفس الوقت كان عليها أن تتبع أسلوبا فى مواجهة المحتل البريطانى يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب (الكفاح السلمى المشروع) الذى ميز عمل الوفد على مدى السنوات الطويلة السابقة — هو أسلوب (الكفاح المسلح) بكل ما يحمله هذا الأسلوب من معايى هجر تنظيماته القديمة وأشكال نشاطها السلميه — وتخطى الصيغ والمفاهيم القديمة — ورفض الدخول فى مفاوضات[1] —

---

(١) طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٤٨٤ - ٤٨٥ - مرجع سبق ذكره ٠

وقيام (وفد جديد) يمارس أسلوبا جديدا مع المحتل وهو (الوفد) في السلطة .

وكان هذا كله يوجب على (الوفد) كحكومة أن يترك الشعب — وقد ترك الكلمة في مواجهة المحتل له — يواجه المحتل ، وان يسبغ الشرعية على كل تصرفاته في مواجهته — وان يدعمه بكل امكانياته كحكومة .

وكان أول اجراء فعلته الحكومة الوفدية في هذا المقام هو محاولة شل حركة القاعدة البريطانية في قناة السويس عن طريق حرمانها من العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالقاعدة .

كان عدد العمال الذين يعملون مباشرة مع القوات البريطانية أو من خلال مقاولين ومتعهدين يوردون البضائع والخدمات الى هذه القوات — أو باعة وحرفيين (حلاقين — عمال نصف مهرة — بقالين) ، يبلغ حوالى ٧٥٫٠٠٠ — ٨٠٫٠٠٠ حتى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولم يكن هؤلاء العمال يفهمون كثيرا في السياسة ، لكنهم كانوا مدركين تماما بأن الحكومة في القاهرة لم تعد تنظر الى الوجود البريطاني في منطقة القنال بعين الرضا .

في ذلك الوقت تشكلت جماعات عديدة من فرق المقاومة الشعبية ضمت عناصر من قوى سياسية وطلبة جامعات ونوعيات مختلفة من المواطنين تحركهم الحماسة الوطنية والجو السياسي العام المسيطر على المصريين والرافض للوجود البريطاني .

وأصبح عمل هذه الجماعات اليومي هو حث العمال وغيرهم من الاستمرار في التعاون مع البريطانيين — الى جانب ممارسة أعمال المضايقة والتحرش بالقوات البريطانية بهدف جعل الوضع البريطاني في القناة غير مريح .

وفى ظــل هــذه الظروف شرعت حكومة الوفــد فى تحريض (عمال القنال) على ترك العمل مع القوات البريطانية[٢] .

ولم يكن أمام حكومة الوفــد سوى سلوك هــذا السبيل ــ صحيح أن ما أعلنته الحكومة فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهــدة ١٩٣٦! وما تضمنه ذلك من اعتبار الوجود البريطانى فى البلاد غير شرعى ، كان يستوجب التصــدى لهــذا الوجود (بالعمل العسكرى) أى بتحريك الجيش لقتال الانجليز .

لكن هــذا العمل لم يكن داخلا ضمن حسابات حكومة الوفــد اطلاقا .

ــ فهى لم تكن قادرة على ذلك بسبب سيطرة القصر على قيــادات الجيش وبسبب ميل الملك الى الوصول الى تسوية مــع الانجليز وبالتالى عــدم سماحه بتوجيه الجيش الى هــذا المنعطف الخطير .

ــ وكان الجيش فى حالة متردية من الضعف وسوء التسليح استمرارا للمسلك البريطانى نحــو (تجفيفه) منذ ما بعــد معاهــدة ١٩٣٦ .

ــ كذلك فان نسبة كبيرة من الجيش كانت فى الضفة الشرقية من قناة السويس تواجــه العــدو الاسرائيلى الذى كان يحرص على تجميدها فى

---

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية انكرت فى شكواها الى مكتب العمل الدولى فى ٥ نوفمبر ١٩٥١ تحريضها للعمال المصريين على ترك العمل فى القاعدة البريطانية ــ وذكرت أن هــذا الترك كان نابعا من شعور العمال دون تاثير عليهم من جانب الحكومة ــ راجع :

International Labour office - 118th session-Geneva -11-14 March, 1952 " Report on Enquiry by the representative of the Director - General into conditions in the Suez Canal area,

لكن وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفــد (عبد الفتاح حسن) اقر بان هدف وزارته كان حرمان البريطانيين من الأيدى العاملة ــ راجع « ذكريات سياسية » ص ٦٠ .

هــذا الموقف ـــ وكان البريطانيون خلف هــذا الجيش فى الضفة الغربية يمسكون بمؤخرته(٣) .

وكان سلاح حرمان الوجود البريطانى فى القنال من العمالة المصرية فعالا بصورة اختل معها التوازن العسكرى للقاعـــدة البريطانية فى القنال ـــ ودفـــع بريطانيا الى محاولة منـــع هـــذا الاجراء المصرى بشتى السبل ، كاغراء العمال المصريين وتوضيح مزايا العمل فى القاعـــدة(٤) .

---

(٣)
F. O. 371/90138 - JE. 1051-215 " Chiefs of staff Committee
JE. 1051-223 " Effects of a deliberately anti-
Measures to maintain our position in Egypt". 7th, Sep., 1
British Policy on the part of the Egyptian Govt.,
15th. Sep., 1951.

(٤) كان العامل المصرى فى القاعـدة البريطانية يجـد فى حافظة راتبه عند صرفه مذكرة باللغـة الانجليزية تقـول :

« نحن نعلم ان كثيرا منكم قـد أمروا بأن يرحلوا بعـد استلام مرتباتهم وأن بعضـا منكم قـد هـدد بوسائل شتى . وربمـا تكونون قـد وعـدتم بعمل خارج منطقة القنال . قبل أن تقرر الرحيل وترك العمل البريطانى ومنطقة القنال قـد يكون من الحكمة لك ان تتذكر ان البريطانيين قـد تعاملوا معك دائما بعـدل وسيستمرون كذلك . ليس هناك ما تخشاه منهم . سوف تكون واثقـا من تناول راتبك الحالى وكثير منكم ممن سيبقون سيكونون فى وضـع يسمح لهم بكسب مرتب أكبر من خلال ساعات العمل الاضافية . فى حالة الضرورة سيصرف لك طعام ومسكن وستحمى من الهجمات والاعتداء عليك . تذكر أيضا أن كثيرا ممن تركوا دون عمل بعـد ترك الجيش البريطانى للقاهرة لا يزالون حتى الآن دون عمل . وضع فى اعتبارك أن البريطانيين يدفعـون مرتبات اعلى من الآخرين الذين يوظفـوك . وفى اغلب الأحـوال فان العمل الذى سيقدمونه لك سيكون من درجة اقـل من وظيفتك الحالية . اذا تركت العمل فانك بالطبع ستفقد اى حقوق قـد تكون لك كالتامينات والمنح . لن تكسب شيئا برحيلك وخسارة كل شىء » .

راجـع
International Labour Office, 18th cession-Report on the
Enquiry by the Representative of the Director - General
into conditions in the Suez Canal area, p. 21.

لكن السبيل الآخر كان هو محاولة صد وايقاف عناصر التحرير الرسمية التى كانت تباشر بصورة فعالة عمليات حرمان القاعدة البريطانية من القوة المصرية العاملة — وكانت هذه العناصر هى البوليس .

كان « البوليس » باعتباره جهازا تابعا لوزارة الداخلية أحد الأسلحة الأساسية فى التعامل مع الوجود البريطانى فى القنال فى خصوص تنفيذ السياسة المصرية القاضية بحرمان بريطانيا من العمالة المصرية(٥) .

وكان اعتماد الحكومة على هذا الجهاز فى هذا المقام أساسيا بصورة اكتشفت معها البريطانيون منذ البداية حقيقة الدور الذى أعدته الحكومة لجهاز البوليس فى القنال ، ومن ثم فانهم شرعوا فى اتخاذ الاجراءات المضادة لاجهاض مهمة البوليس — وكان ذلك بالتعرض لقوات البوليس والاعتداء على افرادها على مدى الفترة ١٧ اكتوبر — ١٩ نوفمبر(٦) .

ومنذ اليوم الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥١ كان قد استقر رأى البريطانيين على ضرورة التخلص من الوجود البوليسى المصرى فى القنال بحجة أنه هو الذى وراء ترك القوة العاملة المصرية لمواقعها فى القاعدة .

" The Commander in chief M. E. are asking authority to apprehend and expel from the Canal Zone Egyptian chief police officers and if necessary Governors and Sub-Governors, since they consider that it is due to police intimidation that Egyptian Labour is Leaving us " . (٧)

dated 21st Nov. 1951.

---

(٥) وزارة الداخلية ، الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ ، — القاهرة ١٩٨٢ ص ٨٢ .

(٦) F. O. 371/90120 - JE. 10110 - 1142 " a Letter from Fouad Serag El Din Pasha to Sir Ralph Skrine Stephenson,

(٧) F. O. 371/90118-JE. 10110-77 " Plan to expel the Egyptian Police from the Canal Zone - dated 31st., Oct., 1951,

وكان هـذا الاجراء مؤجلا لحين انذار وزير الداخليـــة (فـؤاد سراج الدين) بتنفيذ ما سبق أن أكده للسفير البريطانى فى وقت ســابق بحرية العمال المصريين فى القنال فى الاستمرار فى العمل فى القاعـدة(٨) .

واتبع البريطانيون ذلك بطرد خمسة من ضباط وكونستابلات البوليس فى القنال من المنطقة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١(٩) .

ثم مع تصاعد الأحـداث وتزايد الاحتكاك بين رجال البوليس والجيش البريطانى الذى كان قـد احتل مدينة الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ واحتلالهم الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى بور ســعيد والاسماعيلية ـ والاستيلاء على خط السكة الحـديد وكوبرى الفردان الذى يربط الجيش المصرى شرقى القناة بمصر غربا . مع تصاعـد هـذه الأحداث طلب الانجليز من محافظ قنال السويس (غزالى) فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ سحب سـلاح البوليس .

" You will agree to the Egyptian Civil police placing their arms under the personal control of yourself, the sub-Governor or other high official ". (١٠)

ووافق (غزالى) على مطلب الانجليز فيما اسمى باتفاق (ارسـكين ـ الغـزالى) .

---

(٨) op. cit.,

(٩) مم الصاغ (رائد) حسن طلعت رئيس القسم المخصوص (البوليس السياسى) فى الاسماعيلية ـ واليوزباشى (نقيب) السيد لطفى الخولى ـ ضابط نقطة بوليس فايد ـ واليوزباشى حافظ عفيفى ضابط نقطة التل الكبير ـ والملازم أول عبد الخالق بركات ضابط نقطة جنيفة ـ والكونستابل ابراهيم الدسوقى فايد رئيس نقطة ابو سلطان = راجع : International Labour office report, p. 45.

(١٠) F. O. 371/90120 - JE. 10110/152 " Lieut. Gen. Erskine to the Governor of Suez Canal - dated 19th., Nov. 1951.

ومنذ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أصبح موضوع (بلوكات النظام) هــو المحور الأساسى لاتصالات السفارة البريطانية مع وزارة الخارجية البريطانية — وأصبح الاتهام الموجــه له هــو التحرش بالقوات البريطانية .

ولحل هــذه القضية اجتمع قائد القوات البريطانية فى القنال مــع (غزالى) محافظ القنال واتفقا على اعادة تسليح البوليس (تحت تقــدير المحافظ) وسحب سلاح بلوكات النظام فيما عــدا حالات الاحتياج الى تعزيز مباشر من جانب هــذه القوات — وبشرط أن يكون هــذا التعزيز فى شكل قــوات صغيرة — وكان ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

لكن الأحــداث فى السويس تطورت عندما هوجمت القوات البريطانية هناك فى الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١ — وأسفر الحادث عن مقتــل أحــد عشر بريطانيا[11] :

وتسجل التقارير النية المبيتة لضرب البوليس وفق خطة كان تنفيذها يجرى على مراحــل :

ففى تقرير السفارة الى الخارجية البريطانية فى الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اتهمت السفارة (بلوكات النظــام) بمسئوليتها عن أحــداث ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١ عندما فتحت هــذه القوات نيرانهــــا على دورية بريطانية فى الاسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر — ثم شاركت بعض الفــدائيين فى هجوم على القوات البريطانية فى اليوم التالى نجم عنه مقتل سبعة جنــود بريطانيين — وتوالت التقارير البريطانية على وزارة الخارجية خلال باقى شــــهر نوفمبر وديسمبر :

" that urgent action was required to remove auxiliary Police taking part .... failure of Egyptian Government to remove detachments, of auxiliary police from Canal Zone" [12]

---

(١١)
F.O. 371/96862 - JE. 1016-187 " Sir R. Stevenson to Foreign office 25th. Jan. 1952.

(١٢) Op. Cit.,

وأخيراً طلب السفير البريطاني في نهاية ديسمبر ١٩٥١ من فـؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سحب سلاح بلوكات النظام من القنال وسحبهم نهائيا من المنطقة باعتبارهم سببا للصدام وأصر على ضرورة سحابهم من منطقة القنال(١٣) .

وتفيد التقارير البريطانية أن قرار نزع سلاح البوليس المصري كان صادرا منذ ديسمبر ١٩٥١ — لكن البريطانيين فضلوا أن تتولى الحكومة المصرية سحب قوات البوليس بمعرفتها — يؤكد ذلك الأمر الصادر الى القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٧ ديسمبر ١٩٥١ :

"You are also authorised, if situation requires it, to disarm the Egyptian police. This should be done in Last resort". (١٤)

وبينما لم تكن توجد لدى وزارة الداخلية المصرية أو قيادة البوليس في القنال أي خطة محددة للعمل في مواجهة الوجود البريطاني ومصادماته معها — أو حتى فيما يتعلق بإخراج العمالة المصرية من المنطقة — فكل هذا كان متروكا للتصرف الفردي للضباط العاملين هناك — كل يتصرف حسب هـواه — وهـو أمر أدى الى خروج (بلوكات النظام) — وهي قـوات مؤلفة من المجندين الصغار — عن السيطرة الحقيقية لقياداتها — وكان هذا كله تحت عباءة « الحماس الوطني » .

بينما كان الأمر كذلك بالنسبة للجانب المصري ، فاننا نجـد أن خطة بريطانيا في ذلك الوقت كانت :

I — Tightening up control of movement by the introduction of a pass system.

II — Disarming Egyptian police.

---

(١٣) Op. Cit.,

(١٤) F. O. 371/90122 - JE 1010 - 187 " MELF. G.H.O Dated 7th Dec. 1951 to C. British Troops in the Canal Zone.

III — Detaining senior police occials.

IV — Expelling Egyptian police in part or in whole. (١٥)

ولعل أوضح دليل على انعدام الخطة عند البوليس المصرى فى القتال هو ما حدث يوم ١٦ يناير ١٩٥١ من أسر « قائد بلوكات النظام » كلها — وهو ضابط برتبة اللواء — عند (الحمادة) قرب التل الكبير ومعه مائة وعشرين جنديا والاستيلاء على أسلحتهم(١٦) ».

وكما قلنا فى السطور السابقة فان خطة التعامل مع البوليس المصرى كان مرتبا لها منذ ديسمبر ١٩٥١ — والوثيقة البريطانية التالية تبين أن خطة نزع سلاح البوليس المصرى كان مقدرا لها أن تحدث فى أى لحظة وفقا لتقديرات الوقت الذى ترك تحديده (للجنرال ارسكين) قائد القوات البريطانية :

" We have already received authority from you to control movements other than stopping oil and essential supplies (a)-

(b) To disarm the Egyptian police in the Canal zone in the last resort.

In view of the authority mentioned in (b) above we consider that we are free to choose the timing of action to disarm the Egyptian police and we are aware that the time may come very soon. We shall not fail to use the authority given to us when in our opinion the situation demands it. " (١٧)

---

(١٥) F. O. 371/96859 - JE. 1016 - 33 Egyptian police - 14th; Jan., 1952.

(١٦) F.O. 371/96862 - JE 1016 - 187 Plan to deal with Egyptian police dated 14th; Jan., 1952.

(١٧) F. O. 371/96858 - JE. 1010 - 3 G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry of Defence - dated 23ed December, 1951.

ولا يوجــد فى الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية فى الفترة المقابلة ما يفيد تجهيز البوليس فى القنال أو دعمه استعدادا لمواجهات لابد وأنها كانت فى الحسبان ــ ولا خططا لتوفير الذخيرة اللازمة للقوات هناك (بدل فاقد) ــ ولا دعما بشريا للعناصر العاملة هناك اللهم الا ارسال ألف مجند من مجندى (بلوكات النظام) الى الاسماعيلية من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ بقيادة (لواء) قائد بلوكات النظام وبعض من ضباط البلوكات ــ وافتقرت قــوات البوليس الى وسائل اتصال بديلة عن وسيلتى البرق والتليفون اللتان كانتا كثيرتى التعطل . ولم تعمل وزارة الداخلية حسابا لطرق الامــداد لمدن القنال أثناء الأزمة ــ ولولا منافــذ (بور سعيد ــ دمياط) وبور سعيد ــ دمياط عبر بحيرة المنزلة وطريق القنطرة ــ الصالحية الصحراوى لتعرضت بور سعيد خلال معارك القنال لمشاكل كبيرة .

أما السويس فكانت لا تزال حتى ذلك الوقت تشـــكو من العجز فى الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها الى سلاح بعيد المرمى ــ وزيادة عــدد المدافــع الرشاشة (بريتا) الى ٣٠ قطعة بدلا من العشرة مدافع التى كانت فى حــوزة بوليس المدينة[١٨] .

وحتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ كان البوليس فى القنال قــد خسر فى مجموعة الاشتباكات المتفرقة مع القــوات البريطانية ٢١ قتيــلا و ١٢ جريحـــا[١٩] .

ويلاحظ من متابعة المعارك المتفرقة فى مدن القنـــال أن الذين كانوا يقودون الجنود من الضباط لم تكن تتجاوز رتبهم اليوزباشى (نقيب) والملازم أول ــ بل والكونستابل أحيانا ــ واختفاء الرتب الكبرى كالبكباشى (مقدم) والقائمقام (عقيد) والأميرالاى (عميد) ــ بل أن اللواء قائد بلوكات النظام اختفى ذكره تماما فى المعارك الكبرى التى انتهت بتصفية الوجود البوليسى المصرى فى القنـــال يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

---

(١٨) وزارة الداخلية « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٥١ قضائية » .
(١٩) « الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ ــ ١٩٨١ » ص ١٠٣ .

وهـــذا يؤكد ما نزعمه من أن مواجهات البوليس مـــع الوجود البريطانى فى القنـــال خلال الفترة (أكتوبر ١٩٥١ ـــ يناير ١٩٥٢) لم تكن مواجهات مخطط لهـــا ـــ وأنه لم يكن هناك ثمة دور مرسوم لهـــذه القوات وفق خطة شاملة وضعتها الحكومة اثر اعلان الغاء المعاهـــدة .

على الجانب المقابل كانت وزارة الدفاع البريطانية قـــد حـــددت يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعـــدا لنزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية .

" In view of repeated evidence of participation of (Buluk Nizam) or (police guard companies) in incidents at (Tel el - Kebir) and (Ismailia), we consider that the situation is now such that we must use the authority given to us to disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk El-Nizam in Ismailia.

We are accordingly instructing G.O.C.B.T.E (General Officer Commanding British Troops in Egypt) to take the necessary action at his discretion. **This will probably take place on 25th, January ".** (٢٠)

فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، أحاط كوردون من القوات البريطانية بثكنات بلوكات النظام ومبنى الصحة المجاور له ، ولكنه نظرا لغياب ضباط البوليس عن الثكنات (حيث كان اليوم هـــو الجمعة والضباط فى وقت راحتهم) ، لم يتيسر تسليم الانذار البريطانى لضابط مسئول ـــ لكن الجنود المحاصرين أخـــذوا مواقع لهم على ســـطح مبنى الثكنات ومكتب الصحة وفتحوا نيرانهم فى الساعة السابعة والربع . وتبادلت القوات البريطانية اطلاق النار مـــع قوات بلوكات النظام ـــ وفى الساعة الثامنة وخمسين دقيقة دخلت القوات البريطانية ساحة مكتب الصحة

---

(٢٠) F. O. 371/96858 - JE. 1016-3 from G.H.Q.E.L.F. to G.C.B.T.E. - dated 23nd, Jan. 1952.

حيث قـوبلت بمقاومة نشطة ــ لكن قوات البوليس استسلمت فى النهـاية فى الساعة العاشرة والثلث . وفى ثكنات بلوكات النظام ظلت القوات تقاوم لكنها بعد تبادل للنيران استسلمت فى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق ازاء القـوة البريطانية المتفوقة . وكان القتلى من قوات البوليس ٤٢ ــ والجرحى ٥٨ والذين قبض عليهم ٨٠٠ ــ وكانت خسائر القوات البريطانية ثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا . وعلى هامش العملية البريطانية قامت طائرات السلاح الجـوى البريطانى بطلعات استطلاع خاصة خلال اليوم فـوق المداخـل الغربية والشرقية للمنطقة(٢١) .

هـذه هى المعركة ، وهـذه هى الرواية ــ صحيح أنها مأخـوذة عن الوثائق البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية ــ لكنها لا تخرج فى مضمونها عن الروايات المصرية للمعركة مـع اختلافات طفيفة فى الموعـد الذى انتهت فيه المعركة ، والحوار الذى دار بين بعض الضباط من البوليس المصرى والضباط البريطانيين وموقف وزير الداخلية (فـؤاد سراج الدين) من المعركة وطلبه من الضباط المشاركين فيها الاستمرار فى القتـال ــ وكلها تفاصـيل فرعية لا تفيد فى التقييم النهائى للأحـداث .

من وجهة النظر الموضوعية فاننا نرى أن ما حـدث فى يناير ١٩٥٢ كان سلسلة من الأخطاء الكبيرة فالحكومة التى اتخـذت قرار الغاء المعاهـدة لم تضع الخطط اللازمة لمواجهة التطورات التالية لقرار ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، صحيح أنها قررت حرمان الوجود البريطانى من العمالة المصرية التى كان وجـودها حيويا ، لكنها لم تضع فى حسبانها على سبيل المثال استخدام البريطانيين قطع امدادات السولار (الجاز الأبيض) القادم من السويس الى القاهرة والذى كان يمر عبر خط (عجرود ــ القاهرة) ــ كسلاح يمكن أن يؤدى الى تجـويع مصر كلها باعتبار أن هـذا الوقود كان يستخدم فى (المخابز المصرية) ــ وقـد استخدم البريطانيون هـذا السلاح للرد على

---

(٢١)

F. O. 371/96861 - JE. 1016-65 British M.E. Office No. 82 To the Ministry of Defence - dated 25th. Jan., 1952.

مسألة حرمان القاعــدة البريطانية من العمالة المصرية[٢٢] — ووضــعوا حكومة الوفــد فى موقف حرج للغــاية .

ودخلت معركة العمال المصريين فى القاعدة دون أن تضع الخطط اللازمة لاستيعاب ٧٠,٠٠٠ عامل يطعمون أسرا كثيرة ، فخلقت مشكلة عمالة متعطلة وزائدة — والحقتهم بمصالح مدينة السويس ومدن القنال — — وصرفت لهم أجــورا على حساب وزارة الشئون الاجتماعية — لكن الأعمال التى ألحقوا بها لم تكن مألوفة لديهم ولم تتناسب مــع مؤهلاتهم ولا حالتهم الاجتماعية — وسرعان ما بدأوا يميلون الى البطالة ويتطلعون الى الجريمة — فاضافت الحكومة مشكلة جــديدة تضاف الى المشاكل الأخرى الناجمة عن العلاقات المصرية البريطانية[٢٣] .

وأبعــدت الجيش — الغير مؤهــل تسليحا واعــدادا — عن المواجهة مع العــدو المحتل الغاصب خشية تعرضه لهزيمة أخرى بعــد الهزيمة التى كان لا يزال يلعق جراحه منها (حرب فلسطين ١٩٤٨) ، لكنها فى نفس الوقت تركت الوجود العسكرى البريطانى خلفه فى الضفة الغربية للقناة يحتل كوبرى الفردان[٢٤] قاطعا خطوط الاتصال والتموين بين الجيش المصرى فى الضفة الشرقية وقواعــده فى داخلية البلاد فيما لو شاء .

---

(٢٢)
F. O. 371/90143 - JE. 330-338 Dated 19th — 24th, October, 1951 "Oil supplies to Egypt ".
F. O. 371/90145 - JE. 1051 - 373 Dated 31st, 375 Dated 25th, October - 376 Dated 2nd, Nov. 384 Dated 3rd Nov. - 389 dated 4th Nov. 1951 " Oil supplies to Egypt ".

(٢٣) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العــام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية — مرجــع سبق ذكره .

(٢٤)
F.O. 371/90116 — JE 110 — 36 " Report on incident at the Firden bridge between the Egyptian Army and the British Force " Dated 17th, October, 1951.

وأقــدمت على اسناد مهمة الجيش الى البوليس ــ وهو عمل مستحيل عقلا ومنطقا لاختلاف طبيعة تكوين ومهمة وواجبات كل من الفريقين ــ لمواجهة جيوش الامبراطورية البريطانية ، بأسلحة عتيقة وتسليح أقــل ما يقال فيه أنه مستمد من مخلفات الجيش المصرى الذى كان يعانى من فقــر التجهيز والاعــداد ــ وبقــوات هزيلة لا تعرف شيئا عن القتال وفنون الحرب . وتحت قيادة مدنية مقطوعة الصلة بالعمل العسكرى ــ فكان انتحارا سجلته أحــداث الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ ــ قامت فيه وزارة الداخليــة بدور المحرض ــ ولا يتصور أن يكون المنتحر أو المحرض على الانتحــــار أبطــالا بأى مقــاييس ».

هــذا عن الدور المصرى فى مأساة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ــ ولقــد كان يمكن أن لا يكون هناك ٢٥ يناير على الاطلاق لــو أن الانجليز استخدموا أسلوب (الحصار والتجويع) ــ أو (الغازات المسيلة للدموع) حتى يضطر جنود البلوكات للخروج من مكان تحصنهم وبذلك يتم تحقيق الهــدف المطلوب وهــو نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية ــ وحقن دماء ٤٢ قتيل و ٥٨ جريح منهم ــ وثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا من الجانب البريطانى[٢٥] .

فماذا عن الصلة بين ما حــدث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ والعمل الوطنى :

نرى أنه وفقا للحقائق التى قــدمت فى السطور السابقة فانه لا يوجد أى صلة بين هــذا وذاك ــ والقضية لا تخرج عن كونها (التزام وظيفى) من جانب جهاز البوليس بتنفيذ ما طلب اليه من حكومته ورئاساته بالحفاظ على الأمن الذى كان يعبث به ــ فقط استبدل العابث التقليدى (المجــرم) بعابث آخر (الوجــود البريطانى) .

لقــد كان الوجود البريطانى قائما فى البلاد منذ ما قبل يناير ١٩٥٢ ــ بل وكان فى القاهرة حتى عام ١٩٤٧ ــ وكان يمارس أبشع أنواع التصدى

---

(٢٥) Russell's private papers — " Notes on the events of the 25th, Jan., 1952.

المظاهرات والاستفزاز للمشاعر الوطنية فى النصف الثانى من الأربعينيات فى شوارع القاهرة — بل وكانت سياراته تخترق جموع المتظاهرين وتدهمهم — وكان الرصاص البريطانى ينطلق من ثكنات قصر النيل (فى ميدان التحرير) ضـــد الثائرين فى الشوارع فى عهـــد وزارة اسماعيل صدقى (١٦ فبراير — ٩ ديسمبر ١٩٤٦) .... ومع هـــذا فاننا لم نسمع عن عمـــل وطنى ضد القوات البريطانية من جانب البوليس المصرى فى ذلك الوقت — بل كان على العكس من ذلك — كان يد النظـــــام الباطشة ضـــد المتظاهرين ومعتنقى الأفكار السياسية والمعارضين .

وكذلك كان أمره فى عهد وزارة النقراشى (٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ووزارة عبد الهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليـــو ١٩٤٩) .

فلماذا كان ما كان منه فى عهد وزارة الوفـــد (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) — الاجابة تكمن فى الربط بين موقف الحكومة من الوجـــــود البريطانى وسلوك جهاز البوليس التابع للحكومة .

فى عهود وزارات ما قبل حكومة الوفـــد الأخيرة لم تتخذ هـــذه الوزارات من الوجود البريطانى مسلكا عـــدائيا . فكان دور البوليس كذلك — اما فى عهد حكومة الوفـــد الأخيرة فان الحكومة أعلنت موقفها ضـــد بريطـــانيا ورفضت وجـــودها واعتبرته وجودا غـــــير شرعى — وصرحت للبوليس بمواجهة ذلك الوجود بوسائله البدائية — فكان ما كان من ظهور جهـــــاز البوليس فى القتال بهـــذا المظهر المختلف .

هـــو اذن مجرد ممارسة لعمل يتفق مـــع الانضباط الوظيفى — أيا كان هـــذا العمل ، وتنفيذ للتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بالتصدى للعدوان البريطانى الذى فرض سيطرته الكاملة على مرافق الحياة فى القنال .

وهـــو تصـــد يماثل تماما التصدى لأى (عمل) يتعارض مـــع أمن الحكومة — بدليل انه بينما كان البوليس يؤدى وظيفته فى القنال ضـــاربا

الانجليز (بأمر الحكومة) كان يؤدي وظيفته في القاهرة وفي نفس الوقت بضرب المظاهرات المعادية للانجليز والملك (بأمر الحكومة) وبينما انهال التأييد الشعبي عليه في القنال ، كانت الحجارة تنهال عليه ويهتف بسقوطه في القاهرة[٣٦] :

ان القبول الصريح بوطنية ما صدر عن البوليس في القنال خلال الفترة اكتوبر ١٩٥١ ــ يناير ١٩٥٢ هو أن يكون قد فعل ذلك دون أوامر وزارة الداخلية ــ ... وبدافع وطني بحت ــ أما اذا كان غير ذلك فان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تنفيذ لتعليمات بمقاومة الوجود البريطاني هناك ــ .

صحيح أنه كانت هناك فرصة خلال هذا العمل الحكومي لاظهار الجانب الفردي من الوطنية ــ وهو أمر طبيعي لا يتصور عدم وجوده عند رجال البوليس ــ الا أن هذا لا يمكن على الاطلاق أن يسمى « العمل الوطني في جهاز البوليس » ــ هي مجرد هبات فردية عبر بها البعض من رجال البوليس عن مشاعر وطنية صادقة في مناسبة كانت المشاعر العامة فيها متأججة ضد عدو غاصب يصر على العبث بمقدرات البلاد وجرح كرامتها ــ لا أكثر من ذلك .

ولعل أبلغ دليل على أن حادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ لم تكن تحركه أي نوازع سياسية ، وانه لم يكن يعدو ان يكون عملا وظيفيا ، هو ما حدث في اليوم التالي من تمرد رجال البوليس وانضمامهم للمظاهرات وتركهم لمراكز عملهم ومهامهم والسلطة والنظام غضبا من الحكومة التي تسببت في ذبح زملاء لهم في الاسماعيلية .

ومع أن نتائج المحاكمات العسكرية التي جرت للعساكر المتمردين في ذلك اليوم لم تذع حتى اليوم ــ الا انه لم يسمع حتى اليوم أن المتمردين

---

(٣٦) طارق البشرى « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ص ٥١٦ ــ مرجع سبق ذكره .

طالبوا بالسلاح لقتال الانجليز — ولم تتجه مظاهراتهم الى محطة السكك الحديدية بميدان باب الحديد ليستقلوا القطارات التى توصلهم الى (ميدان القتال) — بل اتجهت الى جامعة الأزهر فى وسط القاهرة وجامعة فؤاد الأول فى الجيزة لتحريض جموع الطلاب على التظاهر — وكان تركهم لواجباتهم هو العامل الأساسى الذى حرك من أحرقوا القاهرة امام عيونهم .

على أنه ينبغى القول أن ما ذكرناه ليس نقدا لدور رجال البوليس فى الفترة أكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ ، بقدر ما هو تمسك بضرورة أن تسمى الأشياء بمسمياتها .

. . . .

. . . . .

خاتمـــة

خضع جهاز البوليس المصرى مع بدايات عهد الاستقلال المنقـوص (١٩٢٢ ــ ١٩٣٦) لدورة جـديدة من دورات الخضوع للاحتلال البريطانى ، فسيطر هـذا الأخير على الفلسفة الأمنية فى البلاد ــ وأسس الأجهزة البوليسية المحققة لمطالبة واحتياجاته ــ وأثر فى تركيب بوليس المدينة فصبغه بصبغة بريطانية كان له فيها بالطبع اليد العليا .

وعلى المستوى الادارى المختص بباقى البلاد ــ فقـد أغرق المخطط الوطنى جهاز البوليس بمصالح وادارات كان يغير من أسمائها واختصاصاتها بين حين وآخر ــ وأسلم هـذا القطاع من أجهزة الأمن لطبقة من المدنيين أصحاب الخبرات القضائية خالقا بذلك ازدواجا وظيفيـا ومركزية بغيضـة داخـل جهاز البوليس .

وتحالفت الأحوال الاقتصادية السيئة والظروف الاجتماعية الغير مواتية مـع انتشار المخـدرات والبغاء والبطالة والهجرات غير المنظمة الى المدينة فى خلق مناخ صالح لازدهار الجريمة فى البلاد ــ فانتشرت انتشارا كبيرا على مدى الفترة ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ وعجز البوليس عن ايقاف ارتفاع معدلاتها أو حتى تثبيتها عند معـدل معقول .

كان فشل جهاز البوليس فى ايقاف تيار الجريمة يرجع فى الواقـع الى عـوامل خارجية وأخرى داخلية ــ تمثلت الأولى فى الازمات المـالية التى مرت بها البلاد خلال العشرينيات والثلاثينيات وما ترتب على ذلك من زحف جيوش العاطلين الى المدن ليشكلوا حياة جـديدة تعتمد على تعاطى المخـدرات والسرقة والنشل والبغاء .

وأفسد النظام الادارى فى الريف المجتمع الغير حضرى باستخدامه فى الصراع الحزبى وتكتيل العصبيات القبلية ــ فانصرف الجهاز الادارى فى

الريف عن واجبه فى قمع الجريمة الى الدخول فى متاهات الصراع الحزبى — وازدحم الريف المصرى تالضغائن والحزازات التى أفرزتها الانتماءات الحزبية لعمد البلاد والمشاريخ ، وأثر هـذا فى ارتفاع معـدلات الجريمة وفى ظهور أنواع جـديدة من الجرائم .

وجرت حكومات الفترة موضوع الدراسة على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة الحزبية ، سواء لتغيير نتائج الانتخابات بالتزوير والتزييف أو بتعيين المحاسيب من رجال البوليس والادارة فى المناصب القيادية وخلق جهاز بوليس موال — حتى اذا جاءت حكومة أخرى القت بالجهاز الذى خلقته الحكومة السابقة فى عرض الشارع وأتت بجهاز موال جـديد ... وهكذا فسد جهاز البوليس تمـاما نتيجة استخدامه لتحقيق المصالح السياسية الحزبيـة .

وفى ظـل نظـام الامتيازات الأجنبية نعم بارونات الجريمة الأجانب بحرية وأمان اتاحا لهم نشر جرائم المخـدرات والدعارة على أوسع نطاق فى البلاد مساهمين فى ارتفاع معـدل التيار الاجرامى فى مصر .

أما العوامل الداخلية فقـد تمثلت فى عـدم تجانس العنصر البشرى فى الجهاز — فاحتوى ضباطا من الجيش ومن تحت السلاح وخريجى مدرسـة البوليس ومعاونى ادارة مدنيين ورجال قضاء — واختلفت المستويات الثقافية بين هؤلاء جميعا — وخلت الدراسة فى مدرسة البوليس من المناهج الدراسية اللازمة لتخريج ضباطبوليس قادرين على أداء الواجب المفروض عليهم — وقـدم جهاز البوليس لضباطه مناخا وظيفيا رديئا تكاثفت فيه الأعمـال الادارية المرهقة والأعمال القضائية المتشعبة والارهاق البدنى والعقـلى والقيادة الغـير صالحة — ونظم التوظف والرقابة الارهابية — وجـداول المرتبات الغير كافية ونظم الترقى الجائرة — تكاثفت كل هـذه الأمور لتقدم ضابط بوليس مطحون مغبون محروم — انعكس وضعه هـذا على أسلوبه فى معالجة الجريمة وفى التعامل مع الموطنين — أما العساكر والخفراء فقـد اختيروا من أسوء العناصر ودفعت لهم مرتبات ضـئيلة كانت محرضـا على ارتكابهم للجرائم — الى جانب تفشى الجهل والمرض فيهم .

وعندما سعى المخططون لجهاز البوليس لاصلاحه لم يقدموا خطط الاصلاح السليمة — فتخبطت نظم الدراسة فى المدرسة بين قصيرة الأمد وطويلة — وتنوع مؤهل الالتحاق بها — وتعدلت نظم الحاق الرتب الوسطى وشروط توظفهم — ولم يتيسر تطبيق أساليب البحث الجنائى الحديثة ، واستمر استخدام أساليب المخبرين الساذجة فى كشف غوامض الجرائم . وعندما فطن المسئولون الى أهمية تطبيق نظام التخصص طبقوه على جرائم محدودة وبصورة تافهة — لكنهم استطاعوا تطبيق التخصص فى مقام التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية — وتعمقوا فى التخصص فى الأخيرة بحيث بدأ واضحا أن الاهتمام بالجريمة السياسية كان على حساب الجريمة الجنائية . لكن أهم ما يوجه الى الاصلاح فى البوليس أنه أغفل الجانب الانسانى .

وعندما آن للوجود البريطانى فى البوليس أن يرحل سعى المخططون لجهاز البوليس أن يملئوا الفراغ بانشاء نظام الكونستابلات الوطنيين — ورفع المستوى الثقافى للضباط بتعديل مناهج الدراسة فى مدرسة البوليس — وشغل الرتب العليا فى الجهاز بضباط وطنيين — ولم تلق عملية ملء الفراغ النجاح الذى كان مأمولا منها بعد خروج العناصر الأوروبية من البوليس لأسباب ترجع الى الاستمرار فى حشو مناهج الدراسة بمدرسة البوليس بمناهج بعيدة الصلة عن الدراسة العملية اللازمة للضباط — والى سيطرة العناصر التى تعلمت على أيدى الانجليز على المناصب العليا فى الجهاز بحيث أصبحت هذه العناصر الوطنية استمرارا للوجود الانجليزى فى البوليس المصرى .

وقد تعثرت خطوات التحديث والتطوير — فلم تستطع أن تلاحق الايقاع السريع للتطور فى الجريمة ، وتداخلت السياسة فى عمليات التنظيم فتسببت فى اصابة جهاز البوليس بالتخلف والقصور .

وفاجأت الحرب العالمية الثانية مصر — وتدخل الأثر الاقتصادى الناجم عنها ليزيد من متاعب الناس — فارتفعت أعباء المعيشة وشحت الأقوات واختفت المواد الضرورية — واندفع الفقراء يبحثون عن الحل — فكانت

الجريمة التى ارتفعت معدلاتها رغم محاولات ايقافها عن طريق اتخاذ القرارات الاستثنائية كالاعتقال ــ واكتظت البلاد بالقوات المحاربة التى تركت ما تتركه الجيوش وراءها من عوامل الفساد الاجتماعى والأخلاقى ــ وأسهم الجنود فى زيادة الجرائم الجنائية والأخلاقية ــ وعرفت مصر أشكالا جديدة للجريمة لم يكن لها بها صلة من قبل .

وتطورت تنظيمات أجهزة الأمن السياسى مع تطور الجريمة السياسية ــ فكانت بسيطة فى البداية عندما كانت الجريمة السياسية فى مهدها ، ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن تطورت وتشعبت فروعها مع مقدم تيارات سياسية جديدة ــ ثم بدأ جهاز الأمن السياسى يميل الى الانحراف مع سوء استخدام الأجهزة الحاكمة له للتنكيل بالخصوم السياسيين وانفراد الجهاز بمهمه حماية الحاكم وركون الأخير اليه ومنحه ثقته ــ وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى حصانة أجهزة الأمن السياسى ضد الرقابة الشرعية والمساءلة القانونية ــ الأمر الذى تزايدت معه تجاوزات أجهزة الأمن السياسى المتمثلة فى التنكيل والتعذيب والخروج على القانون بل والقتل . وصحب هذا تطور خطير فى أسلوب معالجة السخط السياسى والمعارضة باستخدام (القوات العسكرية) المخصصة للمحافظة على النظام أساسا ــ لضرب القوى المعارضة والتنكيل بها بصورة تحول معها التعامل مع العمل السياسى من أسلوب القانون الى أسلوب البندقية ــ وكان هذا كله على حساب أمور كثيرة فى جهاز البوليس ــ اساءت الى الجهاز وتنظيماته ايما اساءة .

ونجحت الرعاية والاشراف البريطانى على الجهاز منذ بدايات الفترة الحديثة من تاريخ مصر فى صبغ البوليس بصبغة الولاء للوجود البريطانى ومؤسساته فى مصر ــ وظهرت فى الجهاز مدرسة ظلت على ولائها للسفارة البريطانية تمدها بأهم المعلومات عن الأمن والسياسة وتزودها بأسرار خطيرة قد تخفى عن المسئولين المصريين بصورة وصمت المتعاملين مع الوجود البريطانى بوصمة العمالة والتآمر ــ وأصبح رجال البوليس من المسئولين عن الأمن السياسى وغيره هم عيون الوجود البريطانى داخل

القصر الملكى والوزارات – بل وتداخلوا فى قضايا سياسية من صميم اختصاص الساسة .

وجاءت قمة المأساة عندما عهد الى جهاز البوليس المدنى بتقمص شخصية الجيش وارتداء عباءته ، وتنفيذ مهمة مواجهة المحتل فى منطقة القناة بعد الغاء المعاهدة ، فدخل فى مواجهات ليس أهلالها ولا معدا لمقابلتها فكانت المذبحة التى تعرض جنوده فيها للقتل دون مبرر – فلما أوجعته ضربة المحتل انقلب على رئاساته يقلب الموائد فوق رأسها ويهدم النظام والاستقرار الذى كان يعتمد عليه فى حفظه وصيانته – وانتهى هذا كله بمأساة احترقت فيها العاصمة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ بينما وقف جهاز البوليس كله يتفرج على ما جنت يداه .

لقد كان جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة ضحية تنظيمه وترتيبه :-

فقد نظمت قيادته فى وزارة أسست تبعا لنمط التنظيم المؤسس على الخلط بين الأجهزة الاستشارية والتنفيذية – والتنظيم العسكرى – والتنظيم المؤسس على التقسيمات الوظيفية – وانتج هذا كله جسدا ضخما مترهلا منتفخا بالمؤسسات والادارات المتداخلة الاختصاصات .

ثم كبلت فروع الجهاز فى النطاق الجغرافى للبلاد بقيود شبكة مركزية عظيمة النفوذ حبست على الجهاز انفاسه بنتيجة مؤداها انعدام الابتكار والتجديد – وتعاظم الخوف من المسئولية عند أعضائه .

واخضع الجهاز لنظام رئاسى ادارى معقد منحت فيه للقمة سلطات ضخمة لاحكام السيطرة وضبط أعضائه فكان هذا النظام احد عوامل تخلخل الجهاز نفسه وفساده ، حيث تفشت فيه أساليب النفاق والرياء درءا لخطر الاحتكاك بهذه القيادات التى كانت فى أغلب الأحوال غاشمة ومستبدة متباهية بسلطاتها ونفوذها . وهذا بدوره أدى الى خضوع افراد الجهاز لرغبات رؤسائهم الذين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات – فظهرت

قضايا التلفيق وتحفيف وتعـديل أوصاف الجرائم وعـدم اثبات وقوعهـا والامتناع عن قبول بلاغات الناس تنفيذا لرغبات الرئاسات التى كانت تريد تقـديم صورة غير حقيقية للأمن العام الذى كانوا مطالبين بالحفاظ عليـه وصـيانته ...

ونتيجة لهـذا كله أصبح دور جهاز البوليس هـو اخفـاء الجرائم وليس كشفها حفاظا منه على تقـديم صورة غير حقيقية لحالة الأمن العام .

وتدخلت الحكومات المتعاقبة على مدى الفترة موضوع الدراسة فى شئون الجهاز فاستخدمته لتحقيق مصالحها فى محاربة الخصـوم السياسيين -- فتنازعته الأهـواء السياسية وفقـد وظيفته الأساسية فى ظـل هـذا الصراع السياسى .

وفشل المخططون للجهاز فى توفير التدريب التخصصى الملائم أو العتاد والمعـدات اللازمة لقيام جهاز البوليس بواجبه فى حفظ الأمن فتعثر فى متابعة الجريمة وعجزت امكانياته عن ملاحقة التزايد السريع فى معـدلات الجريمة .

وتعـددت سياسات تنظيم الجهاز — فتارة يغلب الجانب السياسى على الجانب الجنائى فى شأن وظيفة الجهاز ، وتارة يعسكر الجهاز على خلاف شكله المدنى حتى انتهى الأمر الى فقـدان جهاز البوليس لحقيقة هـويته — أهـو جهاز للأمن السياسى أم الجنائى أم لهما معا — أهـو جهاز عسكرى أم جهاز مدنى .

ولأن الجهاز عاش حياته على مدى الفترة موضوع الدراسة تابعـا للنظام الحاكم ومنحازا اليه ينفـذ أوامره ونواهيه أيا كانت دوافعها .

ولأن النظام الحاكم على مدى الفترة موضوع الدراسة كان فى أغلب الأحيان لا يمثل الناس تمثيلا حقيقيا — فقـد أصبح جهاز البوليس بالتبعية يخـدم مصالح النظام الحاكم فيحميه ويؤيده ويناصره — وكان ناتج هـذه الحقيقة هـو وجود فجوة عميقة بين الجهاز وبين جموع الشعب الغريب

عن حكامه الذين استعانوا بالجهاز لحمايتهم من غضبة هـذا الشـعب المغـلوب على أمره ....

لقـد كانت سلطة الحكم محصورة فى فئة معينة تعـود جـذورها الى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على مصادر الثروة ــ فئـة الباشـوات والاقطـاعيين والمـلاك .

وكان معنى هـذا أن يكون جهاز البوليس باعتباره جهازا تابعا للنظام الحاكم ...... بوليس الطبقة الرأسمالية الثرية ــ وان ينحصر دوره فى المحافظة عليها وحمايتها من الطبقات الأخرى الناقمة الغاضبة ــ طبقـة الفقراء والكادحين والمحرومين .

لهـذا لم يكن غريبا أن يكون سلوك جهاز البوليس على هـذه الصورة التى قـدمتها صفحات هـذه الدراسـة .

تم بحمـد الله

الملاحـــــــق

- الملحق رقم (١) جـــدول يوضح تسلسل حـــوادث القتل ضـــد الوجود البريطـــانى فى مصر من ١٩١٤ ـــ ١٩٢٤ .

- الملحق رقم (٢) لائحـــة بشأن بيـــوت العـــاهرات صـــادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

- الملحق رقم (٣) F. O. 371 — 73464 — J 4144

- الملحق رقم (٤) F. O. 371 — 80381 — JE 1054 — 47

الملحق رقم (٢)

لائحـــة بشأن بيـــوت العـــاهرات

ناظر الداخليـــة .

بعـــد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ وبعـــد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرر ما هـــو آت

مادة ١ ــ يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة فى حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا .

تعليمات ــ المقصود بهـــذه المـــادة المحلات المعـــدة لارتكاب الفاحشة علانية أى المشهورة بانها مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية لهـــذا الغرض فان ظهرت بحالتها الحقيقية وأصبحت موضوعا لشكوى السكان المجاورين لهـــا ينبغى حينئذ على جهة الادارة جمع كافة الاستعلامات الكافية للتثبت من أنها معـــــدة حقيقة لتواجـــد نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ومتى ظهر ذلك جليـــا بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته تعتبر من بيـــوت العاهرات ويسرى عليها مفعول هـــذه اللائحة (مستخرج من منشور الداخلية السابق صـــدوره فى ٢٢ نوفمبر سنة ٩٦ نمرة ٩٩) وكذلك المحلات المزعوم أنها مجرد فنادق (أوتيلات) أو أنها أوذ مفروشة وتكون فى الواقع مستعملة لارتكاب الفاحشة . فمتى تحقق للبوليس استعمال محل من هـــذه المحلات لاجتماع الفواحش أو تواجـــدهن فيه عادة تتخـــذ نحـــوه الاجراءات اللازمة على مقتضى أحكام هـــذه اللائحة (من منشور الداخلية الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نمرة ١٦٥)

مادة ٢ — لا يمكن فتح بيوت العاهرات الا فى الاخطاط التى يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير . ولا يكون لكل منها سوى باب واحــد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية .

تعليمات — متى تقرر العمل بهــذه اللائحة فى جهة من الجهات بمصادقة نظارة الداخلية يجب التدقيق فى انتخاب الأخطاط التى تعين لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) « راجع نص المــادة (٢٧) من هــذه اللائحة » .

مادة ٣ — الأشخاص الآتى ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين :

أولا — القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمحجور عليهم .

ثانيا — المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية عادية .

ثالثا — المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو اخفاء جانين أو انتهاك حرمة الآداب علنا أو تحريض قاصر على الفسق وذلك فى حالة ما اذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات .

رابعا — الأشخاص الذين كانوا يديرون بيــوتا للعاهرات وحكم عليهم باغلاقها لأسباب متعلقة بادارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هــذا الحــــكم .

تعليمات — متى علم البوليس أن بيتا من هــذه البيوت قــد استعير لفتحه أو ادارته شخص آخر غير صاحبه الحقيقى الذى يكون قــد منعه عن ذلك سبب من الأسباب المنصوص عنها فى هــذه المــادة يقــدم محضر مخالفة ضــد كل من صاحب المحل والشخص المستعار وتدون فيه الظروف المثبتة ان الشخص المتظاهر بانه صاحب المحل لم يكن فى الحقيقة الا شخصا مستعارا (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٤ — صـــدور الاحكام المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المـــادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله فى المدة الموضح عنها اعتبارا من اليوم الذى تصبح فيه تلك الأحكام نهائية .

مادة ٥ — يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحـــد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسئولا كذلك فى حالة وقـــوع مخالفة .

مادة ٦ — الاخطار المذكور فى المـــادة السابقة يكتب على ورقة تمغـــة من فية ٣٠ مليما بحسب المثال الذى يقرره البوليس ويكون محتـــويا على الايضـــاحات الآتيـــة :

أولا — اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحـــل ولادته ومحـــل اقامته وتابعيتـــــــــه .

ثانيا — موقع البيت وعـــدد الغرف التى يشتمل عليها .

ثالثا — اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته .

تعليمات — قـــد طبع المثال المذكور (أورنيك نمرة ١١ ج) لكى يصرف منه الى أصحاب الشأن بالثمن المقرر للورقة التمغة وتوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل ثمنه بقيمة هـــذا الثمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ولا تعطى رخص عن بيوت العاهرات بل متى تحقق عـــدم وجود أى مانع تعطى لمقـــدم الاخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة ١٣١ بعـــد أن يشطب منه (محل عمومى) ويكتب به (بيت عاهرات) وتستبدل منه مواد لائحـــة المحلات العمومية بمواد لائحة بيوت العاهرات .

وتقيد بيوت العاهرات فى دفتر يخصص لها من الأورنيك نمرة ١٢٩ مع اجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفا (من منشور الداخلية نمرة١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ٧ — يرفق بهـــذا الاخطار شـهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقـــدم الاخطار أو شـهادة من السلطة التابع لهـــا دالة على عـــدم صـــدور حكم عليه باحـــدى العقوبات المبينة فى المـــادة الثالثة .

ويتعهد مقـــدم الاخطار تعهدا صريحا بأن يتبع فى ادارة البيت أحكام هـــذه اللائحـــة .

مادة ٨ — يجب على مقـــدم الاخطار أن يقـــدم للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقـــل قبل فتح البيت كشفا محررا على حسب المثال الذى يقرره البوليس ومحتويا على أسماء العاهرات والخـــدم وكافـــة الأشخاص المقيمين فى البيت أو الذين يؤدون فيه أى خـــدمة مـــع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم .

تعليمات — قـــد طبعت النظارة المثال اللازم لهـــذا الكشف (أورنيك نمرة ١١ د) وهـــذا الأورنيك يصرف لأصحاب البيوت بثمن قـــدره ٣٠ مليما عن كل نسخة منه (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٩ — يمكن فتح بيوت العاهرات فى اليوم السادس عشر من تاريخ تقـــديم الاخطار المنوه عنه فى المـــادة (٥) وبعـــد مضى ثمانى وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقـــديم الكشف المنوه عنه بالمـــادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها فى فتحه بحيث تكون المعارضة مبنية على أحكام المـــادتين الثانية والثالثة من هـــذه اللائحة أو على عـــدم استيفاء الاخطار أو الكشف .

ويجب اعلان المعارضة أيضا لمـــالك العقار الموضح عنه فى الاخطار .

تعليمات — اذا لم توجـــد موانع تستوجب المعارضة سوى عـــــدم استيفاء الاخطار أو الكشف فيكلف مقـــدمهما باستيفائهما بأقرب ما يمكن من الوقت فان لم يذعن أو لم يتيسر ذلك يعلن بالمعارضة فى الميعاد القانونى .

ويقتضى أن اعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الأورنيـــك

نمرة ١٠١ هـ) أحـــداها لمقـــدم الاخطار والثانية لمـــالك العقار والثالثة تحفظ مـــع الأوراق الخاصة بالمحل بعـــد استيفاء صيغة الاعلان (من منشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٠ ـــ لجهة الادارة فى حالة عـــدم تقـــديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغى اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجـــوز تقرير ذلك الا بعـــد موافقة القناصـــل التابعين هم لهم .

ويعلن هـــذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصـــدق عليها من الافادة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة ويتنبه ضمنه باقفال المحل أو بتقـــديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال فى ظرف ١٥ يوما . فمتى مضى هـــذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبـــات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اخطار مالك العقار بالتنبيه الذى أعلن لصاحب المحل .

تعليمات : اذا كان صاحب المحل من التبعة الأجنبية يتعين على جهـــة الادارة مخابرة القونصلاتو عنه وتقـــديم ما يلزم لاقناعها بأن المحل معـــد لارتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كتابة على اعتباره من بيـــوت العاهرات واذا تعـــدد أصحاب المحل وكانوا من تبعيات مختلفـــــة وجب الحصول على اقرار من القونصلاتو التابع لهـــا كل منهم (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٩٦) .

وينبغى أن تعلن مع كل قرار صورة مطابقة للأصل من افادة القنصلاتو المشتملة على الرأى المتضمن الموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من الأورنيك نمرة ١١ ب) أحـــداها لصاحب المحل والثانية لمـــالكه والثالثـــة تحفظ مع الأوراق (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١١ ـــ اذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجـــديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام

مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها فى المدة المذكورة .

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو للمديرية فى مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل فى الأشخاص الواجب درج أسمائهم فى الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات المقررة بتلك المادة .

تعليمات — الاعلان الذى يقدمه صاحب المحل الجديد يجب أن يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما ويوضح فيه اسم مقدمه ولقبه ومحل اقامته وتبعيته ونمرة قيد البيت وموقعه . وتذكر فيه شهادة السوابق المرفقة به وكذلك الاعلان الذى يقدم عن تغيير فى الأشخاص المدرجين بالكشف يجب أن يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٢ — ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل فى اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها فى ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة .

تعليمات — هذا الاخطار أيضا يكون على ورقة تمغة من فية ٣٠ مليما ويشتمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجديد جيدا وعدد الغرف المشتمل عليها واسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتبعيته . ويرفق معه ايصال الاخطار السابق تقديمه عن المحل الأصلى (من المنشور نمره ١٦٥ سنة ٩٠٥)

مادة ١٣ — كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغا سن الرشد القانونى .

تعليمات — سن الرشد القانونى هو بلوغ السنة الثامنة عشر من العمر فاذا علم البوليس بوجود أحداث لم يبلغوا الرشد ذكورا كانوا

او اناثا تابعين لأحـــد بيوت العاهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضرا ضـــد صاحب المحل وضـــد الأحـــداث أيضا ويجب منع هـــؤلاء الأحـــداث من الاقامة فى المحل بعـــد صـــدور الحكم ضـــدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المـــادة (٢٣٣) عقوبات ويقـــدم المحضر للنيابة فاذا لم تتوفر شروط هـــذه المـــادة يصير تطبيق المـــادة (١٣) من اللائحة وعند ذلك تعيد النيـــابة المحضر لتقـــديمه للمحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت العاهرات التابعين لدول أجنبية فيقـــدم ضـــدهم محضر مخالفة طبق المـــادة (١٣) من اللائحة .

وأما الأحـــداث فيحاكمون بصفة مخالفين للمـــادة (١٣) المذكورة (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٤ ــ كل مومسة تكون موجودة فى بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لهـــا من البوليس وعليها صورتها . وهـــذه التذكرة يجب تجـــديدها سنويا .

تعليمات ــ هـــذه التذكرة (أورنيك نمرة ١١) تلصق عليها صـــورة المومسة المحررة باسمها (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ١٥ ــ كل مومسة تكون موجودة فى بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبى عليها مرة فى كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وان لم يوجـــد فبمعرفة طبيب مصرح لـــه بذلك من طرف مصلحة الصـــحة .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملحوظات التى تترأى لـــه منه على التذكرة المنصوص عليها فى المـــادة السابقة التى تبرزها له كل مومسة .

وللبوليس الحق أن يجرى الكشف على العاهرات اللاتى يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عـــذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التى تتقـــدم منهن لاثبات اعـــذارهن .

تعليمات ــ يجب أن يكون المحل المعـــد لمكتب الكشف فى النقطـــة

المخصصة لبيوت العاهرات وينتخب هـذا المحل بالاتحـاد مـع مفتش الصحة وتكون أجرته على أصحاب بيـوت العاهرات متى أمكن ذلك (من المنشور الصحى الرقيم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧) .

واذا قـدمت احـدى المومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف كان بسبب مرض فللبوليس تحقيق ما تدون بالشهادة فى حـالة الشـك فى صحتها . وبمـا أن المـادة (٢٢) من هـذه اللائحة تخول لضباط البوليس استصحاب طبيب عند الدخول نهارا فى بيـوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب بالكشف حالا على المومسة التى تأخرت عن الحضور للكشف (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

ولا يتصرح للمومسات بالانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقيمات فيها الى جهة أخرى للاقامة فيها مؤقتا أو قطعيـا الا بعـد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعـدية أو عـدمها (منشور نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ١٦ — كل مومسة يتحقق اصابتها بمرض زهرى يجب عليهـا الامتناع عن الاقامة فى بيت من بيوت العاهرات .

مادة ١٧ — المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتى يتضح للطبيب اصابتهن بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعـد شـفائهن .

فاذا لم يوجد فى المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . أما مصاريف المعالجة وقـدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنسـاء المصابات بوجه التضامن والشهادة التى يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل التنفيذ لصالح الادارة وكل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لهـا .

تعليمات ــ النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فورا للقنصلاتات التابعات اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات واذا وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن محضر مخالفة (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٩٦) .

مادة ١٨ ــ أحكام المواد الأربعة السابقة تسرى أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتى يزيد سنهن عن خمسين سنة فيجوز اعفائهن من الكشف الطبى .

مادة ١٩ ــ لا يجوز للمومسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالنوافذ .

مادة ٢٠ ــ أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التى تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ .

مادة ٢١ ــ لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب بألعاب القمار على اختلاف انواعها مثل لعب البكارا واللانسكنيه والواحد وثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والروليت وماكينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفى حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الأشياء التى حصل اللعب بها .

مادة ٢٢ ــ يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا فى بيوت العاهرات لضبط المخالفات التى تقع بشأن هذه اللايحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيبا .

ويجوز للضباط والأنفار الدخول فيها فى أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم .

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبى يوجـد عادة أو عرضا فى بيت من بيـوت العاهرات الا فى الأحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجانب .

مادة ٢٣ — كل مخالفة لأحكام هـذه اللايحة ما عـدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجـاوز ماية قرش .

وفى حالة ارتكاب مخالفة ثانية فى ظرف سنة أو فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة فى الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز ماية قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحـدى هاتين العقـوبتين فقط .

مادة ٢٤ — فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المـادة ٢١ يحكم القاضى بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التى تكون قـد ضبطت .

مادة ٢٥ — ينبغى الحكم باقفال المحل فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك فى حـالة صـدور حكم بسبب حصول لعب القمار اذا كان صـدر فى بحر الثلاث سنوات المـاضية حكمان فى مثل هـذه المخالفة ضـد أصحاب البيت ولـو تعاقبوا فى بحر المدة المذكورة .

ويجوز الحكم باقفال البيت فى سائر الأحـول الأخرى .

مادة ٢٦ — الحكم الصادر باقفال المحل يصير تنفيذه فى حـق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الأختام تأييدا لنفاذ مفعول الاقفال والبيوت المحكوم باقفالها لا يجوز اعادة فتحها فى بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون اذن منه .

تعليمات ــ كل حكم صادر باقفال بيت من بيــوت العاهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة أحــد المحضرين ومتى كان الأمر يختص بوطنيين فقط فيرافق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالجمع الأحمر على باب البيت تأييدا لنفاذ الاقفال ولكن اذا كانت الأحكام صادرة ضــد أجانب فاجراء الختم يكون بمعــرفة المحضر .

تبقى الأختام على الباب مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وفى حالة ما اذا كان مالك العقار يرغب اعادة فتح البيت قبل انتهاء هــذه المدة يجب عليــه أن يقــدم عن ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية.واذا ثبت أن المــالك ســليم النية وأن الغرض من فتح البيت ثانية هــو السكن وليس استعماله للفاحشة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الأختام وفتح المحل ثانية لصالح مالكه ويتحرر عن ذلك محضر يتوقع عليه من المــالك ويحفظ بالملف (دوسيه) .

ومتى كانت الأختام وضعت بمعرفة أحــد المحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة أحــد المحضرين أيضا بناء على طلب المــالك (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

مادة ٢٧ ــ يسرى مفعول هــذه اللايحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يوليه سنة ١٨٩٦ ويجوز أن يتقرر سريانها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصــدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الأخطاط التى تفتح بيــوت العاهرات فيها .

وبيوت العاهرات الموجودة فى الأخطاط الأخرى يجب اقفالها فى الميعاد الذى يحــدد فى القرار المذكور بحيث أن هــذا الميعاد لا يجــوز أن يكون أقــل من شــهر .

والبيوت الموجودة فى الأخطاط المعينة يجب على أصحابها قيدها فى بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هــذه اللائحــة .

مادة ٢٨ — تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧ .

مادة ٢٩ — يسرى مفعول هـذه اللائحة بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

(مصطفى فهمى)

ملحق رقم (٣).

F. O. 371 — 73464 J 4144

Copy L J A

W. B. Emery Esq., M. B. E.
British Embassy Cairo
6th May, 1949

Ds (E) Ds - P -62
Head of S. I. M. E.
G. H. Q., MELF
J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.
D. S. O. Canal
C. X. (C)

(1) I saw (Tuba) at the Governorate on may 5th; the interview was, of necessity, being continually interrupted with a stream of visitors congratulating him on his promotion to the rank of (Miralai) which the prime Minister has bestowed on him in connection with his work against the (Ikhwan El Muslimeen).

(2) When questioned about the present position in (Ikhwan) affairs (Tuba), while admitting that the press reports are grossly exaggerated, stressed the fact once again that in his opinion the (Ikhwan) was almost completly broken. This view, as you will remember, was not entirely supported by (Trombone), but at any rate (Trombone's) views were expressed prior to the successful raid which was carried out on the 29th April; with regard to this raid, (Tuba) gave the following figures of the arms and other material siezed by the police, while they did not reach the astronomical figures that appeared in the press, they Look, nvertheless, impressive. They were :

23 Sten and Vickers sub-machine guns.

11 Revolvers.

over 1,000 hand grenades.

over 10.000 pieces of gelignite and dynamite, much of which was already packed in boxes in preparation for outrages.

Large quantities of guncotton.

8 time bombs.

More than half a million rounds of ammunition, both rifle and smallarms.

A radio transmitter.

5 police Uniforms, 3 for Naffar, and 2 for Constables.

(3) I questioned (Tuba) about the press report that a second raid, in which arms had been found, had taken place on May 1st; but he stated that this was not correct, no such raid had been carried out. I also asked him about the press report which appeared in the " Gazette " on May 5th; stating that one of the arrested men had Confossed that two of the terrorists gang had planned to murder (Abdel Rahman Amar Bey). (Tuba) said that this report was also exagerated, it was true that one ofthe arrested men said he " thought" there wes a plot to murder the Undersecretary.

(4) Diescussing the position of the (Wafd), (Tuba) said that (Nahas Pasha) wished once again to boycott the forthcoming elections on the plea that a fair ballot would beimpossible under Martial Law. However, Nahas was over-ruled by the majority of the Wafdist Leaders Led by (Serag El Din) who pointed out that another boycott would merelymean that the (Wafd) would be out of power for five years by which time they would be forgotten and broken up by political force.

The (Wafd), therefore, while protesting against the continuation of Martial Law, will fight in the elections.

(5) (Tiba) said that the date of the general elections was not yet fixed, but it must take place before september, with the continuation of Mortial Law and the freehand that the police now had he did not anticipate any great trouble in Cairo or Alexandria, but he thought that in the provinces a certaiin amount of unrest must be expected.

(6) We then discussed the recent capture of forged American 20 dollars bills, and he showed me a specimen which, unfortunately, he had to keep Nevertheless, he has promised to get me one. Examination of the specimen bore out all that (Fish) had said about them; only the most ignorant "Fellah" could be deceived by such a crude forgery. (Tuba) was amused at any idea of Russian origin and said he was convinced that the Forgeries were made in the Middle East, probably in Teheran. He said he had no knowledge of any forged British notes or gold.

(7) I asked him if he supported the view that the directive of Middle East Communism had shifted from the (Lebanon) to (Iraq), and he said he "thought" it had. When questioned as to evidence of this, (Tuba) explained that liaison with Iraqi police had proved that many printed pamphlets and other literature had been made in (Baghdad) and furthemore, they suspected the movements of certain individuals between Iraq and Egypt were connected with communist activities. He said that in co-operation with the Iraqi police close watch was now being made on anyone travelling between the two countries.

(8) (Tuba) gave me a List of Soviet air arrivals which will be forwarded to you under separate Cover.

W. B. Emery

الملحق رقم (٤)

F. O. 371 — 80381 — J E 1054 - 47.

Top Secret

1. After anappointment by telephone Miralai Mohammed Imam Bey, Assistant Commandant, Cairo City Police, came to see me in my office at 12.20 today.
2. He opened the conversation by saying that he had come with a semi-official message from (Fuad Serag Al-Din Pasha), which the Ministr wished me to pass verbally to the British Ambassador. The message was as follows :

" Fuad Serag Al-Din Pasha wanted the Ambassador to know that he undertook that there should be no demonstrations or actions taken against British interests which he would not at once suppress. He wished His Excellency to be assured of this fact. He begged His Excellency to take no notice what soever of rumours and stories which he knew were being spread in almost every circle. These rumors were started by the opposition with the intention of causing trouble. Further more, Fuad Serag Al-Din Pasha wished His Excellency to beleive that he was doing all in his Power to put an end to the present difficulties between G.B. and Egypt and to bring about a peaceful solution to our troubles.

3. When he delivered the message Imam Bey went on to tell me that although the situation was difficult he felt sure that Fuad Serag Al-Din Pasha, whom he described as in reality the most powerful man in the Wafd, was undoubtedly sincere in his wishes for a solution of the Anglo-Egyptian impasse.

I may say in passing that we have known for some time Imam Bey was undoubtedly high in Fuad Serag Al-Din Pasha's confidence so it is not surprising that the Minister should select him as his messenger.

November 27th, 1950 **W. B. Emery**

قائمة المصادر والمراجع

أولا ــ وثائق غير منشورة :

—Russell's private papers — Egypt political J. O. 3801-Dt. 107. 258, st. Antony's college, Oxford.

— Charles Ryder's private papers DT. 107, St. Antony's College, Oxfird.

Killearn's private papers (formerly Sir Miles Lampson — St. Antony's College - Oxford.

— Alexander Keown Boyd's private papers. DT. 107 — 82. St. Antony's College - Oxford.

— Milner papers — Bodlean Libaray - Oxford.

— F. O. 141 — 838 1942

— F. O. 371 — 8990 1923

— F. O. 371 — 69210 1948

— F. O. 371 — 69250 1948

— F. O. 371 — 73461 1949

— F. O. 371 — 73464 1949

— F. O. 371 — 73659 1949

— F. O. 371 — 73662 1949

— F. O. 371 — 80348 1950

— F. O. 371 — 80354 1950

— F. O 371 — 90116 1951

— F. O. 371 — 90118 1951

— F. O. 371 — 90120 1951

— F. O. 371 — 90122 1951

— F. O. 371 — 90143 1951

— F. O. 371 — 90145 1951

— F. O. 371 — 96858 1951

— F. O. 371 — 96859 1952
— F. O. 371 — 96861 1952
— F. O. 371 — 96862 1952
— F. O. 407 — 194 1922

ـ دار المحفوظات العمومية :

ـ ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا ـ محفظة ٥٨٩٨ ـ مسلسل ٥٩٠٣٧ ـ مخزن ٣٧ ـ أوراق ٢٧٦ •

ـ ملف خدمة البكباشى ولفرد فريدريك كونليف كيف ـ ملف ٢٩٣٤٦ محفظة ٥٩٤ ـ عين ٣ دولاب ٦٩ •

ـ ملف خدمة جناب المستر كين بويد ـ ملف ٤٣٢٥١ ـ محفظة ٣٥٢٥ ـ دولاب ٣٦٣ ـ رف ١ •

ـ ملف خدمة البكباشى أبو المجد الناظر ـ مسلسل ٥١٢٨٢ ـ محفظة ٥٤٥٢ ـ رف ٢ ـ دولاب ١٨٩ •

ـ ملف خدمة اللواء توماس وينتورث رسل باشا ـ مسلسل ٥٥٤٤٧ ـ دولاب ١٠٦ ـ رف ٢ ـ محفظة ٥٣٤٥ •

ـ دار الوثائق القومية :

ـ محفظة ٦ داخلية •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ابريل ١٩٢٩ •
ـ محفظة ٤ داخلية •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٩ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣١ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٤ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) نوفمبر ١٩٢٤ ـ يناير ١٩٢٥ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣٠ •
ـ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ •

ـــ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ٦ مايو ١٩٢٥ .

ـــ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٩ .

ـــ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٥ .

ـــ محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٥ .

ـــ الأرشيف القضائي :

ـــ القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

ـــ القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .

ـــ القضية ١٨٤ جنايات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ .

ـــ القضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل لسنة ١٩٥١ .

ـــ القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ .

ثانيا ـــ وثائق منشورة :

ـــ القضية المصرية ١٨٨٢ ـــ ١٩٥٤ (جمهورية مصر) ١٩٥٥ .

ـــ الأوامر العمومية لنظارة الداخلية لسنوات : ١٩٠١ ـــ ٣ ـــ ٥ ـــ ٦ ـــ ٧ ـــ ٩ ـــ ١٠ ـــ ١١ ـــ ١٢ ـــ ١٣ ـــ ١٤ .

ـــ الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لسنوات ١٩١٧ ـــ ١٨ ـــ ١٩ ـــ ٢٠ ـــ ٢١ ـــ ٢٢ ـــ ٢٣ ـــ ٢٤ ـــ ٢٥ ـــ ٢٦ ـــ ٢٧ ـــ ٢٩ ـــ ٣٠ ـــ ٣١ ـــ ٣٣ ـــ ٣٥ ـــ ٣٦ ـــ ٣٧ ـــ ٣٨ ـــ ٤٠ ـــ ٤١ ـــ ٤٢ ـــ ٤٣ ـــ ٤٤ ـــ ٤٥ ـــ ٤٦ ـــ ٤٩ ـــ ٥٠ ـــ ٥١ ـــ ٥٢ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ بوليس مدينة القاهرة ـــ التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٢٦ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٢٧ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ بوليس مدينة القاهرة ـــ التقرير السنوى لسنة لسنه ١٩٢٨ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٢٩ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ بوليس مدينة القاهرة ـــ التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٢٩ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٣٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣١ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٢ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٦ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٦ — المطبعة الأميرية باقاهرة — ١٩٣٧ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ بوليس مدينة القاهرة ـــ التقرير السنوى لسنة لسنة ١٩٥٢ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٥٣ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ حكمدارية بوليس القنال ـــ تقرير عن أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ ـــ المطبعة الأميرية ببولاق ـــ ١٩٣٦ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ ادارة عموم الأمن العام ـــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٢٨ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ ادارة عموم الأمن العام ـــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٢٩ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ ادارة عموم الأمن العام ـــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٩ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٣٠ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ ادارة عموم الأمن العام ـــ تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٧ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٣٩ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٠ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤١ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٥ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٦ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٩ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٥٠ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٥١ .

ـــ وزارة الداخلية ـــ تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٥٢ .

ـــ الحكومة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٣١ .

ـــ المملكة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٠ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤١ .

ـــ المملكة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٣ .

ـــ المملكة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٣ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٤ .

ـــ المملكة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٤ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٥ .

ـــ المملكة المصرية ـــ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٥ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٦ .

ـــ المملكة المصرية ـــ ادارة مكافحة المخدرات ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٨ .

ـــ المملكة المصرية ـــ ادارة مكافحة المخدرات ـــ التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ ـــ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـــ ١٩٤٩ .

ـــ وزارة المالية ـــ تقويم سنة ١٩٣٥ ـــ المطبعة الأميرية ـــ سنة ١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — « نظام البوليس والادارة » — المطبعة الأميرية ببولاق — سنة ١٩٣٦ .

— وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية — سنة ١٩٣٤ .

— مصلحة الاحصاء والتعداد « احصاء القطر المصرى سنة ١٩٣٧ » .

— كلية البوليس الملكية (الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦) .

— Further Correspondence respecting Egypt and sudan-part CXXI. Jan. — June 1937.

— Parliamentary papers 1896, Vol. XCVII 'Annual Report for 1895.

— Egypt No. 1 (1904) Report by His Majesty's Agent and Consul-General on the finances, Administration, and Condition of Egypt and the Souan in 1903.

— International Labour office - Governing Body - 118 th session - Geneva, 11-14 March 1952 "Report on Enquiry by the representative of the Director - General into conditions in the Suez Canal area.

ثالثا — مصـــادر متنوعة (أجنبية) :

— Sir Thomas Russell Pasha " **Egyptian Service 1902-1946** " London, John Murray, 1949.

— Sir Sydney Smith " **Mostly Murder** " — George Harrap — London, 1959.

— Wilson, Buffy " **A new Look at the oldest Profession** " .. Cambridge University Press, 1978.

— Gill, Derek G., " **Illigitimacy, Sexuality and the Status of Women** ". Holt, Rinehart and Winston — New York, 1977.

— Jones, Thomas E., "**Prostitution and the Law**", Cambridge University Press, 1951.

— Vatikiotis P. J., " **The History of Egypt** ", Weidenfeld and Nicolson, London, 1980, Second Edition.

مصـــادر متنوعة (عربية) :

— ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية — دراسة تحليلية تاريخية — معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة — ١٩٧٤ .

— أحمد فؤاد عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى بمدرسة البوليس والادارة — الصاغ محمد على زيوار مساعد قومندان بلوك خفر محافظة مصر — الملازم أول حسين شفيق ضابط بوليس بلوك خفر محافظة مصر « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العام والبوليس » — الطبعة الأولى — دار الطباعة المصرية بشارع الدواوين — ١٩٢٦ .

— أحمد عادل كمال « النقط فـوق الحروف — الاخوان المسلمون والنظـام الخاص » — الزهراء للاعلام العربى — القاهرة — ١٩٨٥ .

— الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ — وزارة الداخلية — أكاديمية الشرطة — مركز بحوث الشرطة — ١٩٨٢ .

— الاخـوان والارهاب (غير معروف جهة وتاريخ النشر) .

— الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبـذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » — مطبعة صادق بالمنيا (غير معروف تاريخ النشر) .

— الصـاغ خليل رضوان الديب — الصـاغ محمود على عبد الرحيم — اليوزباشى على شهيب — اليوزباشى عبد المنعم اسماعيل — « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » — الطبعة الأولى — مطبعة النصر — القاهرة — ١٩٤٨ .

— القائمقام (دوجلاس بيكر بيك) مأمور ضبط محافظة مصر — البكباشى مرقص فهمى افنـدى مفتش الضبط بمحافظة مصر — الصاغ حسين

كامل أفنــدى مامور قسم حلوان ــ اليوزباشى حسن لطفى قبضاية أفنــدى بادارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية M. O. » الطبعة الأولى ــ يناير ١٩٢٦ ــ طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الالهامية ــ القاهرة ــ ١٩٢٦ .

ــ القائمقام مرقص فهمى « اقتراحات القائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم واصلاح حال ضباط ورجــال البوليس » مايو ١٩٣٧ (غير معروف جهــة النشر) .

ــ اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة ــ اليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس ــ بحث فى حالته الحاضرة » . ــ وفى أوجه الاصلاح المنشود ــ تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام » ــ المطبعة الرحمانية بمصر ــ القاهرة ــ يناير ١٩٢٨ .

ــ جاد محمد طــه « بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ ــ ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية » ــ العالمية للطبع والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ .

ــ طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ــ الهيئة المصرية العــامة للكتاب ــ ١٩٧٢ .

ــ عبد الرحمن الرافعى بك « فى أعقاب الثورة المصرية » ج ١ ــ الطبعة الثانية ــ دار الشعب ــ ١٩٦٩ .

ــ ــــــــــــــ « فى أعقاب الثورة المصرية » ج ٢ ــ الطبعــة الثانية ــ الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٦٦ .

ــ عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » ــ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٦٨ .

— عبد الفتاح حسن (الوزير السابق) « ذكريات سياسية » — دار الشعب — القاهرة — ١٩٧٤ .

— عبد المغنى سعيد « أسرار السياسة المصرية » — العدد (٥) — دار الحرية — القاهرة — أكتوبر ١٩٨٥ .

. عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ — ١٩٥٠ » الطبعة الأولى — دار المعارف — ١٩٨٣ .

. ——————— « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » — دار المعارف — القاهرة — ١٩٨٢ .

— على الدين هلال « السياسة والحكم فى مصر — العهد البرلمانى ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » — مكتبة نهضة الشرق — القاهرة — ١٩٧٦ .

— فيليب يوسف جلاد « قاموس الادارة والقضاء » ج ٢ — الاسكندرية — ١٨٩٠ — ١٨٩٢ .

— كمال كيرة « محاكمات الثورة » — الكتاب الأول — المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة — مطبعة مصر — القاهرة — ١٩٥٤ .

— لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » — دار النيل للطباعة — القاهرة — ١٩٤٨ .

— مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب — مكتبة سعيد رأفت — القاهرة — ١٩٧٢ .

— محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر — أسباب وطرق علاجه — مطبعة دار الكتب المصرية — القاهرة — ١٩٤٧ .

— محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجـــديدة على قانون العقوبات الأهلى » — الطبعة الثانية — مطبعة على سكر أحمد بمصر — القاهرة — ١٩٢٣ .

— محمود عبد الحليم « الاخـــوان المسلمون ، أحـــداث صنعت التاريخ — رؤية من الداخـــل » — ج ٢ (١٩٤٨ — ١٩٥٢) — دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع — القاهرة — ١٩٨١ .

— يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٥ .

رابعا — رســـائل جامعيـــة :

— عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة — جامعة عين شمس — كلية الآداب — ١٩٧٧ .

خامسا — بحـــــوث :

— عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس — ١٩٨٣ .

سادسا : القـــوانين واللـــوائح :

— وزارة الداخلية — قرار بانشاء قسم خاص بمدرســـــة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات — المطبعة الأميرية — ١٩٢٥ .

— قانون البوليس سنة ١٩١٤ — نظارة الداخلية .

— نظارة الداخلية — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

— لائحة بيوت العاهرات الصـــادرة عن نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

— قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢
— نظارة الحربية — ١٩٠٤ .

— قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

— قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

— نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية — مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الأول — النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات » الطبعة الأولى — المطبعة الأميرية — القاهرة — ١٨٩٧ .

سابعا — الدوريات :

— الوقائع المصرية — العدد ٢٦ — ١٩٣٦/٣/١٦ .
— الوقائع المصرية — العدد ٦٨ — ١٩٢٣ .
— الوقائع المصرية — العدد ٢٥ — ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .
— الأمن العام — العدد ٧٩ — ١٩٨١ .

ثامنا — اللقاءات :

— لقاء مع المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العامة للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية — ١٩٨٢ .

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٨/٥٤٤٣

الترقيم الدولى

٩٧٧ — ١٣٣ — ٠٩٨ — ٥

شركة دار الاشـــعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد ــ جنينة قاميش

السيدة زينب ــ القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421